

شاه حسینی
۹۰/۱/۲۲

9. / 1 / 22

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الفتن

مؤلف علامه حلی

مترجم

شماره قفسه ۲۱۰۵۷



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۳۷۳۶۶۲

خطی

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۲۱۰۵۷



عنه

کتاب الفتن علامه

۲۱۰۵۷

۳۷۳۶۶۲

خطی

این کتاب در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ثبت شده و شماره ثبت آن ۳۷۳۶۶۲ است
و شماره قفسه آن ۲۱۰۵۷ می باشد

وقد نقل اليه الشيخ
الحلي في كتابه
الفتن الحاشية على
نقله

عنه

الفتن

خطی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغير هدايته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله مظهر الحق بصفه الادلة الواضحة والبراهين وموضح
الايمان عند اولياءه المخلصين ومنطق السنة الشبه بفساد
بوجوب اعتقاد المبطلين الذي شهد بوجوده الوجود عند الصدق
وافر بقدرة فناء العالمين وتكاثر كثير من الموجودات
مع ابطال ساير الافتقادات باليقين واوضح عن وحدانية
انظام احوال السموات والارضين ووجود الممكنات
مع استحالة التجميع بلا مرجح وتكثير الفاعلين باظهار
استغناءه وعلمه وحكمته فجعل عن واصاف الواصفين
وقال من ادراك كماله ابصار بصائر العارفين فظهر
من ذلك عصية الطبعين المعصومين خصوصاً على نفسه

الاشياء والارباب الطائفة
الذين وصلوا الى الله على
سبيل الرساليين على
نبي والارض



بالوحي النازل اليه على لسان روح الامين علي بن ابي طالب
اير المؤمنين وعلى الاحد عشر الذين كل منهم هو حجة
المبين ومصباح الواصلين وجمع بحباب دعوة الذين
هـ وتحصل النجات بحجتهم المخلصين فمن اقر بحجتهم
فهو في علي عليين ومن انكر فضلهم فهو في اسفل السافلين
صلوات دائمة متصلة الى يوم الدين **اما بعد** فان
اصغف عباد الله حسن بن يوسف بن مطهر الجلي يقول
اجبت سؤالك لدي العزيز محمد صالح الله امور داره
كما هو بآثاره والديته واسباب المستعالات الدنيوية والاخرى
كما اني اعني في استعمال قولة باقواله وافعاله وجمع
له بين الرياستين كالم يعصني في طريقة عين من
املاء هذا الكتاب الموسوم بكتاب الالفين الفاروق
بين الصدق والمبين هـ فاوردت من الادلة اليقينية
والبراهين العقلية والمنطقية الف دليل على ائمة سيد
الوصيين علي بن ابي طالب ع والف دليل على ابطال
شبه الطائفتين واوردت فيه من الادلة على ما في
الائمة عليهم السلام ما فيه كفاية هـ للمستشدين وجعلت
توايه لولدي محمد وفا في الله عليه كل محذور وصرف
منه جميع الشرور وبلغ جميع المآينة وكفاه الله امره

واحد

المجيبون
العليه والمسيح واستغنى ببلوغ ائمة
الارضاني م

وسانية وقد رتبته على مقدمة ومقالتين وخاتمة
أما المقدمة ففيها مباحث **البحث الأول** أما الإمام الأئمة
هو الأئمة والذين له الرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا
بالإصالة في دار التكليف ونقص النبي **الحبيب**
بوجهين **الأول** الثام دخوله في المدهولة مع الأئمة **الثاني**
والثاني تبدلنا بالإصالة نيابة عن النبي وفيل
الإمام عبارة عن خلافة شخص من الأشخاص للرسول
عليه السلام في إقامة قوانين الشرع وحفظ حوزة الملة
على وجه يجب اتباعه على الأئمة كافة وجنبها البعيد
الإضافة **البحث الثاني** الإمامة لطف عام والنبوة
لطف خاص لا مكان الزمان **البحث الثالث** في خلافة علم
كما سيأتي وانكار اللطف العام أشهر من انكار
اللطف الخاص إلى هذا المعنى أشار الصادق ع
بقوله لعن منكر الإمامة أصلاً ورأساً وهو أشهر
البحث الثالث كل مسألة لا بد لها من موضوع ومحمول
فإن كانت كسبية احتاجت إلى وسط ليتم البرهان
عليها ومن ثم وجبت المقدمات فإن كانت ضرورية
فلا كلام وإن كانتا برهانتين فلهما علم من العلوم ولا
نبرهن عليها ولا على شيء من مبادئها تلك المسئلة والأدلة

وعلى المناظر فيعلم أن ليسلم المبادئ عليها مسألة
ولا يعرض عليها لأن المنع منها والاعتراض عليها متعلقان
بنظر آخر غير النظر الذي هو ناظر به فإن اعتراه شك فليرجع
إلى الموضوع المخصوصة بها ويؤخر النظر فيها إلى أن يحقق
المبادئ التي هي كالتواعد فإن الباحث عن قدرات
الصانع لا يتكلم في حدود الأجسام بل يكون ذلك المقدم
عنده إذا قدر ذلك فقول موضوع هذه المسئلة
محمولها ظاهر أن **أما المبادئ** فهي ثمانية عشر في العالم
محدث والله تعالى محدثه **ب** أنه واجب لوجود لذاته
أن لا يبدأ **ج** أنه قادر على كل المقدورات **د** أنه عالم
بجميع المعلومات **هـ** أنه غني عما سواه **و** أنه مرید للطاعة
وأنه لا يعجز **ح** لا يخيل إلى الواجبات ولا يفعل
المفجئات ولا يريد ذلك **ط** أنه نعم قد كلف العبيد
مضالحم بقدر وسعهم **ي** أنه يجب عليه الطاعة
أنه نعم قام بالالطاف الواجبة بما يتعلق بتكاليفهم
يب أنه نعم أن اح عليهم ليس غرضه في ذلك كمالهم
الأحسان إليهم وإفادته النعم عليهم **ج** أنه نعم كلفهم
بالوجه الأفضل والبلوغ به إلى الثواب الأجل **يد** أنه نعم
أرسل محمد ص رسولاً معصوماً قائماً بالحق قابلاً بالصدق

به انرا عليه الكتاب العزيز الذي لا ياتيه الباطل من يديه
 ولا من خلفه تترك من حكم حميد فنسج بشرية جميع
 الشرايع وبسنة السن وهي اقية الى يوم الدين **وانه**
 معصوم من الزلل والخطا والسيان **ان** اللطف
 في الواجبات واجب عليه تع اذا كان من فعله خاصة
بح انه لم يجعل لكل الناس القوة القدسية التي
 علوهم معها فطرية القياس تكون قوة الوهنية والسيوية
 والغضبية مغلوقة دائما وهو الظاهر فانه لم ينقل عن
 عصر من الاعصار ذلك **البحث الرابع** في ان نصب
 الامام لطف اعلم ان الامام الذي حددناه اذا كان
 منصوبا يقرب المكلف بسبب من الطاعات ويبعد عن
 ارتكاب المعصيات واذا لم يكن كذلك كان الامام العكس
 وهذا الحكم ظاهر لكل عاقل بالعقوبة وضروبي لا يمكن له
 من انكاره وكلما يقرب المكلفين الى الطاعة ويبعدهم
 عن المعاصي يسمى لطف اصطلاحا فظهر من ذلك
 ان كون الامام منصوبا محتملا لطف في التكليف
 الواجبة وما ساقى في وجوب نصب الامام يدرك
 على انه لطف ايضا **البحث الخامس** لا يقوم غير الامام
 مقامها الوجه **الاول** ما ذكره القدامى وهو ان اتفاق

العقل

العقل في كل صقع وفي كل زمان على اقامة الرساء يدرك
 على عدم قيام غيرها مقامها **الوجه الثاني** ان الغالبية
 اكثر الناس القوة الشهوية والغضبية والوهنية بحيث يستفقد
 كثير من الجمال لذلك اختلال نظام النوع الانسان في حين
 تحصيل غاية القوة الشهوية والعضوية وينظر لذلك
 المتغلبة والسيان والفساد الكلي فتحتاج الى ابداع لها وهو
 لطف يتوقف فعل الواجبات وترك المعصيات عليه فيجب
 وهو اما اخلي او خارجي والاول ليس بالقوة العقلية والآخر
 لكان الله تع محلا للواجب في اكثر الناس وهذا محال
 لانه ان امتنع معه الفعل وكان من فعله تع كان الجاهل وهو
 ينافي التكليف وان كان من فعل المكلف نقلنا الكلام اليه
 وان كان مما يختار معه المكلف فعل الواجبات وترك
 المعاصي بحيث يوجب الداعي لذلك ويوجب الصادق
 عن صنده وان جاز معه الفعل بالنظر الى القدرة لا بالنظر
 الى الداعي كما في العصمة فالقدرة بخلاف ذلك في اكثر
 الواقع صند ذلك في غير المعصوم ولان البحث على تقدير
 صده ولهذا اوجبنا الامة ولانه يلزم اخلاعه تع بالواجب
 وان لم يكن كذلك لم يجز ابتغاء في ردعها وهو ظاهر
 الواقع يدل عليه والثاني ان كان من فعله تع بحيث كلما اخل

نفع

المكلف واجباً وفعل محرماً ارسل الله عقاباً او ما نفاوياً
 بعض الاوقات كان الجاهل وهو باطل ان كان من فعله نعم
 كقد ير الحدود من فعل غيره كاقامتها فهو المطلوب لانه لا
 الغير يجب ان يكون معصوماً مطاعاً لئلا يترك ذلك فلا يقوم
 مقامه غيره ولانه ان وجب وصوله كل وقت يحتاج اليه
 لزوم الجبر والافاقا ان يكون من فعل الله تعالى بغير واسطة
 احدهم البشر ان يتولى عذاباً اذا فعل اذلة عند غيره
 والمقدّر عنه او توسط البشر وهو مطلوبنا **والوجه الثالث**
 ان يحصل الاحكام الشرعية في جميع الوقايح من الكتاب
 والسنة وحفظها لا بد له من نفس قدسية يكون العلوم الحسية
 بالهنية اليها كقطرة القياس معصومة من القياس الخطا ولا
 يقوم غيرها مقامها في ذلك ذالوقايح غير متناهية والكتابات
 والسنة متناهية ولا يمكن ان يكون هذه النفس كاي
 الناس فيعين ان يكون لبعضهم وهو الامام فلا يكون يقوم
 غيره مقامه **والوجه الرابع** المطلوب من الرئيس اشياء اجمع لاراء
 على الامور الاجتماعية التي تنط كليف الشارع بينها
 الاجتماع كالحروب والمجاعات فانه من المستبعد الخلال
 ان يجمع اراء الخلق الكثير على امر واحد وعلى مصلحة
 واحدة وان يعرف احد بذلك المصلحة ويتفقون عليها

وان يجمعون من البلاد المتباعدة وان يتفق داعيهم
 على الحرب وندة وجهته والمهايا والمصلحة في جميع
 الاوقات فان الاتفاق لا يكون دائماً ولا كثيراً ولا يقوم
 غير الرئيس في ذلك مقام الرئيس وهو ظاهر **الوجه الثاني**
 فيما يحتاج اليه الى الاجتماع فان الناس لا يتفقون على
 مقدم فيؤدي الى الاختلاف وهو نقص الاخر فلا بد
 ان يتميز بآية من الله نعم ويكون مترها من كل عيب ويكون
 معصوماً لئلا تنفط الطبع عنه **ح** حفظ نظام النوع عن
 الاختلاف لان الانسان مدني بالطبع لا يمكن ان يستقل وحده
 بامور معاشه لاحتياجه الى الغذاء والملبس والسكن وغير
 ذلك من ضرورياته التي تخصه ويشترك غيره من اتباعه
 فيها فهي صناعة لا يمكن ان يعيش الانسان مدة يقضيها
 فلا بد من الاجتماع على تلك الافعال بحيث يحصل التعاون
 والواجب لتسهيل الفعل فيكون كل واحد منهم يعمل عملاً
 تبعيض عنه ولا يمكن النظام الا بذلك **وقد يمتنع** المجتمعون
 من بعضها فلا بد من قاهر يكون التخصيص منوطاً بنظره
 لاستحالة التجميع من غير مرجح ولانه يؤدي الى التنازع
د الطبايع البشرية مجبولة على الشهوة والعصبية القاسية
 التنازع فلا اجتماع مظنة ذلك فيقع بسبب الاجتماع

الهرج والمرج ويختل من النظام فلا بد من رئيس يقهر
 الظالم وينصر المظلوم ويمنع من التعدي والقهر يستحيل المثل
 عليه والحبف وانما مقصده الانصاف ومن يخاف
 مقوته العاجلة فان اكثر الناس لها اطوع من الاجلة لانها
 تبحث على هذا التقدير بحيث يقاوم خوف شهوته و
 غضبه وحده وغيره ليس لا يقوم مقامه في ذلك
 لما تقدم وايضا فانه معلوم بالضرورة **الحدود**
 لطف وقدر الشارع بها فلا بد لها من مقيم وغيره
 يودي الى الهرج والمرج والرجح بلا مرجح فلا يقوم
 غيره مقامه في ذلك **الوفايح** في محصورة والمواد
 غير مضبوطة والكتاب والسنة لا يفيان بها ولا بد
 من امام منصوب من قبل الله تع معصوم عن الزلزال
 الخطاء يعرفنا الاحكام ويحفظ الشرع لئلا يترك
 بعض الاحكام او يزيد فيها عمدا او سهوا او يبدلها
 وظاهر ان غير المعصوم لا يقوم مقامه في ذلك **زولية**
 القضاة الذين يجب العمل بحكمهم في الدماء والاموال
 والفروج وسعات الكفوات الامانة على اموال الفقراء وامراء
 الجيوش الواجب الطاعة في الحرب وبدن النفس والقتل
 والولاية امر ضروري لنظام هو النوع ولا بد ان يكون منوطا

بنظر واحد يستحالة الرجح من غير مرجح والواقع
 اختلاف الآراء وقضاة الأهواء وعلبة الشهوات
 وتغاير المراتب واتفاق الخلق من انفسهم ابتداء على
 في هذه المناصب متعذر بل متعسر وفي كل زمان على
 شخص بالشرايط التي تتحقق بها ذلك ممتنع فان
 الاتفاق يستحيل ان يكون اكثر او دائما وذلك
 الواحد الذي يسطر فولية هؤلاء بنظره لا بد ان يكون
 واجب الطاعة من قبل الله تع ويستحيل من الحكيم ان يبا
 طاعة غير المعصوم في مثل هذه الامور الكلية التي بها
 نظام النوع واختلاله وظاهر ان غيره لا يقوم مقامه
 في التقدير التي يجب عنها **الامر بالمعروف والنهي عن**
المعكر لطف لا يقوم غيره مقامه لوجوبه من غير بدل فالامر
 لطف واجب لا يقوم غيره مقامه لامتناع تحقق الاضافة
 بدون تحقق المضامين ولا بد ان ينتهي الى معصوم لا
 يجوز عليه الخطا من الوجه ولا الشهوة ولا الحجاز امر
 بالمعكر ونهيه عن المعروف فلم يبق وثق بقوله
 فاشتقت فائدة التكليف به ولانه اما ان يكون كل واحد
 من الخلق مأمورا بالامر الاخر ونهيه من غير ان يكون ههنا
 رئيس يامر الكل وينهاهم اجمع رئيس الاول باطل والاولى

ووجد الوجوب علينا كاف لا عليه تع ولا في نصبة مارة
 الفتن وقيام الحروب كما في زمن علي والحسن والحسين عليهم السلام ولا مع وجوب الامام بخلاف المكلف فيفعل الطاعة ويترك القبيح خوفاً من الله لا لكونه طاعة او قبيحاً وذلك من عظم المفسد ولا من فعل الطاعة وترك المعصية عند فقد الامام اشد منها عند وجوده فيكون الثواب عليها في حال فقدته اكثر منه في حال وجوده وذلك ضاد عظيم سلمنا كونه لطفاً لكن لا سلمنا انها دائماً كذلك فانه قد يكون في بعض الزمنة من ليست كون اتباع غيره فيكون مضب الامام في ذلك الوقت قبيحاً سلمنا لكن هنا لطف اخر فلا يتعين الامام للوجوب لان الامام معصوم فمعصية ان كانت الاما اخر تسلسل وان كانت الامام اخر ثبت المطلوب لان المعصية وترك الواجب لا يتوقف على الامام بل له لطف اخر لا يقال انا نعلم بالضرورة ان غير المعصوم واحترانه عن فعل القبايح وفعله الطاعة عند وجود الامام اتم لاننا نقول جازان يكون في بعض الزمنة القوم باسهم معصومين فيه فلا يكون مضب الامام هناك واجب وقيام العصمة مقام الامام في ذلك الوقت فانه في كل

وقت فلا يتعين وقت من الاوقات لوجوب مضب الامام على الغيبين ولانه جازان يكون غير العصمة سبباً في الامتناع عن الاقدام على المعاصي سلمنا لكن هنا ما تدل على انها ليست لطفاً وذلك لانها اما ان تكون لطفاً في افعال الجوارح او في افعال القلوب والقسمان باطلان **اما الاول** فعلى قمتين لان القبايح منها ما يدل العقل عليها ومنها ما يدل السمع عليهما فان جعلتم الامام لطفاً في الشرع لم يلزم وجوبه مطلقاً لان الشرع لا يجب في كل زمان ووجوب اللطف يمنع الوجوب المطلوب فيه وان جعلتم لطفاً في العقلية فقول القبايح العقلية ان تركت لوجه وجوب تركها كان ذلك مصلحة دينية وان تركت لاذل ذلك كان مصلحة دينية لان ترك القبيح لوجه ان الداعي الى ترك الظلم هو كونه ظلماً وذلك من صفات القلوب فان جعلنا الامام لطفاً في ترك القبايح سواء كان لوجه قبحه او لوجه قبحه كان ذلك ترك مصلحة دينية فيكون الامام لطفاً في المصالح الدينية وذلك غير واجب بالاتفاق على الله تع وان جعلناه لطفاً في ترك القبايح لوجه قبحه فقد جعلنا الامام لطفاً في صفات القلوب لانه في افعال الجوارح وذلك باطل لان الامام لا

اما الاول

الطاعة على الباطن لا يقال تحصل سببه الموطنة على فعل
 الواجبات وهو بعيد استعدادا اما الخواص الداعي في
 ان ذلك الفعل فعل لوجه وجوبه وترك لوجه تحريمه
 وذلك مصلحة دينية لانا نقول هذا يقتضي وجوب اللطف
 في المصالح الدينية على الله تعالى لان على ذلك التقدير يكون
 المصالح الدينية والموطنة عليها سببا لرعاية المصالح الدينية
 وذلك غير واجب اتفاقا لانا نجيب على الاول انا قد بينا
 ان الامام لطف لا يقوم غيره مقامه ونزله عنها فنقول
 ان قيام البدل بمقامه لا يتصور الا في حال عدمه وقد قلنا في
 صدر المسئلة انا نعلم ضرورة ان التقريب والتباعد عند
 عدم نصب الامام او يمكنه على عكس فيستحيل ان يكون له بدل
 ولقولنا تع وكذا دفع الله الناس بعضهم ببعض كرهت صريح
 ويبيع وصلاوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثير ولا يضر
 الله من بصره ورسوله ان الله لهو خير من حكم بل ومن هذه
 المفاسد لا تتقاء الرئيس فلو قام غيره مقامه لم يكن له زمة
 لا تتقاء الرئيس لقوله تع يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولوا الامر منكم جعل طاعة الرسول وطاعة
 اولي الامر مساويا لا قضاء العطف المساواة في العالم
 وكما ان طاعة الرسول لا يقوم غيرها مقامها كذلك طاعة اولي

الامر فلا يقوم غيره مقامه وايضا فان الواجب عند المعين له
 مشروط باشتمال الفعل في الامكان على مصلحة او وجه
 يقتضي وجوبه فان قام غيره مقامه وكان مساويا في
 الامكان والقدرة عليه والمصالح والوجوه الموجبة
 للوجوب بحيث لا يشتمل على وجه موجب للوجوب وتختلف
 الاخر عنه استيجابا بوجوب احدهما عينا ووجوب
 ايجابهما تخيرا ولا شك في وجوب الامام في الجملة فلو قام
 غيره مقامها وكان مقدورا ممكننا استحالة وجوبها
 عينا بل كان الله تعالى قد وجب احدهما لا بعينه وهذا
 الدليل انما يتأتى على قواعد المعتزلة القائلين بوجوب
 الامام سمعا ولا يتأتى على قواعد الامامية والفقهاء الذين
 بوجوبها عقلا ولا على عدم قواعد الاشاعرة ولانه ثبت بالتواتر
 اجماع المسلمين في الصدور الاول انهم قالوا لا يمنع خلوه
 الوقت عن خليفة ولو قام غير الامام مقامها لما امكن
 ذلك وفيه نظرفاة يدل على ذلك الوقت والمدعي في
 ذلك الوقت وعمل الشايع بوجهين ان قربا المكلفين
 من الطاعة وبعدهم من المعصية مما يطابق عرض الحكيم
 من التكليف ويقرب حصوله وعكسهما يناقضه ويبعد
 حصوله فلو كان مما يطابق عرضة ويقرب حصوله

كان غرضه يفسد وذلك باطل على ما ثبت في العدالة لا يريد
 القضاة بان المفسدة يستحيل ان يكون راجعة الى الحكيم
 اذ هو واجب الوجود لذاته فبقي من غيره فلا يصح عليه طبع
 تقع ولا دفع ضرر فلو كانت كانت راجعة الى غيره والله
 اثبتناه في وجوب نصب الامام فيه المصلحة العامة للمكلفين
 فلو كانت فيه مفسدة راجعة اليهم لكان عن ما هو مصلحة
 لهم مفسدة لهم هذا خلاف وايضا فان المفسد
 محصورة معلومة لانما مكلفون باحتسابها وتلك
 منفية عن الامام لا يقال انما تعلم المفسد المشتملة
 عليها افعالنا لانما مكلفون بتركها اما التي لا يشتمل
 عليها افعالنا بل افعال غيرنا التي لا يقدر على فعلها
 فلا يجب معرفتها والامامة عندكم ليست من فعلنا على
 ما ياتي بل من فعل الله تعالى فلا يجب العلم بالمفسدة
 التي لا يشتمل عليها لانما نقول لو كانت الامامة مشتملة
 على مفسدة لما اوجب الله تعالى على المكلفين ولما
 اوجب على الناس طاعة الامام وايضا اما اشتملت على
 مفسدة انتهى الله تعالى عن نصب الامام والناظر باطل قطعاً
 فالقديم مثله والملازمة ظاهرة **وعن الثالث** لولا الامامة على
 والحسن والحسين عليهم السلام لظهر من الفتن ما هو أشد

من ذلك ولان الامام كجدة والحسن والحسين يدعوا
 الناس الى ما دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم على لو كان
 النبي موعوداً الخاصم عليه لذلك فلو كان ذلك لانفاً
 من نصب الامام لكان لانفاً من نصب النبي ولان الحرب
 على الواجبات وتركها لمعاصي لو كانت مفسدة غير جائزة
 لا تمتنع عن النبي عليه السلام **وعن الرابع** ان ذلك
 يقتضي صح الامامة مطلقاً سواء جبت بالفعل او من الله تعالى
 وذلك باطل اتفاقاً **ثم نقول** المكلف ما يطيع او عاصي
 وجه اللطف في الاول تقريب على فعل الطاعة **واما الثاني**
 لا نسلم ان تركه امة معصية منه لا كونها معصية فبمع
 بل القبيح هو ذلك الاعتقاد وهو كون الترك لا كونها
 معصية ووجه اللطف فيه حصول الاستعداد الشديد
 بسبب التذكير والتذكير الموجب لفعل الطاعة كونها
 طاعة ولترك المعصية كونها معصية **وعن الخامس** انه
 وارد في كل لطف مع اننا بيننا وجوبه في ما سلف **وعن**
السادس اننا لا نسلم اتفاق اهل زمان ما من الامانة
 التي وقع فيها التكليف على ذلك نعم تدبر والبعض
 هذه المثابة لكن لو نظر الى ذلك البعض لكانت بعضة
 الانبياء فليحجبه الاستسكان لبعض منها وايضا فان هذا

انما يكون بالنسبة الى شخص معين اما مطابقا للرئيس فلا ر
عن الان لا تعرفه كتحسين ذلك الرئيس وايضا ولا البغدية
الحاصلة عند عدمه اغلبها عند وجوده مضى
وجوده نظر الى الحكمة **وعلى الثاني** ان الامام لا شك في
كونه لطفًا بالنسبة الى غير المعصومين مع بقاء التكليف
فيكون حينئذ واجبًا اما اذا افتقد احد الشرطين وهو
جران الخطا على المكلفين او التكليف لم يقل بوجوب
الامامة حينئذ وذلك لا يضرنا لا يقال فيحكم بوجوب
الامامة مع التكليف مطلقا لانا نقول لا نسلم بل مع شرط
اخر وهو جران الخطاء **وعلى الثاني** انها مصلحة فيهما
والشرع لا نسلم جران انقطاعه مع بقاء التكليف وهذا
المنع يتأتى من القائل بعدم جران انفكاك التكليف
العقل عن السمع بل لنا لكن ترك الظلم ليس مصلحة دينية
لا فربا هو مصلحة دينية ودينية لان الاخلاق
من التكليف العقلية والسمعية سلمنا لكنه يكون لطفًا
في افعال القلوب فان ترك القبح لاجل الامام ابتدا
مما يورث استعدادا اما تركه لبقية النظر الثاني في
كيفية الوجوب الحق هذا ان وجوب نصب الامام ما
في كل وقت ومخالف في ذلك فربما احدهما ان يكون

واما

واما به فانهم ذهبوا الى وجوبه بحضور زمان الزمان
وتطوّر الفتن ولا يجب مع الامن واصناف الناس
بعضهم من بعض لعدم الحاجة اليه **القول الثاني** القوي
اتباعه فانهم ذهبوا الى عدم وجوبه مع الفتن فانه ربما
كان يصيبه شيئا من زيادة الفتن واستنكافهم عنه
انما يجب لعدله والامن اذ هو اقرب الى شعار الاسلام
لنا دلالة الادلة الدالة على وجوبه على عمومها ان مع
الانصاف والامن يحوز الخطا ويحتاج الى حفظ الشرع
واقامة الحدود فيجب الامام وهو مع ظهور الفتن الخطا
واقع فالمكلف الى اللطف يكون ارجح **النظر الثالث** في
طريق وجوبه انحصر قول القائلين بالوجوب في ثلثة اقوال
احدهما انه واجب العقل لا بالافرام السمعية وهو ذهب
الامامية والاشعرية وثانيها القول بان الوجوب سمعي
وهو ذهب الاشاعرة **ثالثها** القول بالوجوب عقلا وسمعا
وهو ذهب الجاحظ والكعبي وابو الحسين البصري وجماعة
من المعتزلة لنا ان الوجوب هنا على انه ثم لما ياتي بتسجيل
ان يكون الوجوب سمعا ولا لانه لطف في الواجبات العقلية
فيستقدم عليها الشرع متأخرا فلما وجب الشرع وارد
لانها خير من قوله على الشرع واللطف فيها كذلك والواجبات

ل

المتبعة الشرعية موقوفة على الشرع ولأنه لو وجب بالشرع لكان
 تعيينه أمارة من الله أو من المكلفين والاول باطل على هذا التقدير
 اجماعاً عندنا فلعدم الوجوب شرعاً بل عقلاً واما عند المالكية
 فلعدم تعيين الله تعالى له والثاني محال أيضاً لانه لا يخرج
 بلا مرجح او تكليف لا يطاق او خرج لا يجمع او اجتماع الاضداد
 او عدم وجوب نصب الامام او انتفاء فائدة التكليفات
 اما الملازمة لو اختار قوم اماماً واخرون اخر مع تساويهما
 في الصفات فاما ان يكون احدهما بعينه هو الامام او لا
 بعينه او لا يكون احدهما او يكون كل واحد منهما اماماً بالذات
 سيلزم الترجيح بلا مرجح والثاني يستلزم تكليف الاطلاق
 وخرق الاجتماع واشتاء فائدة **والثالث** يستلزم اشتراط
 نصب الامام بالاتفاق وقبله لا يجب والآنم تكليف الاطلاق
 لكن اتفاقهم على واحد مع اختلاف الالهواء ونسب الالهواء
 وما بينهم من العداوة والتحنا لا يمكن **والرابع** يستلزم اجتماع
 الضدين والقيضين لانه اذا امر كل واحد من الاخر فان
 وجب طاعتها اجمع الضدان وان لم يجب طاعة لغيرهما
 مع كونه اما لا يجب طاعتها لجمع التقيضات ايضاً ولانه من
 الواجبات بالاجماع والواجبات انما يتم بالامام او بالاجماع
 فيعدوا ويسلسل لانه يجب عليهم نصب المعصوم او لا **والثاني**

محال لما ياتي والاول يستلزم تكليف الاطلاق ولأن الواجب
 الشرعي يتقسم الى ثلاثة اقسام اما يختص بالشيء عليه السلام
 بالامامة ما يشترك بينهم فلو وجبت الامامة بالشرع لكانت
 من القسم الاول وهو على تقدير وجوبه شرعاً باطل اجماعاً واما
 من الثاني وهو باطل ايضاً لان الامام انما وجب لزام المكلفين
 وترك المعصيات فلو لم يحصل نظام النوع لزمهم الواجبات
 فيحصل الجواب بل من هذه الواجبات التي لا يتم بقعها ولا
 يشتمل من المصالح على تشتمل عليها الامامة من دون الجواب بل من
 هذه الواجبات العظيمة واستحالة هذا من الحكيم ضروري
 فيلزم التسلسل ولان الاتفاق انما ان يكون شرطاً او لا **والاول**
 اما اتفاق الكل او البعض فان كان الاول استلزم الوجوب
 اذا اتفاق لكل مع اختلاف الالهواء ونسب الالهواء مما يقتضيه
 بل يستعذر به بتجسيم وان كان الثاني فاما بعض معين او
 غير معين والاول باطل لانه اما صوف بقعة غير معينة
 كما هل المحل والعقد والعلم او القناعة او غير ما يسميهم او لا
 يكون كذلك والاول باطل لا يمكن الاختلاف وتعدى
 الاجتماع واستحالة الترجيح بلا مرجح والثاني يستلزم تكليف
 الاطلاق والثاني محال ان يكون غير معين يستلزم تكليف الاطلاق
 ووقع المرجح والمرج والفاء وان كان الثاني وهو ان

غير موجب يشانه لا يكون الاتفاق شرطاً فيلزم **الهرج والمرج**
والفتن والتجميع بلامرج اذا اجتماع الاضداد واما ان يكون
من القسم الاول فيلزم ان لا يتحمل النبي به بل يصح عليه والا لزم
اختلاله بالواجب وهو محال **النظر الرابع** في محل الوجوب الوجوب
هنا يتحقق على الله تعالى من غير ان عليه وجوه الاول ان اللطف ينقسم
فتميز الاول ان يكون من الله الثاني ان يكون من فعل غيره وكذا يتم
ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون لطفه في واجب وثانيهما ان يكون
لطفه في مندوب وقد بين في علم الكلام ان كل ما هو لطف هو
من فعل الله تعالى في واجب كلف العبد به على وجه لا يقوم غيره
من افعاله وافعال غيره مقامه فيما هو لطف فيه فهو واجب عليه
تعالى والا ليصح التكليف بالملطوف فيه وان تقعر عنه نصب
الامام فيما نحن فيه لذلك فثبت ان نصب الامام مادام التكليف
باقيا واجب على الله تعالى فلهذا الدليل مبني على المقدسات
ان نصب الامام لطف في الواجبات وهذا بين قد قدرنا
بينما مضى ان من فعل الله تعالى لان الامام يجب ان يكون
معصوما فلا يمكن ان يكون منصبه من فعل غير الله لان غير المطيع
على السرا لا يكون مطالعا على السراين فلا يقدر ان يميز للمؤمنين
منه عن غيره حتى ينصب الامام ان لا يقوم غيره مقامه وقد عرفت
ذلك فيما مضى ان كل لطف شانه ذلك فهو واجب على الله تعالى

ما على قديرين في علم الكلام وانه نوع لا يتحمل الواجبات وهذا
قد تقرر بعين في باب العدل **الوجه الثاني** كلما كان التكليف
واجبا عليه مع نصب الامام واجبا عليه تعالى لكن المتقدم
فالتمس الى مثله بيان الملازمة وجوه الله لا يتم فايدته وفائده
الا بنصب الامام فيكون اول الوجوب **ج** انما يجب التكليف
السمعي لكونه لطفه في التكليف العقلي وهذا اللطف في
التكليف السمعي واللفظ في اللطف في الشيء لطف في
ذلك الشيء ايضا فيجب **ج** انما واجب التكليف لانه خلقهم
القوى الشهوية والعصبية وظلهم قد افرج حبس
الحكمة التكليف والالزام الاختلال والفساد وهذا
بعينه انصب في نصب الامام ولا يتم الواجب لانه **الوجه الثالث**
فهو واجب فيكون نصب الامام واجبا على تقدير وجوب
التكليف واما حقيقة المتقدم فتدبر في علم الكلام **الوجه الثاني**
في وجوبه وجوبه يتحقق في الله تعالى وكل ما كان كذلك كان واجبا
عليه يفتح ان نصب الامام واجبا عليه تعالى اما الصغرى فلا
وجوب للتكليف يتحقق هنا مع زيادة هي كونه لطفه في
الكبرى فظاهر **الوجه الرابع** ان الحسن عليهما من مآل وجوب
لازم بحسن بحيث كلما احسن وجب ومنه المنقول لذلك
والإلزام من الاول اجماعا ولا يتم مقتضى في الاموال والافئس

والفروج في العالم فلا تحسن الا عند ضرورة ملته فيهما
 بنص وجوبها كاكل طعام الغير في المحضنة وشربها في وضيب
 الامام حسن عن الله ولطفاً فيكون واجباً **المطلب السادس**
 نقل مذهب الحنفي وابطاله اعلم ان الناس اتفقوا على ان
 الامام لا يصير لها ما بنفسه لصلاحية للامامة بل لا بد من امر
 محقق والآن ام احداً لم يأت ما يمنع من مشاركة اثنين
 في الصلاحية لها وذلك بعيد قطعاً او كون ما بين في
 حالة واحدة وهو مجمع على خلافه ثم اتفقت الامة بعد ذلك
 على فضل النبي عليه على شخص بانه امام طريق في كونه اماماً و
 كذلك الامام اذا اتفق على انسان بعينه على انه امام بعده
 ثم اختلفوا في انه غير الطريق اليها ام لا فقالت الامامية
 لا طريق اليها الا النص اما بقول النبي هو ام لا قلنا الامامية
 بالنص وخلق المعجز على يده وقال جماعة من المعتزلة والزيدية
 واصحاب الحديث والخارج الاختيار طريقاً الى نبوت
 الامامة كالنص هو من ههنا لا شاعرة واليهامية وجميع اهل
 الجماعة وقالت الزيدية خير الصلاحية والنبوية الدعوة طريق
 الى نبوتها والدعوة هو ان تبارك الظلمة من اهل الامامية وبامر
 بالعرف وينهي عن المنكر ويدعو الى اتباعه فانه بصيرته ذلك
 اماماً عندهم ثم اختلفوا القائلون بالاختيار في استيرار الاجماع

حالة

فذهب

فذهب اكثر اهل البيت خلافاً للنبي فانه يجوز في ارشاده انتقاء
 الامامة لواحده فان لم يجتمع عليه حل الحل والعقد واستدل
 فان ابا بكر انتدب لامضاء الاحكام الاسلامية ولم تبارك
 الى انتشار الاختيار الى من ياتي من الصحابة في الاقطار فاذا
 لم يشترط الاجماع في عقد الامامة ولم يثبت عدد معدود و
 حد محدود وبما ان الامامة ينعتق بعقد واحد من اهل
 الحل والعقد مثل ما قال اصحابنا ونقل عن اصحابه منع
 عقد الامامة لشخص في طريق العالم فان اتفق مقتدران بين
 بالامامة لشخصين كان بمثابة ترويج امره من اثنين ثم قال
 والذي سدي ان عقد الامامة لشخصين في وضع واحد
 متضاد في الخطط والمحال في ارجاء وان بعد المدة
 فلو احتل في ذلك محال وهو خارج عن القطع والمحال
 فيه جازم اجماعاً واذا انعقدت الامامة لشخص لم يجز بلادته
 من غير جدش اجماعاً وان فاق وخرج من شجرة الامة بنفسه
 والخلاصة من غير خلع ممكن وان لم يحكم بالخلعة فهو انخلع
 او امتناع ذلك وتقوم او دة يكن ما وجدا الى التقوم بعبدا
 كل ذلك من الجهد ليست عندنا وخلق الامام نفسه من غير
 محتمل والحق مذهب الامامية والذي يدل على حقيقة وابطال
 مذهب المخالف لهم وجوه الاول ان الامامية عندنا من جملة ما هو

ارشاده

بنفسه

اعظم مكان الدين وان لايمان لا يثبت بدونها وعندهم انما
ليست في اركان الدين بل هي من فروع الدين كغيرها من المسائل
الجليلة والمطالب العظيمة فكيف يجوز استناد مثل هذا الحكم
الى اختيار المكلف وادائه ولو جاز ذلك لكان فيها ما دون
منه من احكام الفروع **الجليل الثاني** ان الشارع نصوص على عدم
الخيرة فقال نعم وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله و
رسوله ان يكون لهم الخيرة من امرهم **وقول** اما ان
يكون الله تع قضى ترك الامانة ولا يجوز للامة الخيرة
بانياتها وما ان يكون قضى فيها فيكون كغيرها من احكام الشريعة
التي مضى الله عليها ولم يملكها وهو المطلوب **الوجه الثالث**
القول بالاختيار ومضى الامانة بقول المكلفين فقدم بين
يدي الله ورسوله **الوجه الرابع** الله تع في غاية التهمة والشفقة
على العباد والرافة بهم فكيف يهمل تع امر مضى لرئيس مع
شدة الحاجة اليه ووقوع النزاع العظيم مع تركه او مع
استناده الى اختيار المكلفين فان كل واحد منهما يحتاج
رئيسا وذللك فيجب بابه عظيم للفناء ومنا في الحكم الالهية
تع عن ذلك **الوجه الخامس** الله تع تدبر جميع الاحكام الشرعية
اجلها وادومها حتى بين تع كيفيات الاكل والشرب والجنيف
اعقاده في دخول الخلا والمخرج منه والعلامة والجليلة

نك

دلالة

والخيرة فكيف تهمل مثل هذا الاصل العظيم ويجعل امره الى
اختيار المكلفين مع علمه تع باخلافهم وتباين ادانهم وتما
طباعهم **الوجه السادس** القول الذي حكينا عن الجوهري في
مذهبهم من استناد الافعال الى قضاء الله وقدره ولا
الاختيار للعبدة في افعالهم بل هو محجور عليها مفهوما ولا يمكن
من ترك فعله **الوجه السابع** القول باستناد الامام الى
اختياره من افضال العرض ومنا في الحكم من افضال
من مضى الامام استناد الخلق لا امره ونهيه ولا قضاء
الى طاعته وسكون نائمة الفتن وان الله المرح والمريح
وامطال التعليل لمقاومة وانما يتم هذا العرض و
يكثر المقصود لو كان لتناصب للامام غير المكلفين
لانه لا يستند اليهم لاختيار كل منهم من ميل طبعه
اليه وفي ذلك بعدان فتنة عظيمة ووقوع هرج ومرج
بين الناس فيكون مضى الامام من افضال العرض في
مضيه وهو اطل **الوجه الثامن** وجوب طاعة الامام
حكم عظيم من احكام الدين فلو جاز استناده الى المكلفين
لجاز استناده جميع الاحكام اليهم وذلك يتلزم الاستغناء
عن بعضه الا انما لا يتم انما بعضوا الفصل لاحكام اليهم
فاذا كان اصلها مستغنيا هو النبي كان خبره ادلى **الوجه**

وجوب

التاسع اما ان يشترط في الاختيار اتفاق الام عليه ولا الا
باطل لعدم القابلية على النقل الجوهري واثبت القاصد على
امانة ابو بكر لانه بايعه واحده وهو عمر بن الخطاب واربعة ابي
صبيدة وسالم مولى حذيفة واسيد بن حصين وبشير بن عبد
ولاه من المعلوم بالضرورة اتفاق الكل في لحظة واحدة
على اختيار شخص واحد من المعلوم امتناع معرفة الخلق كلهم
لشخص واحد ومعرفة اجتماع شرائط الامانة فيه لانا علم
تباعد امكنة المكلفين وسالى مواضعهم ومثل هؤلاء يتبع
اتفاقهم على ذلك واما الثاني فاما ان يشترط بينهم
عدد معين او لا والاول اطل اقدم الدليل عليه فانه
لا عدد اول من عدد من المعلوم انه لو نقص العدد
المشترط واحد لم يوثق في وجوب طاعة المنصب كالزيادة
لم يوثق في زيادته وايضا لم كان قول بعض المكلفين حجة
على انفسهم وعلى غيرهم بحيث يحرم بعد ذلك مخالفة
ويجب اتباعه واي دليل على ذلك فان العقل غير
والى عليه ولا وجدوا في النقل من النبي ما يدل عليه
الثاني ايضا باطل لانه اذا لم يشترط العدد جاز ان يثبت
شخص واحد تاما ويجب على الخلق كلهم متابعتة كما
اختره الجوهري وهذا معلوم البطلان ولانه لو كان ذلك

لجان ان يثبت الانسان نفسه اماما واما الحق باتباعه ولانه
لو كان كذلك لادعى الى وقوع الفتن وتكاثر المهرج والمهرج
وقيام النزاع ولما احتيج الى المبايعة والاختيار عليه بيان
الشرطية ان المقتضى لوجوب قبول قول الواحد في حق الغير ثابت
في حق نفسه لانهم بشرابط الاجتهاد مضطرب ما يثبت
الامانة والامانة واختياره لذلك فيجب انعقاد قوله
كما في حق غيره لا يشترط تعيين العاقد ولا المعقود له
وبل متى كان العاقد مجلدا قابلا للعقل والمعتقود محمدا
قابلا للانعقاد وجب وقوع الامر الوجه العاشر الامام يجب
ان يكون معصوما على ما ياتي فيجب ان يثبت التعيين
بالقول لا بالاختيار نحن العصمة هنا لاقتها من الامور
الباطنة الغفية التي لا يعلمها الا الله تع الوجه الحادي عشر
الامام يجب ان يكون اهلا زاهدا دينا ورعا على
وسيلة فلو ولسنا احدنا باختيارنا لربما ان يكون
احدنا باطنة كافرا او فاسقا ويخفى علينا امره والمعا
بينه وبين غيره في هذه الكالات واذا جهلنا الشرط
كيف يصح ان نطلب هذا الامر بنا ويقتضينا في اختيارنا
الوجه الثاني ان هذا القول العقد لا يكون الصفة
في امور المسلمين وكيف يصح منعهم ان لا يملكوها غيرهم

لا يقال كما أكن أن الملك والملكة التزوج بالغير لا يملك الاستمتاع
بها أكن ذلك هنا نقول يمنع أو لا ينعى إلى لا يملك
الاستمتاع إذا لم يكن مخرجاً سلمنا لكن الفرق ظاهر فإن المرأة
لما كانت ناقصة العقل جاهلة بأحوال التبع لا تقصرت في
تخليك موضعها للغير لا تطرق إلى شفيق عليها تحتها الكفر
دون غيره بخلاف أهل الحل والعقد **الوجه الثالث عشر** القول
بالاختيار يؤدي إلى الهرج وامة الفتن فيكون باطلاً بيان
الشرطية أن الامام إذا توفى وبعدت البلاد لم يكن أهل
بعضها أولى أن يختار الامام دون غيرهم فإذا ولو رجلين لم
يكن عقداً أحدهما أولى من الآخر أدى ذلك إلى الفتن لا يقال
الحكم هنا كالحكمة في ولي المرأة إذا زوجها من كفون فحة
لأننا نقول باطل العقد في المرأة لا يؤدي إلى الفتن وامة
الفساد بخلاف التنازع لأنه مع ابطالهما الأولوية في تخصيص
بعض البلاد بأن ينصب أهلها الرئيس العام دون بعض
فيستمر حال التنازع مع الاطال كما استمرت مع العقد وفقد
الوجه الرابع عشر فلو يرض الامام إلى الاختيار يؤدي إلى الفتن
والتنازع ووقع الهرج والمرج بين الامة وامة الفساد لأن
الناس مختلفو المذاهب متباينو الآراء والاصحاب اذامت
كل صاحب مذهب يختار اماماً من أهل عجلته وقصده ولا يكبره

من ليس من أهل عجلته أن يختار الامام فالمعتزلي يري اماماً
معتزلياً وكذا الجرجي والخارجي وغيرهم فإذا اختار كل واحد
منهم اماماً من أهل عجلته نازعتهم الفرقة الاخرى وذلك
هو الهرج والمرج العظيم وقد كان في شققة الرسول
صلى الله عليه واله بامته ورحمة الله على عباده ما ينزل ذلك
مع انه مع مضر على احكام كثيرة لا يباع بعضها مع بعض
بعض يقع الامامة فكيف يليق من رحمة الله مع ومن شققة
رسوله اهل الدماء وتركهم جميعاً مع بعضهم في بعض
هذا منافع انسانية نعم ولا يرضيه عادل لنفسه بترها
لا يقال ان ذلك لم يقع لأننا نقول هذا اجل نام ولولم يكن
الا في زمن علي عليه السلام ومعاوية والحروب التي وقعت بينهم
كذلك في زمن الحسن والحسين عليه السلام ثم عدم الوقوع في
الماضي لا يستلزم عدمه في المستقبل وايضاً مجرد التجوز كما
في منع استناد الامامة إلى الاختيار **الوجه الخامس عشر** كما
ان الامام لطف باختيار الناس وعرفها إلى الصالح و
ابعد عن الشنازع والهرج والمرج وكان ذلك علة في وجوب
نصبه كذلك كونه منصوباً عليه من قبل الله معيناً من
ضد ما يقع فأن الناس مع الامام المنصوص عليه من قبل
الله ثم اقرها إلى الصالح وابتعد عن الهرج والمرج اختيار

الضمير عندهم مودعة يكونان في المآل
ظهرت على هذا الوجه

اما اذا كان بعينه مستندا الى المكلفين ومفوضا الى تعيين
الغاية فانه لا فساد اعظم من ذلك والاختلافات منه
فيكون تعيينه من قبل الله تعالى واجبا كما وجب اصل تعيينه
لا يقال لا فساد ذلك لان مقتضى المخرج للاختلاف في
المذاهب وهذا حاصل مع النص ايضا فيصح ان يحل هذا الاختلاف
صاحب المذهب على منازعه من يخالفه في المذهب ويتك
مصلحة الذي يدعيه او يتاوله على لا يدل مع هذا الفتنان
كما يجدهم يفعلون هذا في مضمون مخالف لهم التي يضررت
بها مذاهبهم على ان الامامية ليس لهم ان يقولوا بهذا الا انهم
لم يرفعوا الفتن في الامانة كلها للنصوص لم يقع الطاعة
للمنصوص عليه الا في اوقات معينة وهو على السلام ثم من بعد
لم يتمكن احد من الائمة من الظهور بل منعوا وطلبوا ومن رسل
بالاختيار فقد سلم له الامامة بديهة وعارضوا الحسين
ايضا فقال منهما اقرب الى نبي المخرج بان يبعث الله نبيا
معه معجرات ظاهرة للناس كافة يشاهد الناس بالنص على
الامام او بان يقتصر بهم على مضمون محمله منقول برديات
محتلة فلا جان يقول بانهم مع الاول اقرب الى ترك المخرج
ثم لم يفعل الله تعالى ذلك وايضا اقرب الى نبي المخرج بان يسلط
الله الاشرار زيادة القوة ويجعلها في انفس الامام او يجعل

زيادة

زيادة القوة في الاشرار ولا شك في الاول اقرب الى نفي
المخرج ثم لم يفعل الله تعالى ذلك لتبديد التكليف و
تخليط المحبة وتعريض زيادة الثواب وكذا الامر في
تفويض الامامة الى الاختيار وترك النص **فانقول**
انكار اعلام بقرينة الناس الى الصالح مع التخصيص على
الامامة وبعدم مع التفويض الى الاختيار انكار الضرورية
ومكابرة محض فان كان عاملي يحزم بذلك ويحكم به
اذ حمل المنازع النص على ادلة عليه كان عاجزا لا
مستكبرا ومعاذرا ومثل هذا استدراكا للاختيار بغير
في تعيين امام لانما نقول بمقالته ولا يذهب الى معتقده
وطائفة الاول اقرب فيكون اوله بالوجب وان صنعت
معانته من وجوب التخصيص كانت استدعا بالاختيار
واذا عارضا جماعة كثيرة للمنصوص عليه وفوضوا امرهم
الى غيره لم يكن ذلك قادحا في وجوب التخصيص ولا يلزم
من وجوب الشيء العارضا على من وجب عليه ولا فرق بين
الامام والنبى في ذلك وكما لا يجب من عدم امتناع الكفا
التي ترك البعثة كذلك لا يجب من ترك اتباع المخالفين
للمنصوص عليه ترك البعثة ومعارضات ابو الحسين باطلة
اما الاول فلا تنها اولادة عليه حيث وجبت نصب الامام

تكون لطفاً واما ما سألوه روده على جميع التكليف فان الناس
 لو خلقوا معصومين كافراً الى الصالح اقرب ومع ذلك لا يجب
 فعله ويلزم من ذلك سقوط التكليف اذ مع عدمها يكون الناس
 الى الصالح اقرب باطلاً كما ان المصلحة اقتضت التكليف و
 مشقة كذلك الامامة **الوجه السادس** ليجاز ان يثبت
 الامام بالاختيار ليجاز ان يثبت به النبوة لاشتركت كلها في جميع
 المصالح المطلوبة منهما والثاني باطل قطعاً فكذا المقدم
 لا يقال الفرقان النبي يتلقى منه المصالح الشرعية فلا بد ان
 يثبت نبوة بطريق من عنده من جواز الخطا عليه والكمالات
 والتحسين وليس كذلك الامام لانه يراى له الامر والقضاء
 وغيرهم من استعانة به في الدين ولا يمنع ان يثبت الامامة
 بالاختيار لانهما نقول الامام ايضا يراى له تعريف الشرع و
 حفظه وصيانته عن التعديل والتبدل من عصمة بخلاف
 غيره من الامة ويجب طاعته وطاعته والافتقار الى قوله
 فلا بد ان يثبت امامته بطريق من عنده من جواز الخطا
الوجه السابع عشر الصفات المستترة في الامام خفية
 لا يمكن الاطلاع عليها للشرك الاسلام والعدالة والعفة
 والنجاة وغيرها من الكيفيات البقية ولو كان مضبوطة
 منوطاً باختيار العامة لكان ما ان يشترط العلم بمقتضى

في المنسوب بالاختيار وهو ان تتعزى الا ان الظن بان
 الظن لا يعجز عن الخشيان ان نظراً لاطناء ما نحن
 بمستقيمين اجتناباً كثيراً من الظن ان بعض الظن انما
 وبطون بالله الظن ما وعرف ذلك من الايات الدالة على
 النبي من اتباع الظن فكيف يكون طريقاً في اثبات
 مسألة علمية وحكم عام بغير دليل لا يقال الشائع
 امر باتباع الظن في قول الشهادات والمسائل الفرعية
 لانهما نقول العام اذ الحق بدليل لا يخرج عن ذلك لانه
 مما جعل التعيين **الوجه الثامن عشر** لو ثبتت الامامة با
 لاختيار لكان لمن يثبتها باختياره ان يبطلها ويحلها
 باختياره كما في الاجرة القاضية اذا لم يعمل في ازالة القاتل
 انه لا يعمل في شئها الا يقال هلاكه كان الامر فيها كما الامر
 وفي المرأة انه يملك تزويجها ولا يملك فسخ العقد
 بعد التزويج لانهما نقول الفرق ظاهر فان الشائع جعل
 لانه لا يميز النكاح سبباً محضاً غير منوط باختيار العامة
 لمصلحة **الوجه التاسع عشر** لو كان الجماعة ان يولي الامام
 لكان الامام خليفة لها على نفسها وليس للاختصاص ان
 يختلف على نفسه كما ليس ان يحكم لنفسه وهو يبطل
 الاختيار لا يقال هنا كان الامر في ذلك محدثاً حادثة

للمجتهد وإذا اجتمعت هذه علامات لا يكون ذلك حكما لنفسه
 أو على نفسه بل يكون حكما لله والرسول عليه السلام ثم بعد اجتماعه
 فذلك المختارون إذا اختاروا الإمام لا نقول الفرق ظاهرا
 فإن حكم الله تعالى في الحادثة واحدة وقدر المكلف بأصابته وأسطه
 القطر في الأدلة التي تضمن بها الله تعالى وجعلها علامة عليه فأنما
 لا بد أن تكون وصلة إليه لا امتناع تكليف لا يطاق ولم يجعل
 الله تعالى حكيم ذلك الحادثة منوطا باختيار المكلف بخلاف
 الإمامة منكم فأنما هو قومة على اختيار العامة فلم أن
 ينصبوا من أرادوا ويعزلوا من أرادوا **الوجه العشرين**
 ولا بد للإمام أعظم الولايات فإذا لم يثبت هذه الولاية
 العامة ولا الخاصة فكيف يكون اثباتها لغيره لا يقال
 المثبت لولاية الإمام إذا أمر غيره أن يولي أمرا فولاية عامة
 يكون مضافا إلى الإمام دون من ولاه لأننا نقول إذا سلمتم
 أن الولاية من الله تعالى أرفع النزاع على أنكم لا تذهبون إلى
 ذلك بل تجعلون الأمر موقفا إلى اختيارنا وليس إذا وجب
 علينا إقامة الرئيس فاختارنا نحن من شئنا ولايته ولا يخرج
 بذلك منصب الإمام عن استناده إلينا **الوجه الحادي عشر**
الحدثون الإمام خليفة الله تعالى ورسوله فلو ثبتت الإمامة
 بالاختيار لما كان خليفة لهما لأنهما ليسا مخلوقا فلا يثبتون

أن يكون خليفة الأمة لقول الكل أن خليفة الله والرسول
 وهذا يبطل الاختيار لا يقال أنه خليفة الله عند اختيارهم
 على ما يتبين لأننا نقول كيف يكون خليفة الله ولم ينص
 الله عليه بل جعله موقفا إلى اختيارنا ولو كان بسبب ذلك
 خليفة الله سبحانه لكان يعيها الله تعالى ويجعل الأحكام
 مستندة إلى اختيارنا ويكون سببنا لك مستندة إليه تعالى
 وهو باطل قطعاً **الوجه الثاني والعشرون** كيف يجوزون
 النبي صلى الله عليه وآله يفوض أعظم الأمور للغير وهو قوله لا إمام
 مع طو مرتبة هذا الأمر فإن أعظم المراتب هو النبوة
 والإمام نائب عنه وعاكم حكمه وقال كولاية ولا
 يتولى الولاية نفعة فكيف يملك ذلك وهذا يبطل العقد
 بالاختيار ويجب ثبات النص لا يقال إننا نكول المصلحة
 في ذلك بل شئت مفسدة كثيرة ولو جاز ذلك جاز أن يعزل
 تعالى أن تكون المصلحة في أن يفوض إلى المكلفين تعيين
 الأنبياء **الوجه الثالث والعشرون** قد وجب الله تعالى
 كما في كتابه وجب عليها رسول الله تعالى حتى قال من مات بغيرها
 كما مات ميتة جاهلية فكيف يليق بخوان تتيب
 النبي صلى الله عليه وآله هذا الواجب المجمع على وجوب المنصوح عليها
 القرآن في المتواتر من الاختيار وكيف وجب على الأمة وعليه

لم يكن لهم ان يختاروه وليس لهم ان يختاروا انفسهم
 هذا يبطل الاختيار لا يقال لا يجب ان يكون المرء اعلم من
 غيره حتى يعلم فضل علمه بل المرجح ان يعلم فضل الرجح
 فانما يعلم رجحان في حقيقته في الفقه على علمه وسبقه
 في القول لا نقول ان المرجح يعلم ان الرجح افضل منه
 اما ان يعلم انه افضل من غيره مما يمنع الوجه الخامس
والعشر لو وجب مضب لربس على الخلق فانما ان
 بشرط العلم باستحالة العلم والتعدي منه او لا
 والاول هو القول بالعصمة ولا يعلمها الا الله والثاني
 يستلزم جواز كون الضرر في مضب اكثر من فقهه
الوجه السادس والعشرون لو وجب على الناس مضب لربس
 وطاعة لرفع الفساد والمضار لو جب ترك الفساد
 فاستغنوا بذلك عن مضب لربس منقطع وجوبه وهو
 خلاف المقدم وهذا لا يتناقض على الامامية الفاطمية وجوب
 مضب لربس على الله تعالى على الرعية لا يقال انهم لا
 يحقون عر الفساد لاننا نقول وقد لا يطيعوا البروسا
 فيقع الفساد لا يقال انهم لا يطيعوا الراسا من قبل
 انفسهم او قولنا نقول فاذا لم يتركوا الفساد ممن قبل
 انفسهم او قولنا لا يقال الاستمعة في وجوب ترك الفساد لكن

لم يكن من غير نفع ولا ابطال ولو سب الكفار بقتل عليه السلام
 ليس به باعظم من ذلك واذا امتنع منه عليه السلام ترك
 الهبة بطل القول بالاختيار لا يقال انما ندب الى الهبة
 لم يكن عليه دين او وصاية لغيره او كان له طفل المأجري
 هذا المجري فاما امور الدين في العلم بريد الشرح بالوصية
 فيها اصلا لا نقول الهبة في الدين اعظم من الوصية
 في الامور الدنيوية وبالحضور عن النبي عليه السلام الذي
 هو مبدء الخير ومنبع الدين ومعلم والمرشد اليه والذليل
 عليه وقد حصر الله امره في الانذار فقال نعم ان انت
 الانذير ومضبه على المناصب ارفعها ثانيا وكيف
 يجوز ان يهمله ويجعله منوطا من يتلاعب به ومن يهمله
 غير مستحقة فكيف يمنع ندب الوصية في الامور الدينية
 وقد ذكر الله تعالى في كتابه وصية ابراهيم لابنيه وكذلك
 يعقوب وكيف يجوز ان يجب الوصية في امور الدنيا او
 لا يجب في امور الدين حتى يه منوط به ومن هو مبعوث
 لاجلها وللارشاد اليها **الوجه الرابع والعشرون** لو كان
 الجماعة الامة او بعضها ان يختاروا الامام لو جب ان
 يكونوا اعلم من الامام ليعرفوا بالامتحان علم الامام وفضله
 لاختياره ولو كانوا اعلم منه لكانوا بالامانة او لم يمتدوا

كل زمان لا يخلو من صلحاء يكرهونه من جهال يطلبونه و
 الفساد عند نصب الرئيس أقل منه عند عدمه من يكره وقوع
 الفساد لزم تركه بنفسه وإن يتوصل إلى منع غيره بإقامة
 الرئيس وإن يعينه بنفسه ورأيه و ما له لا نقول —
 الصلحاء لا يتقوا آراءهم في تعيين الرئيس بل يختلفون
 قد يطلب كل واحد منهم ذلك النصب لنفسه ولمن له
 به عناية فيقع المرح والمزح ولأن الجهال لا يساعدون
 الصلحاء وقد لا تمتثلون أمر ذلك الرئيس فيكثر الفساد واما
 في دفع مادة الفساد على قول الامامية بان الرئيس منصوب
 من قبل تعالى لان الصلحاء اذا تكلوا من نصب الرئيس
 فكأنهم دفع الفساد من الجهال واذا عجزوا عن ذلك فليز
 مدم نصب الرئيس هو باطل **الوجه السابع والعشرون**
 لو اقتضى تعيين ترك الواجب وجوب نصب الرئيس على المكلفين
 لزم التسلسل واللازم باطل فاللزم مثله بيان الطبيعة
 ان مقتضى وجوب نصب الرئيس واجب يحد منهم
 الاخلاله به وكان عليهم شيء اخر لصددهم عن الاخلاله
 بهذا الواجب كما وجب عليهم في تجوز وقوع الفساد
 نصب الرئيس لوجود مقتضى فيهما واما على قول الامامية
 وهو انه اذا وجب على المكلفين ترك الفساد وجاز منعهم

الاخلاله به وجب على الله ثم اقامة اللطف بنصب الرئيس
 الله تعالى ليحتمل منه الاخلال بالواجب فاندفع محذور
 التسلسل لا يقال الملازمة منقوضة فان تجوز ترك الواجب
 من كل واحد من الامة لا يستلزم وجوب نصب الرئيس لهذا
 الواجب لا يمكن تركه فانه واجب على كل الامة على الخطا اما اذا
 ارتكب بعضها القواب جاز ان يرتكب الاخر الخطا وقول
 البعض في نصب الامام ليس بحجة لاستحالة الترجيع من غير مرجع
 ولا تكفي في الاعتراض حطوقه في فعل الجميع واذ لم يحصل
 باختلال البعض يلزم اجتماع الامة على الخطا ولا حقيقة
 الامام المذكور **الوجه الثامن والعشرون** لو وجب نصب
 الرئيس على الامة لرقية لا على الله لزم احد الامرين اما الاخلال
 بالواجب ووقوع المرح والمزح والثاني تعسيفه باطل احكاما
 فالمقدم مثله بيان الطبيعة ان البلاد متعددة والمسكن
 متباينة وفي كل بلد وقع يجب ان يكون لهم رئيس مدعهم
 عن الفساد ولا اولوية لتخصيص بعض البلاد والاصحاء يكون
 الرئيس منهم فاما ان يكون يجب على كل بلد نصب رئيس
 واثارة الفتن واختلال السامع
 بين الرؤساء واذ كل رئيس يطلب لرياسته العامة وفي ذلك
 من الفساد للخطا ولا يحصل تركه نصبه ويجب على بعض البلاد

ولزم الترجيح بالمرجح ولا يجب على كل الحد وفيه بطلان وجوب
 نصب الرئيس على الرعية او يجب على كل بلد ولا يغفلونه ويلزم
 الاختلاف الواجب **الوجه التاسع والعشرون** الاجماع واقع على
 ان قوله تع والشارق والسارقه فاطعوا ايها الزانية و
 الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وغيرهما من الايات
 مطلقة غير مفيدة فاذا ثبت هذا فنقول الخطاب بان يكون
 الامة والامة والا ولا يابل للاجماع على ان الحد لا يتقلاها الا
 الامام او من اذن له للامام كما فعله الخواري في تعيين الثاني واذا كان
 خطا للامام وجب ان يكون منصوبا من قبله تع لتحقيق الامر بوجه
 وتوجيه الخطاب اليه ولا يجوز ان يكون منصوبا من قبل الامة
 والكل من الامر فوقه على ان ينصب الامام اما ما يقبل ذلك
 المنصوب للامة لا يقال انه امر مطلق بالتوصل الى قطع السارق
 والسارقة والتوصل اليه لما يكون بقول من يصلح للامة
 لما يعتقد من يمكنه العقد بل يصلح للامة فيلزم مرجحته
 الامة على من يصلح للامة قطع السارق مع مقتداته وهو يقول
 للامة ولزم على من يمكنه العقد قطع القطع بان يعتقد الامة
 لمن يصلح لها فيقطعها لامة لان الامر المطلق يقتضي وجوب العقل
 على كل حال وذلك يقتضي وجوب مقتداته الامة والامة على من
 ينصب الامام على الرعايا لانهما يقول الامة دلت بذاتها على القطع

وبالتبع على مقتدات واقامتهم الامر بالقطع على تقدير امام معصوم
 من قبله تع ولا يجوز ان تجعل الامة ذات على التوصل
 الى القطع لانه اخرج الكلام من حقيقة من غير ضرورة ولا
 والدولية لان الامر المطلق انما يقتضي وجوب مقتدات
 الفعل على من يجب عليه ذلك الفعل فاما وجوب الفعل
 على المكلف وجوب مقتداته على غيره فغير صحيح ومن يعتقد
 الامة بمن يصلح لمخير من يقبل الامام فان وجب قوله
 على الغير من يعتقد الامام لا يجب عليه القطع بل على من
 يقبلها وقد استدلى بها الحسين البصري بهذه الآية على وجوب
 نصب الامة على الرعية بان قوله تع فاطعوا شرك بين
 التوصل الى القطع وبين مباشرة القطع فانه يقال
 قطع الاصيل السارق اذا امر بقطعه فقطع وقطع الحداد السارق
 اذا امر بالقطع وليس المراد مباشرة لان ظاهرهما عام متساوي
 للكل وليس يمكن التوصل مباشرة القطع ولو امكنهم لم يكن المراد
 للاجماع على انه ليس للامة ان يامر بالحداد بالقطع من دون
 ان يقول ذلك الامر للامة فاد من المراد بها التوصل الى القطع
 واذا كان كذلك والامة يدخل في جملهم من يصلح للامة
 ومن يمكنه العقد فيلزم الكل التوصل اليه بمقتداته وليس
 العهود والعقود والحواشي وجوب ان الامر بالقطع لا بالتولية

اليد وقد يعجز ذلك فيما قرناه به ان يصح في الامام ان يقام
 انه قطع السارق ويقيم عرفا انه امر بالقطع كما يفهم حقيقة من
 الحداد انه قطع اذا ما شرفه ان يكون حقيقة فيهما في حق الامام
 عرفا وفي حق الحداد لغاها العادة والادامة فلا يقال انهم
 عقدوا عقد الادامة لمرام بقطع السارق ليعود ذلك في اللغة
 ان جعل عجا اذا كان بعيدا في الغاية واللفظ لا يجعل عجا
 البعيد في الغاية مع وجود الحقيقة واقول لفظ قطع حقيقة
 في المباشرة وقد يطلق على السبب محازا للسببية والاسباب
 تتفاوت في القرب والبعد وفي العموم والخصوص وتتفاوت
 بذلك المجازة في الاولوية والامر بالقطع بعض الاسباب اذ
 ليس على تامة والعقد سبب بعيد عام مع وجود الحقيقة والقرينة
 وامكانها خصوصاً السبب البعيد العام فانه يكاد ان يكون
 من الاسباب الاتفاقية فلا يجوز جعل اللفظ عليه واعلم ان القائلين
 عقدوا على الامة لا على الله تعالى ذكره واسمها الاولى اذ كرس في
 نفق الحسين والقبيح العقليين على استحالة ايجاب شرع على الله
 الثانية ان يكون الامام منصوباً بمحكمها لطف فعند عدم
 تمكنه لا يحصل اللطف فاذا علم الله تعالى ذلك كان المصوب
 اولاً ولا يتم اللطف عينا فلا يجب عليه لطف الله ذلك الامام
 اما ان يكون معصواً فلا يكون معصواً والقول بالعصية

مشح على باقى وغير المعصوم ليس لطف الرابعة لو وجب
 رجوع الامام معصوم كونه مقرباً ومبعداً لوجبان يكون
 فانه ورواء القرينة والنواحي الحكم باسمهم معصومان
 ذلك استدقيراً وبتجديداً للقائمة ان ما من زمان الا
 يتصور خلافه من التكليف الشرعية بالاتفاق فالقول
 يجب ان يكون الزمان عن وجوب نصب الامام لاجل الطاعات
 يكون اولاً وهذه الشهادة هي محققهم وتقولهم عليها
 وهي اهمية منجعة اما الاولى فقد بينا في علم الكلام
 ثبوت الحسين والقبيح العقليين وكيف لا يكون كذلك
 ولا يتم شريعة من الشرائع ولا ملزمة الملل المستقرين
 المقيدة الاولى ان الله تعالى خلق المعجز على الانبياء للتقديرات
 المقيدة الثانية ان كل من صدق الله تعالى يجب ان يكون
 صادقاً القبح مقديراً للكاذب منه تعالى واستحالة صدق
 القبيح منه تعالى وشيئاً منهما لا يتم على من هبهم **المقيدة**
الاولى فلا استحالة تغليب انما له تعالى بالاعراض واما الثانية
 فلا ان نفى الحسن والقبح العقليين يستلزم نفى اطماع
 المعجزة على هذا الكاذب فلا بد من نفى وجوب شيء عليه
 جيلهم جازاً ثانياً العاصي على عصيته وعقار المطيع
 على طاعته وادعائى الانبياء النادر وادعائى القرينة المحنة

حايده العقلاء سفلها لوصد من ادبي كيف اذ اصد من
 قادر حكيم سبحانه وتعالى يصفون **واما الثانية** فهي على
 اربعة وجوه الاول الامام لطف في حال غيبته وظهوره اما
 عند ظهوره فكما مر واما عند غيبته فلدن يحول المكلف
 ظهوره كل لحظة فيمنع من الاقدام على المعاصي وبذلك
 يكون لطف الايقال مضمنا لآلام ان كان شطرا في كونه
 لطف واجب على الله تعالى فعله وتكليفه والا فلا لطف لانا
 نقول ان مضمنا لآلامه في كونه لطف ولا نعلم انه يجب
 عليه ثم تمكينة لانا اللطف انما يجب اذا لم يناف الكليف
 وخلق الله تعالى الاحوان للامام ينافي الكليف وانما لطف
 الامام يحصل ويتم بامور منها خلق الامام وتمكينة بالقدرة
 والعلوم والنصر عليه باسمه وتشبه وهذا يجب عليه ثم
 قدر فعله ومنها عمل الامامة وقبولها وهذا يجب على الرعية
 بالمعرب الى الطاعة والمبعدة عن المعصية والتمسك
 الاجبار عليها ليس لطف لانه مناف للكلية ونصب
 الامام والنصر عليه امرهم بطاعة من الاول وقهرهم
 على طاعته من قبل الثانية لانه من الواجبات فلو كان القهر
 عليه لكان على الثانية الواجبات ولان طاعة الامام هي عبادة
 من امثال امر الله تعالى ونواهيده فالقهر على الطاعة قهر على

الامتثال الامام هو الامر بالامر الله تعالى والتأهي واهبه فلو
 جازا لقهر على طاعته لكان القهر على الايمان بما امر الله تعالى
 به والامتناع عما نهى عنه من غير واسطة الامام **واما الثانية**
 فلا ان الامام يجب ان يكون معصوما لان الامام لو كان غير
 بالواجب او يفعل المعصيات لامتنع ان يكون مضمنا لطفنا
 والالزم ان يكون دلخلا فيما هو خارج عنه اي يكون
 من المحتاجين الى نفسه بحوان العصمة عليه ومن غير المحتا
 اليه لكونه محتاجا اليه المحتاج اليه في المحتاج لا يفتقر
 الاضافة فصار المصنافين وسنزيد بيانه فيما بعد ان
 شاء الله تعالى **واما الثالثة** فهي ضعيفة جدا من وجهين ان
 الواجب عليه ما يفيد التقرب والتبعية فهو غير وارد
 علينا تشابه ان المكلف اذا استوت نسبة الى ما يريد الحكم
 منه الى ما لا يريد فيجب على الحكم ان يقرب الى ما يريد
 ويبعد عنه لا يريد حتى يحصل ترجيح احد الطرفين
 المتساويين على الاخر الذي لا يتم الوقوع اليه اما اذا كان
 الى ما يريد اقرب والترجح حاصل وموجب لوجوب
 وهو التماهي لما يخ من الوقوع زايلا فيجب عليه
 ان يلتقي بكل زمان وجود معصوم يستحيل وجود سببين
 كل منهما يقدم مقام الاخر فعد **واما الرابعة** فلا ماطنا

جيب

وجوب الامام على تقدير التكليف فلا يرد علينا ولا ذنب
 للنفوس والفساد وبه يتم نظام النوع فهذه البهنة او هي
 من بيت العنكبوت **الحال الثاني** في عصمة الامام وهي ما
 يمنع المكلف من المعصية متمكنا فيها لا يمنع
 منها مع صحتها اختلف لنا في ذلك فذهب الامامية
 والاسمعية اليه وفضلنا الباقر لنا وجه اخر لو كان
 غير معصوم لكان محتاجا الى نفسه او الى امام اخر فيرد
 او يتسلل بها حالان وذلك لوجود العلة المحيية اليه
 فيه لا يقال للمعصوم لا يخلو اما ان يقدر على المعصية ولا
 يقدر فان قدر فلا يخلو اما ان يمكن وقوعها منه او لا يمكن
 فان كان فهو كسائر المكلفين في الحقيقة من غير امتياز
 ان لم يكن فقدرة على الا يمكن وقوعه لا يكون قدرة وان
 لم يقدر فهو معصوم وليس في ذلك شبهة له وايضا اذا
 ان يمنع وقوع المعصية من شخص من المكلفين ففعل
 الله ولا يظهر بغير الله قدرته ويمكن من الطرفين **الآلة**
 ان يجعل جميع المكلفين كذلك واذا كان العزم من
 وجودهم الثابت اليهم دون وقوع المعصية ومقاديرهم
 عليها وايضا فلم لا يجوز ان يكون الانتهاء من الاحتياج
 الى النبي والعذاب وينقطع التسلسل كما يجب ان يكون

بانه يقدر عليها ولكن لا يقع مقدور صنفه لعدم خلق
 داعية اليها كما تقول في امتناع وقوع الصالح من الحكيم
 وكما تقول في عصمة الانبياء ان القدرة على لا يمكن وقوعه لذاته وعن
 الثاني انما نقول ان الحكم يتم جعل شخص ما حرا ففعله معصوم من غير
 استحقاق منه لذلك لكننا نقول كل من يستحق اللطاف الخاصة
 التي هي العصمة بحسبه فهو يحضه بها ثم الامام يجب ان يكون
 من تلك اللطاف فالمكلفون باسهم لو استحقوا كسبهم تلك
 اللطاف لكانوا كلهم معصومين فظهر ان التسلسل في عدم معصيتهم
 جميعا راجع عليهم لا عليه ثم ومن الثاني ان شبه غير المعصوم
 الى النبي والقرآن معينا للمكلف مع جواز خطايه عن الامام
 لما في الجميع مثل ذلك وحديث لا يجب احتياجه جميعا الى امام
 وقد سبق فساد الانتم فظهر فساد الملام بلامتد
 مضى الامام على الله مع الطريق الثاني فنقول لا تعلم ضرورة ان
 الحاكم اذا اضيق ذرية من يعرف منه انه لا يقوم بمصالحهم
 ولا يرضى اجله احتاجا الى منسوب قبله ليضخ العقول منه
 ذلك لثقتهم ويضرب عنه ومضى غير المعصوم من الله تعالى
 واخر في هذا الحكم فدلنا انه لا يضيق غير المعصوم وكل امام
 يضيق الله مع فهو معصوم لا يقال لم لا يجوز ان يكون من
 الامام من الغرض بغير احتياج لا امتناع اقتداره على الخطا سلنا لكن

لا يخلو اما ان يقدر على المعصية ولا

ينقص اذ كتم بالنائب له اذ كان في المشرق والامام في المغرب
فانه غير معصوم ولا يخاف سطوة سلمنا لكن الامة عبارة عن
جميع امرين احدهما شوقي وهو فقود حكم على غيره والثاني حليق
وهو استغناء فقود حكم الغير عليه فلما فقرت الامة الى العصمة
كان ذلك اما الاول والثاني والجميع والكل باطن والنائب
المذكور فانه لا ينفذ حكم احد عليه غير الامام والامام في تلك
الحال لا ينفذ حكمه عليه ايضا لانه يتدعي علم الامام بالغير
قدرة على الاختراع وهو قد الحكم على غيره وقد تحقق فيه كل
واحد من الموضوعين مع ان العصمة غير معتبرة فيه فبطل اشتراط
العصمة في الامام لانه لا يجب عن الاول بان يعرف الغائب يعرف
بالضرورة عجز الامة عن عزل احد الولاة فكيف الرئيس المطلق
عن الثانية ان النائب يخاف من الغاية في مستقبل الوقت وذلك
لطف له بخلاف الامام سواي فليكن خبر الامام من خبايا الامة
لطف له بحراب للامام شارة غيره في المرفق فلما لم يكن ذلك
معينا لهم عن الامام فلذلك له ولان رغبة الناس في الدنيا اكثر
تقربا من فعل الطاعة وترك المعصية من الآخرة **ومر الثاني**
منع المحصر بخلاف ذلك ايضا فلم لا يكون العصمة لاجل عدم
حكم غيره عليه بخلاف النائب فان الامام يحكم عليه في تلك الحال
او فيما بعد ان الامام حافظ للشرع فيكون معصوما لما نصه

بما كان يكون في زمان الامام حكمه على المسلمين بغير جواز ذلك في زمانه

فلان الحافظ له ليس هو الكتاب لوقوع التراجع فيه وعدم الحاشية
بجميع الاحكام وليس هو السنة للوجهين السابقين لاقتضائهما
المسلمين على انها ليست الحافظ للشرع ولا تمتناهيته والحد
غير متناهية وليس هو الامة لكون الحفظ عليهم اذ لم يخلوا عن
الامام ان كل واحد يحكي كذبه فالجميع كذلك ولا للاجماع
انما يحصل في قليل من المسائل ولان الاجماع انما يثبت كونه
حجة اذ ثبتت كونه القلة معصومين وانما ثبت ذلك
بالسمع لانه لو علمناه بالعقل لكان اجماع المتأخرين حجة
والسمع يتطرق اليه النسخ والمحصص فلا بد من معرفة عدم
الناسخ والمحصص ولا طريقا لذلك سوى انه لو كان
لنقل ما نأتم هذا اذا علمنا ان الامة لا تغفل قبل السرايع
وانما يكون كذلك لو عرفنا كونهم معصومين وهذا وريظا
وليس هو القياس لانه ليس حجة في نفسه لانه الظن الضعيف
ولانه لا بد له من اصل منصوص عليه فلا يكون بافتراده حافظا
ولان اجبال نقل ذلك وليس هو البرادة الاصلية والاولى
لما وجب بعثة الانبياء لكان يحكم بالعقل وذلك باطل
وليس هو المجمع ان الكتاب السنة وقع الشائخ فيما
وفي معانيها فلا يجوز ان يكون المجمع حافظا لتمامها
من جملة ذلك المجمع ومما قد استدل على نقص الشرع واذا

كان كل واحد من الجميع قد تضمنه كذب كل الشرع ومطل
كونه دليلا على تضمنه ذلك لبعض الذي تضمنه ذلك
الفرع من جملة الشرع فقد صار بعض الشرع فيه محفوظا فلم
يقبل الا لام الذي هو بعض الامم المعصومة لانه لو لم يكن
معصوما لنتظر ان له لزيادة والنقصان فلا يكون محفوظا
واذا صدر عنه الذنب فاما ان يتبع وهو باطل قطعاً
الامم يكن ذنباً ولقوله تع ولا تعاونا على الاثم والعدوان
واما ان لا يتبع فلا يكون قوله مقبولا فلا يكون فيه فائدة
وان كان مضبب الامم واجبا على الله تع استحالة صدور
الذنب منه كذا المقدم خو والتالي مثله بيان الشبهة انه
لو صدر عنه الذنب ليجوزنا الخطا في جميع الاحكام التي
يامر بها وذلك مفسدة عظيمة والله تع حكيم لا يجوز عليه
المفسدة وقوله تع لا ياتك عهد من الظالمين اشار بذلك
الى جهل الامامة والفاصولا لم الانسان مدته بالطبع لا
يمكن ان يعيش منفردا لا تقاربه في بقاءه لا اكل ولا شرب ولا
لا يمكن ان يفعلها بنفسه بل يحتاج الى مساعدة غيره بحيث يفرغ
كل منهما لما يحتاج اليه صاحب حق يتم نظام النوع ولما كان
الاجتماع في مظنة الغالب والتناهي فان كل واحد من
الاشخاص يحتاج الى ما في غيره من قوة الشهوة وال...

حدة وقوة عليه وظلمه فيه فيؤدي ذلك الى وقوع المرح و
المرح وانارة الفتن فلا بد من مضبب امام معصوم يصونهم
عن الظلم والتعدي وينصهم عن التقلب والقهر ويشفق
المظلوم من الظالم ويوصل الحق الى المستحق لا يجوز عليه
الخطا ولا العتور ولا المعصية والامم يتم النظام به **بح** انه
تم قادر على مضبب الامم المعصوم والحاجة للعالم داعية
اليه ولا مفسدة فيه والظاهر فيجب مضبب كل صفة
نقص فوجب احتياج موضعهما في الكمال وفيها الى غير
انما وجب الاحتياج الى غير معروف بتلك الصفة فغدر
العصمة اوجب الاحتياج الى غير معروف بها اذ الموصوف
بها متبادر الى الاحتياج وغير الموصوف بعدم العصمة هو
موصوف بالعصمة **بح** تجوز الخطا هو امكانه واذا اوجب
الاحتياج الى علمه في عدمه كانت واجبة لعدم اذ جميع
الممكنات تشترك في الامكان فيشترك في الاحتياج الى
علمه خارجة والمخرج من كل الممكن ان يكون ممكنا واجبا عدم
الخطا هو المعصوم والامم كان الامم فيه معصوم لنم تحلف لمطلوب
من علمتنا الثانية لكن التالى باطلا فالمقدم مسئلة بيان الملازمة
ان يجوز الخطا على المكلف موجب لا يجاب كونه موقفا لامم
الامم ان يكون موقفا لامم والا لكان امامه موقفا لامم موقفا احتياج

اليه ^{بما} يجب متابعه دليل اللغة والاجماع والعقل ^{لما} اللغة
 فلا نالام عبارة عن شخص يومه ^{بما} يفتدي ^{بما} كان اسم المدة
 المار ^{بما} يدبر ^{بما} يعرف ^{بما} لما يتخلف به ^{بما} ما الاجماع فلا تلاف
 انه يجب على كل واحد من الناس يقول حكم الامام ^{بما} يتابعه في جميع
 الاحكام وفي جميع شئائه ^{بما} ما العقل فلا توجب اتباع الامام
 قطعاً وقول حكمه ^{بما} ما ان يكون مجرد قوله او لدليله ^{بما} في ذلك
 بالضرورة ولا جازان ^{بما} قال لا دليل ^{بما} دل عليه لو جوب ^{بما} يتابعه على
 غير المحبته ولا يتحقق عليه دليل ^{بما} لا فائدة ^{بما} حينئذ ^{بما} في قوط
 قوله ^{بما} نفعين ^{بما} ان يكون مجرد قوله ^{بما} فارجان عليه ^{بما} الخطا ^{بما} في تقدير
 اقامه على الخطا ^{بما} اما ان يقال ^{بما} يوجب ^{بما} يتابعه ^{بما} والامر ^{بما} ان الله تعالى
 بالاعتدال به او يقال ^{بما} في ذلك ^{بما} فان كان ^{بما} الاول ^{بما} النعم ^{بما} كونه ^{بما} نعم امر
 بالخطا ^{بما} هو محال ^{بما} وان كان ^{بما} الثاني ^{بما} فقد خرج ^{بما} الامام ^{بما} في تلك
 الحالة عن كونه اماماً فيلزم منه خلو ذلك الزمان ^{بما} عن الامام ^{بما} هو
 محال ^{بما} ^{بما} اما يعلم ^{بما} بالضرورة ^{بما} بعينه ^{بما} النبي عليه السلام ^{بما} وتكليف الناس
 في كل زمان ^{بما} باتباع ^{بما} ما جاء به ^{بما} من الشرائع ^{بما} وذلك ^{بما} موقوف
 على فعالها ^{بما} الامن ^{بما} بعده ^{بما} والناقل ^{بما} اما ان يكون ^{بما} معصوماً ^{بما} او غير
 معصوم ^{بما} والثاني ^{بما} باطل ^{بما} والا لما حصل ^{بما} العلم ^{بما} بقوله ^{بما} فيما قلناه ^{بما} ولا
 اعتماد ^{بما} على قوله ^{بما} فتنتفي ^{بما} فائدة ^{بما} التكليف ^{بما} تبين ^{بما} لا ^{بما} في المعصوم
 اما الامام ^{بما} والامة ^{بما} فيما اجمعوا عليه ^{بما} واهل ^{بما} التواتر ^{بما} فيما قلناه ^{بما} لا غير

فانظر

قالوا ^{بما} معصوم ^{بما} خارج ^{بما} عن هذه ^{بما} الثلاثة ^{بما} قال ^{بما} الاول ^{بما} لا يجوز ^{بما} ان
 يكون ^{بما} مستند ^{بما} علم ^{بما} من بعد النبي ^{بما} فينبغي ^{بما} ان يتبعوا ^{بما} الاجماع ^{بما} من الامة
 عليه ^{بما} فان عصية ^{بما} الامة ^{بما} في الخطا ^{بما} انما يعرف ^{بما} بالنصوص ^{بما} الواردة ^{بما} على
 لسان ^{بما} الرسول ^{بما} بالكتاب ^{بما} والسنة ^{بما} وكل ^{بما} نص ^{بما} يدل ^{بما} على كون ^{بما} الاجماع ^{بما} حجة
 فلا بد ^{بما} من معرفة ^{بما} كونه ^{بما} منقولاً ^{بما} عن ^{بما} الرسول ^{بما} فانه ^{بما} لا فاضح ^{بما} له ^{بما} ولا معارض
 وكان ^{بما} ايضا ^{بما} على ^{بما} صدق ^{بما} الناقل ^{بما} له ^{بما} وصحة ^{بما} اما ان يكون ^{بما} معلوماً ^{بما} بالا
 او غير ^{بما} فان كان ^{بما} الاجماع ^{بما} ثم ^{بما} الدور ^{بما} من حيث ^{بما} ما لا فاضح
 صدق ^{بما} الخبر ^{بما} الدال ^{بما} على ^{بما} صحة ^{بما} عصية ^{بما} اهل ^{بما} الاجماع ^{بما} الكبار ^{بما} الاجماع ^{بما} و
 عصية ^{بما} اهل ^{بما} الاجماع ^{بما} لا يعرف ^{بما} الا ^{بما} بعد ^{بما} معرفة ^{بما} صدق ^{بما} ذلك ^{بما} الخبر
 ولذا ^{بما} الاجماع ^{بما} انما ^{بما} هو حجة ^{بما} باثباته ^{بما} على ^{بما} قول ^{بما} المعصوم ^{بما} لانه ^{بما} لا اله
 الا ^{بما} هو ^{بما} ان ^{بما} الكذب ^{بما} لانه ^{بما} لكل ^{بما} واحد ^{بما} ولا ^{بما} الخبر ^{بما} لانه ^{بما} لكل ^{بما} واحد
 يتناقض ^{بما} الاصول ^{بما} لضعف ^{بما} دلالتهم ^{بما} على ^{بما} كون ^{بما} الاجماع ^{بما} حجة ^{بما} ولان ^{بما} السائل
 الاجماعية ^{بما} قليلة ^{بما} في الغاية ^{بما} ولانه ^{بما} يمكن ^{بما} ان ^{بما} يتحقق ^{بما} به ^{بما} الخبر ^{بما} فان كان
 غير ^{بما} الاجماع ^{بما} فاما ^{بما} التواتر ^{بما} او ^{بما} غيره ^{بما} احيانا ^{بما} ان يكون ^{بما} بالتواتر ^{بما} فان
 غاية ^{بما} التواتر ^{بما} معرفة ^{بما} كون ^{بما} ذلك ^{بما} الخبر ^{بما} فيقول ^{بما} اهل ^{بما} النبي ^{بما} عليه السلام
 وليس ^{بما} فيه ^{بما} ما ^{بما} يدل ^{بما} على ^{بما} ان ^{بما} ليس ^{بما} يتحقق ^{بما} ولا ^{بما} معارض ^{بما} فلا ^{بما} يفيد ^{بما} كون
 الاجماع ^{بما} حجة ^{بما} فلم ^{بما} يبق ^{بما} الا ^{بما} الامام ^{بما} وهو ^{بما} المطلوب ^{بما} وبهذا ^{بما} بطل ^{بما} كون
 التواتر ^{بما} حجة ^{بما} الاحكام ^{بما} ولانه ^{بما} يمكن ^{بما} ان ^{بما} يكون ^{بما} ضد ^{بما} النبي ^{بما} عليه السلام ^{بما} اطهر
 الامة ^{بما} لم ^{بما} يجر ^{بما} على ^{بما} كل ^{بما} يوم ^{بما} خمس ^{بما} مرات ^{بما} على ^{بما} رؤس ^{بما} الائمة ^{بما} ولم ^{بما} يثبت

اجماع

بالتواتر فنصولها لوقع الخلاف فيها **يدل** أنه لو لم يكن الإمام معصوماً
 فيستدبر وقوعه في المعصية أما أن يجب أن يكون عليه ولا يجب
 وإن وجب أن يكون عليه لزم الدور من جهة فرقنا من جانا الإمام
 على نجر العتية ونجر العتية على نجر الإمام ووقع المرح المحذور
 منه فإن لم يجب أن يكون عليه فهو متحقق لقوله عليه السلام من رأى
 منكراً فليذكره لو جوب أن كان المنكر بالاجماع **يدل** لاختلاف الآلة
 في مسائل ليست في كتاب الله تعالى ولا السنة المتواترة ولا إجماع
 علماء القياس والبرهان في الأصول والحدود والآداب
 تصلح لإفادة النتيجة لقوله تعالى أن الظن لا يغني عن الحق شيئاً
 فلا بد من معصوم يعرف الحق والباطل وذلك هو الإمام **جواب**
 القرآن عما تروى له يعلم ويعلم به وهو مشتمل على ألفاظ مشتتة
 مجله لا يعرف مدلولها في نفسها وأيات متعارضة وأيات
 متشابهة وقد وقع الاختلاف فيها بين المفسرين ولا سبيل إلا
 معرفة الحق فيها بقول الحق المعصوم أو ليس في الحديث معصوم
 أو ليس الآخر فلا بد أن يكون المعروف لذلك معصوماً وهو
 الإمام **جواب** الله تعالى هو المناصب للإمام ومن يعلم فساد
 مضيق عقلاً والله تعالى لا يفعل البتة فلا بد أن يكون
 الإمام معصوماً **جواب** قوله تعالى الله أعلم الغيوب والرسول
 وأولى الأمر منكم وكان من الله بطاعة من معصوم

مستحالة

لاستحالة إيجاب طاعة غير المعصوم مطلقاً لا بفتح عقلاً
جواب الإمام لو لم يكن معصوماً لكان ما أن يكون عامياً أو مجتهداً
 والأول محال والأما وجب على المجتهد طاعة والنقص محذور
 القلوب ويحتمل من الله تعالى الأمر بطاعة العاقل أيضاً ولا يجب
 على العاقل طاعة لعدم الأولوية وتخيلاً لما بين قوله وقوله
 فيه من المجتهدين فلم يبق فائدة في مضيق **جواب** قوله تعالى
 الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم غير المعصوم عليهم
 ولا الصالحين وغير المعصوم صراط فلا يزال اتباع طريقه
 قطعاً معيناً أن يكون هناك معصومون والهداية إنما هي
 بالعلم بطريقهم لا بالظن وهو نقل ما قلناه أيضاً معصوم
 والاجماع والتواتر غير متحقق إذا التزم أنما هو متاهم في
 جميع الأحكام والاجماع والتواتر لا يفيدان ذلك فليس للإمام
 دالة إذا كان قوله نعم **جواب** الذين أنعم عليهم غير المعصوم
 عليهم ولا الصالحين إشارة إلى الأئمة فالهداية للطريقهم
 بطريق علمي إنما هو من المعصوم في كل زمان ولا يختص بهذا
 الله ما يقوم دون قوم وإن كان إشارة إلى الأئمة فالمطلوب
 أيضاً حاصل **جواب** قوله تعالى إن ينادي نبي لك حكيم سلطان إلا
 تر أنبياءك من الغاوين هذه نكوة منفية فتع الاستثناية من
 من ذلك نبي كل سلطان للسلطان على قوم خاصة في جميع الأوقات

اذكر من صدر منه ذنب في وقت كان الشيطان عليه سلطان
في الجاهلية وهو يات في قوله لم يسلك عليهم سلطان ويدل هذا
على عصمة قوم من ابدا ووجودهم الى اخرهم من الصغار والكبار
الكل هم اوصياء واولاد وكل من ثبت ذلك اثبت عصمة
الامام اذ لم يقل احد بعصمة الانبياء من اول عمرهم الى اخر عمرهم
من جميع الصغار والكبار سواء واما ولاءه فلا بد
بعصمة الامام كذلك ومن نفى عصمة الامام لم يقل بذلك فالف
قوله ان جارا لاجماع **كتب** قوله ثم ان يهدي الى الحق اقول
ان يتبع ام من لا يهدي وقد لا يهدي مع انه يهدي ويكون
الانكار على اتباعه فلا شئ من غير المعصوم بامام وهو المطلوب
كح قوله ثم انعمت عليهم المراد بالنعمة هنا العصمة اذ سأل
اتباع طريقتهم الميراث نعم الله عليهم بهما يدل على ذلك اذ طريقتهم
من الصراط انك بقيتم دائما هو صف بذلك ما هو صواب
وابنا ويسمى غاية العطاء ولا شئ من غير المعصوم كذلك
اذ طريقتهم ليست مستقيمة وانما يدل على ان كل سبق طريقتهم
كذلك وكذا معصوم والامام متبع فيجب ان يكون معصوما
كقوله ثم انما يكون على الله حجة بعد ارسال المراد من ان
لا يكون لاحد من الناس شئ من دونه الحج فيهم في الناس وهو
ظاهر في الحج انما يكون في معرض النفي بانما لهم ذلك فيكون

من ياتي بعد عصر الرسول مع عصمة ما قبل الشريعة وقام مقام
الرسول في جميع ما يراى منه سوى النبوة ولا يتحقق ذلك الا
مع عصمة الامام فيجب عصمة الامام لا كما تقول في الحجة بعد
حج الرسول فلا يتوقف على امام معصوم ولا انما التناقض لان
لو لم يكن امام معصوم ثبتت الحجة بقولكم لكننا منفية بالآية و
الزمان والسبب شرط التناقض متحققه لا كما تقول الامام المعصوم
لازم الارشاد الرسول للوجه المذكور وذكر المنزوم وجوب
الملازمة كاف لان قوله بعد ارسال هو قوله بعد الامام المعصوم
او من زومه ولا بد لئلا المراد بعد حج الرسول مجرد سبل
المراد بعد الرسول وايضا يجمع الشريعة وتقدمها و
اظهارها وجميع ما يتوقف احصائها والعلم بها والعمل
وراس ذلك واهم للامام المعصوم لانه هو المودى
للشريعة وبه يعلم ولا تناقض لاحتمال نهج الرسول
وفاته وخلو الزمان من معصوم والا ثبتت الحجة له قوله
ثم من امن بالله واليوم الآخر وعل صالحا علم اجرهم
عنده ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجوب الاستدلال
من وجوب ان تولى الخلف وتولى الخلف على جميع احدها
لعدم الانقضاء وعدم التصديق وهو من باب الجمل
وما سئلها العلم بالحق واليقين من صحة العبادات

والاحكام التي اتي بها واعتقدها والعلم بالطاعات والمقاصد
والاحكام بوجه قلة والاثبات بها وليس المراد الاول لانه نعم
ذكره على سبيل المدح والاول يقتضي انهم متعينون الثاني لا يقد
من طريق المعرفة ذلك وليس الكتاب لاشتماله على المتشابهات
والمشركات ولا الله كذلك متعين ان يكون الطريق
قول المعصوم فانه يعلم تشابهات القرآن وبما زانه والالفاظ
المشتركة فيه بالمراد بيقيننا ويعلم الاحكام بيقيننا والعلم بعصمة
يحصل الخبر بقوله ب قوله تع ولا تخف عليهم ولا هم يحزنون
نكرة منفية فيكون العموم ونفي الحزن والخزن انما هو يتيقن
اشقاء سببها اذ غير المعصوم يجوز اذمه خطأ بالمعصية
وفهمه عن الطاعة وجميع الاحكام لا يحصل من غير القرآن
والمن فضل السنة المتواترة لكن في كل زمان يمكن بقرينة
الامام المعصوم في كل زمان **قوله** نعم الله ذلك الكتاب
لا ريب فيه بقوله هذا يدل على وجود المعصوم في كل زمان
من وجهين احدهما انه نكرة فتعم فيلزم اشقاء الرب و
الشك منه من جميع الوجوه وهو عام في الدنيا ايضا
وغير المعصوم لا يعلم جميع ذلك لانتال القرآن بيقيننا بحيث لا
يحصل له ريب ولا شك في وجه دلالة من الامارات الفاظه لا
معنى من معانيه ولا في شيء مما يمكن ان يتناولوا ويراد من

ورد لنا على وجود من لا ريب عنده في شيء منها ويجوز اعتقاد
مطابقا لانه لا ذكره في معرض المدح في كل زمان فدل على
وجود المعصوم فيه وثانيها انه يمكن معرفة في كل وقت ولا
يمكن بيقيننا الا من قول المعصوم وهو ظاهر لانه لا يحصل
اليقين الا بقوله لعصمة فيكون موجودا فتجيب مع وجوب
الامام غيره **قوله** تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون
وجوب الاستدلال به انه يقتضي ذم من يفسد في الارض
هو بيقيننا انه مصلح خطأ وتسلم التهمة من اتعابه
او متبعه بوجد هذا المعنى فيه فيكون مذموما وبجواب اخر
عن متابعين يمكن وجود ذلك منه لاشتمال اتعابه على
المعروف والصواب المظنون ودفعهما واجب وغير المعصوم
يجوز منه ذلك بل يكون اسكان فعله وعنه متساويا ان اذ
الامر وصار فاللهي غير موجبين ويعارضهما دواعي الشهوة
والغضب وهما يقتضيان الترجيح كالاولين فيتعاضد
الاسباب بل يرجح كثيرا الثانية في غير المعصوم يجب
ترك اتباع غير المعصوم ولا شيء من الامام يجب ترك اتعابه
وجوب اتعابه فكان يلزم اجتماع الهيدن وهما يتجان
من الثاني لا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب

قوله وما يضل به الفاسقين الذين يقضون عهد الله من بعد
 ميثاقه ويقطعون امارته به ان موصل ويقصدون في
 الاصل اولئك هم الخاسرون وجعل الاستدلال به ما تقدم
 الوجه السابق **قوله** يشرون الضلالة بالهدى كما يحسب
 تجارتهم وما كانوا متدين وجعل الاستدلال به ان الفعل
 نكرة وهي في معرض الاشبات كقوله في المرة اذا تقرر ذلك
 فنقول الامام مهديا دام الانساج الدائمة والعرفية
 دائمة ولا شيء من غير المعصوم ليس مهدي بالاطلاق **قوله**
 تقدم فلا شيء من الامام بغير معصوم وهو المطلوب
 لا يقال تمنع الصغرى لانا نقول ذلك فيجب امتناع ابتداء
 بما تقدم من التبرير **قوله** ولشرا الذين امنوا وظنوا الصالحين
 ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها
 من ثمرة رزقا الاية وجعل الاستدلال بها يتوقف على ما
 تقدمت **قوله** ان المأمور بان يشرك الله وهو ظاهر
 الالف واللام في الجميع فيقتضي العموم وقد بين ذلك
 في الاصول **ج** ان لا يقتضي الاستحقاق انا استحقاق
 الدائم وعدم العقاب انما هو بفعل الطاعات وترك
 المعاصي وقد بينا ذلك في علم الكلام وهذه الاية يدرك
 على ذلك من باب الاماء كما تقرر في الاصول **قوله** يستحيل وجوب

لذلك

الممكن او معلولة الا عند وجوب سببه **قوله** استحقاق الثواب
 الدائم مشروط بالموافاة فلا يثبت الا مع الموافاة عند
 الموافاة او قبلها مع وجود سبب الطاعات وسبب ترك
 المعاصي لا لزوم احدا الامر بما وجوب الممكن مع عدم شبهة
 او ثبوت معلولة مع عدم سببه وعدم وجوبه لان البشارة
 لهم بان لهم الجنة اخبار ثبوت استحقاق الثواب الدائم و
 ليست العلة ثابتة اذ الموافاة لان لم يثبت لانها المستقبل
 فلا بد من ثبوت سببها الذي يمنع مع المعاصي فيجب
 مع الطاعات منه ويمتنع المعاصي لان ثبوت المعلول
 مع عدم سببه فان وجب من غير سبب وجوبه لزم وجوب
 الممكن مع سببه وهو محال وذلك السبب هو الصفة اذا
 تقرر ذلك فقول هذه الاية يدل على وجود المعصوم في
 كون ما ان الامر بالبشارة يقتضي وجود المبشر لاستحالة
 بشارة المعدوم فان النبي **المقدّم الاول** والمبشر **مبني**
 جميع الطاعات وجميع من جميع المعاصي لان المعاصي **قوله**
 وعملوا الصالحات للعموم **المقدّم الثاني** ومن جملتنا فعل
 صفا الصانع والامتثال بما يلزم عدم صدور شيء من الصانع
 منهم ثم ثبوت الاستحقاق قبل الموافاة يدل على ثبوت سببها
 المحجب لما يقرر العلم غير كاف لانه غير موجب لانه تابع للسبب

هو العصمة وجوب ثبوت العصمة الآن لقوم غير النبي للناس
 بين قائلين منهم من لم يقل بثبوت المعصوم أصلا ومنهم من قال
 بثبوت في كل عصر فلا قيل بثبوت في عصر دون عصر فيكون
 باطلا وقد ثبت في وقت عليه السلام فثبت في كل عصر دون
 عصر فيكون باطلا فيحتمل كون الأمام غيره مع ثبوت فيحتمل
 من الحكيم إيجاب طاعة غير المعصوم على المعصوم وغيره مع
 المعصوم بضربة العقل قلنا قلنا **أَجْعَلُ مِنْهُمْ خِيَدًا**
يَهْدِيهِمْ إِلَى ضَلَالٍ عَظِيمٍ الآية وجعل الاستدلال أن الملائكة لا يحفل
 عليهم الجبل المركب وقد كوا بان وجود غير المعصوم مستلزم على
 مفسدة فاجابهم الله تعالى بقوله قال في العلم لا يعلمون معناه
 أن في وجوده من المصلح ما يقتضي جميع الوجود على العدم
 فاذا كان وجود غير المعصوم فيحصل على مفسدة ما فيكون حكيمه
 فكيف مع عدم يقره ويبيده محض المفسدة البتة التي
 فيحتمل عدها منه تع فلا يكون اما لا يقال هذا يدك
 فيبقى مطلوبكم لا يدل على عدم عصمة آدم عز لا قـ
 وإذا قال **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْبَغْيَ** قالوا
أَجْعَلُ مِنْهُمْ خِيَدًا فيقولون فيها الملائكة والخليفة آدم وقولهم
 إشارة إلى ما إذا لم يكن النبي معصوما فالأمام أولى أن لا يكون
 كذلك لافنا نقول لا نسلم أنه يدل على عدم عصمة آدم فارق لهم

العدل

لجعل فيها من يفتد قبيحا **يَسْفِكُ الدِّمَاءَ** ليس إشارة إلى
 آدم دائما إشارة إلى من يلده آدم إذا دم لم ينجس
 ضار في الأرض ولا سفك دماء وهو ظاهر وجعل الكاف
 أنهم عرفوا أن وجود آدم على وجه يحصل منه القتل والعصبة
 المنشئ المنكر مع عدم عصمة أكثرهم مستلزم للمفسدة وهذا
 مما أجابوا عنه **يَسْفِكُ الدِّمَاءَ** **يَسْفِكُ الدِّمَاءَ** قوله **يَسْفِكُ الدِّمَاءَ**
 فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجعل الاستدلال بوقفت على
 مقتضات أن هذا رغب في فعل أسوأ من الخوف والحزن
 وهو عام في كل عصر لكل أحد اتفاقا **يَسْفِكُ الدِّمَاءَ** **يَسْفِكُ الدِّمَاءَ**
 ثم فيه من يمكن أن المراد في جميع أنواع الخوف والحزن
 في كل الأوقات لأن النكدة المنفية للمعصوم وأنه لا يحصل
 ذلك بنفسه مثال الفاروق وخاويه وإنما يعلم ذلك بحجة
 مراد الله تعالى من خطابهم جميعه بقبينا ومعرفة مراد النبي
 عليه السلام من خطابه أن ذلك لا يحصل من الكتاب والسنة
 إذا ذكرهما مجازات وعمومات والمطابقة مشتركة والأقل منهما
 المعنى بعين السنة واللغة معناه ضابطا وقد قال بعض الأص
 أن الدليل اللفظي كلها لا تصد سببا غير الحقين وتبيننا
 وجهه وضعفه في الأصول لكن الحق الكافي أنه ليس كل الدليل
 اللفظي معناه الحقين ولا يكون اتفاقا في الخوف والحق في جميع

البيان

الاول الامع يتفق المارد في خطابه مع ولا يمكن الا بقول المعصوم
 فيكون المعصوم ثابتا في كل عصر يستحيل اامة غيره مع وجوده
 وهو ظاهر **قوله** **ولكنك جعلناكم في وسطا**
لتكونوا شهداء على الناس فيكون الرسول عليه السلام **شهدا**
 وحدا لا دلالة وصفهم بالعدالة المطلقة لاجل الشهادة
 على الناس لادان كوننا الشاهد من هاهنا غافلة رسول في
 شيء اصلا حتى لا يكون للشهود عليه عناية خاصة عليه ولا يكون
 كذلك الا المعصوم **لهم** **قوله** **وبشر الصابرين** اذا اصابهم
 مصيبة الى قوله **ثم هم المتهتدون** وجه الاستدلال ان
 ادخال الالف واللام على الجموع ذكر هو في الوجبة يدرك
 على انحصار الجموع في الموضوع كما اذا قلنا ان يد هذا العالم يدك
 على انحصار العلم وقوله **ثم واولئهم المتهتدون** يدل على
 انحصار الهداية العامة اعني في كل الاحوال وفي كل الاشيا
 فيهم فيكون هذه اشارة الى المعصومين من امت محمد عليه السلام
 وهم بعض الامة وهو ظاهر واذا ثبت ان ههنا معصومين
 وجود الامة في غيره وهذه الامة عامة في كل عصر لاجل
 فيلزم وجود معصوم في كل عصر ولانه لا قابل لوجود معصوم
 غير النبي في زمان و زمان لا يقال لوجعل المحمديين
 المهتديين لزم ما ذكرتم لكنه ذكره مصيعة الجمع المعروفة

باللام فاما ان يريد به بعض المهتدين ولا يبقى يتم دليلكم
 او يريد به كل المهتدين وهذا متنع لان القضية حينئذ
 تصير مفرقة موجبة نحوها **بالقابلكي** ومن هذا
 القضية يتنع صدقها لما بين في المنطق وايضا فلم لا يجوز ان
 يكون قوله **ثم هم المتهتدون** في تلك القضية بحيث الصبر
 لا مطلقا وعلى هذا فيصح لنا بحجب عن الاول ان مثل هذه
 القضية يصدق مع مساواة الجمل للموضوع واما قوله
الكل للكل كما نقول بجموع افراد الانسان هي جموع افراد الكائنات
 ومن الثاني ان ما ذكرتموه بجان والجماع على الحقيقة او لا
له لو لم يكن الامام معصوما لزم ان يحاط بالامام والثاني باطل و
 المعصوم مثله بيان الملائكة ان الامام اذ لم يكن عليه الخلق لم يجز ان
 الافعال علم انصواب لكن هو الناقل للشرع وانما يعلم بقوله
 فيوقف معرفة صوابه على قول قوله بقوله **قوله** على معرفة صوابه
 فيدور فيقطع الامام او كل يحكم بما امامهم يعلم سنان بهرب
 من الطاعة ويبعد من المعصية وانما يقينا بالضرورة ولا
 من يعلم امامته بغير معصوم بالضرورة والثالثة المعدولة
 يستلزم الوجبة المحصلة مع تحقق الموضوع فيلزم كل من يعلم
 امامته في معصوم بالضرورة وهو المطلوب لان في المعصوم
 لا يكون العلم امامته قطعا وكل من لا يكون العلم امامته لا يكون اماما

ينتج لا شيء غير المعصوم لا يكون اما بالضرورة واما الصغرى
 فلا بل الامام هو الذي يقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية مع كونه
 دائما فكأن لم يعلم منه ذلك لا يعلم بامنه الحق في الخطأ و
 تعذر لا رد كتاب المعاصي بالامر بها وتجاوزة عن الامر بالخطأ
 والعلم بانه يجوز النقص دائما يعلم ذلك بعصمة الامام وهو
 ظاهرها الكبرى فلا بد ان لم يكن العلم بامنه لو كان اما لان
 تكليف الاطلاق وانه لا يجب طاعته لان العلم بالشرط
 الا لزم تكليف الغافل وقد يتنازع في علم الكلام في
 غير المعصوم اما ان يكفي في تقريب نفسه من الطاعة ويبعد عن
 المعصية ولا يكفي فان كان الاول استغنى عن امام مطلقا ولم
 يحتاج الى امام وان كان الثاني فاذا لم يكن في ثبوت نفسه
 فاولا ان لا يكفي في تقريب غيره ولا يصلح **ل** الامام يجب
 ان يكون مقرا بجميع المكلفين في ذلك العصر الجائز عليهم
 الخطا ومبعدا لا شيء من الامام بغير عصوم وهو المطلوب
 الامام يجب ان يخشى بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم
 ان يخشى ينتج لا شيء من الامام بغير عصوم بالضرورة واما
 الصغرى فظاهرة فانه لو اذ ذلك لا يصح فاية لقوله نعم
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان وجب
 طاعته وكل من اوجب له طاعته وجب ان يخشى منه لقوله نعم

فيكون

ولخبر الذين يخافون عثرته ان يصيبهم فتنة او
 يصيبهم عذاب اليم واما الكبرى فلا بد من غير المعصوم ظالم
 لصدور الذنب منه وقال نعم فمنهم ظالم لنفسه وكل ظالم
 لا يخشى لقوله نعم الا الذين ظلموا فادعواهم لا يقال
 هذا قياس من الاول صغره ممكنة فان عين المعصوم هو
 الذي يمكن ان يصدر منه الذنب ولا يشترط صدور
 الذنب بالاعتقاد لقياس الاول الذي هو اصل الدليل
 المشكل الثاني كبراه ليست ضرورة ولا خلاف الضرورية
 مع غيرها في السك النائية لا نسلم انه يفيض ضرورة لانا
 نجيب عن الاول بانه ان يصدر منه ذنبا او لا لانا
 هو المعصوم والاول هو غيره سلمنا لكن قد يتنازع في علم
 المطلق ان الممكنة الصغرى في الاول ينتج وقد رها
 عن الخطا المتأخرين فيه وعن الثاني انا قد يتنازع في
 كتبنا المنطقية نتائج الضرورية في التاي مع غيرها
 ضرورية ولا مكان ردها الى الضرورية ولان الكبرى
 فيه ضرورة وبها يظهر ان الامام يكره الله نعم قطعاً
 يوم القيمة ولا شيء من غير المعصوم كذلك فلا شيء من الامام
 بغير عصوم اما الصغرى فلقوله نعم وكذلك جعلناكم
 امة وسطا ليكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول

على كل شيء سيدا زكاهم الله ثم وبكم يوم القيمة
 بقول شهادتهم وذلك لما هو لاشئ امر الله تعالى
 ومنه والطاعات فالامام الذي هو مقرب لهم الى الطاعة
 ومبعد لهم وهو لطف في التكليف وبذلك دخلوا
 اولئك بل ينبغي ان يكون هو المراد بذلك لا غيرا
 الكبري ولقوله ثم ان الذين يكفون ما اتى الله من
 الكتاب وليسترون به ثمنا قليلا اولئك ما كانوا في
 بطونهم الا للتأويل ولا يكلمهم الله يوم القيمة ولا يذكهم
 وغير المعصوم يكون ان يكفوا ما اتى الله وليسترون به ثمنا
 قليلا فليس معطوفا بتركية الله له يوم القيمة **هـ** الا
 معطوع بانه غير مخزي يوم القيمة بالضرورة ولا شئ
 من غير المعصوم كذلك فلا شئ من الامام بغير معصوم اما
 الصغرى فلا سخا له الكذب على الله تعالى بالضرورة و
 قد قال يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه
 فهو هنا قوم معطوع بانهم غير مخزيين فكان النبي
 اولهم بذلك كذلك الامام يكون اول من كثر الناس
 بذلك لوجود ما فيه غير فيه لانه يستحق من معصوا على
 ما ياتي وزيادة تهرجه وتبعده وكونه لطفافا ان النبي
 لطف يكون المراد بهذه الآية اما الامة وخدمهم

وغيرهم بهم اولى واما الكبري فلان غير المعصوم يمكن
 ان يخزي لانه يمكن ان يدخل النار لقوله ثم والذين لا
 يدعون مع الله الها الاخر ولا يقولون الحق ليحررهم
 الله بالحق ولا يزفون ومن يفعل ذلك يلق اثاما
 بضاعف له العذاب يوم القيمة ويخلف فيه مما لنا
 جعل ذلك خيرا على كل احد وقوله ثم اولئك الذين
 اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمعصية فما اصابهم
 على النار وكل من يمكن ان يدخل النار يمكن ان يخزي لقوله
 ثم ربنا انك من تدخل النار فقد اخذت به لا يقال هذا الذي
 لا يتم لان القياس المركب من ممكن او ممكنة صغرى وبغله
 كبرى لا تنتج في الاول والمابين في المنطق لانا نقول
 بل هذا الدليل تام لان الممكنة الصغرى ينتج في السكالات
 لما بينا في المنطق لا يقال هذا الدليل يتم في حق الامة
 على عليه السلام والحسن والحسين عليهم السلام لانهم وجدوا
 في زمن النبي ما في حق الامة فلا ينافي فيهم لانهم
 لم يكونوا في زماننا فنقول ليعلم المراد من امم معدة الله
 امم في زماننا لانا نقول خاصة بل الذين اسماهم موسى
 والذين مواشيتهم ولم يخالفوا امر الصلوة والهاية ولا انكروا
 شيئا من مناهية النبي زمان كان واجبا فلان الناس

ما بين قابل بعصمة الامام فيجب عنده في كل امام ومنهم من يقول
 ان كل عصمة البعض من البعض قول ثالث باطل والاجماع في
 نعم ولكن اكثر من من الله واليوم الاخوة المأذونة والكتاب
 والذين في قوله اولئك الذين صدقوا اولئك هم المتقون
 وجه الاستدلال بها تقدم تقريره في قوله وايضا فان الذين
 يصدر عنهم الذنب يقال لهم انهم ليسوا هم المتقون وهو
 يناقضهم المتقون فدل على وجود المعصوم غير النبي فاذا
 كان المعصوم غير النبي وجب ان كان هو الامام لا يستحال امام
 غيره مع وجوده في قوله تعالى كذلك بين الله اياته للناس
 لعلهم يتقون وجه الاستدلال بان يقول هذه الآية عامة
 لاهل كل عصر وهو اجماع فيقول بان الايات انما هي منصبة
 معصوم يعرف معاني الايات وانما بعضها من سننهما وبما
 ومناوفا اذ مجرد ذكرها لا يبين بحيث يعارفا ويعرف
 معناها اذ هو المراد بقوله لعلهم يتقون وانما يحصل التقوى
 منها بالاعرابا وغير المعصوم لا يتعين بقوله والتقوى هي
 الاحذ بنا ليل والاخر اعلم فيه شك ولا يحصل ذلك الا
 من قول المعصوم ولا يكفي النبي في ذلك لاختصاصه بعصمة
 دون غيره والسنن حكما حكم الكتاب في الجمل والمناوفا
 فقيل ان يحصل منها اليقين ان المتقون في سنة هي المناوفا

وفي دلالة هو المتقون ذلك لا يفي بالاحكام لقلته في الايات
 لاهل كل عصر بحيث يمكنهم العمل بما يعلم المراد بها فينبغي
 انما هو منصب المعصوم في كل عصر من قوله تعالى ولما كلفوا اليكم
 بينكم بالباطل فلا بد من طريق يعرف للصحيح في جميع المحادث
 يقينا والسنة والكتاب لا يقينا في حق الامام المعصوم
 قوله تعالى وتقر الله لعلكم تعلمون امره والتقوى مع عدم
 منصبه بين السنة والكتاب والكتاب موصل للعلم بالاحكام
 يقينا محال ذلك الطريق ليس الكتاب والسنة لان المعصوم
 لا يحصل منها الا الظن وتبيننا قول لجهاده في وقتين
 فيعلم الخطا في لعدوها ويتبيننا قول لاهل المعصوم فيفضل
 المقلدون ولا بد من امام معصوم في كل عصر لعموم الآية
 في كل عصر يحصل اليقين بقوله لعصمة من قوله تعالى ولا تقربوا
 اية لا يحجب المعصومين بحجب الاحزان عن الاعتناء في كل الامور
 ولا يمكن ذلك الا بعد العلم باسماه ولا يحصل الامر في
 المعصوم فيجب منصبه والامر انما تكليف الايطاق في قوله
 ثم قل اعطى عليكم فاعطى واعطى على اعطى عليكم
 لا يجوز بحكم القديم في ذلك ولا في المعصوم لمراد المليل
 فالخطاب للمعصوم فمأخذ المعصوم على مثل اعطى
 وهذا الآية عامة في كل عصر فيجب للمعصوم في كل عصر

المطلوب من قوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فربما اخبرنا
 عنه واما مثال قول غير المعصوم القابا لتاكيد الجواز امره
 بالمعصية والحفاظ فيكون منهيا عنه فيجب امام معصوم
 بمثل قوله ان قوله يقر وتزود واياك خيرا زاد القوي وفي
 الاخترا من التبعات فلا بد من طريق يحصل العلم باوامره
 ونواهيه والمراد من خطابه حتى يحصل ذلك في كل عصر
 ليس ذلك الا قول المعصوم لان الكتاب والسنة غير اليقين
 بذلك عند المجتهدين ولا المقلد فيجب للمعصوم في كل عصر
 ما امثال قول غير المعصوم يستعمل على الخوف والتمهيد لجواز
 امره بالخطا عمدا او خطأ فلا يكون من باب القوي وامثال
 امر الامام من باب القوي الضرورة فلا شيء من غير المعصوم
 بامام وهو المظهر بقوله تعالى واخسروا ان الله يحب الخاسرين
 فلا بد من طريق يتحقق من القبيح يقينا ولو لا المعصوم لما
 تقدم وهي عامة وكل عصر فيجب كون الامام غيره ج قوله تعالى
 ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا والقوله والله لا
 يعجب الفساد وجه الاستدلال انه جند من مثل هذا وتقليده
 وعرضان مثل هذا ولاية يستلزم الفساد واختلال النظام
 وقد لا يعلم باطنه الا الله ولا يجوز ان يكون الا ج قوله تعالى
 عليه من قبل الله تع ليعلم استحالة ذلك منه وذلك قول المعصوم

معرفه

ولا يجوز

ولا يجوز للمعصوم

الامام يلزم من طاعته واتباعه عدم اتباع خطوات الشيطان
 ان الله تعالى لم يطاعة الامام لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم ونهى عن اتباع خطوات الشيطان
 بقوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان وفاطر المأمون
 لا يكون فاعدا للمعصية من هذه الجهة لاستحالة تعلق
 الامر بالشيء واحد لا مسمى من غير المعصوم يلزم من
 طاعته واتباعه عدم اتباع خطوات الشيطان وهما يختصان
 من الثاني لشيء من الامام بغير المعصوم وهو المظهر ج قوله
 تعالى فان زلتم من بعد ما جاكم البينات فاعلموا ان الله
 عزيز حكيم والبيانات التي لا تحصل معها الخطا ولا الخلل لا
 يحصل الا بقول المعصوم اذا الكتاب يستلزم المحكمات
 والاعتقادات والناسخ والمنسوخ والافعال والجزاء و
 السنة اكثر مفعلا غير حقيقي ودلائل اكثرها غير حقيقية
 فلا يعلم ذلك يقينا الا بالمعصوم ولا يحصل الجواز الا
 بقوله لتعزوا الحظا على غيره والحزم ينافي احتمالا القبيح
 قد لا يظن بوقت المعصوم في كل وقت فتجسس كون المعصوم
 غيره ج الجرم بالقبالة يحصل باتباع الامام والالم يحصل
 من قول بقوله وامره فاستفت فائدة مضية ولا يجوز غير
 المعصوم يحرم بمصداق الفخاة باتباعه فلا شيء من الامام بغير

والبراهين القطعية لا يحتمل النقيض - قوله تعالى فهدى الله الدين
 آمنوا لما اختلفوا فيمن الحق باذنه اشارة الى المعصومين
 لاننا تعلم قطعا انه لم يعلم جميع المتشابهات وجميع الماوا
 يقين الا المعصوم - قوله تعالى والله يهدي من يشاء الى صراط
 مستقيم الذي لا يعرفه خطأ واصلا لا يحصل الا من قوله
 المعصوم - قوله تعالى وعسى ان يكونوا شيئا وهو خير لكم
 وعسى ان يكونوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا
 تعلمون فلا بد من طريق الى العلم بالاسباب لنا فقد والاضادة
 من حيث الدين ولا سبيل لذلك الا من معصوم فيلزم
 شوقها - قوله تعالى والله يدعوا الى الجنة والمعرة باذنه و
 بين آياته للناس ليعلم يتذكرون الاستدلال به من وجوه
 احدها ان هذا يدل على رحمة ولطفه بالعباد وارا دسه
 لدخولهم الجنة مع خلق القوي الشهوة والاهوية المختلفة و
 الشيطان والخطاب بغير اليقين والمؤمن فلوله يصب المعصوم
 في كل عصر لنا قمره صلى الله عليه وآله عن ذلك الثاني ان دعاه الى
 المعصرة والجنة انما هو بخلاف القدر وجعل الاطاف و
 الطريق التي يحصل بها العلم والعارفم الاطاف في
 التكليف الامام المعصوم لانه المقرب اليها الطاعات والمعبود
 من العاصي ولان العلم بالحق اليقين والاحكام الشرعية لا

يحصل

لا يحصل الا من المعصوم اذ غير المعصوم لا يعرف بقوله فلا بد
 العائدة به **الثالث** قوله تعالى وبين آياته للناس ليعلم يتذكرون
 البيان الذي يحصل به التذكير والخبر من المعصوم لا يحصل
 الا بقوله المعصوم اذ آياته كبرها محلا وعام غنم الاخصيص ولا
 مستند في عدم المحض الاصاله عدم المعنى الظن والكثرة
 ما اول فلا بد من طريق معرفته لهذه وليس الا المعصوم لما تقدم
 - قوله تعالى ان الله يحب المتوكلين - يجب المتوكلين وذلك
 يتوقف على معرفة الذنوب وهو موقوف على العلم بالاحكام
 الشرعية والخطابات الالهية والسنة النبوية وذلك يتوقف
 على معرفة الطمارة وافعالها واحكامها وفوائدها وشرايطها
 واسبابها وكيفيةها ولا يحصل ذلك الا من المعصوم على ما تقدم
 وهي عامة في كل من يجب المعصوم في كل من في سبيل
 ان يكون غير المعصوم معه - قوله تعالى ان تترأوا ستقوا
 وتصلوا الى الناس من خوف على معرفة الاحكام الشرعية و
 المراد من اخراج الخطاب الى الله وحده يقين والاعمال
 ان ياتي بالمعصية والفساد وتركها له وهو لا يعلم وذلك
 لا يحصل الا من المعصوم على ما تقدم فيجب المعصوم بان
 الموصوف بهذه الصفات الذي يصلح بين الناس فيقين
 على الناس بقوله تعالى انتم الصالحين وانظروا النفع وغير المعصوم

لا يصلح لذلك فدل على شوق المعصوم **سج** قوله تعالى لا تخفكم
 الله بالغفر في أيما لكم ولكم واخذكم بما كبت قلوبكم
 كتب القلوب ثلثة انواع الاضغاد فان طابق كان ما بينا وان
 لم يطابق في أي شيء سواء كان في الثقليات والعقليات
 فتسمى **كتاب** الارادة والكلية فيجب طرح
 العلم بالموافق منها للتحقق المطابق لامر الله تعالى ونهيها ولا يحصل
 ذلك الا من المعصوم في تقدم وهي عامة في كل عصر ووجد
 المعصوم في كل عصر لا يقال القولون عذرا للملاحدة القائلين
 بوقف المعارف على الامام اذا قول للقول بذلك في
 المعارف العقلية بل معرفة الاحكام الشرعية والمراد من
 الكلمات الالهية والامارات المحمديّة وغيرها من موقوف على المعصوم
 وليس هذا من ذهب للملاحدة **سج** قوله تعالى والله عفو رحيم
 وجه الاستدلال انه وصف بعفوه بالرحمة وخلق القوى
 السموية والعنصرية واليسر وقدرته وتكليف الموفري من
 الاذى والمجد ظولم يخلق المعصوم الذي يمكن معه تحصيل
 الغايات الدنيوية والاخرية والخلص من العذاب وتحصيل
 النعيم وقهر القوى السموية والعنصرية واليسر في
 رحمة اذهذه الاسباب وجبات لهدلك والامام المعصوم
 منج منها والرحيم هو الموفق في اسباب لهدلك **سج** قوله تعالى

وقوله تعالى والله عفو رحيم وقوله تعالى لا تخفكم
 وبكم على نفسه الرحمة ذلك كدليل على نفوذ المكلف في
 ترك المكلف به واهماله مع اثبات الله تعالى بجميع ما ينبغي له ان ياتي
 له مما يوقف على فعل المكلف من الهدى والعلوم والالطاف
 المقربة والمبعدة المعارضة بالقوى السموية والعنصرية
 والذات والاهم في ذلك من المعصوم في كل زمان واذا
 مع نفية لا يجهل المكلف على قبحه ولا يحصل له العلوم
 من البتة والكتاب بجميع الاحكام وكان الله تعالى عفو رحيم
 على وجها ولكن لا يجوز التنبه اليه ثم بنفيه الهدى والشهوة
 والنفرة والارادة في التكليف لعدم الكلفة او لزوم الدنيا
 وخير ذلك لا يجوز والآن نحن المبالغة وانما يحسن مع كونه
 من كل وجه الاما ليس من فعله ووقف عليه التكليف
 استثناء الامام المعصوم في كل عصر ما يلزم الحال بالضرورة
 وكلما هو مستلزم الحال بالضرورة فهو محال بالبقاء والاما
 المعصوم في عصر محال اذا استحال صدق السالبة للضرورة
 وجب صدق الموجبة الكلية فيجب وجوده في كل عصر اما
 الكبر في قضاة ولما الصريح فلا تسلط استثناء شوب
 الحق المكلف على الله تعالى في وقت والمشارك المعصوم النبي
 في المبدأ اذا التزم بالاحكام والقرب والتعبد

وهما موجودان في الامام المعصوم فيكون نصيبه مساويا للثاني
 اذ لم احد المتساويين لانهم الاخر لكن انتقاء الرسول
 يستلزم تبويع الحجته فكذا انتقاء الامام **س** الامام المعصوم
 لطف عام والنيح لطف خاص وانتقاء العام ستر من ثقل الثقل
 فاذا استحال عدم ارسال الرسول منه تع فاستحال عدم نصيب
 الامام المعصوم من باب مفهوم الموافقة لغيرهم لما في فضل الامام
 على غيرهم **ع** قوله تع ومن يتعدى حدود الله فاولئك هم الظالمون
 الظالمون وكل من يمكن ان يكون ظالما لا يجوز اتباعه ولا طاعته
 احترامنا من النص المطلقين وغير المعصوم كذلك لا يجوز اتباعه
 وكل امام يجب اتباعه فلا شيء من غير المعصوم باب **س** قوله تع
 حافظوا على الصلوة والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين
 امر بالمحافظة على الصلوات والصلوة الوسطى وذلك بمراتب
 شرطها ومعرفة احكامها والاحترار من عطلتها على وجه
 يعلم صوابه ولا يعلم الا من المعصوم لما هتم فيجب وهي عليه في
 كل عصر فيجب **ع** قوله تع يبين الله لكم آياته لعلكم
 تعقلون والبيان الذي يحصل منه العلم بما يكون بالنقص مع
 معرفتها الوضع يقينا او من قول المعصوم والاول متوقف في
 اكثر الايات فتتبع البشاي فيجب ان يكون الامام غير ذي
 علة في كل عصر اجماعا **س** قوله تع وقابلوا في حبل الله بامنانا

بالمعتمد ويستحيل من دون ربح وهي علة في كل عصر فيجب
 في الكفا وفيجب الربح لغيرك ولا بد ان يكون معصوما
 لان الجهاد فيه شغلا لواء والافلا لافلا من ان يترن
 صحة قوله وكيف يقابل ولم يقابل وغير المعصوم لا يحصل
 الوقت بقوله فينتقي فائدة التكليف **ع** قوله تع والله يق
 ملاك من يشاء والله واسع عليم فقوله ان يوتيه الله الملك
 لا يجوز ان يكون غير المعصوم لانه عبارة عن اجتماع الامر
 النبي في الخلق لا يجوز ان يفعل الله تع ذلك لغير المعصوم **و**
 عامة في كل عصر والاجماع ولانه لا قابل بالفرق فانه لو قال
 قابل لا يجوز ان يكون ذلك اشارة الى النبي قلنا يدك
 على عصمته بعد النبوة وقبلها لانه لو كان بحيث يصدر منه
 الذنب قبلها سقط محله من القلوب فلم يحصل الاقياد وكذا
 وفهيه وهو ما نقله الخضر يلزم القول بذلك عصمة الامام
 والادام لحدوث قولنا لث وهو باطل **ع** ولولا دفع الله الناس
 بعضهم ببعض لفسدت الارض وجعل الاستدلال من وجوه
 الله تع نص على الدلالة انه هو الناصب للرئيس الدافع فيظلم
 الاختيار ويجب حينئذ ان يكون معصوما لانه هم يستحيل
 ان يحاكم غير المعصوم **س** انما يصيب الله الدافع من الناس من تقع
 الكفا والحق ولولا ذلك لفسدت الارض لثبوت غيره ولا يكون

ولا يكون ذلك الا مع المعصوم اذ مع غيره الفساد لا يرتفع **حجاة**
 تعالى بسبب الاحكام الصادقة من الربوب والامر والنهي اليه
 نعم والامر الجبر وتبيننا بطلانه فيكون معصوما اذ غير
 المعصوم قد ابرأ بالخطا وهو ظاهر راجع ومن يقف على اخبار
 الخلفاء والملوك المتواترة يكون ذلك مقرا عند الخطا
 لا يكون من الله نعم لا يقا الى اشارة الى النبي فانه دل على رتب
 مطلقا ولم يدل على الامام فانه في زمانه يحصل وجوده وبعد
 وفاته يحصل لشيعته وقوابله الشريعة واحكامه التي
 قرأها سلمنا لكن اذا فعل الله نعم فكان مضيا لخالق
 الربوب من فعله ايضا سلمنا لكن فساد الارض بما فيها
 عند وقوع جميع الاحكام خطأ وعدم رتب عباد الله الهوية
 واضطرار العالم ولا يلزم من فنى الكل المصلحة الكلية فلا يلزم
 العصمة لانا نقول انما الجواب عن الاول فنقول هذه الآية
 عامة في كل عصر اجاما وليبوت الملازمة المذكورة واشفا
 اللازمة في كل زمان والله تعالى لا يريد اصلاح الارض ودفع
 فسادها في زمان دون زمان والامر الترتيب من غير مرجع
 وبعد وفاته النبي لا يبين رتب يظهر على اتمام الامر
 وفواضله والامر المحال المذكور وما للملأ في قصديتنا
 يطلان الجبر ونقول لكم لا فاعا على الله ان هذا لا يبين في الفساد

في خلقه واعذار المكلف في صدور الخطا منه ومناقبه للقران
 المجيد في هذه مواضع بل القران شحون باثبات الفعل
 الى الادب في دم الكهان وفاعل الظلم على ذلك كيف يتحقق
 العقاب ولما قد بينا ان هذه بدل على عصمة الربوب فانه
 لا يصدر منه الا الصالح ولا يصدر منه ذنب لانه فساد
 فيستحيل ان يكون منصوبا من الخلق واما عن الثالث فتبين
 ان في كل واحد من انواع الفساد مراد الله تعالى وقوع كل
 المصالح والعبادات مراد الله تعالى نعم او غير والمسا في مسئلة
 للذات صواب وعباد الله الهوية والفساد الحلي فلا يتبقى الا
 بسبب الله نعم للربوب ويستحيل من الله تعالى تحكيم غير المعصوم
 ولان غير المعصوم يحصل منه الجبر وفيه اشارة الفتن
 والفساد الكل والاضطرار عند قوله تعالى ولولا دفع الله
 الناس بعضهم ببعض لفسدت صوامع وبيع وصلىات
 ومساجد وكذبها اسم الله كثيرا وجه الاستدلال
 انه يدل على الربوب بعد النبي لانه الحافظ للمساجد والصلىات
 ومقربا الى الطاعات وسعد من المعاصي بعد تفرقها وذلك
 هو الامام المعصوم لما تقدم من التقرير **حجاة** قوله تعالى قد بينا
 ان الله تعالى لا يهدي القوم الضالين لانه ان كل ما يطلق على رشد
 على قوله تعالى لا يهدي القوم الضالين في هذا الوصف الموجب لبيان خطا

وتتميز من الخطأ وكذلك الحق قد اشترك في هذا الوصف
الموجب لوجوب بيانه واظهاره فتخرج البعض بحال
ولادة في معرض سائر احدهما في هذا المحلف مطلقا والثاني
الامتنان ولا يحصل الاول ولا يحسن الثاني الا ما احدى
ليس في ذلك الشئ من الكتاب والله وحدهما وهو ظاهر
تقدم فقيروا المعصوم في كل زمان وموضع وهو مطلوبنا
لا يقال قوله تع فيه تبيان لكل شئ في ذلك لان قوله
انه لا يحصل منه الا لمن علم يقينا الا الامام المعصوم لا
غيره اجماعا هذا لما ذكرناه على ثبوت المعصوم في كل زمان
هو قوله تع الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات
الى النور وجه الاستدلال به من وجهين ان هذه ماسة
في كل الاوقات والظلمات اما الاول فبالاجماع واما الثاني
فلوجوه احدهما اشتراك كل طائفة في هذه الوصف المتفق
لاخراج والنتيجة عنها وثانيها انه ذكرها في معرض التثنية
وثالثها انه جمع معرف بالالف واللام وقد بينا في الاصل
عمومه فدل على ثبوت المعصوم في كل عصر فيجب ان يكون
الامام غيره لان كرم الله تع ورحمته يقتضي جعل طريق
يوصل الى ذلك لمرامه من المؤمنين وليس للمعصوم
في كل عصر قوله تع الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم

بالفشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا هذه بحسب
مناجاة امر الشيطان فيجلب الاخر انفعه وترتيب في اتباع
او امر الله تع وفواهي ولا يحصل ذلك الا من المعصوم او
لو كان الامام غيره لكان امره بالمعصية وبامر الشيطان
عج الامام هو الحق المصطفى ويستحق الاختصاص ولا شئ من غير
المعصوم كذلك يخرج لا شئ من غير الامام بمعصوم بالضرورة
فظاهره ولقوله تع لكم لا تنصرون وهي في معنى ضرورة ان
اولى اتفاقا ولقوله تع ولطيعوا الله ولطيعوا الرسول
اولى الامر منكم واما الكبري فلا بد من المعصوم نظام لما
تقدم وقال تع وما للظالمين من اخصاء اما ان يكون المراد
نفي الاستحقاق ونفي الضرر بالفعل والماضي بحال لوجوه
الضرر فغير الاول وهو المظهر **ع** قوله تع وليس المران
تأق اليوت من طهرها ولكن البر من تقواها واليوت
من اوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون والتقوى هي الاحزان
وهي موقوفة على معرفة احكام الله تع كلها والمراد بالخطا
ولا يحصل الا من قول المعصوم ولذا مثال قول غير المعصوم
وارتكاب البتة اذ يحتمل امره بالمعصية وذلك بان في
التقوى لا يكون منبها عنه في قوله تع وقالوا في سبيل الله
الذين قتلوا هم شهداء لا يلهي الله امرها الغفلة فلا بد فيه

من غضب ربي اذ القتال من دون محاربه لان يكون مضرباً
 من قبل الله ثم لا لازم الاختلاف والمخرج والمجذب
 الاموية وذلك ضد القتال لانه موقوف على اتفاق مدفع
 التراجع ويجعل من الله مع تحكيم في المعصوم فاقوله مع واقلهم
 حيث ثقة قوتهم واخرجهم من حيث اخرجكم هذا يوقف
 على غضب الرب ليس غير المعصوم لا يوقف بقوله وفعله فلا يفتح
 فتنة فائدة هذا الامر **قوله** فورا الفتنة استدلال القتال
 في المعصوم قد يحصل منه الفتنة التي هي استدلال اعتل يجب
 الاحتراز منه كما يجب الاحتراز منها وهو المظن **قوله** وقاموا
 حتى لا تكون فتنة ويكون الذين الله فانتم فلا عدوان
 الا على الظالمين وجه الاستدلال لانه جعل انتقاء الفتنة
 عايد ويكون الذين الله ولا يعلم انتقاء الفتن بالقتال
 ان المراد به الاصلاح الامر بالمعصوم **قوله** ثم قدروا
 لانفسكم واتقوا الله واعلموا انكم ملافة وجه المؤمنين
 كالذلك تحريم على فعل الطاعات والامتناع عن القباح
 والاحتراز عن الشهوات ولا يتم الاتقوا للمعصوم في كل عصر
 فيجب **قوله** ان تروا وقتوا وقيلوا من الناس والله جميع
 عليهم والبر والتقوى بالصلاح موقوف على معرفة ان الله
 ونواهيته والملاذ خطابه ولا يتم ذلك الا بقول الله

والاصلاح

بهم

في كل عصر لما تقدم من التقرير وغير المعصوم قد امر عاينهم
 انه اصلاح فيه فيجب مثال قوله فينتفي فائدة المامنة **قوله**
 قوله ثم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات واقاموا الصلوة
 واؤوا الزكاة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم
 يحزنون وجه الاستدلال لما تقدم **قوله** ثم ان الله بالناس
 لرؤف رحيم وجه الاستدلال لان الامام المعصوم في كل عصر
 من اعظم النعم واعلمها وبه يحصل النجاة الاخرية والمناخ
 الدنيوية وكان من رافته ورحمة التي تكفي بها **قوله**
 نفسه واي فدية في حجب هذه النعمة التي تحصل بغير
 الدنيا ونعم الاخرة فكل النعم اقل منهما ويستحق فيها
قوله ثم فاستبقوا الخيرات هذا موقوف على معرفتها
 وذلك موقوف على معرفة الخطاب لا يوجب ولا يحصل الا
 من المعصوم كما تقدم **قوله** ولا تم تعجب عليكم
 واعلمكم مهندون الى قوله ويعلمكم سالم تكونوا تعلمون
 الاستدلال بها من وجه **قوله** انه قدكم باتمام النعم علينا
 وقد بينا ان الامام المعصوم كل نعمة مستحق في حجب هذه
 النعمة فلو لم يكن فلا نصيب الله مع لم يكن قد اتم النعمة
قوله ان الله جعل الرسول وفائدة لانتم الانجيلية معصوم
 معصوم يقايد في كل وقت **قوله** ان الله جعل المامنة المار سال

الرسول هو اعلام خطاب الله تعالى فيقر بالحق الطاعة ويعبد من
 المعصية ويعلم الكتاب ومعانيه ويهدي الى محمداً و
 متاواته ومجاناته وشركائه ويعلمهم لم يكونوا يعلمون
 وهو الذي يوجد بالقضية الى الامام والقدرة موجودة واذا
 علمنا وجوده الذي بالقدرة حكمنا بوقوع الفعل قد لا يعلم
 وجود الامام المعصوم في كل زمان **قوله** تعالى واذا
 لا تكفرون انما لشركوا فعني عن كفرنا المتعم وهو عدم الشكر فيجب
 وذلك من قوف على معرفة كيفيةه وهو موقوف على
 الخطايات لا الهية ولا يحصل الامن قول المعصوم لما تقر به
 الكتاب والسنة لا يفيان كيفية الشكر على كل نعمة وغير
 المعصوم لا يوثق لقوله الجواز ان يكون يعلم لانه لا شك
 او من باب المحذور فيجب المعصوم في كل وقت **قوله** تعالى
 عليك الكتاب الحق مصدقا لما بين يديه واتر له التوراة
 الانجيل من قبل عدي للناس والملائكة انما الكتاب الهداية
 ولا يحصل الا بمعرفة ما فيه ولا يتم فائدة الاما عيب من استنباط
 او امره وفواهيته ولا يحصل ذلك كله الامر المعصوم لما تقر به
 اولاً فدل على ثبوت الامام المعصوم **قوله** تعالى هو الذي
 انزل على طه عليك الكتاب فيه ايات محكمات هن ام الكتاب آخر
 تشابهات الى قوله وما يذكر الا اول الكتاب الاستدلال على

وجه ان الناس منهم مقلدون منهم غير مقلدين المقلد انما
 يتبع المقلد والله تعالى قد ذم من يتبع المتشابه منه ابتغاء
 الفتنة وابتغاء تأويله وهذا منع من اتباعه وفي المعصوم
 يجوز منه ذلك فاد يوثق بقوله فتبين في فائدة الخطاب
 فيجب المعصوم حتى يتبين المقلد ان له **قوله** تعالى انتم تعلمون
 تأويله لقوم مخصوصين بغيرهم يكونون راغبين في العلم
 وهذا لا يعلم الامر المعصوم اذ غيره لا يعرف حصول الصفة
فيج المراد بالخطاب بالمتشابه هو العمل اخص به لا يحصل
 الامن الخطا في العالم الامر المعصوم فيجب ولا الخطا
 بالمتشابه مع عدم معصوم بحرمه فيجب ولا الخطا
 بصحة قوله يستلزم الفتنة المحذورة منها اذ ان المجتهد
 يختلف فيه ويوقع بسبب ذلك الخط وعدم الصواب
 فلا بد من المعصوم ليقول الله الى العالم به **قوله** تعالى ان
 في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه به ابتغاء الفتنة وزيغهم
 من ذلك وهو يتلزم ثبوت المعصوم اذ في غيره لا يرجح
 لقوله بعضهم على بعض فكل منهم يدعي ان مخالفته كذلك
 وذلك هو الفتنة **فيج** قوله تعالى انما اتخ فلو ان المراد عدم
 التزيغ اذ يستحيل ان الله تعالى يفعل التزيغ واذا كان المراد عدم
 التزيغ بالكلية ولا يحصل الامر المعصوم لما تقدم من التفسير

على نصيبه صدق قوله تعالى الذين اتفقوا عند ربهم الى قوله والله بصير
 بالعباد وجعل الاستدلال به انما مع قدحكم باستحقاق الذين اتفقوا
 الثواب والحد من العقاب سبب لتقوية ولا طريق اليهما
 الا بالمعصوم كما تقدم **ص** قوله تعالى الصابرين الصادقين
 والقائمين والمنفقين المستقرين لا يحار انما يعلم طريق
 ذلك هو المعصوم كما تقدم **ص** قوله تعالى قل اللهم مالك
 الملك تفر الملك من شأه ويرجع الملك من شأه وتفر
 من شأه ويدل من شأه بيدك الخ لا ملك على كل شيء شديد
 وقد الى الله الملك بالاتفاق فليزمن ان يكون معصوما
 لان يحكم غير المعصوم فيجب ويحيل على الله لوجود هذه
 الحكمة **ص** قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
 وانما يعلم اتباعه بالمعصوم كما تقدم فيما تقدم **ص** قوله تعالى
 ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم قال غير ان كل
 العالمين وانما يحسن في ذلك من الحكيم مع عصمتهم من اول
 العرلة اخرج فاما ان يكون متساو لا لادنيا لا غير ولهم
 والائمة وعلى كل التقديرين فمطلوبنا حاصل اما على الاول
 فلا ان كل من قال بعصمة الائمة ومن منع من عصمة الائمة
 لم يقل بعصمة الانبياء من اول العرلة اخرج فالفرد واحد
 قولنا لث وهو اجل ما الثاني في مظاهر ان الجمع اخصف

بذلك قاله

والجمع اذا اضيف للعموم فيدخل فيه على ما طرأ والسن و
 الحسين باقى الائمة الاثنى عشر على عصمتهم وغير الانبياء الى
 ابراهيم خارج عن ذلك اذ ليس بمعصوم اتفاقا فلا يصح مصفاؤه على
 العالمين لا يقال الجمع المخصوص بالمفصل ليس جهة في الما في
 لما بين في الاصول اذنا نقول بل العام المخصوص جهة في الما في
 لما بين في الاصول **ص** قوله عليه السلام لا يجمع امي على الخطا
 خبر متفق عليه وهو يدل على وجود المعصوم في كل عصر لان
 الالف واللام التي في الخطا ليست للعدا اتفاقا فامى للجنس او
 لتعريف الكيفية في المعنى لا يجمع امي على جنس الخطا حيث
 هي في قولنا لا يكون معصوم من اول عصره الى اخره لمان في زمان
 عدم المعصوم فكل واحد واحد من الخطا مغير لما يفعله
 الاخر فيكون تداخلهما على جنس الخطا لكنه متغير بالجزء ذلك
 على ثبوت معصوم بينهم من اول عصره الى اخره في كل عصر
 اذا المراد به في كل عصر اجماعا ثبتت مطلوبا الاستحالة كون
 الامام غيره **المادة الثانية** من الادلة على وجوب عصمة الامام
 عليه السلام الامام بحجة الله لان معنى المحبة من الله كرامة
 القرب والامام هو سبب حصول الثواب للناس كما قد ولدت
 الامام متبع للشيخ في كل امره والامام امر مطاعة واتباعه
 ولان خليفة النبي وقائم مقامه وكل من جيع النبي بحجة الله

قالوا لعلنا فاقوا في محبتكم لله ولا شيء من غير المعصية
 يحبه الله لانه ظالم لقوله تعالى ومنهم ظالم لنفسه ولا شيء من الظالم
 يحبه الله لقوله تعالى ان الله لا يحب الظالمين لا يقال في المحبة
 على الكل لا يستلزم فيها من كل واحدنا نقول العلة الظلم
 وهي موجودة في كل واحد ب قوله تعالى وما الذين اتوا بهما
 المصالحات يوم يحسب لهم اجرهم والمصالحات عام لانه جمع معروف
 فيكون للعموم محبة في كل عصر لعموم كل عصر ب قوله تعالى
 يا اهل الكتاب لم تؤمنوا بالحق يا اهل الكتاب لم تؤمنوا بالحق وانتم
 تقولون صفة دم بقتل الصديقين من تباينة وغير المعصية
 كونه كذلك فيكون ترك اتباعه احتراما عن اخير المظنون
 فيجب والاصل في ذلك المكلف به يجب ان يخلو من امارات
 المعاصد وجوهها فلذلك لم يرد بان اتباعه احتراما من
 الضرر المظنون وطاعة الرسول ان نأخذ بجميع ما انا فيه و
 رخصته من جميع ما انا فيه لقوله تعالى وما انا الا مأمور
 فخذوه وما عهدكم عنده فاقول وطاعة الامام مضافة له
 ولقوله تعالى وطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
 جعلوا على ما مشكته واحدة فاول العطف يقتضي اشتاوي
 في العمل فيجب ان يكون الامام معصوما ولا نرى اجتماع الامر
 منك ما لا شيء في الخي من هذا لا يجوز ب قوله تعالى فترى

على الله الكذب بعد ذلك فاولا لهم الظالمون وغير المعصية
 يمكن ان يكون كذلك بالضرورة ولا شيء من الامام يمكن ان
 يكون كذلك قطعا ولا لا تنفك فائدة وهي ان لا شيء
 من الامام بغير معصية بالضرورة وهو المطلوب ب قوله تعالى ولكن
 منكم من لا يرجع الى الخير مرون بالمعروف وينهون عن المنكر
 واولئك هم المفلحون وهو يقتضي الامر بكل معروف والنهي عن كل
 منكر ولا يكون كذلك الا المعصوم ب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اتقوا الله حق تقاته وحق تقاته انما يحصل بعد العلم بالاحكام
 يقينا والتقرب والتباعد لا يحصل الا من الامام المعصوم لما
 تقدم وتبين ب قوله تعالى واستصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقا
 وحبل الاستدلال به من وجهين الامتناع بحبل الله جميعا
 فعلوا امر الله مع كلها والامتناع من فاهية ولا يعلم ذلك الا
 من المعصوم ب قوله تعالى ولا تفرقا وحبل الله جميعا على الحق
 وعدم الافتراق منه واداة الاستماع على الحق منهم من غير معصية
 في كل عصر نيا قضى الغرض المتبادر لا هو اقلية القوى الشبهة
 والاضحية والامتناع من طاعة من يصدر عنه الذنوب ونفي
 محله من القلوب مع انه لا بد للاجتماع على الامور من بعض قول
 نعم وكنتم على شاة واحدة من الشاة فافقتكم منها وذلك انما هو
 خلق المظن للمقرب الى الطاعة والمبعد من المعصية وهو الامام المعصوم

في كل عصر وهو المظهر في قوله تعالى كذالك يقول الله لكم اياته لعلكم تتقون
 هذه عامة في الايات وفي الامثلة وبيان الجمل والمشتراك ما هو
 بخصوص العلم والادراك بل بيان ذلك بما يحصل بقوله المعصوم
 فيثبت المظهر في قوله تعالى ولما كنتم في قهقريها فافلقوا بريح عبدا
 جاءتهم البعثات واول العلم عذاب عظيم نهي عن التفرق والاختلاف
 وكذا هو بين الذين ليس لهم معين نصب الامام المعصوم وايضا
 فان النبي عن الاختلاف مع عدم وفاء السنة والكتاب بالاحكام
 وثبوت الجملات والمشايات والمجازات مع ذلك عدم نصب
 نصب المعصوم والتكليف بالاحكام في كل واقعة وتفسير
 استخراج ذلك الى الاجتهاد السابع للامارات المختلفة الامكان
 والاعتبار المتباينة تكليف الاطلاق وهو محال لا يقال المحال
 اذ ان جميع لا يلزم لزومه للاخر ولا يلزم استلزام عدم المعصوم
 المحال لا نقول اذا كان ما عدا عدم المعصوم صادق متحقق في
 نفس الامر والصادق المتحقق لا يستلزم المحال معين عدم المعصوم
 للاستلزام وهو المظهر وايضا نقول من بعد ما جاء بهم البينات
 يدل على طريق المظهر الاحكام والعلم منها وليس الامر بالمعصوم
 في كل عصر كما تقدم فثبت برب وما الله بذي ظلم للعالمين الامر
 به مراد على ما ثبت في الاصول وكلام الاشارة قد علمنا في
 كتبنا الاصلية فما لان الامر بطلان غير المعصوم لانه قد بان

بالظلم للعباد والامام امر الله بطاعة فلا شيء من غير المعصوم
 بالامام **ج** قوله تعالى كنتم خيرة الخبيث للناس وامر الله بالمعروف
 ونهي عن المنكر وتقومون بالله يقتضي الامر بكل معروف
 والنهي عن كل منكر وما ان يكون اشارة الى المجموع من حيث
 هو مجموع او الى كل واحد او الى بعضهم والاول محال فان الاله
 يتعد راجتا على ما في حال فضلا عن الامر بكل معروف في كل امر
 والشه كذلك والثاني محال ايضا لان الواقع خلافه معين
 الثالث وهو المعصوم فثبت المعصوم في كل عصر لغيرها
 لكل عصر وهو المظهر في قوله تعالى فانه يكون ايات الله
 انما اللبيل وهم يجمعون الى قوله تعالى والذات العباد
 يقتضي الامر بكل معروف والنهي عن كل منكر والمشايات
 الى كل الخيرات بحيث لا يلزم تكليف الاطلاق وذلك هو
 المعصوم فثبت وهي عامة في كل زمان اجمالا اتفاقا في كل
 زمان قوله تعالى ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونه
 ولا يالو كنكم خيالا الى قوله تعالى فبينكم ايات لعلكم
 تعقلون الاستدلال به من وجوب انه نهي عن اتباع
 صورة واحدة ومنه تحذير بانما واتباع من يمكن ان يكون
 كذلك فيه عرف وضرب مطعون في فهمها واجب تركها
 في المعصوم كذلك يجب تركها بانه فارك ان اما الى يجب

انما هو من المكلفين الصدين وهو تكليف بالجمال **قوله**
 قد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون هذا اشارة الى نصب
 المعصوم في كل زمان اذ بيان الايات من حيث ان يكون
 كذلك ليس الا من المعصوم كما تقدم على ثبوت قوله واذ الله
 قالوا انما نزلناكم على انفسكم الا انما من الخلق فلو لم
 يبعثكم ان الله علم بذات الصدوق فدل على ثبوت قوله
 كذلك لا يعلم باطنهم الا الله ثم لا يخفى ان الغيب وقد حدد
 عن ائمة من يمكن منه ذلك وغير المعصوم كذلك فلا
 يجوز اتباعه والامام بحسب الامم **قوله** ليس لكم من الامر شيء
 فاولا ان يكون للرعية نصب الامام بل يكون الى الله تعالى وهو
 من نصب غير المعصوم والامر بطاعة في كل ما امر به والاكن
 اجتماع الصدين وحمل الصبيح في نفسه وتبع المحسن وهو محال
قوله ثم واطيعوا الله واطيعوا اهل بيته من الامام المعصوم
 لطف في هذا التكليف وفعله من قوف عليه خبر العلم والعمل
 كما تقدم تقريره والانا قضى المرفوض وهو على الحكم محال **قوله**
 ثم وساروا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض
 أعدت للمتقين **قوله** والله يحب المحسنين والاستدلال بها
 من مجرى الامارة من التكليف هذه الغاية والامام المعصوم
 وفعله يوقف عليه نصب فعله والانا قضى المرفوض بان ذلك لا

لا يعلم الامم الا ما كان تقدم ان خلقتم على جنة التكليف والفرق
 للمنافع تفعل وقد فعل الله والطف بالمعصوم من ذلك بعد خلقهم
 على جنة التكليف وتكليفهم اولاد ان يفعلوا الله تعالى وهو المعصوم
 وهل يتصور من الحكيم ثم القليل لخلق الخلق وتكليفهم للفرق
 للمنافع ولا يخلق لهم الامام المعصوم الذي هو مقرر ذلك
 وسجد على القوي المصونة والغضبية المبعدة عن ذلك
 الغالبية في اكثر الامم هذا لا يجوز في الحكمة ولا يتصور
قوله ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين هذا
 دليل على ثبوت المعصوم او غير ظالم والذي يتخذ الله
 شاهدا له العدالة المطلقة التي هي العصمة وبالحمل من غير
 ظالم اعني غير المعصوم فيكون هو المعصوم **قوله** في من
 يرد ثواب الاخرة منتهى ما وسعوا الشاكرين وحده
 الاستدلال انه مجرد الارادة من دون فعل سبب الثواب
 هو ظاهر الا ان كان تفضيلا فلا يكون ثوابا ولا بد من طاعة
 يحصل العلم باسباب الثواب بها وكذلك لا بد من معرفة
 كيفية الشكر وسببه وانما يحصل من المعصوم فلا يبين ان
 فعل الطاعات موجب للثواب والله داع الى الثواب
 من محضه من اعباد فلا بد من خلق المقرب والمبعد وهو
 المعصوم **قوله** فاعمل بخياره من حيث خلقته القدرة والقدرة

وجب الفعل والاحسان المطلقا ما هو بفعل الطاعات والامتناع
عن القبيح والمعصوم لطف فيه يحصل له لا يحصل له بوجه كما فقد
واحد يريد الاحسان ويحب له فوقع والله يحب المحسنين ذلك
على كذا لارادة كذا ما يريد ذلك على سبيل الاختيار فيلزم ان
يريد الا لطف الموقوف عليها الاحسان المطلق التي هي قرب
المكلف اليه ويبيده عن ضده التي لا يبلغ الا الحمازة يخلق
المعصوم والامر بطاعته فوجب له فقهه والماضي والمتقاء
الصالحين اذ هو مناف للارادة وقد تحقق انقاء الصالحين
وهو المظهر **قوله** مع والله يحب الصابرين وجب الاستدلال
ما تقدم **قوله** مع والله موافقكم وهو خير المناصرين المرافقة
لصالحكم ومرشدكم وانما يتم ذلك بخلق الا لطف للوقت
عليها وهو المعصوم اذ غيره وبما يقرب من العصية ويبعد من
الطاعة فهو ضد للطف ولا يحصل الوقت بقوله فيبقى فليد
نصبه فمقتضى المعصوم وهو المظهر **قوله** مع حتى اذا سلمت و
تنازعتم في الامر وعصيتهم من بعد ما اركم منا يحق وجب الاستدلال
انه دم الشانغ والخذلان والعصيان وجعله سبب النار
وعدم المعصوم موجب الى ذلك وموجب له والمعصوم فوقع
فلزم بخلقه لكان الله سببا في ذلك وهو قبيح تعالى الله عن
ذلك على كبره ولا يلهي لم يحسن جنته الدم لعدم الطريق

الخير

الخير للفقير فكثير من الاحكام والامارات والخلق
مختلفة وكان التكليف بعدم الخلاف في ذلك تكليف لا يطاق
قوله مع منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة وهذا كذا
يريد الآخرة لا بد له من طريق سهل يوفق الله له ولولا
المعصوم فثبت **قوله** مع والله ذو فضل على المؤمنين وهو ما بالنافع
الدنيوية او الآخورية وهما الاجازة الاولى اذ هو مختار بالنسبة
الى الآخرة ولا يجوز الامتنان بالها في المحقق مع امكان اللزيم
العظيم فتقوى احد المتين الآخريين فلا يتم لهم ذلك الا باللطف
المقرب لمبعد الذي هو المعصوم فثبت والام يحصل
الامتنان **قوله** مع يقولون هل لنا من شفاعة الامر شيء
قوله ان الامر كله لله وجب الاستدلال ان هذا يدل على ان ليس
لهم امر ولا حكم في شيء مطلقا بل الكل لله مع فلا يجوز ان
يكون نصيب الامام مستقلا اليهم لانه من اعظم الامور وانما
واهمها وعليه تنبى المصالح الدينية فيكون له الله ثم والله
لا يجوز ان يجعل غير المعصوم لانه قبيح لما تقدم والله لا يفعل
القبيح ولانه لو امر بطاعته في جميع احواله وهو كذا لكان
جائزا وبما سمح في خاطره وقد وقع سبيل ذلك قال الله
به لئن لم يكن له من الامر شيء لكانت سنين وان كان بما يعرف
الخطا لانه حوائب الامام من فعلهم لكان جميع الامور والقوى

والله اعلم بالصواب فان الشك في ذلك لا ينفع

والاحكام المصادرة منه من تعلم فثبت تقصير التامة الى العلم
 ثم لصديقها هذا خلاص القول مع كمال اعتزاز على ما فاتكم ولما
 اصابكم وفي موضع اخر لا تقهر بما انكم اي من امور الدنيا
 وهذا المارد موقوف على المعصوم اذ هو اثر التكليف فلا
 يحصل الا للمعصوم وبما تقدم من التقرير عند كمال شجوة
 لا قوله مع يجهلون في انفسهم ما لا يدرون لك هذه صفت
 دم تقصير عدم حماد اتباع من يمكن منه ذلك وهو المعصوم
 لب قوله مع ولكن قتلتم في سبيل الله او متم لمغفرة من الله
 ورحمة خير مما يحسون وجه الاستدلال به ان يقول
 القتل في سبيل الله بالحجاء على نية او امر الله مع ونواهي في
 ذلك لا يتم الا بالامام اذ لا يتيقن دعاؤه الى الله الا اذا كان
 معصوما **الج** قوله في غير المعصوم التي الينا الى التمسك بغيرها
 في الجهاد فلا يجب وكل الامام يجب امتثال غاية الى الجهاد وقوله
 قوله قل شي من غير المعصوم بامام لا غير المعصوم لا يجوز القتال
 بقوله ولا امتثال الامر في الشريعة وفواهي مع عدم تيقن
 مواريها بطريق غير قوله وكل الامام يجب القتال بقوله ويجب
 امتثال الامر وفواهي في الشريعة ومنه يعلم صواب كتابة
 وخفاه به يخرج لا شيء من غير المعصوم بامام اما الصالحون فلا
 الا بالامام لا بد الى التمسك به في غير قطع الاستدلال الى امره

المعصوم

المعصوم في القتال وغيره لا يعلم ان في سبيل الله ولا
 صوابه والمقطع به مقدم على المظنون واما الكبرج فلا شيء
 مضى لا امام الجهاد وهذا الامر العظيم الذي وعد الله
 عليه من الثواب ما وعد اذ لم يزل الامام ما وعد فامره و
 الامام ما حفظ الشرح فاذا لم يحضر بقوله فاما بدية **له** قوله
 في فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب
 لا تقتلون من حركك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاءت في
 الامر هذا يدل على الرحمة التامة واللطف العظيم للعباد
 وادارة مصالحهم والثقة بالمرحمة مضى عليهم من الله ثم
 واما النبي مثل ذلك ولا شيء من الثقة والرحمة كضبط الامام
 المعصوم المقرب الى الطاعات بقينا بالمعصوم المعاصي
 وبه يحصل البغيم المريد والمخاض من العذاب السديد بها
 يجوز من مصدر هذه الرحمة والثقة اهلا وعدم تقيده
 وصل يجوز به البقي فيعلم تمثيل هذه الثقة التامة واكثر
 العادة عدم الوصية وعدم مضى المعصوم اهل هذا مع
 هذه الرحمة والثقة مما لا يمتنعان والثاني ما ثبت
 فغنى الاول لا يقال هذا من ارباب الخطايات المشككة
 عليه رحمة لا سيما اهم المصالح وبها يتم نظام العالم لا ثا
 نقول بل هي بهالة من ارباب التنبية بالادنى على الاعلى فان

فان ليس لهم والاستغفار والاستغفار لهم والعفو عنهم واستعمال
 التواضع والاعذار المجيدة معهم ليس في اللطف المقرب والمبعد
 كما المعصوم فان المعصوم اصل وهذا زيادة وفضل ويستحيل
 من الحكيم قصد اللطف وان ياتي بما هو معهم في هذا المعنى ويجعل
 بالاصل بل هو الخطأ بالالهى بهان لمجي و بهان الى لان اثبات
 الرحمة التامة والفضل العظيم و اداة المنافع عليه في نصب
 الامام المعصوم الذي قد عيناه وجوب ولادة اثبات احد معقول
 الرحمة والشقة و اداة التقرير من الطاعة والمبيد من
 المعصية فتثبت الاجرا الذي هو نصب الامام المعصوم الذي
 لا يتم فائدة ذلك لانه لا يفرق بين الحسن والعيب فان فاعل
 الحسن الحسن لا يلزم منه ان ياتي بكل حسن وقادرك القبيح لعينه
 يلزم منه ترك كل قبيح وان اكل الزمان المحروسة لا يلزم اكل
 حاصص مختلف تاركه محروسة بل قد وقع في المتأخر في تنازع
 بين المتكلمين ولهذا اختلفوا في صحة التوبة عن قبيح دون قبيح
 والاولى والله نعم فعلى ذلك راسم بحسنه فلا يلزم فعل
 كل حسن من هذا النوع فلا يلزم من ذلك نصب الامام المعصوم
 لانه لا يقول بل يلزم هذا فانه اذا فعل الحسن بحسنه الذي هو خير
 واجب له منه فعل الواجب والله تعالى حكيم وقد بينا وجوب
 نصب الامام عليه وهذه الامور من باب الاصل وقد علمنا

روي

مع مكنته وعنايته وترك الواجب هذا حال صدور من حكمه
 لاقتضاه وايضا فانه اذا فعل الحكيم في الغاية العالم لكل معقول
 القادر على كل المقدورات اذا فعل امر الغرض هذا فاعله للثقة
 والتبجيل وهو ليس بمسازم ولا يحصل منه ما يحصل من هذا
 وهذا موقف على المعصوم ايضا وجب في الحكمة ان يفعل
 نصب المعصوم ايضا وهو المعقول فان الحكيم اذا قصد تحصيل
 غرض فعل ما يوقف عليه وقطعا وان هذا المنافع ومنه الثقة
 وهو دعاء الرسول بدين وعقود استغفاره امر عظيم
 ورحمة تامة لا يجوز تخصيص البعض بها دون البعض فيجب
 ذلك في كل عصر ويستحيل من الرسول لانه خاتم الانبياء
 فلا ياتي بشيء غيره ولم يجعل البقاء الدائم في الدنيا فلا بد
 من قائم مقامه متيقن متابعه له في انعامه وليس في ذلك
 الا المعصوم فيجب في كل عصر ان قوله تعالى ان الله يحب
 المتوكلين وجه الاستدلال به ان يقول النفس المناطقة لها
 قومان نظرية وعملية ولها في كل منهما مراتب في الكمال
 والنقصان اما النظرية فمراتبها اربعة العقل الحيواني
 وهو الذي من شأه الاستعداد المحض العقل الملكة
 وهو الذي من شأه والمعلقين من لاد الاول اعطى الله
 والعلوم الضرورية العقل بالفعل وهو الذي من

يهية

ثلاثة اوراق المحقولات الثمانية اعلى العلوم السببية والعقل
 المتفاد وهو حصول العقول اليقينية والعلوم مشاهرة عند
 كالصورة في المرأة وهو غاية الكمال في هذه القوة والليسان
 امير المؤمنين عليه السلام لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا واما العلية
 فاما هذه في الظاهر باستعمال الشرائع النبوية والنواهي
 الالهية واما في باطنها مركبة الباطن من الملكات الردية واما العلية
 الربية بالصور القدسية والتكامل لا يحصل الا بهذه وذلك
 موقوف عليه فعل المكلف به فيجب ذنبه التوكل بدون فعل
 المعصوم لانه اللطف المقرب الى الطاعة والمبعد عن المعصية
 الموقوف عليه فعل المكلف به فيجب ذنبه التوكل بدون فعل
 ما هو موقوف عليه وهو من فعله ولا يمكن من غيره يستدبر فعله
 من الحكيم قطعا فثبت الامام المعصوم **التمكيد** لا يحصل الا
 بثلاثة اشياء تجنبه ما دون الحق من سلبين الاشارة
 نظير النفس الامارة للنفس المطمئنة ليحذف قوى التحصيل و
 الوهم الى التوهمات المناسبة للامر الهادي منصرفه عن التوهمات
 المناسبة للامر السقطي **التمكيد** لطيف الله تعالى به لانه يتم فيه
 الصور العقلية بغيره ولان يفعل عن الامور الالهية واما
 يحصل الاول بالزهد الحقيقي المقرب الى الطاعة والمبعد عن
 المعصية وذلك لانهم الا بالمعصوم كما تقدم واما يحصل الثاني

التوكل

ثلاثة اشياء بالعبادة المسقوفة بالذكر والفكر في الله تعالى
 لان العبادة تجعل البدن بكليته متابعا للنفس فاذا كان مع
 ذلك النفس متوجه الى جناب الحق بفكر صار الانسان بكليته
 مقبلا على الحق ولا مضاراة للعبادة سببا للشقاوة كما قال
 ثم قيل للمصلين الذين هم من صلواتهم ساهون وبالعبادة يخف
 النفس الى جناب الحق من جناب العزوب بالهدوء والهدوء
 بالزهد والمراخضة على فعل المعاصي والميل على الطاعات
 والتقريب وذلك لا يحصل الا بالمعصوم فان غيره لا يمكن
 النفس اليه ولا يحصل الاعتماد عليه فلا يحصل الهدوء منه معناه
 وخطاؤه منفر عظيم عن قبول قوله فيحصل هذا الهدوء **التمكيد**
 المصداق للصدق بما ينبغي ان يفعل وما لا يترك من شخص تكون
 النفس اليه ليحفظها خالصة على الحق ولا يحصل سكون النفس
 اعتمادا على مقتضى اليقين الذي يجعلها خالصة على الحق ولا
 اذا كان زكيا يعلم منه الصدق يقينا ويعلم منه عدم صدور
 ذنب منه فان وعظمن لا يتعظ لا يجمع لان فعله كذب قوله
 وذلك ليس بمعصوم واما يحصل الاول شيئين العقل اللطيف
 وجعل النفس ذات خضع ورفعة مفضلة عن الشاغل الذي
 معرضة عما سوى الحق باطله جمع المعصوم واحدا وهو طلب الله
 الله بغير ادعية هذا لا يحصل الا بقوة طرية يقينا والتمكيد

مقدمة

الا المعصوم كما تقدم من القدر فقد ثبت الاحتياج الى المعصوم
 في هذه المراتب كلها اذ اقر في ذلك فقول قد وجد من الله تعالى
 القادر على جميع المقدورات العالم بجميع العلويات ارادة التوكل
 فيه بما يتوقف عليه لان ارادة المشروط فتتقدم ارادة الشرط
 مع العلم بالتوقف و ارادة الناقض فيجب نصب المعصوم
 في كل زمان لوجوب العزلة والدوام في الشقا والصار فيجب
 وجود الفعل **لقد** اعلم ان القوة الحيوانية التي هي مبدأ الامور
 والافاعيل الحيوانية في الانسان اذ لم يكن لها طاعة القوة
 العقلية ملكة مهمة غير تراضية بين عواشئها وتارة في
 غصبتها تارة اللذات تهيجها القوة الخيلية والموتوى يشين
 ما يتذكر الله ما يتادى اليهما من الحواس الظاهرة تارة
 ما يليهما فيحرك اليه حركات مختلفة حيوانية بحسب تلك
 الدواعي تستخدم القوة الفاعلية في تحصيل مرادها
 فتكون هي اداة يصدر عنها افعال مختلفة المبادي
 العقلية موقرة من كرم مضطربة اما اذا استغنىها القوة
 العقلية عن الخيلات والوقفات والاحاساس والافاعيل
 المشيرة للشهوة والغضب واخرتها على ما يقتضيه العقل
 العلي بحيث صارت تامر باجتهاد وتنهى عن الشهوة ولا يصدر
 منها ما يقتضيه القوة الغضبية والشهوة من الفساد كانت

العقلية

العقلية مطمئنة لا يصدر عنها افعال مختلفة المبادي بل في
 القوى باسرها موقرة مالم لها بين الحيوانين حالات فيجب
 اسنادات لحدسها على الاخرى يفتح الحيوانية فيها الحيوانا هو
 خاصية للعائلة ثم تزدحم فتلزم بقضايا تكون لولاه وقديما
 في القان الحكيم لتبينه هذا النفس بهذا الايام اذ اهرقت
 ذلك فقول قد ظهر مما تحقق ان النفس مطمئنة هي التي
 لا يصدر منها ذبا صلا والباقي اعتقاد انها مخصصة
 يقينية من اجل العقل المستفاد فيجب ان يكون نفس الامم
 من هذا القسم من وجود وقديما المتشبهة فيستحيل ان يكون
 غير الامم مع وجوده ولان الامم في كل عصر واحد مخصص
 في غير المعصوم فزيادة الامم منع لنفسين الاخرين عن
 متابعة القوة العقلية والعلوية في كل وقت فلا كانت
 نفس من احدى النفسين ام الاولى والثالثة لكان في حاله
 خلية القوة الحيوانية على نفسه لا يحل النفسين الاخرين
 على مطاوعة القوة العقلية فخلو ذلك الزمان عن فاقة
 الامم وهو ما تنزه ذكرناه من وجود حصول فائدة في كل
 وقت لاستحالة الرجوع من غير مرجع ووجود مقتضى في
 كل وقت وايضا فان هذا الرئيس ليس في زمان واحد بل في
 اثنائه متعددة واذ اجاز على ما من فائدة الامم وخاتمة

ظهورها عن حقيقة الامام اذا انتفى فاية الشيء وجب عز الشفاعة
 فيكون في كل زمان لا يتخلل الترجيع من غير مرج هذا خلاص
 فيجب ان يكون نفس الامام من العنصر الثاني فيكون معصوما
 وهو المظلم رياضته النفس بغيرها عن هواها واهواها مطاعة
 مرادها واكملها منع النفس عن الالتفات الى ما سوى الحق
 ورضاء الله تعالى في جميع الافعال والعقود والاموال
 والاموال وحملها على التوجه الى تعذيب الافعال والافعال
 عليه والافعال عبادته لها ولما كان الامام حاد الناطق
 الاول وجب ان تكون هذه الرضا التي هي كمال الرضا
 له وتلك هي العصمة ما العلة لها هو عدم العلم والعصمة لا تتلذذ
 نظام النوع انما هو علو كعدم العصمة فيكون نظامه وصلا
 انما هو العصمة لكن الامام هو الناظم للنوع والحفاظ لاختلافه
 والمصلحة له فيلزم ان يكون معصوما اما الاول فقد نرى
 في علم الكلام واما الثاني فلان اختلاف نظام النوع يحصل به
 لان الانسان مدني بالطبع لانه لا يستقل بغير مفسد مدني
 بل لابد من معاون فيحتاج الى الاجتماع ويروي القوه الشوق
 والعصبية الى الجور على غيره فيقع بذلك المرح والمرج ويختل
 من الاجتماع ولا يكفي هذين الشرايع فان سخط العقول يستلزم
 اختلاف الناس لهم عند سبيل الشوق عليهم الى اجتماعه اليه

بحر

بحسب الشخص فيدون على مخالفة الشرع واهمال الثواب ^{بها}
 العقاب لاخرى ونظامه وصلاحه من العصمة وهو المطلوب
 اللذات منها جوهرية ومنها عقلية اما الجوهرية فكما يتعلق بالحق
 المشهود لتكليف العضو الذاتي بكيفية الخلافة سواء كانت مادة
 خاضعية او مادة تنفي العضو عن سبب خارج كما يتعلق بالقوى
 الشهوية كتكليف النفس الجوانية بتصور علمها او تصور رادى
 بالعضو من غلبة علمه وكما يتعلق بالقوى الباطنة لتكليف الوهم
 بصورة شيء بوجه او تصور شيء بذكره وكذلك في سائر
 وهذه كلها هي لذات حيوانية مختلفة وادراكات حيوانية
 متفاوتة تتبعها اللذات بحسبها والوجوه العاقل له ايضا
 كماله لذات وهو ان يمثل فيه تعقل غير الحيوان الاول فيقدر
 المستطیع لان تعقل الاول على ما هو عليه غير ممكن للشيء
 الخرافة مع يتم تعقله من صور مخلوقة وافعاله الجمعية اعني
 الوجود كما تتلذذ بغيرها خاليا عن ثواب الطين والادها
 واذ عرفت ذلك فقول ان النقص البشرية اكثرها بل بعضها شوق
 الى بحصيل اللذات الحسية الحيوانية اكثرها بل بعضها شوق
 او قايما ثم بعضها محرم وبعضها مباح والمباح منها انما
 ايج على جهة العدل بحيث لا يقع نزاع وتحرى النظام ولا يفي
 الوعد بالذات والالام لاحد فان كثير من الجهال يتبها من

في تحصيل له فلا بد من رئيس في كل عصر منهم النفس البشرية
 عدم تقدير العدل والوسط وهذه الذات وتقر بالذات
 العقلية ولا بد ان يكون متوقفاً من نفسه بان لا يتعدى العقل
 ولا يتخذ من المادة الا ما يحلها لا فيها لا لكان سبباً للجري
 النفس الباقية على الانحسار لا يجوز اقتداً بالمقتدي وهو
 يتوقف بلوغ الذات على ذلك فيباح ويجوز فتنتفي فليزية
مع كقوة تشاؤك الى كمالها المستتعة للذات وما يتاثر
 يحصل امتداد ذلك الكمال والنفس الانسانية قد لا
 تشاؤك الى حصول الكمال لا يتاثر لا يتاثر يحصل امتدادها وذلك
 قوات لطيف عظيم ومنافع لا تقاوم شيئاً غيرها وسبب
 فقدان الاشياء وعدم التام بالمجهل اشتغال الملاد الحسية
 واهمالها الشرايع الالهية فلا لطف لهم من المقرب اليها والمبعد
 من امتدادها فان امتدادها اذا كانت موجودة كانت النفس
 مشغلة بها فلم يحصل لها داع الى الكمال والانتفاث اليها
 لكنه مطلوب لله تعالى فيجب نصب الامم والادب من نقصان
مد قوات السعادة الاخوية الحاصلة عن عدم امتثال الاوامر
 الالهية والامتناع من المناهي الربانية قوات الثواب المود
 يكون اما امر جدي كقتل النفس العقل او جدي كوجود الامور
 المضادة للكمال وفيها وهي لا راسخة لا غير راسخة وكان

منها ما بحسب القوة النظرية وما بحسب القوة العملية فقيس
 ستة اقسام اما يكون بحسب نقصان الحرية في القوة النظرية
 ما يكون بحسبها في القوة العملية ولا يكون بسبب ذلك عذاب
 ما يكون لوجود امور مضادة راسخة بحسب القوة النظرية وهو
 يكون سبباً للعذاب الاخرى **د** ما يكون بسبب وجود امور
 مضادة غير راسخة في القوة النظرية **هـ** الامور الراسخة
 في القوة العملية **و** غير الراسخة بحسب القوة العملية لاسباب
 فوات الثواب او حصول العذاب الاخرى منحصرة في هذه
 الستة لا فعل الامام في الارباب بل هو لطف في زوال الارادة
 النافية فلا بد ان لا يكون مصقفاً في وقت ابعثي منها راداً
 لم يكن لطف في زوالها اذ قيل الشيء لا يكون عليه في عدمه
 وذلك هو المعصوم فان الاخرى ما يكون بواسطة حواس اخرى
 عارضة مفارقة لتفعل في بعض الوقت واذا ترة من الكمال
 واعايت العصمة **ح** الامام هو الذي يقرب الى السعادة
 الاخوية والنعيم المود والمبعد عن استحقاق العقاب الاخرى
 مطلقاً سواء كان دايماً او غير دايماً لا بد ان يكون كمالاً بحسب
 القوة النظرية وبحسب القوة العملية الكمال المطلق الذي
 يكن للبشر فان لو كان ناقصاً في احداهما لم يصلح للتقريب
 والتبجيل المذكورين ليجاز تقريبه بما ينبغي تجديده عند

عما ينبغي تقييده فالكل فيها هو المعصوم اذ غيره ناقص فتمكن
 وجود اكمل منه فلا يكون قد حصل له الكمال المطلق المكن للبشر
 الامام يجب ان يكون نفسه لها ملكة الجزع من الجوارح الجمانية
 والشواغل البدنية والذات الحيوانية بحيث لا يلتفت لغيرها
 ولا يتغلل بحصيلها بل اجعل من المباح له لا يكثر به والى ذلك
 اشارتم بقوله وما الحيوة الدنيا الاتماع وقال اياي المؤمنين
 عليه السلام مخاطبا للدينا الى تعرضت ام الى توفيت طاعتك
 ثلاثا ونفسه متبعة بالكل الاعلى وحصيلها اللذة العليا اذ
 الداعي من جهة الله تعالى الى ذلك والمعدة للخلق عن جميع ما يبعد
 الله تعالى على حسب ما امر الله به من التقيم والكرهية والحث على
 الافعال المفيدة من هذا كالأول واجب والمسذوبات وامامة مالا
 يبعد ولا يقرب ولم يكن كذلك لم يصلح لذلك وهو ظاهر
 واذا تقرر ذلك فنقول يجب ان يكون معصوما لانه عالم بجمع
 التبعات وجميع ترك الواجب ومنتهى عنه ليقصور فيه حاجة
 القوة الوهية والجمانية ولا الخيل لكما في العقول واذا
 انقضا الداعي ثبت انصاره استغنى عنه فعل التبعات وترك
 الواجب وهو العصمة وهو المظهر اعلم ان لنا طرفان دورا
 الخارج الجاهل بالله ثم من كرهه الذي لا يخفى الله المعصوم
 الذي لا يعمل الواجب ولا يفعل ما لا يكون عالما بالله ثم على

انما يكون للبشر علمه ويكون أخشى الخلق لله ثم فكون اكمل
 الخلق في ثلثة اعلب خشيته ج فله المراتب بينهما
 لا يتناهي بعضها يكون اقرب الى الاول والثالث والما الثاني فقد
 يحتاج الى تقييد الاحكام كاحتياج الحسن والحسين عليهما
 السلام الى علي عليه السلام في روايتهما ونقلهما اذ اقر ذلك
 فنقول الامام يجب ان يكون من المصلحة لانه لا يحتاج امام
 والا لزم التسلسل والاول والثاني مختلان فلا يجوز ان
 يكون منهما **الح** الامام افضل من رعيته من كبره ولا من
 غير المعصوم افضل من كل واحد من الخلق من كل وجه كذلك
 فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغرى فلما ياتي ولما
 الكبرى فلا تكل غير معصوم خيرا بالغ في الكمال لا الله
 والنهاية الممكنة للبشر فيمكن ان يكون من هو اكمل منه بل
 اكمل منه في شيء لا يفي حاله لا بد ان يكون ناقصا في
 قوة العلية او العلية وفي تلك الحالة لم يوجد منه
 سبب نقصان لا يجب واقعة الكل في ذلك النقصان
 فيجوز فيكون بعضهم في تلك الحالة لم يوجد منه سبب
 النقصان مطلقا فيكون اكمل منه من وجه وهو ناقص العلية
مط الامام قادر على ترك التبعات ولم يوجد داعي الفعل منه
 وجها للصارف فاستمع العقل منه الما الاول فظاهر الامر

يكن

وبعضا من الثاني في المصالح
 والامم القريبة بالبيعة الاولى

مكلفاً بتركه فلا يكون قبيحاً واما الثاني فلا قال الداعي هو
 متصرف كالقوة العقل اما القوة الشهوية او القوة الغضبية
 او القوة الوهمية او الجماعية وقد بينا انه يجب ان يكون
 مجرداً عن هذه الاشياء قليل المبالاة بما لا يلتفت له
 اليها البتة واما وجد الصارف فلا بد عالم بقبضه ويعلم ما
 يصح عليه من الذم والعقاب لانه يجب ان يكون عالماً
 بجميع القباح لانه المبعد عنها ولانه عالم بالناس بالله ثم
 لما تقدم ولانه الداعي لكل المية ولا يدع الى التثني الا اذا
 علم به لا سيما العاكس وقال ثم انما يخشى الله من عباده
 العلماء والخشية التامة صار وعظيم فاذا انقضى الداعي
 وجد الصارف متبوع العقل وهذا معنى العصية من الناس
 في العلم بالله وحضورهم وعدم استغفالهم عن الجانب الاولي
 على ثلثة اقسام الذي لا شعوره ولا حضور الذي لا شعور
 التام للبشر الذي لا يمكن له ان يقع نفس الامر فان ذلك لا
 يكون الا له تعالى والحضور التام للبشر لهذا هو
 صاحب المحبة العظيمة لله مع المتلذذ باذنه غاية اللذة
 الممكنة للبشر ولذته اعظم اللذات لان اللذات تتفاوت
 في القوة والضعف بحسب ذوات المومنين حيث هو
 انما هو بحسب كماله فاذا كان له الكمال الذي لا يتناهى كان

على جميع ما سواه فاذا كانت المعرفة به اتم كانت اللذة به و
 بطاعتها اقوى اللذات فيكون مستغفراً من المعصية غاية التسف
 فيكون ذلك معصواً قطعاً **ج** الخرافة فيها ولا يتناهي بحسب
 القرب من احداهما والمبعد عنه والمحتاج الى الامان انما هو الله
 والثالث لانه المقتل للمعاون الخارج عن طاعته والمبعد
 عن معصيته ويرى من الثانية فلا يكون الامام منها لانه
 مستغفراً من غيره ولا شيء منها مستغفراً من غيره فيكون من الثانية
 وهو المظلم كما نقل من حال علي عليه السلام ما الامام الذي لا يرى
 العامة وعلم العالم ببيده لا يدان بغيره فيلزمه اشياء
 ان يكون نفسه كلمة وان كانت في الظاهر لمحة تجلدي الدين
 لكنها في نفس الامر قد جعلتها ونجوت عن الشرايب خلصت
 الى العالم القدسي **ب** ان يكون لهم امور خفية هي شهادتهم
 لما يعجز عن ادراكها الاوهام وتكمل من شأنه كسر ما بها جاتهم
 بما لا يدرون ولا اذن سمعت كما قال الله عز وجل فلا تعلم
 نفس ما اخفي لهم من قرة اعين **ج** امور ظاهرة منهم هي كماله
 والكمال قطره من قلالهم واما ما يحقن من من علمها ما يعرفها
 لمعجزات والكرامات كقلاع باب حنيفة ما ظهر من الايات على يد علي
 عليه السلام واهل بيته بالمعجزات وكذا اخبار صاحب الزمان فذلك
 الدليل الجاهل في حقيقته **د** الاحكام فلا بد من كل التقدير ومعرفة الى

هذه المرات فلا بد ان يكون منها ما لا يقتضي الى الاقل قليلا يعبث
 بالذات الحسية والنفوس الشهوانية والغضبية ولا يملكها العبد
 حاله ليتمكن من اعتقاد العدل المطلق في جميع احواله وانما احتياج الحق
 الثاني ليكون علامة من قبل قطرة القياس والمستمى المنظم لثبوت
 حكم الله في الواقع جزاء واعمال الثواب والعقاب والمجازاة
 يتفرع طرعا عما بعده عن امور الآخرة بالكلية ليكون مقوم اليها
 وانما احتياج الثالث لان الامام هو الحكم الكامل وانما احتياج الى
 الرابع للعلم بمصدقته وبطاعته وبعبثته وطاعة العالم له فانهم
 لهذا اطوع اذا اتفرد ذلك ففوقه حتى تحققت هذه الامور
 الامام معصوما قطعا لان عدم العصمة اعني عدم الذنب و
 الخطايا انما هو ترجيح القوى الشهوانية والذات الحسية على القوة
 العقلية فلا يكون قد حصل له الدوام لعدم العصمة من عدم هذه
 الاشياء فلا اجبت هذه الاشياء بعبث العصمة **سبب** الامام لان
 ان يصح فيه ثلثة اشياء الاخر من الدنيا والآخرة والمطلوبة
 على فعل العبادات جميعها **اج** التصرف بكونه الى عالم الجبروت
 مستديما لثبوت قوة الحق في سره لانه طابا الحق والامور الآخرة
 وطره للثبات في اقل من الاخر فيها سوى الحق لا سيما لما
 يتفكر من الطابع هو لذات الدنيا وطيباتها حصصا الخيرية
 ثم يقبل على الاعتقاد بغيره من الحق وهو العبادات وهذا

هو الهدى والعبادة ولا بد من دوام مصوره الحق ثم اذا انقضى
 فنقول هذا يدل على عصمة الامام للعلم لصوره في جسم من
 اجتمع فيه هذه الاشياء **ج** مركبة في طلب الحق بلية وكلها
 يتعلقان بدفع لذاته ولا يتعلقان بغيره لذات ذلك لغيره اذا
 تعلقا بغيره تعالى ولاجل الله تعالى من يريد الله تعالى ومرضاته في
 يوشىء على عرفانه ومرضاته وتبعية لا فقط ولا من مقتضى
 للعبادة ولا منها نسبة ترفيعا اليه لا لشيء كما قال اليربوعين
 على طيعة التلم التي ما عبدك شوقا الى جنك ولا خفا من
 بل من جرت هذه العبادة فعبادتك لانه لو لم يكن كذلك لم
 يمكن حفظ العدل المطابق في جميع الاحوال والاثبات والغضبية
 لكل الاختصاص وان كان كذلك في كل اوقانه واحواله فهو معصوم
 لانه لا من الحركة الاختيارية تابعة للشوق والارادة واذا لم
 يمتد ولم يرد ولم يتوق في حال من الاحوال الى غير الله ومرضاته
 ولم يصيد منه ذنب قط فكانه معصوما **ج** الحركة الاختيارية
 موقوفة على ما يري بعبثه من الادراك ثم التوق الى المستحق لله
 او الغضب ثم الغيرة المستحق بالارادة الهامة ثم القوى الموقرة
 المنبثقة من الاعضاء فنقول الامام بالعبث الى المعاصي المسببة
 الاول لانه يحكمه بحسبه فلا بد من اذنه وله الآخرة ايضا
 العلم من فادنا على الثاني والثالث فنقول لا بد من العلم باشياء

الامام يكون له ان يجهل
 وهو لا يجهل الى الله

لا يجهل الى الله

الثالث عنه لانه لو كان له طلب لما ناله به فلا يوفق بالة المقرب
الى الطاعة والمجد من المعصية فلا يعتمد على قوله فتنتفي في ايديه
وانما يعلم بانها ثالث عند مع العلم بجميته والثاني يفت
عند ايقظ لانه يعرف بان يتحقق لها من العقاب ويسبق باحصلها
القوى البدنية من اللذات لما تقر من انه لا التفات له الى الامور
البدنية والقوى الشهوية بل يتخذها مستغفرا فان حصلها
كان على جعل العدل والشرع والثاني به ويعلم الناس باحتسابها
وعدم كل منها الاخرى لذلك فيستحيل التوفيق منه واليه فاذا تعدد
المبادئ متعصا للحكمة الاختيارية فاستمع وقوع المعاصي منه كما
مقصود **في** الامام كلما لمع شيئا **ج** منه الى الله تعالى فهو يرى الله تعالى
البصير عند كل شيء وخشيته منه كاملة واردة في ضيقه في كل
حال جاز به والامام يصلح للتقريب في كل حال ولذا عاكف الناس الى
ذلك لم يحفظ العدل المطلق فيستحيل منه الاعلال فواجب
تبجح لاستلزام ارادة كراهته منه فهو معصوم وخشيته لادام
وخرقه من الله يجب ان يكون في الغاية بحيث يستصغر كل شيء با
نسبة اليها ويكون راجحة على كل لذة او مطلوبها وشهوة او غلبة
تدبرمت في جميع الاوقات والامور حتى يحسن من الحكم بحكمه
الامر بطاعته وجعله مقرا الى الطاعة ومعبدا على المعصية **فقط**
لعدل الامام فيحصل من ذلك الكرامة التامة للمعاصي والارادة **لله**

الاجابة

لواجبات ولا يحصل بها يوفق الى ذلك شيء من ذلك المعاصي
والارادة لها بل قد بعدا لقصاره فيستحيل عليها فيكون محققا
في الامام كلما لاحظ شيئا لاحظ فيه وان لم يكن لاخطئة للاعتبار
فمنع له من عالم الزور الى عالم الحق يستغفره حتى يتحقق منه حفظ
العدل وذلك واجب له صار فخطما من المعاصي فيكون معصوما
في الامام يكون سيرة منة مجلوبة بحاذا انها جارية الى ان لا
المكالم الا في حق يحسن امر الكل بعقوبة فتد عليه اللذات
مستغفرا القوى الشهوية والغضبية واللذات البدنية ولا يحصل
لشوق واردة الى المعاصي **الجنة** **نظا** الامام سيرة بالخطية
لحقه بجل لا يلاحظ نفسه الامن حيث هي لاخطئة لمخاضا بالقدس
لان له الرئاسة العامة في امور الدين والدنيا فيكون لكل الكل
في الكمال الحقيقة لقوة نفس الكمال من متابعة الانقياد منه
ولتجده في تقوى الامر فيستحيل ارادة المعاصي والشرع اليها
منه ويستحيل ترك الواجبات فيكون معصوما **الامام** بصفا
التفريق بين ذاته وبين جميع ما يشغله عن الحق باحيائها
بعض اما تلك الشراذم كالميل الى اللذات اليها عن ذمته
تكميلها باليقظة عما سوى الحق والامتناع اليه **ترك** التوحي
للكمال لا يخلو ذمته بل اللذات كالكوارثات الحق وترك اعتبار ذمته
فاذا انقطع عن نفسه وانشغل بالحق باي كل مده لاذنية لها **الجنة**

المتعلق بجميع المقدورات وكله لا نسبة له الى العلم الذي لا يعرف منه
شقا ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فصار قدرة الحق مبصرة الكبر
به يصور ومعه الذي ليس مع وقدرة التي يفصل بها والعالم الذي
يعلم منه ثم فلا يرفع شيئا منها عن حضرة قدر لان الامام يجب ان
يكون له الكمال الانبيائي **س** الامام حالان ان تكون البقرة
حيث يمنع الاشتغال بالحق عن الالتفات الى غيره لئلا الاشتغال
به فقط ويكون فافلا مما سواه كما قيل من على طيل التمام ان اذا
اراد اخراج بصل منه فصدوا اوهامه فحاطبه الله نعم ان نفى
القدرة بالامرين ويتبع المعاشين فلا تكون الامور الخارجية
شاغلا بآيه من الحق ليكون انفس الخلق بمنجى الحق فلا تنافوا
الحق ولا حظا بحبنا به وهذا اعظم الصوارف عن المعاصي **س**
الامام اتبع الناس لما ياتي وكيف لا وهو بمنزلة من نفسه الموت
وجار وكيف لا وهو بمنزلة من محبة الباطل وصفاج وكيف لا
ونفسه اكثر من ان يخرج بان له فيرونا للاحقاد وكيف لا
وذكره مشغول بالحق فيلزم من ذلك فيمنع الحق في المنوبة
والامام يكن متجافا ولا يعقبه بالامام يكن صفحا للقدرة والام
يكن منا للاحقاد فلا يصدر عن هذه القوى فتنهاها فلا يصدر
منه ذنب لان الذنب مصدره هذه القوى لا يخرج **س** الامام لا
الى القوى البدنية والسموية في وقت اما لا تكون غير فكل الحجاب

اذ لم ينفذ افضل من هذه الجهة لكن الامام افضل من الكل في كل
الادقات من كل الجهات وفاعل المعاصي لاجل انه لا غير فهو في
ذلك الحجاب المقتضى ان لا تعرض عن حجاب الحق فلا شيء من الامام **س**
المعاصي **س** الامام دائما نفسه متوجهة بالحكمة الى طلب الحق والحق
في جميع الاشياء والامام يصلح العدل في كل الادقات فلا يترك
القول البدنية الى ما يصارفة لك لوجوده في ذاته فالتقوى
ضد ما فلا يمكن صدور ذنب من اصله والبيان وهو المظهر **س**
قوله ثم ويجزى لكم الله نفسه وانما يحسن بعد اعلام الاحكام في كل ان
وانما يتم بالمعصوم في كل عصر لما تقدم تقريره **س** قوله ثم بالانبا
الناس اتقوا ربكم والتقوى التزعم عن الشهادات ومن جملة الشهادات
اهتمام قول غير المعصوم فلا يجوز تكليفه بطاعة وامر الحق
سوقفة على المعصوم اذ منه يحصل الجزاء والاحكام والامر باليمن مع
الاحتلال بشرط الذي من فعل الامور لا يحسن الحكم لانه
يفضض العزم وتكليفه لا يطابق **س** وانما الله الذي تبادون
به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا هذا يدل على وجوب الاحتراز
في كل الاحوال والوقايح ولا يتم ذلك بدون المعصوم في غير المعصوم
لا تنزع منه الصواب في كل الاحوال **س** ولا تعبدوا الا الله لا تعبدوا الا الله
هذا الدليل يبنى على مقدمات ان فعل الصواب هو ان تعبدوا الله
الطبيب **س** ان هذا الذي عام في الاحوال والوقايح والاحتراز

على

والانسان وهو اعمى **ج** ان في المعصوم يامر بالباطل ويمنع عن الناهي
الا حراز على المظنون واجب اعتقاد قول في المعصوم متوقع منه مثله
النجس بالطيب فيمنع قول قوله اذا امر بهذا ففعل هذا الامر بشئ
ضبط المعصوم فيجب النظر لهذا الامر لما تقدم دلالة مصدق عن
المعصوم لا يجب قول قوله في الجملة وكل امام يجب قبل فعله ان يخرج
الشيء من غير المعصوم امام **ط** الامام ما دونه في كل الوقايح و
الشبهات وكل من كان كذلك فهو معصوم يخرج ان الامام معصوم
اما الصغرى فظاهره ما الكبري فلا بد من كل واحد للكل في كل الوقايح
والحوادث خصوصاً في الاحكام الشرعية فانه يهديه الى الصغرى
قطاهرة ما الكبري فلا بد من المعصوم ظالم لما لا بد من الظالم
يهديه الله كقولهم ق والله لا يهدي القوم الظالمين **ق** قوله ثم من
يطع الله ورسوله جاهد جنات تجري من تحتها الانهار جادين
فيها وذلك هو الفوز العظيم الطاعة المطلقة انما تخص الامام
والن طاعة الله في كل الامور مطلوبة اتفق ولا يعلم الا من
المعصوم فيجب **ع** قوله ثم من يعص الله ورسوله ويتعبدوا
يدخلنا ناراً خالداً فيها اول عذاب همين لا يصالح للدابة ولا يبيع
الامر بعلم انتقاء هذه الصفات منه وليس الا المعصوم و
لان احراز امر المعاصي امر المعصوم فيجب استجماع الظاهر
مع عدم فعل المستوطع من فعله **ب** قوله ثم يري الله الذين

نكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم وسبق عليكم والله عليم حكيم و
البيان بالمعصوم كما تقدم فيجب **ج** قوله ثم يري الذين كفروا
الشهوات ان يحلوا ميلاد فليعلموا انهم صفت ذم ومنع عن اتمام
انه المتبع الشهوات فلا يجوز اتباعه مطلقاً احراز ان من اخذ
المظنون والامام يجب تباعه ولا يمتنع من غير المعصوم امام
ح الامام لا يعين غيره عليه الحدود الا لقطع عمله من القلوب
ولادة المتقلب على الرحمة كلهم يقهر هو ولا هم نفسه وهي
ظاهرة ولادة اذا كان يفعل الذنوب لا بدع القوى الشهوية
مقتضاها من دفع الاثم عنه ولو صفة ولادة التكليف في الحد
على الحدود بالتمكين والطاعة للمعصوم لا بان يكون فاعل الاقا
اجماعاً وكل ذنب فلا بد من مستحق الاقامة عليه فان لم يكن
فهو من المكلفين لا منه ولا امر الله ثم لان وجوب اقامة الحد
لا على معصم اجماعاً حال اذا اقر بذلك فعول الامام يستحيل
عليه الذنب لانه لو جاز عليه الذنب فلا يعملوا ان لا يجب
اقامة حد عليه وهو باطل قطعاً واما ان يجب فاما ان يكون
المعصم غيره وهو معصوم **المعصوم الاول** وهو باطل
لتغيره القابل والفاعل اجماعاً هنا **ع** الذنوب حادثة
عليها فاقول قطعاً رها مانع وهو ظاهره المانع معيار القاطع
على قطعاً لان المانع هو المستلزم للعدم والفاعل انما هو

وتناقض آثاره والوانه يدل على تغير المورثات والملازمات اذا
تغير ذلك فنقول ذلك مانع من كل المعاصي في جميع الارقات
الاصل الصحيح للمانع مع عدم مانعه وحصول الشرايط والمانع لا
ان يكون منه بل من خارج عنه والمانع يصلح الممانعة للشرايط
من قبل الله ثم ومن قبل من قبل الامام كمالها حاصله بالاكوان
المقرب سبعا والمبعد مقربا فاذا كانت شرايط المانع وزوا
المانع من قبله جميعا حاصلة فلا يجوز ان يكون سببا فيها
منه ولا لا لكان المانع سببا هذا خلاف **هو** الامام مرجع العمل
من قول المعصية ولا يجوز ان يكون قابلا لها فيمنع **هو** الامام
سبب الطاعة وجميع الشرايط من قبل حاصلة والمانع من
وعارضة النفسانية والبدنية والجمالية ان يعمل في العمل
وذلك هو المظهر **هو** الامام مانع لسبب عصمة فلا يكون سببا لها
وجبه وان كان المانع من الشئ سببا له هذا خلاف **هو** الامام
علة وجود الطاعة وعدم المعصية في الامام موجودة والمانع
منتف والملاطيان كانت حاصلة وحكما كان كذلك وجب
وجود الحكم وهو منتف المعصية وجوب الطاعات **هو** الامام
الامر بالمعصية فلا بد الامة علة للتقريب والطاعة والمانع
المعصية في غير محلها في محلها او لا لان المانع من التواضع
لا اذا كان في غير محله في محل القابل لهذا الحكم او لا كذلك

وهذا حكم ضروري ما عدم المانع فلا بد المانع ما عدم علم الامام
بصدور ذلك من العاقل اذا يتحقق عدم علمه بالحكم **هو** الامام
العاقل بحيث لا يتحقق قدرة الامام على منعه بسبب كفايته لانه
لو علم به يمكن من قضاة واهل الزم الاختلال بالمقصود منه فلا يصلح
لذلك وكذا المانع يمنع في حق نفسه اذا لم يكن له قدرة على منع
عن المعصية لزم تكليفه لا يطاق وهذا حال الامام وجود الشرايط
فلا يجوز تعصمها في طرف الامام وطرف الله تعالى والاكوان المتاح للكل
ولا مناجاة في قطبي **هو** الامام طاعة في طاعة المعاصي ولو وجدت منه
كان عليه تكليفها فلو لم يكن ان الذين ياكلون من مال السائلين طامعا
انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا لا تسلم الامانة
الامن حق في هذه الصفة منه وليس الا المعصوم **هو**
قوله تعالى **هو** الامام الذي انشأ الاما كلوا من اموالكم بينكم بالباطل
الا ان يكون تجارة من شئ منكم لا قوله تعالى وكان ذلك
على الله يسيرا وجه الاستدلال بان من وجب ذلك ان معرفة
الحق الذي يركب المال لا يكون الامام المعصوم لما
ينبغي نصبه **هو** الامام قوله تعالى **هو** الامام قوله تعالى
ضليله ناداه وحقه ذم لا يجوز ان يتبع من هو فيه ولا ان
يكون الامام انما يعلم انتفاها عن المعصوم فلا يجوز اتباع المعصوم
قوله تعالى **هو** الامام قوله تعالى **هو** الامام قوله تعالى **هو** الامام

هذه انما تعلم من المعصوم لما تقرر تقديره **قد** قوله ثم وان ختم شفا
بينهما فابعدوا احكام من اهلها ومن اهلها هذا الخطاب بالامام وتلك لم
تخكم في المعصوم لا يجوز من الحكم ولان نفوذ نصيب الامام الى الابد
يرد الى تعطيل الاحكام لامتناعه الى الشارع وعدم الاتفاق على احد
لهم كما تقدم **فله** قوله ثم ان الله لا يحب من كان غفلا غفورا يحب
الاحسان من اتباع من يكن فيه هذه الصفة لانه احسن من الضد
المطهر وهو غير المعصوم فلا يكون **ما** قوله ثم الذين يفعلون
ويخلصون واما من الناس الباطل ويكفون ما اتهم الله من
نفسه لا يجوزنا اتباع من يكن هذه الصفة فيه وهو غير المعصوم
فلا يجوز يكون اما ما من قوله ثم والذين ينفقون اموالهم رياء
الناس هذه صفة ذم وسع من اتباعه وغير المعصوم يحتمل ذلك
منه ولا يجوز بقوله فلا يصح فعلة فلا يصح الامامة **ثم** قوله ثم
يكن الشيطان لقربا فانه قريبنا وغير المعصوم الشيطان لا ويرى
قطعا فيجب لاحتمال هذه ولا يصح الامامة **فقط** الامام بقوله
الشيطان وانما له وانه وغير المعصوم لا يصح لذلك فلا يصح الامامة
ثم قوله ثم ان الله لا يعظم شفا لحيته وجه الاستدلال ان الامام
حكم الله ولا شيء من غير المعصوم حكم الله بنج لا شيء من الامام معصوم
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان يحكم الظالم ظلم لا لا شيء
من الظالم معصا ومن الله ثم ولا شيء من غير المعصوم بحكم الله تعالى

صا الامام امر الله بطاعة جميع اوامره وفواهيه ولا شيء من غير
المعصوم امر الله بطاعة ولا شيء من جميع اوامره وفواهيه فلا شيء
من غير معصوم اما الصغرى فلعله ثم واما الى الامر بكم وهو
عام في جميع الاوامر والمواهي اتفاقا والاعتناء بالاعطوف
المعطوف عليه في العالم والطاعة هذا المراد بها في جميع الامور
والغواهي فيكون **ثم** واما الامم كذلك واما الكبرى فاما
الظالم في جميع اقراله واما امره وفواهيه ظالم وهو في هذه الآية
لاقتضائها السلب المحض وهو يقتضى الرجعية **ثم** قوله
ثم وان يكن حسنة ايضا فها يكون من لدنا اجر عظيما هذا
عظيم على فعل الحسنات وانما يعلم من المعصوم كما تقدم فيجب
ثم الله ثم من لم يفعل الحسنات من العباد وانما يتم بالمعصوم لما
تقدم من انه لطف برفق بفعل المكلف عليه وهو من عظم نعمته
فعله ولا يمكن نقصا للجزء **ثم** قوله ثم مكفنا ذا اعتنا من كل
اشية شهيدا وجناياك على ملاء شهيدا وانما يتم المحبة عليهم والعرف
نصيب الامام المعصوم في كل زمان لانه الطريق الى معرفة الامام
الشرعية واما الى الامور الالهية فيجب **ثم** قوله ثم يوفى الذين
كفروا وعصوا الرسول واولي السوي بهم الا من عضاه يوم الدين
كفروا ويوفى الذين عصوا وغير المعصوم يعصى الرسول والرسول
هذه صفة ذم تقتضى انه لا يجوزنا اتباع من يعصى الرسول ولا يجوز

الكل

ابتداء يصلح للدلالة **هـ** هذه هي عين على الامور من غير غشاة
 او امر الله وفرا هيبه وذلك موقف علم عرفتها بالتحقيق وتبين
 اليقين ولا يتم الامور بالمعصوم فيجب نصبه لاستحالة التعدي
 التام من الحكم وعدم نصب الطريق ليدرك كلفه ثم في هذه
 الآية باستأثار الامر الى رسله وفرا هيبه والمعصوم لطف بها
 فيجب انما ينفذ في علم الكلام ان التكليف الذي عليه فعله
 واللفظ منه الذي هو من فعل التكليف وبما ان الامام لطف بوقت
 عليه فعل التكليف **هـ** الاجاب فيجب **ح** قوله ثم يا ايها الذين آمنوا لا
 تخرجوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون الآية ليعلموا انما
 من يتعامل بفعل ذلك منه وغير المعصوم كذلك فلا يجوز انما فلا
 يصلح للدلالة **هـ** **ح** الامام هاد الى السبيل يقينا ولا يضل به عيسى
 المعصوم بهاء الى السبيل يقينا فلا شيء من الامام بغير المعصوم اما
 الصغرى فطاعة لان الامام للتعظيم الى الطاعة والتعبد عن
 المعصية **ق** قوله ثم الى الذين يسمعون وهي الهداية والاكبري
 فلا بد ان تفضل السبيل ويا من بالاقرب بالطاعة ويعبد من
 المعصية **ق** ولتؤمنوا بالله والذين آمنوا فاضربا من الكتاب
 فيشهدنا الصلوة ليريدون ان تفضلوا السبيل وجها لاسد
 ان الامام يحيل الصلوة عن خلاف السبيل ويمنع عليه ذلك
 والام لا يجوز معصيته ولا يعبد على امره ولا يحل له ان يضل غيره

المعصية

وفي بعض الاخبار ان عليا باع متقى فائدة ولا شيء من غير المعصوم
 كذلك لان له الداعي الى ذلك والعصمة للمرجعية لطف متقضية
 فيكون ذلك ممكنا فيه هذا اخر الكلام في هذا الاول من كتاب
 الاولين في العشرين من ربيع الاول سنة تسع وسبعمائة بطلب
 دسوق وفرغ من تيسيره محمد بن الحسن والطاهر بن مادم جوري
 الاول سنة ست ومئتين وسبعمائة بعد وفاة المرحوم قدس سره
 روحه وكونه من تيسيره ميا لفضل الحق المحتاج الى رعايته الله
 الصابرين محمد بن عبد القادر الكاتب
 في شهر ربيع الاول سنة ثمان
 ربيع من الهجرة
 على ما حرمه الله تعالى
 في كل النسخ

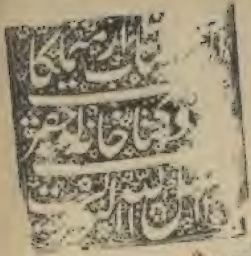
هذا هو النص في المتن
 في بعض النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة الثانية من الأدلة على وجوب عصية الامام الاولى

قلتم والله اعلم باعداكم وجه الاستدلال ان الاعداء لا يكونوا اعداء
وكل من عصم يحتمل ان يكون عدوا فلا يجوز ان يحرم من كونه
هاديا غير عدو بل يعلم ووليا وكل امام يحرم بكونه غير عدو بل يعلم
انه هاد وانه في فلا يتبع غير المعصوم بامام وهو المطلوب
ب قلتم وكفى به دينا هذا يدل على غاية الشفقة استقامته
اهل الاطراف لمرته الى الطاعات والمباعدة عن المعاصي ولا
يحصل الا بالمعصوم وكيف يتحقق من الحكيم انه يرضى على انه اولى
والمراد هو التقدير وعلى من اللطف العظيم الذي هو المعصوم
الذي به يحصل سعادة الاخرة والنجاة من العقاب
المراد به يعرف الصواب من الخطأ قلتم وكفى بالله ضيقا
وليس المراد ان يكون الدنيا وحدها الجماع على الاخرة او انها
واما يتحقق باعطاء جميع ما يترتب عليه الافعال الواجبة وترك
المحرمات من الاطراف والمقربات خصوصاً من قبله ولا يملك ذلك
المعصوم والدلالة عليه قلتم المرسى الى الذين يكونون انفسهم
بما الله يريكم من نياحه وجه الاستدلال ان قولنا ان كان في الطهارة
وكله ذنب وجب فاما ان يكون الماء الزكاه من بعض الذنوب
الكل مستحبه فانه لا يصح ان يكون من كلها وكلها

فانه انما هو من جنس ما كان من جنس غيره
باب جيل المعصوم



لانه عبارة عن العصمة ولانه يستحيل ان يترك الله غير المعصوم
قلتم قلتم للتأويلات من الناس والبيوت والقطاعات
من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرم ذلك
متاع الحيوة الدنيا والله هذه حول المآب هذه صفتهم
يتقضي المنع من اتباع المتشقق بها وكل من عصم يستغنى
وان حبس المتقوات والقطاعات المقطرة بمحور من طبيعة فلا
من ربحوا ربح ومانع لذلك وان لم يكن معصوما كان من هذا
القبيل فلا يصلح للمنافعة زوال اجتنابكم غير منكم لكم للذين
انقاعوا عن ربح حياتهم من عصاة الامام انما هو من جنسها
واذا ربح مطهرة ورضوان من الله والله يصير العباد وجه
الاستدلال لان التقوى هي ارتكاب الطريقة القوية يقينا
ولا يعلم الا من المعصوم لما تقدم تقريره من حجة والتقوى
مرفوعة على المقرب الى الطاعات والمباعدة عن المعاصي وهو المعصوم
ينجب الذي يفهم منها ان الذين انما في يحصل ترك
ما زين لهم من حبس التمرات الى اخره ولا يملك القوة العقلية التي
هي مناط التكليف في الناس وهو ظاهر فلا بد من مانع للتوبة ومن
الامام المعصوم لما تقدم التقوى الحقيقية التي لا يعاقلها المعصية
التي موجودة بهذه الامة والملك المعصية باقله والله يصير
بالعباد وجبا الاستدلال لانه لا من الحجة فتصير اجبال الامام

وعدم اخلاقي من الشرع وتيقن مما جده وانه لا يتجمل عليه الاستدلال
 ولا يصير الجاد الا الله تعالى فان هذه الآية مفيدة للحاصل مما
 تلابس بها على قلوبنا لا علم ذلك وليس الا العصمة فبعبء عصمة
 الامام **عليه السلام** قوله في الصادقين والفاضلين والمحققين
 والمستغفرين بالاسحار وجه الاستدلال ان هؤلاء ثبت لهم
 فضل المرح المطلق دائما فالمراد بالصادقين والفاضلين والآخر
 في البعض في جميع الاول من جميع المعاصي على جميع الطاعات
 والاولى واللام ثبت لهم المرح المطلق واستكمالها لا يوجب
 تخصيصا في المرح واللام في المعصوم ثبت في جميع ان يكون
 الامام غيره وهذه الآية عامة في الزمنية ولا يتصل بالرسول
عليه السلام قوله وما اختلف الذين اوقوا الكتاب لان من بعد لم يأتهم
 العلم بعيا بينهم وجه الاستدلال ان اختلفت كونه وقد وثقت
 في معرض النفي منهم فليزمن ان كل اخلاصهم بعد العلم بغيرها
 بينهم وانما يتحقق ذلك لو كان لهم العلم بطريق ووثقت
 وجه المعصوم في ذلك الطريق فليزمن بشرته وليس لطفا
 اقل من العلم **عليه السلام** قوله في كل نفس منهم ما كتب وهم لا
 يظلمون وجه الاستدلال ان المقصود من ذلك التحذير
 فعلا الشر والعرض على فعل الطاعة ولا يتم العرض من ذلك
 الا بالمعصوم لما تقدم من كونه لطفا في تفصيل العرض

منه

من ذلك الا بالمعصوم التكليف عليه فيجب فيه والامر يقتض
 العرض **عليه السلام** ما يحسن عمارتنا على فعل الصالحات ليعمل جميع الشر
 التي من قبله في التمكن التام فانظم الشاريط المعصوم فقبله لا
 يحسن **عليه السلام** القوة الشهوية والعصية ليست عقوبة بل لئلا
 فاقربا انه لو لاها لم يكن في التكليف كلفة وشقة ولكان العمل
 والترك متساويان بالنسبة الى القدرة ولا مرجح لفعل
 الصالح او لها فان انشأ كان فعل الصالح غير مفضل وكلف
 الشرع لغيره من المشقة فلم يوجب العمل الصالح التام والترك التام
 الاقسام فاقضت الحكمة خلقها والعقل متى ترجع ترك
 مقتضاها فانما اعلين اكثر الناس مطاعة كثير من الناس
 القوة الروحية اكثر من طاعتهم للقوة العقلية ولولا وجود
 اخرى يقتضي ترجيح ترك مقتضاها لكان مقتضاها قريبا
 من الاجزاء والاكراه فان كان يحسن العقاب على فعل المعاصي
 وليس المعاصي للعقل قوة داخلية بل لا بد ان يكون خارجا
 هو الرجز لا يتصل بل لا بد من الانتهاء اليه من يمكن من
 دفع شهوة تقوية العقلية وتكون القوة العقلية فيه قاهرة
 بذلك وذلك هو المعصوم لوجود المانع من فعلها ومع وجود
 المانع لا تأت السبب لو لم يكن معصيا لكانت قوه الشهوة
 غالبة عليه فلا يصح للمانع **عليه السلام** الناس على كثرة اقسامهم فان داسطة

امر قوة العقلية وافيه بمعارضة القوة الشهوية بحيث لا يرجح
 مقتضى القوة الشهوية وتقي مغبها دائما من قوة الشهوية غالبية
 دائما من بقوة العقلية بالمنع في وقت دون وقت والاول
 هو المعصوم والثاني هو الغابر لما دخل تحت قوله ثم ختم الله على قلوبهم
 وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولم يذاب عظيم وان اصاب
 كلما اجبرت النور المقتضى للتفكير لا تار حتم الله وغلبة المقتضية
 لا ترجح مقتضاها القوة الشهوية وكذا سمعهم كلما وردت عليه الامور
 والنواهي بالمواظفة والدليل المقتضية لا ترجح مقتضاها القوة
 الشهوية وغلبت عليه وهذا ليس من القوة الشهوية خاصة بل
 من القوة العقلية وعدم الثبات الى مقتضاها والاشارة
 الشايب الموقن ويعبر عن النفس الاولى بالمطمنة وعن الثانية بالامارة
 وعن الثالثة بالهولة كما ينطق بها الكتاب العزيز فالامام لا يحتمل
 ان يكون من الثانية قطعا ويحتمل ان يكون من الثالثة لانه اذا
 ان يجب طاعة مقتضى الامور دائما في جميع احواله وهو محال والاشارة
 انهم كمن الخطاء صوابا والامر بالمعصية والتساهل المحال عقلا بالشرع
 والامان يجب امتثال الامر ونواهيها في حال العقلية قوة العقلية
 على قوة العقلية على قوة الشهوية خاصة دون غيرها من الاعمال
 وهو محال لانه حال قوة الشهوية لا يربط بين ريسها مع الملائكة
 لاسمحوا لخل الزمان منه ومحال ان يكون هو محتاج الى قبول امر

وحكم كما ذكر فيقع الخط والهرج **ب** انه يكون حينئذ محتاجا
 الى ريس عليه في تلك الحالة لان علمه لا يحتاج الى ريس وبضبطه
 غلبت القوة الشهوية في بعض احواله وذلك ان ريس يكون حاله كذا
 فيلزم اما التسلسل او الدرد والهرج والتغافل لفاية **ج** ان اذا كان
 انما يجب طاعة في حال يحصل للخطا البعدين في نفسه ويؤخذ كذا
 ان تكون هي تلك الحالة ما يتبعه فتتقوى فليده مضيه لعدم القوة
 به دليلا لغاية لانه يقول المكلف لا يجب على اتباعه حتى امرت
 ان تلك هي حاله على القوة العقلية وانما يقول صواب
 امره الا يقولك وتقولك ليس بحجة دائما ولا عرف ان هذه
 الحال هي حاله حجة قولك فيقطع الامام لا يقال لم لا يكون معرفة
 قوله باجتهادنا لئلا نكون لا يجب قبول قوله لقبول فتوى
 المفسر فانه يجب على التقليد دائما قبول قوله وان لم يكن
 معصوما لا فاقولنا الاجتهاد فانه يلزم لغاية ايضا لانه
 اذا التزم المكلف له ان يقول في اجتهاد وادى اجتهاد
 المصمم فيقول قولك في هذه الحال فيقطع فائدة الزام
 المكلف واما وجوب قبول قوله كالمفسر فهو باطل لوجهين
 ان قول المفسر انما هو على العاجي الذي لا يمكن من معرفة
 الصواب من الخطا لا اجتهاد اما من يمكن فانه لا يجب على
 قبول اجتهاد آخر **د** انه راجع الى القسم الاول الذي

ابطلناه من وجوب طاعته في وجوب طاعته في جميع الاحوال
ج ان يكون اماما بالحق وبغيره والادب يستحيل منه ثم اعياب
الاجاب بقرينة قوله من يجوز عليه الخطا في جميع الاحوال على جميع العباد
والثاني مع التكرار تحت الحلف كالمفاتيح في المهرج واما
الفن ويلزم فيه محالان واما ان لا يجوز فاما ان يكون مكلفا
بالاجتهاد فيلزم مع المهرج واما انه الفن لتمام الامام ولان
الاجتهاد ليس بعام واما لانه يلزم تكليف بالاطلاق واكثر
فحين ان يكون الامام من القسم الاول وهو المطلوب **بط**
قد لم يرد ويحذر كماله نفسه والى الله المصير وانما يحسن
ذلك بخلق جميع الاطراف المقربة والمبعدة واهتداهما
المعصوم **ب** نصيب **ك** قوله يوم تجد كل نفس ما عملت من خير
محضوا واعلمت من سوء قوله وان فيها وجندا ماحيدا
ويحذرهم الله نفسه والله رؤوف بالعباد انما هي معرفة
بمعرفة التبع وليس بنصيب وصحها في يقيني وانما يلزم
بالمعصوم كما تقدم في كل من كان نصيب وايضا فلا يتم الا
بالقرب من الطاعة والمبعدة المعاصي وذلك هو المعصوم
نصيب **ك** احكام الله نعم مائة رؤوف بعباده ونصيب من ذلك
تفعل الاطراف الموقوفة عليها فاعمال التكليف وكل لطف وكل
نعمه في انفسه الى نصيب المعصوم صغره وصغرة واعظم

التم

النعم راعم الاطراف المعصوم في كل زمان فيجب من بايع
في وصف نفسه بالرحمة والرفقة نصيب **ك** قوله قل ان
كنتم تحبون الله فاتبوني في جميعكم الله ويعرفكم ذنوبكم انما
عليه لتسلم انما امرنا حذرا منكم الاحكام الشرعية من
يقيني **ا** لا يجوز ما يتبعه فيه ولا بد من طريق الى العلم
ثابتا بالمقرب من احوال المبعوض عن الله وكل ما لا يحصل
الا بالمعصوم في كل زمان فيجب **ج** قوله نعم والله على كل شيء
عفو رحيم فقول للبايعة ومع عدم نصيب طريق هذا العلم
اليقيني في جميع الصالحين وحسن الحسنى وعلى اللطف المقرب
والمبعدة يتم فها نصيب المعصوم **ك** قوله نعم على طيعي الله
والرسول فان قولنا فان الله لا يعبد الا من اذنا قول الملائكة
من الطاعة في جميع الامور والمواهي انما يتم ذلك على وجه
بالمعصوم كما تقدم فيجب رجوع العقول عن الطاعة كالقرب
لا يتم ذلك الا بطريق يقيني **و** انتم الا بالمعصوم كما تقدم
تقريره فيجب **ك** قوله نعم ان الله اصطفى آدم ونوحا وال
ابراهيم وال عمران على العالمين وهو يدل على صحة التبع
ولا قابل بالقرينة نصيب عصاة الامام ولان حليا على السلام
والامة الاسدي مشر من ال ابراهيم فيكون قد اصطفاهم الله نعم
فيكون في المعصومين لا يقال اننا ليس بعام لانما نقول هذا

يكون م

على العموم لان الجمع المضاف للعموم كما قد بين في غير من الاول
من هو خاص فيجب الثاني على الاصل **قوله** ثم واما الذي اخبرنا
وعمل الصالحات فوفيهما اوردتم هذا خبرا عن علي بن ابي طالب
الطاعات وترك القبايح وانما يتم بالعلم اليقيني بالمقرب
المبعد كما تقدم فترديه وهو المعصوم **يجيب** **قوله** **لا**
يجب الظالمين الامام محبوب لله ثم غير المعصوم غير محبوب
لان ظالم فلا شيء من الامام من غير معصوم **قوله** ثم والله
المؤمنين والفضل لنا في من العمل لويل على المصالح وفضل
منافع المصلحة عليه وفعلها وكل مصلحة ومنفعة للمكلفين
وفيها حجب المعصوم مستحقة لما تقدم فيجب عليه تعالى
من حيث هذه الآية ويلزم هذا الحكم مضى المعصوم **قوله**
قوله ثم لم يلبس الحق بالباطل هذه صفة ذم تقتضي التميز
عن اتباع من يجوز فيه ذلك وكل غير معصوم يجوز فيه
ذلك فلا يحسن ايجاب اتباعه ولان هذه الآية تدل
على النهي عن ارتكاب الباطل بحيث لا يمازج به حتى لا يكون
جميع طريقه باطلا بطريق التبيين بالادنى على الاعلى ويدل
على السهو والعقاب على ارتكاب الباطل في الجملة في بعض
الاحوال بالنظر فاذا بطلت المرجية الجزئية المطاعة لآقا
ثبتت السالبة الكلية فالمراد في كل مكلف ذلك هذا على

عصمة الامام

عصمة الامام من وجهين احدهما ان العصمة على المكلف ممكنة ومكلف
بها لانه مكلف بفعل جميع الواجبات والاحتراز عن جميع المحرمات
والثاني العصمة الاذ لك والملاذ بالامام وجود تلك الصفة
بالفعل في الاموم عند طاعته اياه وعدم مخالفة اياه في شيء
التي فلا يكون هذه الصفة في الامام لا شرعا في وجه الثاني
فلم يكن احدهما بالامامة والاخر بالامومية والى من العكس بانها
انه ثم امر كل مكلف باتباع الامام بمجرد قوله امر اعمالة المكلف
والاوامر والنواهي يدل على ان سبيل الامام وطريقه العصمة
لانه امور باتباع طريقه وامور بالعصمة فلا يمكن المناقاة
بينهما **قوله** ثم ويكتفى بالحق وانتم تعلمون لا يجوز اتباع
من يجوز فيه ذلك فلا يصح كون غير المعصوم اماما لانه لما
يحصل الذم على كتمان الحق مع العلم فلا بد ان يجعل الله في
اليه وهو المعصوم **قوله** ثم ويكتفى بالحق وانتم تعلمون
تعلمون انما ذم مع العلم والى يحصل الامام المعصوم ولان
صفة ذم يقتضي عدم اتباع من يجوز فيه ذلك وكل امرئ
معصوم يجوز فيه ذلك فلا شيء من غير المعصوم بمقتضى ذلك
امام مقتضى والاذنقت فائدة الامام ينتج لشيء من غير
المعصوم بامام مقتضى **قوله** ثم قال انه لا بد من علم الله به
الاستدلال ان هذا يدل على انه لا بد من علم الله به

تم ولا يصح منها طريقا فلا بد ان يفيد العلم الجازم المطابق
الذات وليس يختص بما قد دونه من غيره وهو موجود اذا العنا
بالعلم بوجوده مما لا يوجب الى المعصوم منع ولا طريق فيه
ذلك لا المعصوم اذا الكتاب حقيقة على كنهه من ان يظهر
والنقل لمفيد اليقين فيلاد فيقول اكثر الواقع والسنة كذلك
ولان الاحتمال لا يوجب من هذا الغلط لتناقض اداء المصنفين
فيجب وجود المعصوم **له** قوله مع ان يوقى احد مثل ما اقيم
وطريق الاحتمال تشكك بين الكل فتم شي يفيد اليقين وليس
الا المعصوم لا يقال المعصوم على مذهبكم تشكك ايضا
لانا نقول انه يدل على طريق يفيد اليقين من غير الاحتمال
وهو المعصوم والتفصيل وتفصيله على المعصوم المتقنين
ارباب الملل **له** قوله مع ان الفضل بيد الله موثقه من يشاء
والله واسع علم الكمال الحقيقي في قوما العلم والعلوم بحيث
يكون العلوم الممكنة للبشر بالنسبة اليه من فعله فطر القياس
ويكون نفسه في مرتبة الفعل المستعار بحيث يكون الجميع
شاهدين بها كالمصورة في المرات كما قال علي عليه السلام وكيف
الغظا ما ان ددت يقينا ويكون مذهب الطاهر باستعمال الله
الحق بحيث لا يظلم مناشئا البتة ويتضمن ذلك فعل جميع
الطاعات وترك جميع القبائح بحيث لا يفعل شيئا ولا يعمل

في خبر

باجب يكون باطنه من كنه الملوك الروية ونفسه مخطئة
بالصور القدسية هذا هو الفضل الذي يحسن به الامتنان
وبالقدرة على المدح فلا بد من اتيانه في كل وقت فذلك على
وجود المعصوم في كل وقت وهو المظهر **له** قوله مع يختص
برحمته من يشاء لا ربح لفظنا ه من وجود المعصوم في
كل وقت وهو المظهر **له** قوله مع والله ذوالفضل العظيم
بيان ما ذكرناه من الفصل العظيم يدل على وجود المعصوم
له قوله مع ويقولون على الله الكذب وهو يعلم ان هذا
يدل على الصدق على اتباع من يحوز منه ذلك وكل غير محقق
يصح منه ذلك فلا شيء من غير المعصوم بمقتضى كلامنا مقتضى
له قوله مع بل ما في جهنم واقع فان الله يحب
المستقين وجه الاستدلال ان هذا يدل على وجود المتقين
الحقيقي وهو المعصوم ان هذه صفة مدح على التوابع
عمر ما يكون المدح اذ في المعصوم عليه كنه فلا بد من طريق
الحديث ذلك وليس الا المعصوم فيجب وجوده ما ان قولنا
هذا مستق ما دعي ليقف قولنا هذا ظالم لان كل واحد
منهما يستعمل في نصيب الاخر عادة وعرفا بصدق عصية
واحدة ونقص المرجحة الجزئية السالبة الكلية فالمستق اما
مصدق حقيقة على من يعمل واجب فام يفعل ويتجاوز ذلك

هو المعصوم فيجب وجوده بهذه الامور لئلا يدل على ارادة الله
ثم لخلق المحبة والمناخ منتف ومضى حديث القعدة والذات
والتقاء الصارف وجب الفعل فيجب خلقه ونفسه في كل
وقت وهو المظهر **س** الامام بن كية الله ولا شيء من غير المعصوم
بن كية الله فلا شيء من غير الامام بغير معصوم اما المصغر **س**
ايجاب اتباع اقله وافعاله واستئصال اماره ونفاذ حكمه
حكمة يعلم من غير شاهد مركبة قطعا والامام كذلك
واما الكبرى فلقوله نعم ولا يكسبهم **س** قوله وان
سهم لغيره يكون السهم بالكتاب ليعتبر الكتاب
وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من
عند الله ويقولون على الله الكتاب وهم يعلمون هذا صفة
ذم من الامام يحرم بتفهمه ولا شيء من غير المعصوم يحرم
بتفهمه اخذ فلا شيء من الامام بغير معصوم والمقتدات
ظاهر ان **س** الامام بهيئة الله قطعا لانه هاد للامة وانما ان
الله نعم طاعة لهادية ولا شيء من غير المعصوم بهيئة الله
لانه ظالم وكل ظالم لا يهديه الله في الجملة لقوله نعم والله لا
يهدي القوم الظالمين ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم لا
يقال هذا لا يتم على ما يكمل لان الله تعالى يجب عليه هداية الكل
هذا الهداية فالكبرى مطلقة ولان هذا قياسي من الشك الثاني

نحو

وشطرا تاجه دوام احدى المقتدتين وتكون الكبرى من القضا
المنعكسة سلبا والمقتدات هاتين مطلقتان عامتان لانهما
اما الاول فلا تالافى لهادى هاتين العامة التي هي
الكثيرة لا تشارك الكل فيها بل تجلج الطائفة زائدة وهي من باب
الاصح فلا يجب عليه تع واما الثاني فنقول المصغر ضرورة
فقد خلت الشبهة **س** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
حق تقاة اقول **س** وجه الاستدلال من وجهين احدهما
انه امر بانقضاء قول التقاة ولا يمكن ذلك لاجل العلم بالحقين
بالاحكام ولا يحصل الامن بالمعصوم فيجب ولانه لا يتم الا باللفظ
المقرب والمبعد وهو المعصوم فيجب وانما بينهما ان غير المعصوم
غير متق لله حق تقاة وهذا خطاب لادب من قالوا لا تقوا
الامة على الخطا ولا يجوز فثبت المعصوم وهو المظهر **س**
س وان الامام بسبب استئصال امارته جميعها ومن جعلها اذ
حق التقاة ولا بد من ان يكون هو متق حق التقاة من الامام
مقرب الى الاتقا حق التقاة فلا يكون منفية فلا بد ان يكون
فيه حقيقة **س** وليكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بال
معروف ويمنون من المنكرها ولكم هم المفلحون هذا جازم
كان البعض يدعون الى الخير ويامرون بكل معروف و
يمنون من كل منكر الاجماع على العموم وذلك هو المعصوم

وان لم يكن كذلك فهو برون ذلك الشطر الغايث استحقاقا
الى المسبب فلا يكون اتفاقا فاذا قلنا لا اتفاق باطل
تحقيق ذلك وموضع الغلط من هذا ذكره كتبنا العقلية وادع
ذلك فنقول اتفاق المكلفين المجتهدين وغيرهم في اناسهم
مسبب له سبب ذاتي وسبب تقاضي نادر في الغام والادنى
هو خلق المعصوم ومضيه والدلالات عليه وقول المعصوم
كذلك وطاعة المكلفين له وهذا طاهر مع اعتقادهم عصية
وتكليفهم منه وقهره عليهم وسلطانه وهذا سبب ذاتي قوي
الى سببية دائما ومضيه له عقيدة اليقين والجرم التام و
هذا يمكن ان يكون اكثر ما فان عقيدة الشهوة تقاربه وتخرج
اكثر المكلفين عن العار به اذ الم يحصل لهم قاهر يقرب الى
الطاعة ويبعد عن العمل بالمعصية وسبب تقاضي نادر في
الغاية وهو هذه الادلة العقلية والعمومات حصصا مع
المعارضة بالله ثم من المقتضى وطلب الاجتهاد واما ان
يكون مع المسبب الاتفاق في وهو تكليف لا يطاق وقطعا
واما من السبب الذاتي اما الثاني وهو تكليف لا يطاق وايضا
لانه لا يصدق ما مع وجود السبب الاول الذاتي وهو المظهر
فمنقول الذي من فعله ثم مضيه للمعصوم والادلة على
اجابة ادعاء العقول على الامام ذلك فالذي على الامام ان

وغيره

وقد نقلنا في من فعل المكلفين فاجابة الله ثم عليهم فلا بد
ان يفعل الله ثم من هذه الاشياء ما هو من خلقه والادنى من
التكليف الجاهل الحال بالامام ما يجب عليه فثبت وجود المعصوم
واما المكلفين فاذا لم يفعلوا كان اشقاء البعب من جهلهم
لاخير طلب الاتفاق وعدم الاختلاف من هذه الادلة هي
جعل ما ليس بعلة وهو حفظا ويحتمل على الله ثم ولا بد
من المعصوم في الاتفاق المتابعة واحدة من غير ترجيح وهو ترجيح
بلا مرجح او بلامتابعة في الاتفاق وهو حاله ومتابعه واحد
ترجح اتباعه من حيث الشرح لاجبار قلنا ان يكون معصوما
او غير معصوم والثاني حاله لا لازم عدم الاتفاق او الالم
بالمعصية فمعين الاول وهو المظهر قوله ثم ولا تكون كالذي
تقرقوا واختلوا من بعد اجاءهم البينات دل على وجوب الاتفاق
وتحريم الاختلاف ولا يتم الا بالمعصوم كما ذكرنا وايضا ذلك
على تكليفنا بذلك بعد البينات وهو ايضا العلم وذلك
هو المعصوم وهو المظهر قوله تعالى لليوسا من اهل
الكتاب اية قائمة تليق ايات الله انا والليل وهم يجيدون
يرمون بالله واليوم الآخر ويامرون بالمعروف وينهون عن
المنكر ويسارعون في الخيرات واولئك هم الصالحين هذه
تدلى على المعصوم لانه الامر بكل معروف والنهي عن كل منكر

والمسارع الى الخيرات هو المعصوم وانما قلنا بالمعصوم لظهور
ولان غيره مساو لولان الصالح حقيقة انما يطلق على المعصوم
وهو يدل على وجوده ولا قابلا للفرق **قوله** ثم ما فعلوا من خير
فلن يكفره والله عليم بالمتقين هذا يخبرهم على فعل كل خير
ويدل على طلب الله ثم لفعل كل خير وانما يتم بالعالم القبيح والقر
والمبعد ولا يتم ذلك الا بالمعصوم فيجب بثبوت **قوله** تعالى
وما ظلمهم الله ولكن انفسهم ظلمون وجعل الاستدلال ان فعل
الكلمة موقوف على العلم به يقينا وعلى المقرب والمبعد ولا يتم
ذلك الا بالمعصوم فان اهل الله ثم احدا لعقلين مع تكليفه
يكون قد كلفا المشروط مع اشفاء الشرط وذلك ظلم لهم ثم
وان كان مع مجرد الشرطين وتجاوزة يكون ظلموا انفسهم
لكنه دقي الاول وابنت الثاني يدل على وجود المعصوم **قوله**
يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا ياتيكم خيرا
هذا الله هو اتباع مثل هؤلاء وغير المعصوم يجوز كونه فيهم
ولا يجوز اتبائهم **قوله** ثم قد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون
البيان هنا بعد اعتقاد فعل صالح لان يحصل به العلم ولا يكون
الا بالمعصوم كما تقدم تقريره مرارا فيلزم من ان يكون فعلا
قد مضى بالمعصوم **قوله** ثم ما فعلوا من خير **قوله** ثم ما فعلوا من خير
ولا يبيحونكم ويؤمنون بالكتاب كله فاذا علمتم ان الله انزل

خلى

خلى اعضا عليكم الا تامل من الوفاء بخلقكم ان الله عليم
بغيات الصدور وجعل الاستدلال ان الامام ليس من هذا القبيل
بالضرورة وغير المعصوم يمكن ان يكون من هذا القبيل فلا يخفى
من الامام بخير معصوم بالضرورة **قوله** انكر الله نعم على عبد
مع انفسهم خالهم عاود ذلك يستلزم الامر من جهة من يجوز فيه
ذلك اذ لو كان يقينا هؤلاء القوم وغير المعصوم يجوز منه ذلك
فلا يجب محبة الطاعة والاستماع اذ في المراد بالامام يجب محبة
الطاعة والاستماع فلا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلق
قوله ثم ان انفسكم حسنة فتوهم وان تضيق سيرة نفوسها
بها وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام
يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام
قوله ثم والله ما في السموات وما في الارض يغير من شيء
ويجذب من شيء والله غفور رحيم وصفه بالمبالغة
في الغفران والرحمة يستلزم عدم تعذيبه الا مع قطع جميع
السلح والطهار جميع الاحكام ومضبط الطرق التي يوصل منها
الى معرفة الاحكام يقينا واللفظ المقرب من الطاعة للمبعد
من المعصية وذلك كله لا يتم الا بالمعصوم فيجب نصبة
قوله ثم واقفوا الله اعلمكم تعلمون هذا لا يتم الا بالمعصوم كما
تقدم وهو من خلقه فيجب نصبة الاستحالة للخلق في

عدم خلق الشرايع التي من غلبة قوت **س** قوله نعم واطيعوا الله و
الرسول اعلمكم ترجون الطاعة موقوفة على معرفة احكامه نعم و
امرهم ونهيهم وحكم الرسول لا يتم الا باتمام المعصوم كما تقدم من ان
يجب نصبه **س** قوله نعم وساروا الى مخفر من ربكم وخبة
عنهم السماوات والارض اعدت للمتقين الذين نفقوا في
السرا والقتراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس امر
بجلب المحبين المارعة الى المخفرة بفعل موجبها وهو مثال
او امره وفراهم الموقوف على معرفة ذلك واللطف بالمعرب
والمبعد الذي هو شرط فيه وكذلك الاحسان والقوى وكل
ذلك موقوف على المعصوم فلو لم ينصبه الله نعم ان من ان
يكون الله نعم قد كلف مع عدم فعل شرط من غلبة نعم وهو تكليف
بالحال محال **س** قوله نعم هذا بيان للناس وهدى وموعظة للقيين
ولا يتم كونه بيانا وهدى الا باتمام المعصوم اذا كثرت مجمل وظاهرا
فيما يقين فلا يحصل الايقول المعصوم فيجب نصبه **س** قوله
نعم ويخبركم شهداء الله نعم يخبرون كانه شهداء فلا يبين
حصول الاعمال المطلقة لهم حتى لا يتوجه الطعن عليهم بوجوب
الناس والاعمال المطلقة على العصمة فدل على ثبوت معصوم
في كل حصص وهو المظن **س** ان الله لا يحب الظالمين وفي المعصوم
ظاهر وكل ظالم لا يحبه الله فكل غير المعصوم لا يحبه الله وكل ظالم

من الامم

يخبر

يحبه الله بالصورة فيجوز ان يكون غير المعصوم بامام وهو المظن
س قوله نعم ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
الجهاد الدائم افضل وهو الجهاد مع القوى القوية والغفيرة
وكبرهما والصبر على ترك مقتضاها وذلك هو المعصوم فلو لم
ثبوت وهو المطلوب **س** قوله نعم ومن يرد فوابا لآخره فوة
منها وجه الاستدلال ان يرد فوابا لآخره فوة الله تعالى
منها والثواب في مقابلة الطاعة فلا بد ان يكون له طريق
المعرفة الاحكام الشرعية والا فامر المؤمنين بالحقية ولا بد
من اللطف بالمعرب والمبعد ولا يحصل ذلك الا بالمعصوم
فيجب نصبه **س** قوله نعم ويجزيك الشاكرين هذا خبر
الشكر لا يتم الا بمعرفة نفسه يقينا ولا يحصل الا بالمعصوم
فيجب نصبه والا لزم التعريض على شيء مع عدم التمكن منه
وهذا باطل ضرورة ويلزم فقل الغرض والحب وكل
ذلك محال عليه نعم **س** قوله نعم وكان من نبي قاتل معذرين
كثيرا وهو الما اصابهم في سبيل الله وما صنعوا وما
استكفوا الله يحسب الصابرين هذه القضية لا بد ان تكون
في كل زمن والنبي ليس في كل زمن فلا بد من شخص يفي
مقامه ويكون طاعة كطاعة وجاهة كجاهة وذلك
هو المعصوم فيجب حصوله في كل وقت وهو المظن **س** قوله نعم

فانتم قد عاين الدنيا وحسن ثواب الآخرة والله يحب المحسنين
لا يتم ذلك الا بالمعصوم فيجب ثبوته وهو المظهر **عنه** قوله تعالى
الله مولاكم وهو خير المناصرين فيجب بهذه الآية عمل المصالح و
حلم اللطف والصبر على القوى الشهوية والغضبية ولا يتم
ذلك الا بالمعصوم فيجب منصبه **عنه** قوله تعالى وبشئوا الظالمين
الظالم يستحقون النار ولا شيء من الامام يستحقون النار
بالضرورة ينتج لا شيء من الظالم بامام وكذا غير معصوم ظالم فصل
صغرى النتيجة لينتج لا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب
عنه قوله تعالى النفس تقسم الى ثلث اقسام الملكية وهي التي بها
التفكير والتميز والنظر في حقائق الامور والتميز التي يستعملها
من البدن والدماغ وتسمى هذه نفسا فاطقة **عنه** البيعة
وهي النفس السموانية وهي التي بها الشهوات وطالب الغنا
والثوق الى لذات الحسية واليها التي يستعملها من البدن
الكبد **عنه** السبعة وهي التي بها العصب والحيطة والدفع
واليها التي يستعملها من البدن القلب وهذه الثلاثة متباعدة
واذا فرت بعضها اضرب بالآخر وربما ابطال احدهما قتل الآخر
بغلبة الاول يحصل استئصال امر الشرع واستطام نوع الانسا
وبغلبة الآخر يحصل الاختلال فلا بد من قوى للادولج
مانع الاخرين وليس من الامور الداخلية بل من الامور الخارجية

المشاهدة وليس الاقترع العقوبة العاجلة وليس لك الة
من الامام المعصوم اذ خيره الاخران في قوى الخلق فلا يصح
للقوة صدها وكسرها لان غلبة احد القدرين يستلزم ضعف
الاخر فاجناس النفس اربعة الحكمة والعفة والتجاعة والعدل
والاولى انما يحصل اذا كانت حركة النفس معتدلة والثانية انما يحصل
اذا كانت حركة النفس الهيمنة معتدلة معقاده للنفس منقادة
للقس الناطقة والثالثة انما يحصل اذا كانت حركة النفس الهيمنة
منقادة للنفس الناطقة والرابعة انما يحصل من هذا الى
الفضائل في كل الثلاث وحبست بعضها الى بعض فالامام يحصل
هذه الفضائل بالكلفة في كل وقت فلا بد ان تكون القوى الهيمنة
مغلوبة والقوى الناطقة غالبية في كل وقت بغير ذلك يستلزم
العصمة فاجناس من الرذائل اربعة الجور الشر الحين الحق ذو
تفرد ذلك ففوق الامام لدفع هذه في كل وقت بغيره فيبقى
عنه بالكلية والاقسام على الخلق انما تأتي من احد هذه ومع انقضاء
السبب ينتهي السبب فيلزم من ذلك العصمة وهو العصمة **عنه**
غاية حصول الحكم ان يعرف الحوادث على ما هي عليه ويعرف في
المعقولات بحسبان تفعل وامها يجب ان لا يفعل وانما يحصل
ذلك بعرفته الاحكام الالهية بعينها وانما يحصل من المعصوم كما تقدم
وانما يتم العرفن والقابضة بعين ذلك ولا يحصل الا بالمعصوم

تقدم **ف** انواع الحكم الذكاء وهو شرفه فتأخر المتأخر وسبقها
على النفس والذكور هو شبات صوره ما يحصله العقل والوهم من الامور
والعقل وهو اقله بحيث النفس على الاشياء بقدر ما هي عليه وانما
يحصل ذلك بكمرة التفات النفس الى المعقولات بحيث تقوى
القوة الناطقة رقة العاقلها الى القوى البدنية البهيمية وانما
يحصل ذلك باشتغال الامور الالهية وانما يتم ذلك على وجه
المعصوم كما تقدم فشره غير **ف** العفة تحدث عن النفس
البهيمية وذلك اذا كانت حركتها معتدلة مسقاة للنفس الناطقة
غير مشايبة عليها وغاية ظهورها في الانسان ان يصرف شهوة
بحسب اري اخوان وافر القيس الصحيح حتى لا يفسد لها ويصير
بذلك حراجه مقيد الشيء من شهوة وهي فضيلة عظيمة مطلوبة
وانما يتم ذلك بفهم القوى الشهوانية ولا يحصل الا بالمعصوم **ف**
العفة واسطة بين رذيلتين الاولى الشر وهو الانهاك والثانية
والخروج بينهما من ينفي الثاني فحودة القوى من الحركة التي يملك
بما في الذات الجميلة التي يحتاج اليها في صروراته وهو ما يخصه
العقل والشرع والا الى استمرارية الثانية كبره لا بد من حافظ للشرع
في كل وقت يعرف احكامه العصبية والفاسدة واحرم من الشهوات
التي هي من الاول ويعرف ما يحل له من الشهوة والكذب والسموات
لا يتيان بذلك فحين الامام ويجب ان يتم في القوة الشهوة بحيث

لا يتبع في الرذيلة الاولى فان اكثر ما في القوى الشهوة الى استعمال
القوى الشهوانية فلا يمنع ذلك الا الرغبت في العاقل فيجب المعصوم
او خيرة لا يصلح كذلك **ف** انواع العفة الحياء وهو انحصار
النفس في تان القبايح والمعدن من الذم والسب المضاد
الدعة وهو يكون النفس عند جميع ان الشهوة **ف** الصبر وهو
مقاومة النفس للهوى لئلا تغلب لتمام اللذات **ف** الصفاء والمق
في الاعطاء والاشد وهو ان يتقوا الامور التي فيها ينبغي بقدر ما
ينبغي على ما ينبغي ويحتسب انواع سنذكرها **ف** الحرمة وهي فضيلة
النفس بها تكسب لما لا ين وجده ويتبع من كسب المال
من غير وجهه **ف** القناعة وهو التسامح في المأكول والمشرب والآن
انفقاد النفس لما يتخذ وترجعها الى الجمل **ف** الانسجام والهدوء
وهو حال النفس بقودها الى حسن من الامور وترتيبها كما ينبغي
ف الهدوء وهو حسن السمات وهو محبة تكمل النفس الى رتبة اليقظة
المقابلة عاده يحصل للنفس من تحلل الاضطراب فيها **ف** اوقات
سكون النفس وتباعد الحركات التي تكون في المطالبات
الروح وهو انهم الاما الى الجميلة التي تكون فيها حال النفس
اذ عرفت هذا فقول الامام مضب لتكامل هذه في الناس فلا
يكون اكمل اكمل ان يكون دائما في كل وقت وذلك بحسب العفة
ف الجماعة انما يحصل باقتدار القوة السبعية للنفس الناطقة

فكون الحركة السبعة معتدلة فلا يصح في غير ما ينبغي ولا يصح في
 ينبغي فاما يظهر بحسب انقيادها للنفس الناطقة الحرة واستعمال
 ما يحبه الراي في الامور الحادثة امني ان لا يخاف من الامور المنة
 اذا كان فعلها جيادا والصبر عليها محمدا ولم يقبل انقيادها
 طاعة الذات الجسمية والشهوات الحيوانية المحرمة لم تظهر فعلها
 في الخارج ولو يكن على اصل الالام اتبع الناس في كل وقت
 يفرض الحاجة الى ذلك وهو ظاهر فلا يغلب السبعة الناطقة
 العقلية في وقت من الاوقات خصوصاً فيما يتعلق بالشهوات
 الحيوانية فيكون معصوا في افعال الشهادة ثمانية اكل للنفس
 وهو الاستمالة باليسار والاقتصار على حمل الكثرة والحرمان
 تنزيه النفس عن الدنيا ٢ القنعة وهو قلة النفس عند الخلق
 بحيث لا يحارها جح ٣ عظم الهمة وهي فضيلة النفس بها
 تحتل سعادة العبد ومنه ما حتى لا يدركه شيء من غنى الموت
 ٤ الصبر وهي فضيلة تها تقوى النفس على احتمال الالام وعلى
 الاحمال والفرق بينه وبين الصبر الذي في العفة ان هذا
 يكون على ادوار المشاكسة وذلك على الشهوات الحسية العلم
 فضيلة للنفس تهيئها الطائفة فلا تكون سبعة ولا يتركها
 الغضب لسهولة وسرعة الكون قوة للنفس في تركها بعد
 الغضبات في العجز بالتي يتركها بها من الجوارح او من الشهوات

لشدتها ١ الشهادة الحرة على الاعمال العظام للاحدوث الجملة
 الاحتمال قوة للنفس لتعمل الاثبات في الامور الحسية بالترتيب
 وحسب العادة والالام لقوة هذه وضعف اضدادها فلا بد
 ان يكون فيه في غاية الكمال وذلك يقتضي العصمة **فصل العاشر**
 تحدثت من الغضبات على الثلث المتقدمة بعضها في بعض فضيلة
 هي كمالها وتامها وذلك عند مالم هذه القوى بعضها ببعض
 واستلزامها للقوة الحرة لا تتحرك بتعاقب ولا تتحرك
 نحو مطالوبها على يوطباعها وتحدث الانسان بها صفة بخلاف
 بها ابد الانصاف من نفسه على نفسه اولاً ثم الانصاف و
 الانصاف من غيره والالام العمل عليها وتقربها بحسب ان
 يكون فيه في جميع الاوقات وعلى جميع الاحوال وعلى جميع
 المقادير على اكمل ما يمكن ان يكون وذلك هو العصمة **وقد**
 بينا ان العدالة فضيلة وتصف بها الانسان من نفسه ومن
 غيره ومن غير ان يعطى نفسه من النافع اكثر من غيره اقل والفضاء
 بالعكس اي لا يعطى نفسه اقل من غيره اكثر لكن تتعمل المساواة
 التي هي سبب من الاشياء ومن هذا المعنى استقام معنى
 العدل فاما الثاير بخلاف ذلك فانه يطلب لنفسه الزيادة من
 المشايخ ولغيره نقصان منه واما الاشياء العادة يطلب الغنى
 لنفسه واخره الزيادة فحينئذ يتصف حاكم الكل بهذه العفة على

تكون الحركة السبعة معتدلة فلا ينبغي في غير ما ينبغي ولا يفتقر إليها
 ينبغي ما ينبغي يظهر بحسب اقتيادها للنفس الناطقة المحركة واستمال
 ما ينبغي الرأي في الأمر والحال ما ينبغي أن لا يخاف من الأمر والمعرفة
 إذا كان فعلها جميلا والصبر عليها محمودا ولم يظهر ثقلها أو
 لحاظ الذات الجمالية والشهوات المحلقة المحركة لم تظهر فعلها
 في الخارج ولم يكن على أصل الألام اتساع الناسخ في كل وقت
 يفرض الحاجة الخلف لك وهو ظاهر فلا يغلب السبعة الناطقة
 العقلية في وقت من الأوقات حضورها فيما يتعلق بالمشاغل
 الحسية فيكون معصوم في أنواع الشهادة ثمانية أكبر النفس
 وهي الشهادة بالبيان والاعتقاد على حيل الكثرة والحركات
 تتمتع النفس بالذات **٢** القدرة وهو قوة النفس عند الخلق
 بحيث لا يسهلها جح **٣** عظم الهمة وهي فضيلة النفس بها
 تحتل سعادة السعد ورضاها حتى لا يذللها شيء من الملوك
٤ الصبر وهي فضيلة بها تقوى النفس على احتمال الألام وعلى
 لا هوأى والفرق بينه وبين الصبر الذي في العفة أن هذا
 يكون على الأمور المشاكلة وذلك على الشهوات الحسية **٥** العلم
 فضيلة للنفس كجها الطائفة فلا تكون سبية ولا يحركها
 العقب بسهولة وسرعة الساكن قوة للنفس في تركها عند
 الغضبات وفي المعزى بالتي يتقرب بها من العلم أو عند الشهوة

استقامت الشهادة المحركة على الأعمال العظام لا حدود للجملة
 الاحتمال قوة للنفس لتعمل الامور في الأمور الحسية بالقرن
 وحسن العادة والالام لقوة هذه وضعف اضدادها فلا
 ان يكون فيه في غاية الكمال وذلك يقتضي العفة **٦** فطرية
 عذبت من الفضائل الثلاث المتقدمة بعضها في بعض فضيلة
 هي كالحا وتامها وذلك عذبة هذه القوى بعضها ببعض
 واستلامها للقوة الحسية لا تتحرك بتغالب ولا تتحرك
 نحو مطالوبها على سوء طباعها وتعدت الانسان بها هيبة بخار
 بها ابد الانصاف من نفسه على نفسه أولا ثم الانصاف من
 الانصاف من غيره والالام للعمل عليها وتقربها بغير
 يكون فيه في جميع الاوقات وعلى جميع الاعمال وعلى جميع
 التقادير على كمالها يمكن ان يكون ردة لك هي العفة **٧** قد
 يتبين ان العدالة فضيلة يتحقق بها الانسان من نفسه ومن
 غيره ومن غير ان يعطى نفسه من النافع اكثر من غيره اقله والضرر
 العكس اي لا يعطى نفسه اقل من غيره اكثر لكن تتعمل المساواة
 التي هي تناسب بين الاشياء ومن هذا المعنى استوى اسمها في
 العدل واما الجائر فثلاث ذلك فانه يطلب لنفسه الزيادة من
 المشايخ والغير المقتضات منه وفي الاشياء الضارة يطلب المقتضات
 لنفسه والغير الزيادة فيقتصر على مقتضى حكم الكل بهذه الصفة على

على كل الادفاع وذلك هو العصمة **س** من انواع العدالة العبادية
وهي تعظيم الله عز وجل وتحتده وطاعته واكلام اوليائه من
الملائكة والانبيا والرسل والعلماء بحسب الشريعة والامام لانها
ذلك والمحال عليه فلا بد ان يكون ذلك فيه في كل زمان على كل
الاوقات والوجوه وهو العصمة **ص** العلم ان العدالة واسطة
بين رذيلتين الظلم وهو التوصل الى اكثر مقتنيات من حيث
لا ينبغي بالادب في الاقدام وهو الاستجابة في مقتنيات
بالادب في كل لا ينبغي لهذا يكون الظلم كثيرا لانه يتوصل
اليه من حيث لا يجب وكما لا يجب المتطعم لئلا يترك
من حيث يجب والعدالة الوسط لانه يقتضي المال من حيث
يجب ويترك من حيث لا يجب والامام عليه السلام لرفع الاول
تقريب طريق الوسط ليحفظ من الثاني فلا بد ان يكون معصوما
والا لم يبق بقوله وفعله **ج** اجماع الامام انما هو العلم بالشرع
العالم به فلا بد ان يكون معصوما والا لم يتم هذه الفائدة ولم
يحصل الوقوف بقوله والاحتياج الى الامام اثنى وبلغ الدور
التسلسل **د** كل معصية فلا بد ان يكون لها عقوبة في مقابلها
واقلة التعزير والتأديب ولا بد ان يكون لها معاقبة غير عقابها
بخلاف الفاعل قبل فعله وبتأثيره وليس فيه مع فعله في
ذلك لطف للفاعل بما يتناهى عن المعاصي وحصول الثواب

باعتقاده

باستيفاء العقاب ولغيره من المكلفين ولا بد ان يكون ذلك
المعاقبة بولاية شرعية واستحقاق واحدا لا وقع المخرج فان
عليه ذلك لوجوب ان يكون معاقبا خيرا من غيره وبسطها
يجب ان يكون الامام آخر وهو محال **هـ** من مقتضى عدلها
المقدمة الاولى كما فعله غاية فاما اذ امر غيره والثاني اما ان يكون
حصول الغاية ويقف على امر غيره والثاني لا بد ان يفعل الله
ذلك الفعل الموقوف عليه يحصل الغاية من الفعل الاخر والا لم
يحل والعبث لانه ان يعلم بالموقف اول والثاني وهو
المحل والاول لا يستلزم العبث بالفعل لانه اذا كان لغاية ولا يتم
تحصيله الا بالفعل الاخر فاما فيضه لزم العبث **المقدمة الثانية**
نصها الحدود وتقرير التزامها بما يحرم اما ان يكون لا يخرج
عبث على الله تعالى او لغرض لا يحجب عوده اليه فيعوده
الى العباد فاما للتعقبات الصفة والثاني باطل بالضرورة والثاني
باطل بالضرورة فمقتضى الاول وهو لا يتناقض المكلف على اقل
وحمل على الطاعات **المقدمة الثالثة** ولا تتم هذه الغاية الا بما
قادر على فعلها عليه هاهنا والمراعاة لا يختص عليه من جباية الحد
الا كان هو الذي للمكلف اليه وذلك هو المعصوم فيلزم نصب
الحدود وتقرير التزامها بمصوبه موصوم في كل زمان وهو
الحكم **س** ان يكون الامام معصوما لزم اما الترتيب بلامع او

الامام غير مكلف بالثاني بغيره بل بالقديم مثله بيان الملازمة
 ان ايجاب طاعة الامام ونصبه انما هو لمصلحة المكلف في المعصية
 واما ان يكون الامام مكلفا في معصوم او لا ولا اول جملته للترجيح
 من غير مرجح اذ جعل الامام يقهر بعض المكلفين لمصلحتهم دون البعض
 مع ثبوت الكمال بالنسبة اليه يستلزم اليه نعم ترجيح من غير مرجح
 والثاني اشفاء الجميع اما باسقاء التكليف فليزم الامام الثاني او
 باسقاء عدم المعصية وهو خلاف التقدير والمطمح لو كان الامام
 غير معصوم لزم ان يكون اقل رتبة عند الله ومعاد من المعاصي
 والثاني باطل فالقديم مثله بيان الملازمة ان الامام انما هو
 لمصلحة المكلف في المعصوم فاذا كان الامام مكلفا في معصوم
 ولم يصب له الامام مع ايجاب الله نعم المصيب لغيره دون ان
 ان يكون قد راعى الله نعم مصلحة الامام دون مصلحة الامام فيكون
 اقل رتبة من الامام لا يقال هذا التمايز على قول المعتزلة ان فعله
 لغرض غاية اما على قولنا من ان فعله نعم لا لغرض غاية ولا يتم
 هذا لكن قد ثبت الثاني في الكتب الكلامية والقادر عندكم
 يجوز ان يرجح احد معد وربه على الآخر لا طرح كالجائع اذا
 حضره رفيقان والعطشان اذا حضره اثنان والمهارب اذا
 اذا كان له طريقان وقنوات فنية الجميع الى المذكوبرين ^{بيننا}
 انهم قد رده العبد جازان يكون نصيبه لامة لطفا لهما

من المعصية

من المعاصي لنصب لغيره لغيره العقوبة وغفره هو المعاصي
 وغير الامام بالتبعية دون الامام وهو ترجيح بلا مرجح وان كان له
 امام اخر فقلنا الكلام اليه وتسلل ^{مع} لو كان الامام غير معصوم
 لزم ان يكون الله تعالى ناقضا لغرضه والثاني باطل فكذا المقدم بان
 الملازمة انه تعالى انما يطلب الامام دفع المعاصي من المكلفين ووقع
 الطاعات فاذا كان الامام غير معصوم ولم يكن اماما لم يلزم
 نقص لغرضه لان دفع المعاصي ودفع الطاعات لا يقتضي
 من المعصوم فلو لم يكن الامام معصوما لزم ان يكون الله ناقضا
 لغرضه وبطلان الثاني ظاهر ^{مع} لو لم يكن الامام معصوما لزم
 الترجيح من غير مرجح او التساؤل الثاني بغيره باطل فالمقدم
 مثله بيان الملازمة ان نصيب الامام انما هو لمصلحة المكلف في المعصوم
 فلو لم يكن معصوما او نقول له رتبة ترجيح ان يكون عليه
 رتبة من غير رتبة حقيقة بل رتبة له ان نقول له رتبة
 تعالى فيجعل لغرضه ان كل فعل يقع لا لغرضه فهو عبث قبيح
 فكل فعل لا لغرضه قبيح وكل قبيح لا بفعل الله والتمسوا
 يلزم لو عاد الغرض اليه الى غيره فلا واما الترجيح بلا مرجح
 مع ثبوت مصلحة بالنسبة الى الفاعل القادر اما مع لزوم
 المعصية وهو الاختلاف باللفظ فلا سئل لكن الجواب
 التمسوا لست اخبرنا في الثاني وهو المظم سئل لكن ان كان

المانع والحائل للكلف هو الامام فلو لم يكن ممنوعا لم يتحقق منعهم
 فما كان يحصل المقصود وكونه رئيسا او مؤثرا اذ انبسط الى الخلق
 الاخرى وكان الثاني اول ما دخل في الاعتبار عند الله تعالى ووجهه
 من الغزل انما يمنع لو كان مقبولا اما اذا كان هو القاهر للكل فلا
 يصح المنع من الغزل وايضا فان خوفه من ذلك انما يصح مع
 عصيته اذ منع من افعاله في المعاصي فلا يضره فلا يضره
 المكلف من المحصوم والمنع من المعاصي اكثر من غيرها وان من
 غيره ما اكثر وكان داعيا الى الخطا الى غضب في المحصوم او الالة
 انما اكثر الا باعتبار ما اخل **المادة الرابعة من الادلة**
 على وجوب نصب الامام القوة المدركة والقوة الشهوية والمدركة
 والفكرة عليه حصول الذات وقها النوع وذلك مع الحاجة
 البعض الى ما بدأ الاخر وحمله وبالعكس الموجب لحسن دفع المعاصي
 على نظام النوع لكن يلزم هذه الاشياء الفناء كما ان حرارة
 النار جريان استلزام احراقها لا يبقى احراقها والقوة العقلية
 المتضمنة لحسن التكليف مع التكليف ومع نصب رئيس
 في كل زمان قاهر يمنع لهذه الشرائع من هذه الزوايا
 الا لزم الذي هو المنع لا على وجه الجبر حيث يمنع التكليف
 وهو عقده الله تعالى ولا يحسن انشاء هذه المنفعة لا على وجه
 الجبر المذكور لا بهذه الاشياء الملائمة فلو دخلتها ولا لكان

الله تعالى فاعاد السبب المنع مع قدرته على فعل سبب انشاء
 على وجه لا ينافي التكليف وهذا قبح عقلا لا يجوز من الحكيم
 ان يكون من السبب المنع تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا القوة
 الشهوية والرهبة نشأ المنفعة والقوة العقلية من المصلحة
 وهي الحاجة لها والامام انما جعل يعاودا للمانية وشمها فعلها
 في كل وقت لغلبة الاولى بين يديه من الناس ولا يتم ذلك الا
 مع كونه معصوما اذ غير المعصوم قد يفرج الشهوية والعصبية
 عليه فيكون العقلية مغلوطة معه فلا يحصل المنع منه
 حلة الحاجة الى الامام في القوة العقلية ما عليه القوة الشهوية بالقوة
 او بالفعل والثاني اما انما او في الجملة وهذه ما قد تلو وهو
 ظاهرا ذلك كانت القوة الشهوية مغلوطة للعقلية وانما في كل
 الناس لم يصح فعل الطاعات والانتهاء عن المعاصي مع العلم
 بها الى الامام لتحق سبب الايمان من جملة القدرة والذم
 وانشاء الصادق فوجب وانشاء سبب الثانية وتسهيل
 ووجه ذي المبدء بدون مبدئية فيمتنع فثبت حجة العقل
 فنقول يستلزم وجوب عصية الامام لان فيض المكنة انما هي
 الضرورة وليست ذلك في الامام غير المعصوم فتحتاج الى ان
 اخرى من السبب فيقارن الاستثناء من الامام في اكثر الوقت لاكثر
 الناس في اكثر الاشياء ولا يكون الحاجة اليه الامام او هو محال

ربح هو المظن اذ غير المعصوم يتحقق فيه هذا احتياج الى الامام اذ قيل
 فلا بد ان يكون معصوما وهذا القسم الثالث هو المحتج لو كان الامام
 غير معصوم لم يجز نصبه الا بشرط لكن الثاني باطل فالمقدم مثله
 بيان الخلافة ان الامة تتساوى في هذا المعنى فمن جرح احد هم للامام
 ترجيح من غير مرجح وهو محال ولو جرد علة وجوب المتابعة والانقياد
 للامام فلا بطاع المكلف له ولو جرب علة الاحتياج فيه فلا يتفاد المكلفون
 اليه الا بامر من النبي او ما بطلان الثاني في هذا الاتفاق ولانه يستحيل
 من النبي عليه السلام الامر بطاعة من يجوز عليه الخطا في جميع الامور
 وينبغي عنه ولانه لم يوجد ان الناس بين قائلين منهم من شرط
 العصمة فاجب النص ومنهم من لم يشرطها فلم يوجب النص
 الامكان هو قسما على طريق الوجود والعدم بالنسبة الى الماهية او
 لكونه وهو علة الحاجة الى العلة لا المتساوية العينة الى الطريق
 بل الواجبة وعلته احتياج الامة الى الامام هو امكان المعاصي و
 الطاعات عليهم فلا بد ان يجب للعلة في الطاعات وعدم العا
 ان لا يكون ذلك ممكنا لها وهي معنى العصمة **الممكن** محتاج الى
 غيره من حيث الامكان والمغاير من جهة الامكان هو الواجب
 فالممكن من حيث هو محتاج الى الواجب فكيف الطاعة محتاج الى
 واجبه وهو المعصوم فيجب ان لا يكون الامام معصوما **الممكن**
 محتاج الى العلة في وجوبه ولا شيء من غير الواجب حيث هو غير

واجب بغيره الى وجوب كل علة للممكن هي غير واجبة اذا تقرر ذلك
 فالامام علة في فعل الطاعات فيجب وجودها للامام وفي معنى
 العصمة وهو المطلوب لا يقال هذا انما يرد في العلية الثانية التي
 على ما منع عمومها فان الامكان نفسه عند قوم علة لكونه
 وما ادعمه كذا ذلك والامام ليس من العلل الموجبة والادعم
 معه عصية من مكلفا البتة وايضا فلا بد ان المظن من الامام تقرر
 المكلف لا وجوب وقوع المكلف الطاعة ولا ان يقع المكلف
 او كان بما لا يطاق وهو محال باطل قطعا ولانه يلزم ان لا يكون
 لطفا فلا يجب وهو يرجع بالامطال وايضا فلا بد ان المطلق
 من الامام ترجيح الطاعة ضد المكلف مع امكان المعص والاد
 لزم المحجب في حقه فلا يكون مكلفا ويلزم توقيف العصمة لا متا
 نقول كل علة سواء كانت تامة او ناقصة فانه يجب ان يكون
 واجبة في الجملة فان الممكن المساوي لا يصلح للعلية فاما الممكن
 من حيث هو لا يصلح للمرجح وهو ضروري والامكان لا يصلح
 للعلية لانه عرشي والاد لم وجوب الممكن والتسلسل وكل علة
 فلا يتحقق له في نفسه ولا تعيين ولا شيء مما لا يتعين له ولا يتحقق
 بطله بل امتناع عليه الامكان في وجوده خارجي بهي وما يذكر
 تبيينه وايضا فان العلة المحضية للمرجح لا بد من وجوب ما يحتمل
 لها والاد لم تفعل العلية فيفضله حال المساوي بالنسبة بالنسبة

الى الله متبع والمرح بلح واره بحال وجوب القصد او
 بالامتناع ولا يفتى بالعصمة الا ذلك الامام فلم انه ليس من الحلال
 الموجبة بل من المرح مع قدرته وعلم المكلف وهذا يكفي له
 ان يجب له الخروج المكلف عن التكليف هذا خلافا والامام للطلق
 منه التقرب فمخرج المكلف عصيانا له لم يبق بصفته ما يامر به بل يعود
 امره بالمعصية فلا يكون مقربا فلا يعرض كونه مقربا الامع ووجوب
 الطاعة منه وامتناع المعصية وهو المظهر وايضا فان معنى كونه مقربا
 كونه طاعة ناقصة وقد قررنا ان كل ما هو طاعة لا بد من تعميمه وهو
 التعميم من الثالث واما الرابع فباطل لا نقول بوجوب الطاعة
 المباشرة للقعدة بل الوجوب بالنسبة الى القعدة لذاتي النبي الامام
 باعتبار الطاعة لا بد من وجوب النظر الى الثاني لا ينافي الامكان
 من حيث المبدأ القعدة لا اختلاف لا اعتبار فلا جبر في كل مكلف
 بامور بجميع الطاعات مع اجتماع شرائط الوجوب ومنها من المعصية
 كذلك وهذا هو العصمة فالعصمة مطلوبة من الكل وخاصة الامام
 التقريب التقرب منها وكل واحد من الالهة يمكن العصمة وفاته الامام
 التقريب منها بحسب الامكان فلا يمكن وجوب العصمة لم كل طاعة
 ما في شئ الممكن لما تقر به العقل من وجوب الطاعة لو كان
 الامام غيره معصوم لزم احد الامرين ما خرجنا الاجماع او كون الله
 علة غاية محمولة في الوجود للملازمة والثاني في تصحيحه باطل

مثله بيان الملازمة ساقط على مقدمتين احدهما ان بقائه نظام
 النوع ودفع المصالح والمرح علة غاية معصودة من معصية الامام و
 ثانيا ان سائر الامام لغيره في عدم العصمة وعدم المنع عنه لثبات
 الامور وثاني الامام وجوب الشانج والمرح والمرح وهو اعظم
 الاسباب في اماره الفتن واقامة الحروب لان من في الراي حاسمت
 المحقرة الملك فكيف مثل هذا الامر العظيم اذا تفرق ذلك ففصل
 لو لم يكن الامام معصوما لكانت معصية ما ان يكون النبي والاولاد
 يلزم خفا الاجماع اذا ائتمن من وجوب العصمة ومن ينفكها ولا
 ثالث والثالث خالف الاجماع واما الثاني وهما لا يكون بعض
 يلزم منه اختلاف نظام النوع والمرح والمرح وهو ظاهر لكن ابطال
 النوع واصداد ما ذكره غاية محمولة في الوجوه الامام فيكون بعض
 اللدزم علة عامة يجتمع في الوجود للملازمة واما بطلان الثاني فتبينه
 فظاهر امتداد المعاقلة على الظلم ما لا يوقر به واستحالة التعيين
 منه تعالى ولا يلزم عدم التكليف او ثبوت الحلال والظلم
 قبيح فوجب في الحكمة التكليف ببركة والالتكان اعراضا بالتميز
 والتكليف في مكان في التقرب من ركة والامام يجب له من الشاهد
 فلما يجب طاعة على المكلفين كافة وحرمة معصيته ناهية له
 فما لا يجب له ان يقبل او يرد الى طاعته مع عدم لطف زامر
 يتبع مع احبار المكلف للظلم وان كان قادرا عليه بحيث لا يرفع

والظاهر ان هذا يحتاج الى الامم العشرة
على وجه العشرة

التكليف لا يكون وهذا ممتنع قطعاً فلا بد من امر الله بطاعته وعدم معصيته
وامر يقبل عاصيه الى ان يقتل او يرد الى طاعته من لطف زائد
يمنع مع احتساره للظلم وهذا هو العصمة والقوة المهيمنة
عدم المعصية ولم يكف التكليف وحده فلا بد من ايجاب تكليف
الامام على المكلفين بايجاب طاعتهم له بحيث يشاطر على المكلف
ويكون قادراً عليهم من غير عكس اذ اقر ذلك فقوله يتكلم فيه
المعصوم كما ذكرنا زيادة في قدره على افعال الظلم والمعاصي
وقد بان فيما مضى وجوب الامام للمعرب والمباعد مع وجوب
القدرة على المعاصي وعدم المعصية ولم يكف بالتكليف في
زيادة القدرة وزيادة الكمال اذ لا يكون التكليف جزء
ويجب الامام فكان يجب ان يكون مرسلاً لا رئيساً لكن
رئيسية اولى بطاعة من الكرامة فلا يكون من فرض اماماً
هذا خلف بالاعتبار في وجوب الامام بخصوصية المكلف بل
الموجب وجوبه بقدرة المكلف وعدم المعصية والتكليف
فالولم يكن الامام معصوماً لانه يتحقق الوجوب فيه فيجب ان يكون
الامام معصوماً لانه ان يجب الامام بجميع المكلفين مع عدم
العصمة او لبعضهم او واحد منهم والشافعي اطلق ولا يثبت الرجوع
بلا مرجع والشافعي اطلق ايضا لما بينا من وجوبه به الامام
فتعين الاول فيكون الامام امام **الشيعة** المتأين فيمنافيه

فان

ظاهر والامامة بين خلقه المعرب من الطاعة والمباعد من المعصية
وتحقق احد المتأينين يستلزم نفي الآخر فيجب على الامام
المعرب من المعصية والمباعد من الطاعة في وقت التحقق
الامامة في جميع الاوقات فيستحيل عليه المعصية وتلك الطاعة
وهذا هو وجوب العصمة والامام وان لم يكن عليه نامة فهو في
حكم الخيرة الاخير وهو ظاهر **ولا يجوز** نقصان اللطف الواجب
للمكلف بخصوصه الا بالحد الذي لا يخرج منه ضرورة كلفه لصلواته
وهو محال وقد بينا ان تكليفه بالمعصوم زيادة اقدار على القضاة
والتكليف وحده مع عدم هذه الزيادة في الاقدار غير كاف
فعلمنا ان لا تقدم الكفاية على كون الامام ناقص لظفره
لطف مكلف لانه يحصل بعض المنفعة للتكليف لصلواته
هذا ظلم لا يجوز **به** لو كفى خيرا المعصوم في اللطف لكان انما
ان يكون كفى لنفسه واخبره اول نفسه حادثة او غير حادثة ولا
لواحد منهما والاولى اطلاق وجه احدها انه لو كفى فاما باحسانه
التكليف وباعتباره وايضا بالامامة اذ لا يخرجها قطعاً
اجماعاً والاولى اطلاق والاولى يعرج الى الامام والشافعي كما قلنا
الحد لانه اربعة وهو محال لان سلطان غير المعصوم زيادة
في اقداره وتكليفه بل في اقر منه لعلبة القوة المهيمنة والاولى
والرعية لا قدرة لها على السلطان ولا خلة فلا يتحقق من قهرهم

وثانيهما لو كفى لنفسه واخره كان يحصل البعض من غير ضرورة
 مع شأوهم محال والثالث ان الامامة لو كانت في التقريب لنفسه
 لم يكن معصية اذا الامامة مقترنة بمعية وقد حصلت فيه وتكفيه
 فيلزم قربه من الطاعة دائما وبعد عن المعاصي دائما وهذا هو
 العصمة ولا يمكن ان يحقق هذا في حق الخيرة لان الخيرة يجوز عدم
 الامامة ولان تقريب الامام هو اعتبار العمل على الطاعة وكذا
 المعصية بمعنى انه مع علم وجوب التكليف منه وعلمه بعدم
 الصواب وجوب منه واجل العقل والصارف فيقرب الامام
 قربه من العمل الموحية وهي حقيقة في الامام مع عدم الظهور
 في خبره فيجب قربه من الطاعة وبعد من المعصية وهذا هو
 الثالث لما ذكرنا ولا يلزم ان يكون لطف الخيرة ولا يكون الامام
 له مناخلات والثالث باطل والاحتمال بقول المخالفين عن اللطف
 او كان الامام امام آخره الرابع في مقام امامة وهو المطلوب ولا
 شيء من خبر المعصوم بالامام لا شيء من خبر المعصوم بكونه اماما
 في جميع ما يراه ويؤمنه ويقتل ويقال لطف وكل ما لم يكن بايجاب
 طاعة في ذلك كله لطف ينتج لا شيء من خبر المعصوم بالامام هو
 المطلوب لا يقال هذا من التكاليف لانه شرط انتاجه دوام
 المعصية او كون الكبري مفككة سلبا وعدم استعمال الكلمة
 الرابع الضرورية او يجعل كبري الامم في المنة والظهور في المعصية

في خبره

خيرة او يمكنه ان قد علم انه يتم ان بعض المخالفين من غير المعصوم لا
 يامر باعتبار الامامة الا بالاطاعة ولا ينبغي الا في المعصوم ويكون تكليفه
 لطفيا والكبري يمنع كونه ضروريا وما البرهان عليه لا نقوله
 اما ان يقرر في العقول ان الامام الموقر يستحق صدور معصيته
 ويستحق امره بمعصيته وفيه عظمة ويستحق عليه الخطاء
 او لا يقرر ذلك فان كان لا فلهذا هو وجوب المعصية ان
 كان الثاني لزم احدا لغيره اما ان كان ضرورة المعصية طاعة
 يجوز لغيره ان كان غير معصوم وامره ما يقتضيه الغرض ولا يكون
 لطفيا بالضرورة فقد ظهر ان الضرورية سلبنا لكن الثانية
 ضرورية سلبنا قطعا واختلاف الضرورية مع خبرها في التكاليف
 تنقض ضرورية ومما مضى ذلك في كتبنا المنطقية تكبر خبر
 المعصوم بايجاب طاعة في جميع احواله من غير اعتماد ولا نظر
 مضادة ولا شيء من تكليف الامام بايجاب طاعة لذلك بعضه
 ويلزمه لا شيء من خبر المعصوم بالامام المقدسات ظاهره ان
 مما تقدم مما يجب طاعة الامام لو علم انه مقرب الى الطاعة
 بعد من المعصية وانما يحصل ذلك لو لم يجوز عليه المخالف
 المعصية ولا الامر بها وذلك هو المعصية **ب** لو لم يكن اذا
 معصيا فصارى للمؤمنين في جوار العصمة فكان يحصل لهم
 بوجوب الطاعة والارادة بتحسين الامر وهو محال **ث** لا شيء

من غير المعصوم يجب طاعته في جميع ايامه سواء علم بكونه طاعته في نفس الامر ولا وكل امام يجب طاعته في جميع ايامه سواء علم بكونه طاعته في نفس الامر ولا يخرج من غير المعصوم بامام اما الصغير فلا ان المأمورية انما يجب مع علم المأمور بكونه طاعة فيسحق عليه التراب او قلنا او يجوز بكون المأمورية دينا وان الامر قد ابرأ من معصية وبما ليس بطاعة مما يقع المكلف من الامتناع ويبيعه عن ارتكابه مما في التكليف واما الكبري فلا بد من ذلك لا تنفك فائدة ولم نخاه **كالامام** يحتاج اليه في حفظ الشئ وقرئ بالمكلف الى الطاعة ويبيعه من المعصية واقامة الحدود والمجاهد وحفظ نظام النوع فنقول اما اقول لم يكن معصوا لان مساواة له بالمتبدين فلا يختص بحفظ الشئ وانهم لا يقومون مقامه فيه فيقتصر احتياجهم اليه فيه واما ب فاذ لم يكن معصوا ساء ويخبر فلو صلح التقريب خبر مع مساواة اياه لصلح التقريب نفسه فلم يحتاج اليه فيه والامور ان زيادة في الحكيم والماج فنقول العلة الموجبة بضم الامام لاقامة الحدود وجرها على المكلف المحلول لعدم العصمة فلو لم يكن الامام معصوا لم يكن احد الامرين اما التبرج بل مرجع واما الثاني فنقول انما يجب طاعته باطلا والمفاد شديدا ان الملائكة ان الامام اذا لم يكن معصوا وجد منه عليه نصيب من عقوبة الله فاما ان لا يشرع لغيره اقامة الحدود عليه او يشرع

فان كان الاول ان التبرج من غير مرجح اذ علمه مضى معتم على مجردة فيه ومضيه على المكلفين الباقيين دونه يستلزم وهو ايضا خارج للاجماع وان كان الثاني فاما الرعية فيلزم غلبته عليهم وعليتهم عليه وهو ثانيا فاما الرابع فاذ لم يكن معصوا جازا للمكلف خطاه في وجوب الدعا الى الجهاد فلا يبرأ من نفسه لعدم تبعه بالصراب واما الخامس فليست غير المعصوم بالابن عليه اختلاف النظام فقد ظهر ان عدم عصمة الامام يناقض الخبر ويقي فائدة مضيه **كب** لا شيء من غير المعصوم فلو جاز وكل اما فلو جاز فخرج لا شيء من غير المعصوم بامام اما الصغير فلا بد من شرط عدم احتمال الفتن واحتمال الخطا في طاهر لوجود العدة والداخي وهو الشهادة والصارف لخبر من المجتهدين اذ لا مانع اذ التبرج والعلم بعينه وهو مانع غير المعصوم والامانة في في الحكم بل الصارف في الحقيقة الذي هو رعية او لم يخدم من الرئيس واما الكبري فلا بد من قيام مقام النبي وفي طاهر مع عدم فعل التبرج اما لعدم العدة عليه والعلم بعينه مع انشاء الداعي وثبوت الصارف وتكون عدم العلم بنفس الفعل في الاحتياط في الفعل الاحتياط في نافع للعصاة التابع للعلم اوضح بثبوت العدة والمجمل بالتبرج وثبوت الداعي باسقاء الصارف والعلم بالفعل يحيا العقل فطعا فعدم اتيان الامام بالتبرج

اما لعدم القدرة عليه وهو باطل لوجود القدرة اما العلم بغيره لاشاء
 الخارج وهذا العلم اذا لم يكن الامام معصوما شاك فيه فخرج من
 المجتهدين ولونا وعليهم لكان تلك الزيادة لا يطلع عليها الا
 الثالث الذي ورد في الشهادة موجودة متحققا وفي غيره
 وعدم امر خفي لا يطلع عليه احد في الاغلب واما الصادق فليس
 الا التكليف والقوة العقلية لا يدخلها عند الاشاعة ولا
 هي ايضا القوة الشهوية اذ لو صلحت لصادقة التامة
 وانما كان معصوما وصار فيه التكليف لا يفي غير المعصوم والاد
 لم يجب نصب الامام لمساواة غيره وايضا فلان ذلك الصادق
 اما ان يجب حقيقة دائما ولا اول ولا اول يتلوه كونه معصوما مع
 انه خلاف الاجماع والثاني لا يحصل في الاغلب لساير المكلفين
 العلم بعصره وهو ظاهر ايضا فان الامام اذا لم يكن معصوما لم
 يحصل الحرم بيقوت الصادق لان البحث في الصادق التام
 وايضا فان الامام اذا لم يكن معصوما ساوي غيره في الصادق
 ولو ثبت نقاوت لم يدركه كالحاصل الاغلب لا يدركه واما صدر
 العلم باصل الفعل فباطل لان القدرة عليه به ولا نه يكون من
 باجلا لا اتفاق والندرة ولا بحيث فيه اذا اقررت ذلك نقول
 الامام اذا لم يكن معصوما لم يكن خطيئة على المجتهدين مساواة
 الياء في العلم ولا على غيره لان المجتهدين لا يكون حجة مع عدم احكام

النفق

النفق لمساواة غيره من المجتهدين فليس من جهة التقليد
 من العكس والامامة زيادة في التحسين لما لم يصب الصافية من
 ليس بغيره لا يصلح للامانة لان الامام خليفة النبي وقيام مقامه
 كونه الحاجة الى الامام هي التكليف وعدم العصمة فلو لم يكن
 الامام معصوما لم يحصل ارتفاع الحاجة ليقوت طاعتها فاحتاج
 مع وجود الامام الى الامام فلا يكون ما فرض لما احتاج اليه كونه
 عدم المعصوم عليه القوة الشهوية في اكثر الناس وهو سبب الخطا
 والامام مانع مانع التبع يستحيل ان يكون ولا بد من حاجتها
 ومضادتها فلا بد ان يكون الامام معصوما كمال الامام استوار
 الخطا في الناس الزائد عن الزلل فلو كان عليه ذلك لانتقص العرض
 كمال الناس على ثلاث مراتب الاولى الذين لا يجوز عليهم الخطا
 والمعاصي الثانية المصرون على ذلك الثانية الواسطة فيهم
 وهم من يجوز عليهم الخطا مرة يفعلون وتارة لا ولم مراتب
 في القرب من احد الطرفين والبعد عن الاخر لا هنا في نقصا
 ناول الامام التقرب الى المرتبة الاولى والتبعد عن الثانية
 محال ان يكون من الثانية او الثالثة فغير ان يكون من الاولى
 كخ انما اراد من الامام دفع الخطا والبعد عن المعاصي فهو علم في
 نقص الخطا والمعاصي مع علمه وقدرة وطاعة التكليف وعلمه
 يقتضي تقيض الشيء يستحيل اجتماعه والاحتياط للمقيضات

والشرط في نفسه حاصلة مجتمعة فيستحيل اجتماعها مع عدم الاجتماع
 صدور الخطأ منه عليه السلام فيكون معصوما **كأن** لم يكن الامام معصوما
 لزم التناقض واللام باطل والملازمة مشبهة اما الملازمة فلا تفتقر
 مع اللطف المقرب المبعدا اقربا الى الطاعة من المعصية من المكلف
 المساوي في عدم العصاة اذا لم يكن له ذلك اللطف فالمكلف الذي
 له امام اقرب الى الطاعة وبعيد من المعصية من المكلف المساوي في
 عدم العصاة اذا لم يكن له امام قاهر عليه فلو لم يكن الامام معصوما
 كان لما موم اقرب منه الى الطاعة وبعيد من المعصية لانا جبا الى
 والقهر زيادة في التمكن لا يقتضي منع ما يوجب القوة التوسعية
 والعصية والاقرب الى اللطف والى الاتباع وبالمثال امره بالانفا
 مما ليس كذلك فكان لا يجب عليه مثال او امر الامام اصلا والامارة
 بالحق يجب على الامام ذلك فلا يكون من فرض اما اما ان من فرض
 واجبا للطاعة وهو تافق فاما سلطانا لثاني فظاهر الامام امره
 بكلامه قاطع على العصاة من حيث انه كلامه ولا شيء من غير المعصوم كذا
 دليل قاطع من حيث انه كلامه فلا شيء من غير المعصوم امام بين الاصغر
 ان مخالف كلام الامام محقق قطعا ويجوز ان لا يكون مخالفا لكلامه
 ليس بليل قطعا لا يقطع بخطاه ولا يصل مثاله واما الكبري فظاهر
 لاحتمال الخطأ به كلام غير المعصوم مع عدم علم فقه من حيث انه كلامه
 مع عدم العلم بجملة من جهة اخرى على رتبة ان يكون الامارة ولا شيء

فان كان الامام

الامام كذلك ينتج لا شيء من غير المعصوم كذلك اما الصغرى فلا محالة
 خطا به وكذا به فلا يخفى هذا الاحتمال الاصل واحادة الصدق
 وكلاهما لا يمانان الجرم لاحتمال الايقض معهما اما الكبري فلا تفتقر
 مخالفة كلام الانسان امام من حيث انه كلامه اذا لم يعلم صدقه من
 جهة اخرى يقطع بخطابه ويخاربا ولا يخلو حرا به ولا شيء من
 مخالفة الامارة كذلك وكلام ليس بامارة بل هو دليل بعيد للعلم
 له الامام او دليل على التوسيع في الطاعة والتباعد من المعصية
 ولا شيء من غير المعصوم كذلك ينتج لا شيء من الامام غير معصوم و
 يلزم كل امام معصوم اما الصغرى فلا تفتقر لولا ذلك لانتقضت
 فائدة منصبه اذ لو جاز المكلف كون امره مفرقا الى المعصية
 وفواحيه مسجدة عن الطاعة لم يحصل الفرق فلم يفرق
 الدواهي على اتباعه ولتفرق الخطا عنه ولم يقطع بخطا مخالفه
 ولم يعتد على قوله في الجهاد وغيره واما الكبري فلا تفتقر الدليل
 هو المعيد للعلم وشك المعيد للعلم عدم احتمال النقض
 مع احتمال يكون امارة **كأن** لم يكن الامام معصوما لم تكلف
 بالامتناع والالتزم باطل فكذلك الملازمة اما الملازمة فلا تفتقر
 المخالف ما ورد بالعلم بقوله والام يصلح القريب من الطاعة
 والتباعد من المعصية ولم يحصل الانقياد مقام الناس
 مخالفة الامارة من جهة اخرى على رتبة ان يكون الامارة ولا شيء

كتبت

كلنا يعلم من شيء لا يفيد وهو تكليف الابطاق وغير المعصوم يمنع
 التكليف العلم مجرد قوله لاحتمال التقصير من حيث لا يفيد
 الا الظن والاطلاق الثاني فظاهر من الكلامية لادام الامام
 وقاضيه وارشاده دليل على اللطف ولا شيء من غير المعصوم كذلك
 اما الصغرى فظاهرة والام لم يكن معقرا ولم يتق المكلف به فمستوقفا
 وهو ظاهر واما الكبرى فلا دليل لايضا العلم واما غير المعصوم
 وقاضيه فيتحقق اليقين فلا يكون دليلا له مع امثال الامر الامام و
 قاضيه بامر المكلف ويحصل الجزم بالحق والطائفة ولا شيء من
 غير المعصوم كذلك اما الصغرى فلا تكلف لادله من طريق
 الامر والخبر والطائفة والسنة والقرآن لا يحصل بها ذلك خصوصا
 على القول بان الادلة القطعية لا يفيد اليقين واكثرها عموما
 ظواهرها المتصلة بالادلة على الاحكام قليل فيهما والوجه في النسخة
 منقطع فليس الامام واما انه لا بد من ذلك فظاهر فكيف لا بد
 من شيء يتابع الظن واما الكبرى فظاهرة لاحتمال الخطا وكما
 كما مكلفين بالحق والقواب في جميع الاحكام كان الامام معصوما
 لكن المقدم حق والسالي مثله اما الملازمة فلا والقواب والحق
 في جميع الاحكام لا بد من طريق العلم به والام يقع التكليف به
 لا يستلزم تكلفا لابطاق والسنة والكتاب لا يفيدان ذلك للمجهول
 قطعا فيقول ان يكون هو الامام واما حقيقة المقدم فليس من اجدها اما

طريق

ذكر

او يكون مكلفين بالحق والقواب في جميع الاحكام او يكون مكلفين
 بالصواب في شيء من الاحكام او من البعض وذلك البعض الذي لا يابطل
 قطعا والثالث محال لانه ترجيح من غير مرجح ولان البعض الاخر
 ان لم يكن مكلفين في ذلك البعض شيء محال او بالخطا وهو محال
 والخطا الامام لم يكن خطا ولما نفى الصواب لادام كلفا به فمستوقفا
 لان الخطا يحصل بالتكليف به فحين القوم الاول فثبت قلناه
 وثانيهما ان احكام الله تتم مفضضة اليها والى اختيارها وتكون مكلفون
 بها في الواقع اذ لم يتغير فيها حكم الله تعالى بل هو باورون الله
 الحكم بعينه والمجتهد لا يمكنه تحقيق ذلك من الكتاب والسنة
 فعين الامام المعصوم او غيره لا يفيد الامام لطفه وفعل
 الواجبات والطاعات ويحجب المعصيات وارتفاع الفسا
 وانظام امر الخلق وهو لطف ايضا في الشرايع بان يفسر بعضها
 بين محتملها ويوضح عن الاعراض الملقبة فيها ويذكر المخرج
 في الخلاف الواقع في الادلة الشرعية عليه كالمكافئة ويكون
 من وراء الناقلين فتى وقع منهم ما هو جاز عليهم من الاجاز
 عن النقل في ذلك وكان المجتهدين في فاضل القضاء مشي
 صد الخيارات ان قال المكلفون ان يكون كون الامام حجة امطر
 ادما استدلالا فان قلتم باصطلاح وبعضهم لا يقر في ذلك
 قلنا يجوز ذلك في تباير اموال الذين ان عليه باصطلاح ولا يقدح

البعض فيه فيقع الاستغناء عن الامام وان قلتم بالاستدلال قلنا
 نقضهم يمنع من قيامهم بالكفر من الاستدلال على وجهه فان
 قلتم نعم لزم الحاجة الى امام اخر يستدل لان الكلام فيه كالكل
 في الامام الاول ومنع التسلسل ولا يثبت لانه لا يتناهى كما لا
 يثبت الواحد فلا بد من القول بان يكملهم معرفة الحق والقيام بضرره
 من غير جهة **فقل** لم يحد ذلك في سائر الكفر وان كان
 البعض قائما اجاب السيد المرتضى رحمه الله وجهين الاول ان
 هذا الاختصاص مبنى على مقدمتين احدهما ان العلم بالحاجة الى الامام
 هو ان يعلم بما لا يعلم عند غيره لا غير ثانيا ان كان لطف في
 بعض التكليف يجب ان يكون لطف في جميعها وهما ان المؤمنين
 باطلاق فالاعتراض اطلاقا باطل دون المقيدة الاولى فنقول انا
 نثبت الحاجة الى امام لا على نقلها ما يحمله بقدره بل قلنا
 بالاحتياج اليه في اساسها العلم ومنها كونه لطف في تمامية
 القبيح وقلة الواجب ولا يقع الاستغناء ولو قلنا الكل
 باضطراب لان الاخذل بما قلناه اضطرابا متوقعا من عند فقد
 الامام ولا يمنع العلم وجوب الفعل من الاخذل به وان ادعى بوجه
 من الاقدام عليه فان اكثر من تقدم على الفعل القبيح والظلم
 يكون عالما بجهده واما المقيدة فان اللطف لا يجب في كل
 الاطراف العزم والمضيق المطلقان ومن وجب فلا يجب كقول الامام

نقلا

لطف في ارتفاع الظلم والبيوع لزوم العدل والاضاف ان يكون
 لطف في كل تكليف حتى في معرفة نفسه لانه معارض بالعرفه بالحق
 والعقاب ومعرفة الله تعالى فانما لطف في الواجبات والاستماع
 عن القبيح فان كانت لطف في قسمها حتى لا يجب على المكلف حتى
 يعرف الثواب والعقاب ومعرفة الله تعالى ولا يكون كذلك والاول
 ظاهر الفساد والثاني فيقول اذا لم يثبت يستغن بعض التكليف
 عن هذه المعرفة كونه لطف في جاز الاستغناء عنه في سائر التكليف
 لا يقال المعرفة بالثواب والعقاب وان لم يكن لطف في قسمها
 من حيث لم يقع ذلك فيما قلناه ان ما يقوم مقامها وهو الظن
 لهما فلم نقل المكلف من لطف في تكملة المعرفة وان لم يكن مماثلة
 للطف في سائر التكليف لانا نقول فاقع من انما افهنا به فاننا
 نقول ان معرفة كل الامور يستحيل ان يكون اللطف فيها معرفة
 الامام لانه لا يثبت في اول الامر يحصل من ان يكون معرفة حجة
 وان لم يتقدم للمكلف معرفة بابام غيره وان استحال ذلك لظن
 ان يقوم المعرفة بالامام في هذا التكليف خيرا ولا يجب ان يتم
 هذا الواجب سائر التكليف كما لا يجب ان يعلم اللطف الحاصل
 للمكلف في استدلاله على معرفة الله ومعرفة قوايه وعقابه **فقل**
 الوجه يخرج المعلول من الامكان الى الوجوب وهذا لعدم تخرج
 عن الامكان الى الاستماع والتخرج الى الوجوب وهذا لعدم تخرج

لا يجوز ان يكون في هذا المكان بل لا بد ان يكون واجبا ومتنعا والامام
 حلة في الطاعات وعدم المعاصي فيجب وجوب الاول والافعال الثانية
 وهو المظهر الثاني بعد النبي عليه السلام اما ان يشاء ان يكون مقرا
 الى الطاعة ومبعدا عن المعصية ولا يكون مقرا لغيره ولا مبعدا
 الطريقة الاخرى اما ان يكون مقرا لغيره ومبعدا عن مقرب الغير في
 هذا الزمان ولا مبعدا هو طهرا لمبدء واما ان يكون مقرا ومبعدا
 وهو الوسط وكل غير المعصومين في حكم الوسط والطرف الاخر لان
 حلة الاحتياج الى المقرب والمبعد هو عدم العصمة ولو لم يكن للمبدء
 موجود الزمان ان يكون الوسط اذا اخرج منه وهو حال الامام
 يحتاج اليه المكلفون من عدم العصمة والحاجة اليه مغاير للحاجة
 من جهة الاحتياج فالامام مغاير للرعية من جهة العصمة وكلما كان
 من حيث عدم العصمة ومن معصوم وهو المظهر ما كل احتياج فهو
 من جهة الاحتياج وكلما احوال ما ينو له الحاجة بالمكلف للمعصوم
 يحتاج الى الامام من جهة عدم العصمة كما في ذال هذا الوصف
 نقصا وان الامام يحصل العصمة للمكلفين غير المكلفين لمعصومين
 على حسب ما يمكن فقال ان لا يكون معصوما لان اكله كما في ذال
 لان يحصل العصمة لا تقصر من علم المعصوم اذا غاب ولم بالعمل
 الطاعة بالسلخ من المعصية وحفظ الشريعة فيما يشبه هو القوي
 والعدالة المطلقة لا غير ما يجب وجوب منصب الامام في الظاهر والاعتقاد

او شرعا مع كونه غير معصوم مما لا يحتمل ان الاول ثابت فينتهي
 الثاني اما الثاني فلان عدم عصمة المكلفين اما ان يقتضي وجوب
 منصب الامام ام لا ولا بد ان يستلزم العصمة الامام او ثبوت حلة الحاجة
 مع قيامه مع وجوب منصب الامام او يستلزم ومعدان حصول عصمة
 نالت حلة الحاجة وعصمة الامام والاحتياج الحاجة فيحتاج الى الامام
 اخرجنا من عن الامامة الغير المشاهدة والكل باطلا ظاهر الاستحالة
 والثاني يقتضي عدم وجوب منصب الامام ان حلة وجوب منصبه هو
 المكلف مع عدم العصمة للحاجة الى المحتج الى وجوب منصب الامام
 اما عدم عصمة مجموع الامة من حيث هو مجموع او عدم عصمة البعض
 والاول باطل لعصمة كل الامة والثاني يستلزم منصب الامام لاول الامة
 مع عدم عصمة لثبوت حلة الاحتياج ويستلزم التسلسل
 يقال الواجب من عدم العصمة منصب الامام وقد حصل بالوجوب
 اخر لانا نقول كلما لم تنق حلة الحاجة لم تنق الحكم فاذا كانت
 حلة الحاجة والبعض الموجب للنصب لم تنق في الجملة بهذا
 المنصوب وجب آخر لا يقال في عصمة الامام لم تنق حلة الحاجة
 اليه والى عصمة وهو على عصمة بالامام المكلفين ويلزم الحدوث والى
 نقول منع طاعة المكلف له باقتياده لاربع وفيه يعوق
 حلة الحاجة والاخذ من المكلف هنا فلا يلزم الحدوث والى ما مع عدم
 عصمة الامام فلا تنق مع اقتياد المكلف وطاعة له ولا يمكن

المكلف حينئذ من غير هذا القصر لا يحصل اللطف بل يطلب العصمة
 من المكلف مع عدم عصمة الامام يكون تكليفا بالحال **في المحتاج**
 الى شيء فهو من حيث هو القوة وانما يحتاج في خروجه من القوة
 الى الفعل والمحتاج اليه حال الحاجة اليه فيه لا يمكن ان يكون له
 ذلك بالقوة بل يكون واجبا لاذ اقر ذلك فالحاجة الى الامام
 هو غير المعصوم في تحصيل العصمة فهي فيه بالقوة فيجب ان يكون
 في الامام الذي هو العاقل الفاعل واجبة وهو المظهر **في المكلف**
 قابل للعصمة والامام فاعل ونية الفعل الى القابل الامكان
 ونسبة الى الفاعل لا يوجب فيجب العصمة بالنسبة الى الامام وهو
 المظهر **وهنا مقتضى المقدمة الاولى** والفعل حال المرجعية
 حال فكل حال لا يتصور ما يقع حال الرجعية المقدمة الثانية
 انما وجب الامام مفرقا بعد اعني حصول رجاء الطاعات ورجاء
 ترك المعاصي **المقدمة الثالثة** انه بالنظر الى المرجح لا يمكن ان
 مرجح مرجح هذا خلاف المقدمة الرابعة العصمة ممكنة لكل ممكن
 لان معانها فعل الرجاء والامتناع عن الفواحش والله تعالى
 امر بذلك كله **لكن المكلف المقدمة الخامسة** شروط ترجيح الامام
 لا يقول المكلف لا امر الامام وقواهيه وعدم مناهيته في شيء
ب تقدم هذا المرجح الى المكلف بحيث لا يلزم الجبر **المقدمة**
السادسة مع وجود هذين الشرطين انما يجب ترجيح العصمة

الى الامام اوله والثاني حال الافتراضه مرجح مع وجود الشرط
 ومن تحققت الشرط ولو لم يرجح لم يكن فرضنا مرجح مرجح
 هذا خلاف وان رجحت فيكون فيضها مرجحا وقد رتبنا
 الفعل حال المرجعية تمنع فيكون مع وجود الامام والشرط
 العصمة واجبة اذ اقر ذلك فقول اوله يرجح الامام معصوما
 لم يلزم من تحقق هذين الشرطين ووجود الامام وجوب العصمة
 اذ لا يلزم من قول غير المعصوم او امر غير المعصوم وقواهيه
 ووجود غير المعصوم وحكمة واقضاء التام له وجوب العصمة
 وقد ثبت وجوب العصمة عند وجوده وتحقق الشرطين **لكن**
 فلا يكون مرجحا ونحن قد فرضنا مرجحا هنا **وهنا**
 مقتضى الاولى فرق بين وجوب العقل على المكلف شرعا او
 عقلا عند القائلين به وبين ضرورة منه وهذا ظاهر لا
 يلزم من الاولى الثاني **المقدمة الثانية** انما وجب الامام كونه لفظيا
 مقربا الى الطاعة بعدد الى المعصية **المقدمة الثالثة** وليس له
 من الامام التقرب بين بعض الطاعات والتباعد عن بعض المعاصي
 بل التقرب بين جميع الطاعات والتباعد عن جميع المعاصي
 بين المكلف منه وقد رتبنا فالمراد من التقرب الى العصمة
 وعدم ذلك انما جاء من قبل المكلف **لكن هذه المقدمة الرابعة**
 والى التقرب من الطاعة والتباعد عن المعصية ووجود الامام

معصوم **خ** الامام مع هذه الشرايط هو العلة في التقرب البعيد
فلو لم يجب بذلك فاما ان يجب شي اخر من اوله لانه في ذلك
والاولي حال الاحتقاد الجماع عليه فان الاجتماع واقع على ان
التقرب هو الامام والثاني هو ان لا دولة له في ذلك حال ولا
لكان اما واجبا او مستعاضا او كون المكان مع حلة ممكن على ان
امكانه هذا خلف والكل على ان اذا اجتمعت الشرايط الرجعة
الى الله تعالى والامام لا ينبغي ان يبقى المكلف هذا صلا والمادة
ولو لم يكن الامام معصوما لبق له عز من وجهين احدهما ان تدان
غير الامام ببعض الاحكام فيكون المكلف قد عذره وبما بينهما
يقول انه لا يفتقر الى ما يفعله والامام في حصة لا من قوله وقوله
يفيد في العلم والوفيق فيقطع الامام ويلزم الانعام **نه** ان
اما ان يكون شرط في التكليف او لا الثاني ان عدم وجوبه
ولكن قد تحقق انه واجبة وانه شرط والاول اما ان يكون شرط
من حيث انه مع اجتماع الشرايط يكون تقريبا ويجب ان تقرب
والاول ابل لان لو كفي الامكان بعد اجتماع الشرايط كفي في المكلف
الامكان لانه يمكن ان يتقرب بمجرد ما لا يفي بالحد والحد
فلا يكون الامام شرطاً وقد فوله شرط هذا خلاف الثاني
المطرد مع وجود الامام والشرايط الرجعة الى المكلف ولو لم يكن
الامام معصوما لم يجب لتقريب **و** اللطف الذي هو مقرب الى

مقرب

العلم

الى الطاعة ومبعد عن العصية الذي هو شرط في التكليف اما هو
حصة الامام فهي الواجبة بالقصد الاول وانما قلنا انها في الشرط
لان الامام انما هو لطف من حيث قوة العلية للعلم والعمل فلا يصح
ان يكون نجبة اليه الامكان والاساس في المكلفين فيه كان
الامكان الحاصل لهم اولى للطهارة من ان كان الفعل
اولى في الاستطاعة والتقرب من الامكان من غير العاطفة
خلف **ز** شرايط الفعل الوجودية لا بد ان يكون حاصل للفعل
بالفعل والامام يحصل الفعل لا يصدر التقرب من الامام الا في
قوة العلية العلم والعمل فلو لم تكن صالحة للفعل لم يكن
مقربا بالفعل هذا شرط الرجعة الى المكلف كونه مقربا
خلف **ح** الامام لا يصلح ان يكون له شيء والامام حلة في فعل
المكلف به فلا يدعي له حلة فانه بل مع الشرايط العارية الى
المكلف وليس عليه وجوده وانما يجتبه بل بقوة العلية بالعلم
لا يعمل ولا بد وان يجب له هو العصمة **ط** مجموع ما يوقف عليه
الفعل المكلف به من المكلف هو التكليف والعلم به ووضوح
الامام والدلالة عليه واقبال المكلف له وانه فضد
اجتماع الشرايط العارية الى المكلف ويقتضي وقوعا على الرجوع
الى الامام واجبا والتكليف لو كان الفعل ممكنا او على حاله
اما العدم فعمل من الله تعالى يوقف عليه فعمل المكلف ويكون شرط

كان

يجب فعله عليه تعالى من حيث الحكمة والتكلف فيكون الله تعالى
قد اخل بالشروط الذي هو من فعله وهو لا يجوز لانه يحصل المكلف
الحدث حينئذ فاما من جهة المكلف وقد قلنا انه قد اجمع على
واما من جهة الامام فلا يكون ما فرض تمام الوقت عليه وهو حله
القدرين فحينئذ ان يجب الفعل مع اجتماع الشرائط العائدة
الى المكلف مع وقوع الفعل على ارجح الامام وانه تعالى
ولا يمكن الا امام معصوما لم يجب لغيره الامام المكلف ولا
بما هو اذ امر بالمعصية وبمنه من الطاعة فمع استواء العصمة
لا يحصل تمام ما يتوقف عليه الفعل ومع وجودها يحصل يجب ان
يكون الامام معصوما وهو المظهر في الاسباب ما اتفقت عليه
به او ذاتية وحلية الامام لقيام المكلفين بالتكاليف ودفع
الهمم مع دفع المفاسد مع انقياد المكلفين الى له اما الاول
فيحتاج معه ومع الشرائط العائدة الى المكلف الى لطف الحق
لان الاسباب لا تقافية لا يصلح للتسليم ولا يجوز ان يكون
من الثاني ولا لم يكن لطفه فحينئذ ان يكون من الثالث فاما
يكون منه اذا كان معصوما والامام ان كان معصوما فلا يكون سببا
فاشيا **المسألة** الذي يخرج من جهة القوة الى الفعل لا يجوز ان
يكون بالفرقة بل يجب ان يكون بالفعل والشئ لا يوجد فقيضه
والامام هو الخارج للكل في القوة الحولية طاعة من القوة

الى الفعل في كل حال يفرض بالنسبة الى كل واجب وتركه معصية
يفرض لاجلهم فيها اليها وذلك حكم عام لكل واحد بواسطة
قوة العملية طاعة من جهة القوة لا يجوز ان يكون ذلك في الامام
بالفعل لا بالقوة ولا يكون مقوضة متحققة في كل حال بالنسبة
الى كل واجب في وقته وتركه معصية وهذا هو موجب
العصمة **المسألة** الثاني ما مشع لفظا او حائزه والاول اذا لم
يكن من جهة الامام لم يجب الى امام والثاني هو المحتاج الى الطاعة
فاما ليبقى على حاله الخواص او لا تمتنع هو الاول باطل والا
لزم تحصيل الحاصل والثاني هو المظهر وانما يمنع مع عصمة
الامام او مع عصمة الامام اذ مع عدم العصمة تبقى الامكان
وهو ظاهر فلا يخرج الى جبر الامتناع **مسألة** الدائمة المنافية للفعل
الواجب من حيث هو واجب وتلك المعصية من حيث هو ترك
المعصية او من وجهه او منافية ولا منوم والاول محال
قطعا بالنسبة له وتجب عليه لانها علامتها والعلية في الشئ
لا تنافي والثالث باطل والامام لا يشترط في الامامة حله للعدل له
ولم يكن حله في واجبا وتركه معصية من حيث هو واجب
تركه معصية فلا يكون مقربة وعن قد فرضنا ما كذا ذلك هذا
خلط فغير الثاني وهو المظهر لانه اذا تحققت الامامة وكما
لما فيها مستندة كفعل الواجب من حيث هو فعل الواجب تركه

المعاصي من حيث هو ترك المعاصي فيجب ان يكون ملزوم للكل لا يتلخ
 عطف المعاول عن فعله فيمتنع اجتماعها مع ترك واجب او فعل
 معصية لان كل ملزوم يمتنع اجتماعه مع نقيضه لان فوجب
 العصية وهو المطلوب **س** الا لا مفرقة معصية لانه معطى للطف
 ولانه لو لا ذلك لما وجب وقد تحققت في الامام فيكون مع حجة
 الاطلاعات ومعصية عن المعاصي في الفعل حال الشارعي فيمتنع لها
 المرجعية او في فمتنع تحقيق ترك واجب وفعل غير معصية
 وهو المظهر **س** كلما كان المكلف مطيعا للامام كانت الامام
 مفرقة الى الطاعة واختيار المعصية وقهر عليها لم يكن الامام
 مفرقة فاذا لم يكن الامام معصيا كان هذا التقدير ممكن للاختصاص
 مع عدم الشبهة التي هي مقدم فلا يكون الثاني لان كل هذا
 التقدير فلا يكون الشبهة كلية لكنها كلية والامام ليس الامام
 واجبا اذ ليس المراد منه التقرب في حال او الى بعض الواجبات
 او لبعض المكلفين بل في كل الاحوال بالنسبة الى كل الواجبات
 لكل المكلفين ولانه تمام الشرح بعد طاعة المكلف والالتزام
 لطف اخر معصية وهو باطل اجتماعا لكن المقدم حق وهو ظاهر في الثاني
 مثله **س** دائما ما كان المكلف مطيعا له في جميع احواله و
 افعاله كانت الامام مفرقة الى الطاعة معصية عن المعصية ولا
 تكون الامام معصيا ما لم يجمع لما ذكره في المسقط من استلزام

التفريق

الملزومية الكلية مانعة للجمع من غير المقدم ونقيض الثاني لكن
 الاول صار فبالضرورة فمقتضى كون الثاني فيجب ان يكون
 الامام معصيا **س** دائما ما كان المكلف مطيعا لا مفرقة
 معصية اذ يكون الامام معصيا ما لم يجمع لما ذكره في المسقط من استلزام
 منفصلة مانعة لخلو من فصل لعدم وعين الثاني لكن الاول
 كاذب قطعا فغير صدق الثاني وهو المطلوب **ح** اما ان
 الامام لا يمنع المعصية التي يكون حصرا من خطأ مكلف مع قبول
 وتحليل المصلحة الناشئة من فعل المكلف به اذ لو لم يحل الخطأ
 على شيء من المكلفين لم يجب الامام فلو لم يكن الامام معصيا مع
 وجود الامام لم يحصل العلل لانه لتلك المعصية والمصلحة
 للمصلحة مع زيادة معصية وهو من خطايه وحمله المكلف
 على الخطأ فالمعصية الممكنة للصواب في اعمالها ممكنة مع زيادة
 معصية **س** شرط الوجوب خلو من وجوه المفاسد ولو لم
 يكن الامام معصيا لكان ان تقرب المكلف الى المعصية وهذا وجه
 معصية ولما منع له اذا الامام لا تاتي في فعل المعاصي الا لزم بها
 ولا ريب ان ايجاب طاعة من يجوز منه دعاء المكلف الى المعصية
 وتقريبه منها مع عدم مانع له اذ ليس الا الامام وهي زيادة في الكيف
 وتكملة منه معصية لا يمكن ايجابها وجوب الامام مع عدم معصية
 الامام ما لا يجتمعان دائما ولا اولا ثابت فيبقى الثاني اما الثاني

فلان يجوز الخطأ من كلفنا ان يتلزم العصمة والتسلسل لا يمنع
عدم العصمة يجوز الخطأ من الامام على نفسه وان يلزم به غيره فالقول
الكفائي ان يتلزم وجوب الامام الخ فيلزم التسلسل هو محال او
العصمة وهو المظهر وانما قلنا انما اذا كان يجوز الخطأ لا يستلزم
لا يستلزم ان لا يجب يتحقق الوجوب لان مقتضى ليس يجوز الخطأ
فاما من المكلفين وهو باطل لا سخافة اجتماعهم على الخطأ عندهم
فكان يلزم ان لا يتحقق مقتضى الامامة او من بعضهم وهو المقصود
واما بوجوب الاول فظاهر من وجوبها وانما ان يكون معصوما
من جرح او يجب نصب الامام بالغة خطا التكليف ويجوز الخطأ
موجب للطاعة المقر بالاطاعة المبررة من المعصية لانما يناد ذلك
في وجوب الامامة وانما يجب على هذا المقدر ومن يقض العدم
غير المعلول بالغة العلول والافتقار للمعلول من العلة هذا خلف
فقول كذا لم يكن معصوما متحققا وجب نصب امام فاذا لم يكن
الامام معصوما وجب نصب امام فاما الاول فيستلزم تحصيل
الحاصل اذ فيه فيلزم التسلسل حتى يحدث القدرة والاداء
وانتفى الصارف والارادة وجب وجوب الفعل والامام ليس
المراد منه هو الحال للقدرة للمكلفين بل احواله الذي في الارادة
وجب ان يكون الامام معصوما لان العلة هو الذي لا يتم الى
الطاعة مع انتفاء الصارف فيكون واجبا لان الاحتياج هو

يقضي

الحق

جاء الخطأ حيث ان واجبه يمكن فيكون علمه واجبه على الامام
واجبا واذا كان واجبا ثبت المطلوب ولذا لو ساءوا المكلف في
جواز الخطأ يمكن ادعي احدهما بالعلية او بالتسلسل كما في الامكان
ولمعه المكلف عطفه مساوية فحما الخطأ وان الخطأ
يفرض المكلف عن اتباع فاعله واسقوط بحمل من القلوب **ح** لو كان
الامام عن معصوم لما حسنت الامام والمسا في الخطأ المتقدم مثله **ن**
الملازمة ان وجود القدرة والتكليف مع عدم وجود المقرب
فبيح والامام وجبت الامام لكن الامام ليس بمقرب من حيث
الغائية والامن حيث قدرته وتكليفه ولذا الامامة من حيث
هي لا تمنح زيادة في التحكين ولان مطلق الرئاسة ليس موجبا
للمقرب فان بعض الرساء الذين ادعوا امامة كبنو امية
فتا في فاته الفجر بحيث لا يصح الاقتداء بهم في الصلوة
وبعضهم بغاة فقربها بان يكون من حيث قربهم بالطاعة
مغلة ايها والقرب ليس لاداة ولا من حيث التكليف ولا
حيث القدرة لانه غير صالح للترجيح وحده والامام وجبت
الامامة وتتلزم بها العصمة ايضاً فمقتضى الوجوب من جهة
اخرى فاما امام اخر لا عصمة وهو المطلوب **ع** لما كان حجة
هو محتاج الى احواله بخلافه لمن حيث الامكان ولا يمكن ان
يكون ذلك هو المنتفع فمعين ان يكون هو الواجب وداعي الخطأ

هو المحتاج الى الامام في ايجاده والمؤثر فيه داعي الامام الى الطاعة
وصار فعل المعاصي يكون واجبا وعند وجود القدرة والاشياء
واشقاء الصادق فيجب لفعل **عنه** الدامنة له في دواعي الحق
تم فأيدها وقول المكلف لا امره وفراغها العود من المحنة
الدالة على صدقه وحقه قوله وفعله واجبا طاعة على المكلف
وذلك اما الادلة التفصيلية على خصوصيات المسائل وهو ان
حال والام يجب ذلك لا على الجسد ما يحرم التعبد في الدامنة
فحين ان يكون على كل افعاله واقواله من حيث هي اقواله وافعاله
ولو لم يكن معصوما لم يحقق الدلالة على ذلك القيام الاتقان في كل
فعل ما لا اخلون في افعالهم من غير كشف النبي والادراك
قبله والله تعالى ولو لم يكن معصوما لكان مقتضى طاعة
في جميع افعاله وافعاله او لو كانت كمنه في طاعة على الجادة
ولو لم يكن معصوما لكانت افعاله منفردة في حاله لكن الامام يجب
ان يكون دائما مقربا من جلاله في الطاعة المكلف اوسر
مقص قوله ان يحقق المكلف ان قصده بالاطاعة معناها لا
يقصد الاضلال ولا الاخلال بالجهل وذلك لا يحصل الا بالعصية
وبان يحقق المكلف محضه وكون حجة وكذا البحث في فعله
لو لم يكن معصوما لما تحقق في ذلك هو الامام يحتاج اليه في
تكميل المكلف في قوة العلية بقوة العلية بحيث يحصل له العمل

جميع الامام الواجبة والاشياء والمعاصي كلها هذا هو غاية القدر
فلو لم يكن كماله في هذه القوة لما حصل له التكامل فيكون معصوما
عنه لو لم يكن عدم العصية طاعة الحاجة الى الامام لم يكن لعدمها
تأثير في عدم الحاجة لان طاعة عدم طاعة طاعة مع عدمها
ثبتت الحاجة لوجود مقتضى لها لان كل شيئين اذا نظر
اليهما من حيث هما من غير اعتبار ثالث لو لم يكن احدهما واجبا
انفكا لاحدهما عن الآخر ولو بان ان يحتاج المكلفون الى الامام
مع عصمتهم لكان ان يحتاج الانبياء الى الامامة والاطاعة مع
ثبوت عصمتهم والاعلم بانهم لا يغفلون شيئا من القبايح وهو
معلوم الفساد بالضرورة فحين ان يكون طاعة الحاجة ارضا
العصية وجان فعل القبيح فلا يغفل عن الامام اما ان يكون
معصوما مونا من فعل القبيح وغير معصوم والتالي باطل
والاحتجاج الى الامام اخذ لمحصل طاعة الحاجة فيه وينقل الكافة
الى ذلك الامام ويتسلل ويقدر به لا يتيقن طاعة الحاجة فاحتجاج
الى امام اخر فلا بد من عصية الامام لصحة من وجبين اقد تم
الكلام على ان المعصوم لا يحتاج الى امام وهو لم يزد لان على امر
الانبياء فلم يثبت عصمتهم ان كل من ثبت عصمة لا يحتاج الى امام ولم
لا يكون يعلم الله تعالى من بعض عباده انما اذا نصب له اماما
اخيرا لا امتناع من كل القبايح وفعل جميع الواجبات ومقتضى

لم ينصب له امام اختيار الامتناع من كل القبايح وفعل الخير الى الابد
 ومعنى لم ينصب له امام لم يختر ذلك ويكون معصوماً لم لا يجوز ان
 يحتاج المعصوم مع عصمته لتأتمن الى امام فليكون مع وجوده
 اقرب الى فعل الواجب وترك القبايح **اجاب** السيد المحقق عن
 بان هذا التقدير الذي قد رده لو دفع لم يقدح في قلنا ان
 المعصوم لا يحتاج مع عصمته الى امام لان كانت بالامام عصمة
 لم تنجح الى الامام مع عصمة وانما احتاج اليه ليكون معصوماً
 فلم تستقر له العصمة بغیر الامامين وحاجة الى الامام وانما يكون
 مفيداً لما اعتدناه هو ومنك لنا على المعصوم لم يكن عصمة
 ثابتة بالامام اهو مع ذلك يحتاج الى امام على ان ما يتاخذ ليليل
 يسقط هذه المعارضة لا ما قلنا وجوب حاجتنا الى المعصوم
 لعدم العصمة وقصدي بان من كان معصوماً لا يجب حاجته الى امام
 وانما يقتضي اذا صح تخير ذلك بالصوت لا يقدح فيما اعتدناه
 لان الحاجة الى الامام لا يجب للمعصوم وعن **ابن** انما قلنا
 قد علم انه لا يعمل معناه الواجب فيه وكيفي اذا ثبتت هذه المعلة
 بطول ما شاع من ان المعصوم الذي قد علم الله تعالى انه لا يحتاج
 شيئاً من القبايح عندها فله من اللطاف التي ليس من عملها
 الدائمة وهو مستغن عن الامام يكون عند وجوده اقرب الى ذكره طاماً
 اقول ان هذين الاثرين هما قسماً لمطلوب لانه اذا كان

المعصوم

المعصوم يحتاج الى امام يكون معاف عن الطاعة والمعروف
 المعصية فحاجة غير المعصوم اولى اكد واكثر من غير المعصوم
 على اصل التاميل بانه مبني على ان الشيعيين اذ لم يكن احدهما حجة
 في الاخر انما كان كل واحد منهما عن الآخر وانتم لم تذكروا عليه
 بل اعدتم الدعوى لا غير وهذا الاحتمال لو لم يكن له مثال من الموجودات
 لاقتضى ابطاله الى البرهان لانهما قضية متقابلة الى البيان
 لعدم ظهورها فانه ليس من المستبعد ان يكون كل من الشيعيين
 حيناً في ذاته من الاخر الا ان حقيقة كل واحد منهما يقتضي ان
 يحصل لها هذا الوصف مع عصمة الاخر وهذا الاحتمال لا ينشأ
 من الموجودات فان الاضافات كالامارة والنبوة وغيرها
 لا يوجدان الا معاً مع انه ليس لواحد منهما حاجة الى الاخر لان
 احدهما الاضافتين لو احتاجتا الى الاخرى لكانت ضرورة المحتاج
 من وجود المحتاج اليه فلا يكون معاً وهذا خلف انما قلنا
 نقض الكلام في اضافتين متماثلتين كالامارة والماسية فانما
 لما قلنا ان حاجتهما الى الاخرى احتاجتا الى الاخرى
 الدالة واحتاج كل واحد الى قصدها وهو حال الاية
 هذا النوع من التلازم لا يقتضي الدالة الاضافات لانهما نوعان
 لا يتاخر احدهما من الآخر بل من الموجودات اتمروا
 انحصاراً في الاضافات الى المراتب لهما من فضل المحققين

خارج نصير الدين الطوسي بان المعصوم من كون الشيء غنيا عن غيره
 ليس بالصفة وجوده مع العزم كون البيان هو الدعوى بعينه
 يدل على الدعوى وانع نفسه غير محتاج الى برهان وانما اعيد
 بعبارة اخرى لرفع الالتباس المقتضى اما المتصانغان فليس كل
 واحد منهما عين الاخر كما ظنه وليس الاحتياج بينهما صفة لسبب
 الاخر وتلك الصفة هي التي تسمى مضافا حقيقيا فاذا كان كل واحد
 منهما محتاج لا في ذاته بل في صفة تلك وهذا لا يمكن دورا
 ثم اذا اخذنا الصفة والموصوف معا على هي المضافات المشهورة
 جلتان كل واحدة منهما محتاجة لا في كل واحد بل في بعضهما الى الآخر
 لا في كل واحد بل لبعضهما الغير المحتاج الى الحاجة الاولى فظن ان
 الاحتياج بينهما دائر ولا يكون في الحقيقة كذلك فاذا لم يكن
 المتبادر بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الى الاخر كما ظنه
 لا على سبيل الدور فظهر من ذلك ان الغية التي يكون بين
 المتصانغان ليس من جنس مقدم بطلانه بل هي حقيقة عقلية
 معناه وجوب تعقلها معا وفيه خطر فان كل واحد من
 العلة اذا نظر اليه مع علة كان متغنيا عن الاخر ولا يضر وجوده
 مع عدم الاخر بهذا الاعتبار وكون الدعوى هو البيان
 مصدرة على المطلوب الاول لا يدل على وضوح وقد خبر في
 المنطق عن استعماله وكيف صح تسميته بالبيان مع انه لم يستفد

ان

منشئ الاضافات قد افق بما رة المتأان اللذان من
 الاضافات لها ذات الالاب وذاة الابن وذاة العارض
 يستحق المضاف الحقيقي كالامرة والسبوة وذاة العارض من المتأان
 مع الاضافة الحقيقية ويسمى المضاف المشهور ويحتمل ان
 الاضافة الحقيقية فنقول — ههناضافان هما الامرة
 والسبوة وهما ذاتان وجوديتان عندهم ويحتمل انهما
 احدهما عن الاخر وهما معا لا يمكن تقدم احدهما على الاخر
 في الوجه العيسر والذهبي فلا احتياج بينهما لانه ان كان
 من الطرفين لزم الدور وان كان من احدهما كان الاحتياج
 متاخرا والاحتياج اليه متقدما وهو ما في الغية الدائمة فقول
 وانما المتصانغان الى قوله وهما ان لا يكون دورا يشير الى
 المتأان اللتين فرضت لهما الاضافة وهما ذاة الالاب وذاة الابن
 واحدهما متعدي عن الاضافة فانها ذاتان اما وسمى الشيء
 سببا للاضافة كالتوليد ذاة الالاب هي صفة الامرة سببا
 الابن وذاة الابن صفة السبوة لسبب ذاة الالاب وهما ذاتان
 المتصانغان هما المضاف الحقيقي لكل واحد من ذاة الالاب وذاة
 الابن محتاج لغير ذاته بل في صفة الاخر هي الاضافة الحقيقية
 المعارضة الى ذات الاخر وليس الجحش في هذا كما ذكرنا بل في
 الصفتين وقوله ثم اذا اخذنا الموصوف والصفة معا الى قوله

وجب تعقلها معا يشير بذلك الى المضاف المشهور وهو الذات
 مع الاضافة وليس البحث فيه ايضا بل في المضاف الحقيقي لم يظهر
 من ذلك ان المهية التي بين المضافين ليست من جنس تقدم
 بطلانه من التلازم مع عدم الاستغناء او الاحتياج من الطرفين
 لان البحث في المضاف الحقيقي لم يذكر حكمه والموقف عند ان
 الاضافة امر اعتباري لا تحقيق له خارجا والذم التسلسل
 فلو تدعى المعارضة به **ح** الغاية من خلق الانسان هو حصول
 الكمال في القوة العقلية والى المرتبة في القوة العلمية هو العقل
 المستفاد وفي القوة العلمية في العلم هو ذلك ايضا ثم اصابه
 الصواب وانما في العمل الامتناع عن القبيح وفعل الفضل ثم
 الاقتصار على الواجب عدم الاختلاط بشئ منه والامام عليه السلام
 لتفصيل المرتبة الثانية والترتيب في الاول والدعا اليها
 فيلزم ان يكون كماله في المرتبة الاولى والام بصالح التكميل
 فيكون معصوما **د** الامام شركا للقرآن في ااية الاحكام فانه
 لما كانت الاحكام غير متناهية والكتاب متناه فلم يكمل عند
 علم الاحكام منه فلهذا احتج الى الامام فكما امتنع على القرآن
 من الباطل لهذا امتنع على الامام تحقيق المساواة من هذا الوجه
 فكان الامام معصوما **هـ** ولم يكن الامام معصوما لزم انه الحاجة
 اليها حال بقا فيلزم اليها حق في اللزوم باطل والمخرج من مشابهة

العقلية

الذات

الملزمة انه اذا تحقق وجه الحاجة الى الشئ منع تحقق ذلك الشئ لان
 وجه الحاجة اذ يتحقق مع فرض وجوده والا فلا يلزم ان لا يكون هو
 المحتاج اليه لان تمام المحتاج اليه ما يندفع الحاجة بوجوده واذا لم
 يندفع الحاجة بوجوده لم يكن تمام الحاجة لمحتاج اليه فاما ان يكون
 شئ غيره ينضم اليه والاول لا يتفق هنا قطعا اذ مع فرض طاعة
 المكلفين له في جميع ايامه ومبناه يتم به العرض والاحتياج الى خبره
 في امثال الاموال والشرع والثاني يقع الاستغناء عنه اذ مع وجوده لا
 تنفي الحاجة ولا ما يحتاج اليه فلا يحتاج اليه قطعا اذ نسبة
 وجوده وعده الى استغناء الحاجة واحدة اذ انقر ذلك فنقول
 الطريق للموجب الحاجة الى الامام هو كونه لطفا في ارتفاع القبح
 وفعل الواجب وقد ثبت ان فعل القبيح والاندالاج الواجب
 لا يكون الا متمسكا بمعصوم فقد ثبت ان جهة الحاجة هي ارتفاع
 العصمة وجواز فعل القبيح واقتراح العلم والحاجة بالعلم بهما
 وصارت الحاجة للموجب الامام ما ثبت من كونها لطفا وجهية
 الحاجة لكونها لطفا ارتفاع العصمة وجواز فعل القبح بالبيان
 جهة الحاجة ومقتضيها كالباقية لنقص الحاجة فلو لم يكن الامام
 معصوما لم يخرج عن العلة المرجحة الى الدائمة ولم تندفع الحاجة
 بوجوده فيردم الاستغناء عن حال الحاجة اليه وما ابطال الدائم
 فظاهر اللزوم الشافق احسن من ان يلازمه كلامكم هل المعصوم

لا تعجب حاجة الى الامام وهذا شافق قد اعلم ان ايرالموسين عليه السلام
معصوم في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مع ذلك
محتاج اليه وموتم به وكذلك لقول الحسن والحسين في حيرة
ايرالموسين عليه السلام فانهم ان ايرالموسين لم يكن حاجا
الى النبي عليه السلام كان ذلك خروجا عن الدين وان زعمهم انه
لم يكن معصوما كان خروجا عن قاعدكم لان الامام معصوم من
اولهم الى اخره لاجاب السيد المرتضى باننا متعنا حاجة
المعصوم الى الامام يكون لطفه له في تجنب القبيح وفعل الواجب
ولم يمنع حاجة اليه من غير هذا الوجه الاتم ان كلامنا انما كان
في تقليل الحاجة الى الامام يكون لطفه في الامتناع من المعصيات
ولم يكن في تعليل غير هذه الحاجة واذا ثبت هذا لم يمنع
استغنا عنه ايرالموسين عليه السلام بعصمة في حيلة النبي عليه
السلام فيما ذكرناه وان لم يكن مستغنا عنه في غير ذلك من تعليم
وتربية وما اشبهها وكذلك لقول الحسن والحسين عليهما
السلام مع انهما مستغنيان بعصمة عما هو الامام يكون لطفهما
في الامتناع عن القبيح وان جازت حاجتهما الى الامام للوجه الذي
ذكرناه فالوجه ان الامام معصومان من العبث والتأني بالاطلاق والمقدور
مشابهة في الملازمة ان الغاية هو دفع ما جاز لطفه فادام برتبة
ذلك لم يحصل الغاية فيكون ايجابه حشا **ق** اذا الشرح من الكتاب

والسنة لا تدل نفسها لاحتمالها ولذلك اختلفوا في معناها مع انما
يكون ما دلالة لا بد من بين عرف معناها انظر الى ما في الرسول
او من الامام طريقتا خلافة لم يشع ان لا يتلوه الله سبحانه ولا يتبع
في الزمان فلما اطلق ذلك من حيث انه لا بد من تعيين المراد بالكتاب
للإحتمال الحاصل فيه وكذلك لقول في الامام اعتراف قاضي
القضاة عبد الجبار بان هذا مبني على ان الكلام لا يدل بظاهره
وقد بينا ايضا بعد ما تدل وابطلنا الاقوال الخالفه كذلك
بينما يلزم منها ان هذا واجب من السيد المرتضى بان
لسنا نقول ان جميع ادلة الشرح محتملة غير التي تنقسم بانها
يدل ان البيان ظاهره مطابقا لحقايق اللغة وتقدم العلم
المستدل بان الخطاب بيه حكم وانه لا يجوز ان يريد خلاف
الحقيقة من غير ان يدل عليه ولا شبهة بان جميع ادلة الشرح
ليست بهذه الصفة لانا نعلم ان هذا القرآن متشابهها وبما السنة
محتمل وان العلماء من اجل اللغة قد اختلفوا في المراد بها وقولوا
ما تقول في الكثير ما لم يصح لهم طريقة والوجه في مواضع الى
طريقة الظن بالاول فلا بد والحال هذه من مبين الشكل وتزجيم
للعامة من يكون قوله تعالى لقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
حريص في هذا الان يقال ان جميع ما في القرآن لا معلوم ظاهر
اللفظ او فيه بيان من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقتضيه الى

وان السنة حادثة هذا المجرى وهذا قول يعلم بطلانه بالمضرورة لوجود
 مواضع كثيرة من الكتاب والسنة قد اشكل على كثير من العلماء والاعلام
 المقطع منها على شئ عيني ولو لم يكن في القرآن الا اختلاف في
 وجوه ولا يمكن في دفعه وهو الجمل الذي لا شك في حاجته الى
 البيان والامضاح مثل قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقوله نعم
 ونحو اموالهم حتى يعلموا للغير ذكرا وههنا ما اذا كان هذا
 لا بد من ترجمة البيان من المارة به فان سلمنا ان الرسول قد قولت
 بيان جميع ما يحتاج الى البيان منه ولم يخلف منه شئ على بيان
 خليفة والقائم بالامر بعده على ما في ما افترجه المعصوم في هذا
 الموضع كانت الحاجة من بعد الى الامام في هذا الوجه ثابتة لا فاع
 نعلم ان بيان دليل السلم وان كان حجة على من شاهده به وسمعا
 من لفظه من حجة ايضا على من في بعده من امر بعارضه ولو كان
 ونقل الامة كذلك لبيان ترجيح الامة ليس بصوري وانه ليس
 ما من منهم لعدول عنه فلا بد مع ذكرنا من امام سود له حجة
 النبي عليه السلام مشكل القرآن وموضع ما عجز عن ذلك فقد
 ثبت الحاجة الى الامام المعصوم هنا يستلزم اكثر من واحد لما لا
 اصر من قاضي القضاة بالمعارضة بالامام بان من قارب عن
 ان يقول كلاما ليه بالقرآن لا فان كان الاول فليحضر في الرسول
 وان كان الثاني ليجز ايضا في الرسول لفظا ما يغني عن القول

بالعرف بان الامام من ائمة لبيان الامام بعدد لما حق فيه المنع
 بخلاف الرسول بعده فتح الامام بحيث بان ما تم به وجوب القبول منه
 والاعتقاد له ولو لم يكن معصوما لم يؤمن بما يامر به وثابت ان
 يكون قبيحا ولا يجوز تكليف الرعية للاعتقاد لمن هو حاله و
 الامام طاعة بل اذا لم يكن معصوما لا تمتنع ان يرتد وان دعوا
 الى الارتداد وليس بعد ثبوت العصمة الا القول بانه لا بد من
 امام مستقيم عليه في كل زمان واعتبر من هذا القاصي جدد
 الحيا بعد جرح الامة انما يلزم هذا لولا قلنا بوجوب اتباع الامام في
 كل شئ وليس بل الامام هذا هو الذي ليه القيام بامور متبينة
 في الشرع والذي يلزم طاعته منه ما بين السمع حسن ذلك
 كما دوى عن ابي بكر انه قال اطيعوا في ما اطع الله فادعيت
 الله فلا طاعة لي عليكم وهذه طريق على دليل السلم فيما كان
 يامر به لا يقال اذا ادعى قوما الى عادية او خيرة او لم لا يعمل
 وجها يلزم طاعته وان قلتم نعم لان ان يكون معصوما لا يلزم
 يكن كذلك جاز ايضا بامر به ان يكون قبيحا وان قلتم لا لانه
 الحماة فمتفق فابده لا فاقول الواجب اتباعه فيما لا يعلم
 بجه وان كان لا تمتنع امره بالقبح لكن فاعله مقدم على
 من حيث يفعل الا على هذا الوجه الذي يقع كما ان العبد
 يتكلم ان يتبع مولاه فيما لا يعلم قبيحا على الوجه المذكور فكذا

رعية الامام بقدتبتا لما مع في الصلوة مكلف ما ينبغي التمسك
 اذ لم يعلم صاوية فاسدة ولا يخرج من انه يكون مطيعا واجب
 في صلوة الامام ان يكون متبجحة لانه انما كلف ان يلزم اتباعه
 في اركان الصلوة ولم يكلف ان يعلم باطن فعله فكذلك القول
 في الامام وعلى هذه الطريقة يجري الكلام في الغنائم والاحكام و
 خيرا **ج** يلزم من قولهم ان لا تقاد الرعية للامام اذ لم يكونوا معصين
 لمثل هذه العلة التي ذكرها واذا لم يجب لاحل ذلك عصمتهم و
 لم تنفع ذلك من وجوب طاعتهم لم يعلم دعاهم الى المعصية فكما
 القول في الامام والمحارب عن امره **ج** انه لو لم يجب اتباعه الا فيما
 لم حسمه لزم الغمارة لا المكلف يقول لولا العلم حسن هذا وجوب
 اتباعه وبما لا يعلم وجهه لا بدفع وجه المضد لان المضد انما ان
 من عدم امن المكلف من امره بالقبض وتجرى بكتابة الخطا ولا يثبت
 هذا الا بدفع هذا الاحتمال وحيث المكلف المصنوعة رعية يجب القول
 باستباح القبض عليه وهذا هو العصمة **ب** اذ ذكر السيد المرتضى
 من ان وجوب اتباع من قبل المعصوم فيما لا يعلم فيه يستلزم ان
 ان تقبل الله نعم بفعل القبض على وجه من الوجوه الامكان ان
 يكون ذلك الذي يامر به لكن ذلك محال فليزم عصمتهم **ج** اذ
 السيد المرتضى احضر وهو ان يكون الامام انما هو امام في جميع الدين
 وما لم يكن متبعا فيه من الدين يخرج عن كونه اماما فيه وهذه الجملة

لاختلاف فيها فليس لاصحاب بيان فيها ان المنازع في هذا باله
 خرق الاجماع واستلزامه عزائي يكون فلا يصح هذا ولا عمله
 المنع من امانة اولادنا خبر واحد لا يصح في المسائل العملية
 ايضا فلا بد ان يكون ان كل ما يفعله ليس بحجة وانما ان لا يكون
 سبي منها حجة فلا حجة في الخبر المذكور وانما ان يكون المعصوم
 حجة والبعض الاخر ليس بحجة فلا يدل ايضا لما ذكره من ذلك
 البعض الاسلوبيان الجزئية لا يصلح كبرى في الشك في الدلالة
 قوله هذا طريقه ايرالمؤمن عليه السلام فليس في ذلك زيادة
 على الدعوى ولم يذكر رواية عنه تقتضي ذلك ولا له ليعتكم
 عليها والذي يستلزمه قيام الدلالة على امانة وقبيلها على
 ان الامام يجب ان يكون معصوما مقتدا به مع جميع البروق له
 الواجب اتباعه فيما لا يعلم فيه وان كان امره بالقبض كونه فاعله
 معصوم على من حيث يفعله لا على الوجه الذي يقع قلنا محال
 ان يقع الفعل متبعا على وجه من جهات الماهل ويقع على ذلك الوجه
 من فاعله انزول يكون متبعا لان علمه القبح الرجوع ولا اعتبارا
 فالخارج به اذ اذ هو الامام اليها وفعلها وكانت بغيره لم يقع
 منه لانه عالم بعصمها بل لانه تمكن من العلم بذلك لان التمكن في هذا
 الباب ويقوم مقام العلم ورعية الامام اذ كان في متكم في العلم
 بغير المجاهدة وما يورثها الصلوة في الدين فيجب منهم وان لم

وان لم يعلم وجهها في العالم فكيف في العلم بغيرها ولا بد وان يكون
متكلمين فكيف تكون الحادثة في غير متكلمين ولو سلمنا ان عدم
تمكّنهم من العلم بحال الحادثة في القبح والحسن لم يوجب ايضا ان
الكلام فيما كان من العلم بحال من جهة مادام الامام الى فعله وانما
لما اراده من الحادثة لم يستقم له مثله في غيرهما من امور الدين لان
الامام لا بد وان يكون اماما في سائر الدين مقتدا به في جميع ما كان
معلوما وجهه للرجية والم يكن على ما دللنا عليه من قبل فلم على
هذا ان لو دام الحادثة الحادثة ما لا يكون المنازع ان يدعي قوة
حسنا منهم ان لم تكن طاعته والاعتقاد لانه من حيث وجوب الاقتدا
به فاما العهد فلم يكلف طاعته من لاه فيما لا يعلم شيئا مما يمكن من
العلم بغير حكمه يعلم شيئا ما لا يدل الى العلم بحال فيموزان
لا يوجب منه وان قبح من المولى ليس حال هذا حال الامام لان كلامنا
على امرنا باننا فيه فيما يمكن من العلم بحال فلا بد ان يكون القبح
منه فبشيء منه ومن بان اما الصلوة ليست اما حقيقة
لا لم يجبت فيها معنى الاقتداء الحقيقي سلمنا كونها اما حقيقة
تكون الاقتداء بها فيما التكليف فيه منوط بالنظر في مقتضى الاقتداء
ليحصل العلم وانما الاقتداء وانما ذلك الشك والريب وعن
ان الامر يؤول الى عليه والعقد الامام وعدم مسامحة له تخاف من
الموازنة الغرض وخطأه محتمل بطلان الامام ووجوهه ولسنا

تخلف من ادولايه عليه ولا يخاف من عاقبة لسدوس المشاط
على العالم وليس لها سلطان عليه وايضا فان الامام ولاية متعة
عامة وولاية الدير خاصة فالسبب الذي يقتضي الاقتداء بالامام لا
ان يكون مخالفا للاقتداء بكل من هو دون من اير قاصر وحكم
ولان الامامة ايضا لا بد وان يكون مخالفا لغيره من الامة من
غيره يرجع الى خلاف الاسم واذا كان لا بد من تميز بين الامام ومن
وكان من الامر او غيرهم في معنى الاقتداء فلا خيرة يمكن انشاها
الامام كونه وفيه نظر فان هذا الامام لا بد من وجوب اتباع غير
المعصوم اية مهننا ولا يرفع هذا في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فيما ذكرتم في الامام له صفات **ا** انه واحد **ب** انه يولي ولا
يولي عليه **ج** انه يعزل ولا يعزل **د** يجب على غيره طاعته و
لا يجب عليه طاعته غير ما ذكرنا اماما ككلامه ونعله كل منهما
دليل واعتقاد الصواب في اقتداء واقواله والمؤمن بعدم خطابه
في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
طاعته مجرد عما يقتضي يجب تعظيمه كعظيم النبي **هـ** انه حافظ
للشرح بالحادية والجهاد بامر ودعاية **ب** انه مقيم للحدود **ج**
انه داع الطاعات ومزيل الباطل **د** بعد من المعاصي اذا تفرقة
تفرقة هذه الاشياء منقضية الى العصمة اما فلا زوجه
من حيث عدم من غيره الى الطاعات ومجرد عن العصمة فلا يحتاج

فتفتي على الحاجة فيه عدم العصمة واما باب فلائذ لم يكن الخطا عليه
ما هو تام بيمين ان يولم من الحسنة والسيئة وفيه ولاية سبب لهلاك
الدين وفساد المسلمين واما ج فلائذ اقام يعزله من بين انكا الخطا
واذ اعزلهم جانان يعزله الصلح في الولاية واما د فحاجة الى
العصمة ظاهرة والذين اعدوا له السور اما الغاية او اما ان يعزبه
المعصية في بقى الامر او تكليف لا يطاق او التماس فلائذ ان
وجب طاعة فما يعلم صوابه لزم الغاية لان قوله ليس غير جهة
اذن ودعى المكلف لعدم الظن بالبل لا يمكن ردها وان
وجب مطلقا لم اسكان المكلف ووجب العصمة لجانان بها
وان كان في بعض الاحكام غير معين لزم تكليف لا يطاق وان
لم يجب طاعة في شيء فاقص ووجب طاعة واما ه فانه لو كان
الخطا عليه جائزا لم يكن كلامه وعظه وليلا واما ز فانه لو كان عليه
الخطا لم يحصل اعتقاد الصواب في افعاله واقراده والحجة بعدم
خطاه لعدم اجتماع الجوز مع امكان التقيض لا يقال فيحقق العبادات
لا انقوله ثبوت العبادة غير معلوم ههنا فيجوز الختم واما
ح فلائذ المقترن المطلق يجتنب من الحكيم ان يجعل لمن يوصيه منه
الظلم والكفر باوامر القدسي والخطا في الاقوال والافعال
اما ط فلائذ محال فخر المعصوم بحجج الله في اي شيء كان لا
يمكن الجزم بايجابها المحادية والقيل لجان كون الله في طرفة

الحال فلزم ان يكون قابلا للحق او فاعله يمكن ان يجب محاربة
بحجج ذلك وهو محال الصلوة واما ي فلائذ تعظيم النبي
واجب في كل حال وفي المعصوم يمكن صدوره ووجب له الحق
منه وان لم يجب تعالبه بالعقوبة كان اعقاب القبيح وان نفى
وجبت عقوبة فان نفى وجب التعظيم لجمع التقيضات
ان لم يجب التعظيم ناقص الحكم لو حجب تعظيمه دائما واما با
فلائذ في المعصوم لا يحصل الجزم بحفظه للشرع فلا يحصل الوفاء
بقوله فتفتي فائدة فاما سان الانسان لا يقبل نفسه و
يقبل غيره الا بقوله من يعرف يقينا صوابه وانه متل قوله
النبى صلى الله عليه واله ولا يتحقق ذلك الا بالمعصوم واما
ج فلائذ يقيم الحدود لا بد ان يستحيل عليه سبب الحد ولا كان غيره
المراعاة في الحد ويستحيل عليه سبب الحد ولا كان غيره
مقيما ايضا ولا يحصل المقيم فيه واما يد فلائذ المقر على
الطاعات لا بد ان يكون اقرب دائما اليها والمبعد عن
المعاصي لا بد ان يكون دائما بعيدا عنها وهذا هو العصمة
فه ووجب عصمة النبي مع عدم وجوب عصمة الامام مما لا
يجان والاول ثابت فيفتي الثاني اما المناقاة فلائذ لا يمتنع
بغير من الله ثم ومقتضى فعله وقوله ويجب تباه وطاعة
ولما ان يقتضى ذلك وجوب العصمة اولا فان كان الاول وجب

معصية الامام لتحقيق العلة فيه وان كان الثاني لم يجب عصمة
البيوع والابوية الا اول فلان كونه حجة فيما يجنبه من الله فوجب
ان لا يجوز عليه ما يتقضى كونه حجة من الخطا والتميز وغير ذلك
والعدم الوثوق حينئذ بقوله ونعله في كل ما يجب معصية النبي
وجب عصمة الامام والمقدم حق فالنالي مثله اما حقيقة المقدم
فلقوله نعم لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فالمراد
يكون الرسول معصوما لكان المكلف حجة لان قول الرسول
حينئذ ليس دليل لاحتمال التقضي مع اشفاء الدليل وان ثبت
الامارة بتحقيق الحجة واما الملازمة فلا تنافي مع عدم امام معصوم
يبقى المكلف حجة اذ المكلف الذي لم يضر الرسول والمجمل
موجود في القرآن والسنة والمشا به والاختيار واعتاج
الى التفسير وعدم المقرب حينئذ وقول غير المعصوم ليس
بدليل والمجمل والمشا به ليسا بدليل فلم يكن الامام معصوما
لتلقت الحجة المنفية في كل ما كان الامام افضل من ربه
ان يكون معصوما لكن المقدم حق فالنالي مثله اما الملازمة
فلا ان الامام لو عصي في حال فاشا به تلك الحالة يعصى كل
واحد واحد من الناس فيجب تمتع الامه على الخطا وهو محال
لما تحقق في ادله الاجماع واما ان لا يعصى واحدا من نفى تلك
الحالة غير العاصي افضل من العاصي فغير الامام افضل فيجب

عن الامامة فلا يكون اماما مستقرة وهذا هو الضاد والمترج
للرجح والمرجح وولم تكلف بالانقطاع واما ان يكون الامام مع
وجوب كون الامام افضل وانما كونه ليس افضل في هذه
الحال وهو شاق وما حقيقة المقدم فلا سخافة تقدم المقصود
على العاضل واما حجة تقديم المساوي لامتناع الترجيح من
غير مرجح والعلم بها من ربي في الامام هو انما يكون بولي من
المكاتب المجازين الخطا على الحق وان تكلمه الشريعة في كل حكم وما
وجبه على ذلك مع كونه واقع كالكلف من الخطا مع كونه داما
فلا خطا وقت ان لم يكن اما لان المطلعة العامة تقضي الامانة
فخطاؤه ملزم للمجال فيكون محالا فخطا لا يتجمل امكن تحقق
الشيء مع فرض وجود صفة وتحقيق صفة ولا اجتماع لغيرها
والامانة ضد الخطا والعصيان واقوى للاشياء معانده له
فيستحيل اجتماعهما في محل واحد في وقت واحد فاما فلتنا
بالمعاهدة لان الامانة هي المجدبة من الخطا والمعاصي والمنعني
للبعد عن الشيء لئلا يزداد مضادة وهذا هو العصمة في حادثة
نقد نظر ان تحقق الامانة في محل وجب امتناع الخطا عليه وهذا
هو العصمة في المخرج الى الامام ليس امتناع الخطا بل هو المعنى
عنه في التعريف والتبديد ولا وجوبها للخطا والازم تكليف
ما لا ينطاق فيبقى هو ان يكون هو انكار الخطا التحصيل منه

فالادام هو المخرج للحظ من مدار الامكان الى الامتناع ولا تراوي
 في المعاندة في الوجود من علة الامتناع منع تحقق الادامة الا في
 وهو محال لا يمتنع مع عدمها الامكان ويستحيل ان تكون عتية
 اليه فكيف تكون علة فيه واما الامكان ايضا فوجودها
 لعدمها فيكون الحجابها حجابا اما ترجيح عدم لكن بجهان غير
 المنفهي لو حوب محال والامكان في وجود المرجح مع علة
 الرجحان في وقت واحد في اخر ترجيح لعدم الوقتين في الوجود
 والاخر بالعدم لما ان يكون محتاجا الى مرجح اوله والثاني محال
 والادامة لا ترجح بل مرجح والاو لا يستلزم عدم كون ما في
 مرجحها فاما مرجحها ما هذا خلف والامتناع وهو المطلوب
 صعب معلول الادامة اما ترجيح عدم الحظ او امتناع الحظ
 وانما كان يلزم المطلوب ما على التقدير الاول فلان احد
 طرفي الممكن مع العتوي يستحيل وقوعه مع المرجحية
 او لا ياد لا استحالة وجود الحظ انتهى الى الامتناع وان كان
 الثاني فالمطلوب باطل لان العلة متى تحققت وجب تحقق
 المعلول فاذا تحققت الادامة امتنع الحظ وهذا هو الغرض
 مرجح كل فرض يتوقف على استعداد مسبوق باستعداد المحل
 له والاستعداد التام هو الذي يوجد حقيقته بلا فصل
 المستعد فالادامة هي المنبعدة عن الحظ والمبعد عن الترتيب

له لانه موجب لبطان الاستعداد المتوقف عليه ذلك الشيء
 فالادامة مناف للحظ وتحقق احد المتناهين يستلزم امتناع الآخر
 والادامة موجبة لامتناع الحظ وهو مطلوبنا **ص** وكل شيء اذا
 نسب الى امر فاما ان يكون مثله والا لثاني فاما ان يكون مثله
 له فيستحيل اجتماعه معه والا وهذه فيه خاصة مودة بين
 النقي والاشباه فالادامة اذا نسبت الى الحظ والمادية من
 حيث هي هي غاية في وجوده لاستحالة عدمها مع اذ يتوصل
 بوجوده فيلزم وجود المادية المطلقة فكيف يطلب منه
 العدم واما ان يكون من الثالث وهو محال والادامة بمرجها
 الصلان كما يمكن اجتماعه مع الشئ فلا بد من ايجابها مع
 وجوده فلا يكون معا بعد ولشأوي فيها الوجود والعدم
 او رجحان الوجود قطعا فتعين ان يكون من الثاني
 تحقق احد المتناهين يستلزم امتناع الآخر فالادامة مع
 اجتماع النقيض وهو محال **ص** الامام هاد دلتها والها
 ليس بهاد في الجملة فالادام ليس باحد اما الصغرى فلو
 المراد من الامام اذ ليس المراد منه الهداية في وقت
 دون وقت اخر ولا في حكم دون اخر ولا بعض دون
 بعض واما الكبرى فلا نالها صي بادام عاصيا والضال
 ليس بهاد مادام ضالا **ص** الادام مقيم للشرع حاصل على العمل

به دائما ولا شيء من العاصي كذلك اذا دام فاصيا ولا شيء من الامام
بمعاصيها المتعري فظاهرة لكان الغاية من الامام ذلك واما
الكبرى فظاهرة **من** العلة الغائية في الامام ارتفاع الخطا
الغائي حلة فاصية بما معلولة بوجودها فدل على ان ارتفاع
الخطا معلول للامانة وقد تحققت الامانة فيحقق ارتفاع الخطا
ما دامت متحققة فعملها وهو الامام فيلزم العصية **مع** كل شيء
اذا نسب الى غيره فاما ان يكون واجبا معيا ومستعاضا او
ممكنا منه فاذا نسب الخطا الى الامانة منع فرض تحقيقها اما ان يجب
وجوه الخطا فتكون منفعة لارادة تدويرها حين فاذا كان
معها واجبا كانت منفعة هذا خلف وان كان معجلا بارتداد
وجودها وحدها فانفتحت فايدتها وهو محال مطلقا وان كان
معها مستعاضا ثبتا لمطلوب صط المكلف لرفع الامام لارضية
الى الطاعات وارتفاع المعاصي وهو جواز الفعل والترك
فع الامانة اما ان يصير المكلف واجبا الى الطاعة ولا بعد من
المعصية ولا بعد من مع تكمي الامانة وعلم به او لا والثاني
محال ولا لكان وجوه كعدمه وتبعية من المعصية ويعلم
بصحة ذلك فيمنع منه الوجود والامام قادر على نفسه
والام لا يمكن مكلفا فيجب له ذلك فيمنع منه **فقد** عجز
يوجد غير او لا مجبر او هذا هو العصية **المادة** الطاعة **من**

من الامانة على **عصية** الامام امتناع الخطا والامانة اما ان
يكون بينهما لزوم او لا والثاني محال ولا يمكن مع ذلك ان
لا تقع الطاعة وتقع المعصية فتنتفي فائدة الامانة لان
فائدة الامام ان مع طاعة المكلف له وتكليفه وتدرجه من له
على الطاعة ومنعه من المعاصي بتحقيق الطاعة وبعد من
المعصية فينتفي ان يكون بينهما لزوم فاما ان يكون الامام
مع الشطين المذكورين ملزوما لدفع الخطا او العكس او
اللازم من الطرفين والاول والثالث المطلوب والثاني
محال ولا لكان مع تحقق الامام وطاعة المكلف الامام و
تكمي الامام من تبعية من المعصية وتبعية الى تلك الطاعة
فكان يمكن ان يكون المكلف بعد من الطاعة وارتدادا من المعصية
وهو محال ولا اشقت فائدة واما قلنا بل لزوم المطلق
من الثالث والاول لان الملتزم الامانة وتكمي الامام من
حمل المكلف على الطاعة وبعد من المعصية والطاعة
المكلف له والثالث لا يتحقق في الامام لان الطاعة لا يتحقق
بين الانسان ونفسه فتق الاولان وهما متحققان فتثبت
المطلوب الامانة مع تكمي الامام من حمل المكلف الطاعة و
امتناعه من المعصية اتفاقا فاما ان يكون من الاسباب
الاقضية وهو محال لان الاحتياقي لا يرد من هذا السبب بوجه

تائيد واما من الاسباب الانفاقية وهو حال لان الانفاقي لا يدوم
 الذائبة الواجبة وهو المطلوب بكل امام يجب طاعته بالضرورة
 مادام المأمور اذ لو لم يجب طاعته لكان الله تعالى ناقضا لفرجه
 الثاني باطلا لمقدم مثله بيان الملازمة ان الله تعالى اذا نصب
 اماما وجب عليه لدواء لكلامه الى فعل الطاعات ثم لم يجب
 عليهم طاعته بل قال ان شئتم فاقصدوا به وطيعوه وان شئتم
 فلا تنفوا فائدة وانتقض الغرض ضرورة واما بطلان الثاني
 فظاهر فلو كان الامام غير معصوم لصدر بعض الامام لا يجب
 طاعته بالامكان غير هو الامام لان الامام اذا لم يكن معصوماً لم يكن
 ان يدعو الى معصية فان يجب وجبت المعصية حال كونها
 معصية هذا خلف وان لم يجب ثبت المطلوب ولو صدقت
 هذه المقدمة مع صدق الاول لاجتماع التقيضين اذ التحشية
 المكننة ناقض لشرطة العامة لكن العامة لكن الاول صادق لما
 بينا فالثانية كاذبة فلزم زعمها وهو كون الامام غير معصوم كاذب
 ههنا مقولات اكملها اوجبه الله تعالى على المكلف فهو واجب
 في نفس الامر بالضرورة لاستحالة ان يوجب الله تعالى على المكلف
 وبإمره بشئ ولا يكون قد اوجبه عليه في نفس الامر ولا كان
 مغترا بالجهل والفتنة لان الامام باليس لا يذم بغير ضرورة
 كلما كان طاعة الامام في جميع الاحوال التي توجبها وهي قواها

الله تعالى وحده الله تعالى والامر التكليف بالصدق
 الامام هو المرفوع على الاحكام والشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ومنه يتفاد احكام الشرعية التكليف بالحال والامر والصدق
 ذلك في علم الكلام طاعة الامام واجبة دائما في جميع احواله و
 فراهية لانه اما ان يجب دائما في جميع الاحوال والنهاية او في
 بعض الاوقات او في بعض الاحوال والنهاية دون بعض ولا يجب
 في شئ واحد من سوا الاول والثاني والثالث فلو كان ذلك
 البعض اما ان يكون معينا او لا والثاني فيستلزم التكليف بالحال
 وقد قدرا الاستحالة والاول اما ان يكون معينا ماله كما يقال
 في الفعل العادي في الوقت العادي او غير ذلك كما يقال
 ما نطقه المكلف حين يلفظ وقت يظن على الحال المستقيم وهو
 باطل لوجوب احدهما انه يستلزم لتمامه اذ المكلف يقول لا سبيل
 لا يجب على اتباعك لا يصح جعله في طاعتك مكلف فيه او علم
 وامل مرآة الطن في وقت اعلانك ووطنك في الحال المستقيم وفي
 لم يحصل في هذا الطن فيقطع الامام او حصول الطن والعلم
 من الاجرائات التي لا يمكن اقامة البرهان عليها وانما يحصل انشا
 وبما انه المعروف للاحكام فاذا لم يظن قلة حجة كان للمكلف
 ان يقول اني لا اعرف هذا الحكم وانما يتك لا بقرتك وتلك
 يجوز وليس حجة عندي فيقطع الامام ايضا فلا بد من معصية اليقين

والايج محال قطعا لا لكان وجوده لعدم فقير الاول وهو
وجوب طاعة داعي في كل الامور والمواقي مطلقا اذ انقضى ذلك
فبقول كلما اوجب الامام على المكلف اوجبه الله عليه من **ب** وكلما
اوجبه الله على المكلف فوجبه عليه في نفس الامر بالضرورة من
ينج كلما اوجب الامام على المكلف فهو واجب عليه في نفس الامر
الضرورة فالامام ان يجوز عليه الخطا والعصيان اولاد الاول
يستلزم جواز امره بالعصية فان لم يجب ناقص وان وجب
فان وجب في نفس الامر ناقص **ج** ولزم التكليف المجازي وان لم يجب
اكن صدق قولنا بعض الامر به الامام غير واجب في نفس الامر وهو
نقيض النتيجة الضرورية وهو محال فقد ظهر ان جواز الخطا على الدوام
منه في المحال فيكون محالا فيجب الثاني وهو امتناع الخطا والعصيان
عليه وهذا المطلوب اعترض بعض الفضلاء على هذا الدليل بان لا يتم
ان كان صدق قولنا يقتضي بامر الامام غير واجب في نفس
الامر غير ثابت وصدق الضرورية لا تما في مكان صدقه لان كان
صدق قولنا يقتضي بامر الامام غير واجب في نفس الامر كان
صدق القضية والذي يلي في اصل القضية هو قولنا يقتضي بامر
الامام بالفعل غير واجب في نفس الامر لا يمكن ولا يلزم من صدق
الموضوع بالفعل بل بان يكون المحمول والموضوع بالحق عكسه
الثاني اجاب **د** عنه افضل المحققين بوجوب نصير المدعي الحق

فقد علم

قد علم من الله سبحانه بان هذا غير وقوع ما يقابل القضية الضرورية
لان مكان صدق القضية هو جواز صدقها بالفعل وصدقها
بالفعل يلزم للممكنة فان المطلقة العامة احضرت الممكنة وامتناع
وقوع مقابلها القضية الصادقة معلوم بالضرورة فله ان كان
صدق القضية بان يكون الموضوع والمحمول بالحق باطل لان ذلك
قريب من صدق مكانها لان مكان صدقها وانما قلنا انه قريب من
صدق مكانها ولم يقل هو صدق مكانها لان صدق مكانها يكون
ان يكون الموضوع كذلك كالحق بالفعل والمحمول بالحق وان كان
الصدق غير صدق الامكان فان الاول دون الثاني اما يعرف
للقضية غير الممكنة كما يعرف القضية الفعلية كقولنا بعض **ج** وجب
بالفعل وهذه القضية من حيث مكان صدقها تقابل صدق الضرورية
من حيث هي صادقة ومن حيث كونها بالفعل تقابل نفس تلك
القضية ولا يناقضها لو كانت ممكنة بالامكان العام اذ كانت
مقابلة للضرورة لا يمكن اجتماعها معا ثابت مطلوبنا اذ يتبع
صدقها مع صدق الضرورية واعترض ايضا بان هذا يدل على
عصمة في التبليغ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر مطلقا ومطلوب
الثاني الاول والثاني غير لازم من الاول لان الاول اهم وقد
ذهب الخ لثبوتها من اهل السنة والاجماع الجواب **د** عنه
من وجهين **ا** انه لم يقل صدق ذلك ضرورة الامام بل المناقضين

منهم من قال بعدم عصمة مطلقا ومنهم من قال بعصمة مطلقا
فالفرق قولنا بطلانها لا لاجتماع **باب** المقتضي للعلو هو القدر من
والشئوت وما حيلت لارادة المانع ليس الى الخوف من الله تعالى
والقصد من محرم الفعل ونسبة الى ذلك واحدة فان مقتضى المنع
اقتضى في الجميع وان لم يوجب المنع كان الكل مكرها ولم يوجب
شيئا فاستأوى حلة الحاجة اليه ووجه عليه ومعلوم ان لو كان
الامام غير معصوم لصدق كلاما لم يكن الامام معصوما وجب طاعته
نقص للخروج ولزم قولنا كلاما لم يجب طاعة الامام كان الامام معصوما
لم يجب طاعته وكل ذلك محال لان وجوب طاعة الامام اذا لم
يكن معصوما بطريق الاول فيصدق دائما اما ان يكون الامام
معصوما ولا يجب طاعته اذ لا يجمع ولزم كلاما كان الامام معصوما
وجب طاعته وهو ثانيا فصل الثانية لو كان الامام غير معصوم
لكان النبي غير معصوم لانه لو كان النبي معصوما عند تقدير
عصمة الامام لكان عصمة النبي ثابتة على هذا التقدير فاذا كان
كذلك فلا يخفى ان يكون عصمة النبي لانه لعدم عصمة الامام
اولا يكون لانه وكلاهما باطلا الاول غلظة لو ثبت للامامة
بين عدم عصمة الامام وعصمة النبي وبين عصمة الامام وعصمة النبي
لثبت للامامة بين عدم عصمة النبي وبين عصمة الامام كلاما كان
النبي غير معصوم كان الامام معصوما لانه انما يشاء اللانم يستلزم

اشفاء الملتزم لكن اللانم محال لان عصمة الامام مع عدم عصمة
النبي مما لا يمتنع لان النبي اول البصمة من الامام ولعدم القام
به فقل تقدير عدم عصمة النبي يستفيضة الامام قطعاً لانه تابع له
وخليفة واما الثاني فلا مانع من ذلك قلنا على تقدير عدم عصمة
الامام ولا يغني بالامانة الا هذا القدر في نفسه فظهر لانه قد
في الكلام وجوب عصمة النبي على كل تقدير وانما الحكم ثابت
عدم عصمة الامام ثبت عصمة النبي دائما ولان على تقدير عدم
عصمة الامام لو لم يكن النبي معصوما لم يكن المكلف مطروقا الى العلم
البنية ولان الدايما اذا لم يكن معصوما ولا اصل معصوم انجب
ينظر اما مع عدمه فلا يمكن المحتر من الحكم مطلقا اصلا هذا
خلاف لا يقال انما عدم عصمة النبي على تقدير عصمة الامام
لما لا يخفى وهو ان النبي هو المعبر عن الله الذي لا يمكن ان يعلمه
الا النبي قالوا لم يكن معصوما لم يحصل الوثوق بخلاف
الامام المعبر عن النبي فلم يمكن معصوما لم يحصل الوثوق
بخلاف الامام المعبر عن النبي وهو ان كان يكون غير انما هو
اليه والعلم منه باحساس فيكون حصول الوثوق المكلف بتبني
المعبر عنه بخلاف النبي لان المستدل ان يقول لا نسلم
ان المانع متحقق على ما ذكرنا من التقدير فان الحافظ للشرع
كلما سئل فان شرط عصمة للوثوق شرط عصمة الحافظ والاد

فلا ينفك والوقوف كجثة الخنزير تنفك كون الدمام هو الحافظ للشيء
لأننا لا نفك الحافظ إلا الذي يحصل الوقوف بقوله والخزيرة
فيكون الحافظ هو الجميع لا الدمام وحده وهو خلاف التقدير
هنا مقتضات الإجماع حجة لقوله عليه السلام لا يتحقق امر على الخطأ
والدلالة الإجماع **ب** كلما أوجب الله على الأمة الإجماع عليه
بقوله وحرم النزاع فيه قالون حقا **ج** أوجب الله تعالى على الأمة
كافة امتثال أوامر الدمام كلها وفواهيده ومخالفاته وأفعاله
لأن طاعة لا تختص ببعض على تقدم مراد فيكون جميع قوله
وأفعاله لأن طاعة لا تختص ببعض حجة صحيحة ليس شيء منها
يخطأ وهذا هو العصمة **د** كلما كان نزاع الدمام حراما بالضرورة
مع وجوب تكاثر كل منكر كان الدمام معصوما والمقدم حق الثاني
مثله أما الملازمة فلازمة لولم يكن الدمام معصوما لكان أن يأتي المظهر
فأما أن يجب تكاثره أولا والثاني ما قص وجوب تكاثر كل منكر
والأول يستلزم وجوب تراعه وهو يقتضي القضية الأولى **ح**
كل إمام تابع لكل مكلف في العزة العلية بالضرورة فلو كان
إمام خير معصوم لصدق بعض الأحكام يمكن أن يكون ما فعله
يكن أن يدخل المكلف إلى المعصية أولا في حوالى الطاعة والترك
المعصية فلا يكون تابعا لكن الثانية تقتضي الأولى فصدق الأولى
يستلزم كذب الثانية فيكون ملزوما كاذبا بالاشي من الأمام

للتكثير

صلى

بضاب الضرورة وكل خير معصوم ضار بالامكان العام يفتق له
شيء من الأمام بغير معصوم بالضرورة أما الصغرى فلأن الأمام
أما وجب لنفع المكلف ودفع ضرره فما كان يكون ضارا لما
الكبرى فلأن خير المعصوم يكون أن يعمل على المعاصي ولما التنازع
فلما بين في المنطق إذا كانت إحدى المقدمتين ضرورية في الشكل
الثاني سكن النتيجة ضرورية لمثبت الضرورة لعدم ما بالضرورة
وقتها أو الأخرى بالضرورة فيكون القياس في الحقيقة
من ضرورتين أو أمر الدمام وقواهيده وأفعاله سبيل المؤمنين
لوجوب اتباعه على المؤمنين كافة وسبيل المؤمنين حتى كلما يصدر منه
حتى يقتضيه عنه الخطأ وهذا هو العصمة **ب** الإجماع مع مخالفة
لأنه كبير الأمة وسيدهم وقوله وحده حجة لأنه يجب على الأمة تكاثر
اتباعه ولا يفتي بالحجة الأعداء وقوله وفعله بمنزلة قول كل الأمة
وفعله كل الأمة فهو بمنزلة كل الأمة معصومة فيلزم أن يكون
الأمام معصوما **ب** الدمام أما أن يكون واجبا للخطأ أو جازيا
الخطأ أو منسج الخطأ والعلمان الأولان باطلان فحقين
الثالث لما بطلان الأول فلازمة يكون حينئذ أسوا حالا
من الأمة إذا الأمة **ج** يجوز عليهم الخطأ وأما الثاني فلازمة يكون
مساويا للأمة في طاعة الحاجة إلى الأمام فحين إمام لهم دونه ترجيح
بل ترجيح وتقييده المادونه ترجيح بل ترجيح أيضا **ج** الدمام

كلام الأصناف

عدم العصمة لا يمتنعان في محل واحد والاول ثابت فيفتي الثاني
 اما المناقاة فلا تنجم اجتماعا في محل واحد والاول ثابت
 يستلزم التسلسل والاول والثاني في نفس واحد الله تعالى
 او التجميع بلا مرجع والكل باطل اما الملازمة فلا مانع منها ان
 الامة واجبة على الله تعالى عندنا او على الامة عندنا خري وعدة
 وجوبها وان الخطا على المكلف وهو عدم العصمة فاذا لم يكن الامام
 معصوما اما ان يجب امام اخر او لا والاول يستلزم التسلسل والاول
 او الثاني الى الامام معصوم فيكون هو الامام للاستغناء عن المعصوم
 وعدم وجوب قبول قوله وجوب قبول قول المعصوم فاما في غير
 المعصوم تكون عبثا فيفتي الثاني يستلزم لحد الامر انما اخلال
 الله تعالى بالاجب مع اختياره وهو متناقض لثبوت قوله وجوب
 في الامام مع عدم امام له او احتياط كالاتي فيتحيل اجتماعا في الخطا
 وهو متناقض ايضا واما عدم كون ما في قوله علة وهو متناقض وان
 كان في غير الامام وجب امام واما الامام لا وجب له التجميع من غير
 مرجع لتساويهما في علة الحاجة وهذا ايضا راجع الى كون العلة
 علة لامة حيث لا يكون علة مائة والادلة يجمع بينه وانه اذا كان
 اجتماع الامة مع عدم العصمة في محل واحد مستلزما للحاكم
 محالوا اما ثبت الاول فظاهر لتحقيق الامة لادام بعينه بالجمع
 عدم عصمة الامام مع عدم كونه نعم ناقضا للفرع كما يمتنعان

والثاني ثابت فيفتي الاول بيان الثاني ان فائدة الامام انما
 للخطا والامر منه وورق المكلف فاذا لم يكن معصوما لم يبق
 المكلف به فلم يحصل ادعاء القول قوله فاذا اوجب الله تعالى
 الامام لا يحصل منه الفرع كان ناقضا للفرع وان كان معصوما
 ثبت عدم العصمة واما ثبت الثاني فظاهر كماله لم يكن الله
 ناقضا للفرع كان الامام معصوما والمقدم قوله الثاني مثله
 بيان الملازمة ان كل ما يجمع تستلزم متصلة من غير ايجز
 كان وفتي الفرع كماله لم يكن الامام معصوما كان الله تعالى
 ناقضا للفرع في الثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انه
 كماله لم يكن الامام معصوما لم يحصل المكلف الوثوق بقوله بل
 يجوز ان يكون الملازمة قوله وذلك الثاني يفرق عن الطاعة فلا يحصل
 له ادعاء الى قبل قوله الفرع من نصب الامام قبول المكلف
 قوله وحصول الداعي بغير قوله ومع عدم عصمة الامام لا يحصل
 ذلك فيكون نصب الامام غير المعصوم نقضا للفرع كماله كما
 كان الامام غير معصوم كان المكلف ابعد عن طاعة وان
 الى معصية وكلما كان كذلك كان تكليف المكلف اعم
 طاعة واقترب الى معصية وكلما كان كذلك كان تكليف
 المكلف تكميلا لما لا يمنع كلما كان الامام معصوما كان
 تكليف المكلف بظاهرة ما بعد من معصية محالة اما الصغرى

فلان المكلف حينئذ يعتقد مساواة المجهول عند الرتبة فيكون
تكاليف طاعة من دون العكس جميعا من غير مرجح والترجيح من غير
مرجح محال فيعتقد ان تكاليف طاعة محال وذلك بغير المبدأ
طاعة لا تقرب من معصية واما الكبر فيكون لان تكلف نقص
الادام مع وجود الملازم تكليف المحال وهو محال لا متناع
الاجتماع واما استحالة النتيجة فلان مضى الادام مع عدم
التكليف بقرب المكلف من طاعة والبعد عن معصية بمقابلة
الادام ومضيه **ج** دائما اما ان يكون الادام غير معصوم او يكون
المكلف اقربا الى طاعة والبعد عن معصوم او يكون المكلف
اكثر مبالاة طاعة معصية ما بعد الجمع لان المكلف يعتقد مساواة
له وقوله مساو لقوله ترجيح قوله عليه ترجيح بلا مرجح وذلك يكون
بعده عن طاعة فلو كلف الله ثم المكلف بذلك كان تكلفا
له بالجمع بين جرحه بالجمع وهو محال وان لم يكلفه كان مضيه
جسدا دائما اما ان يكون الادام معصوما او لا وجب الله ثم
على المكلف كونه اقربا الى الطاعة والبعد عن معصية مائة طرفة
كلمة مستقلة بغيره فلو من نقص المعدم وهو الثاني فتثبت
بالضرورة فيكون اما الاول ثابتا كذا كان الادام غير معصوم
كان مضيه حتما لكن الثاني باطلا فالمعدم مثلا بيان الملازمة ان
المكلف يعتقد من طاعة الترجيح بلا مرجح وذلك ما يفرض محال

محالها فيكون مضيه حتما واما بطلان الثاني فتأمل دائما
اما ان يكون الادام غير معصوم او لا يكون مضيه حتما ما ترجح
لان كل مفصل يستلزم ان يجمع من غير المعدم ونقص الثاني
لكن الثاني ثابت بالضرورة فينتهي الاول **ج** دائما اما ان يكون
الادام معصوما او يكون مضيه حتما مائة فتلو ان كل مستدل بغير
مائة المحل من نقص المعدم وغيره الى ان الثاني ينفى بالضرورة
فيكون الاول ثابتا كذا كان الادام غير معصوم مرجح احد طرفي الماكين بلا
مرجح لكن الثاني باطل فالمعدم مثلا بيان الملازمة ان يجب مبالاة
مع مساواة المكلف ولا يجب عليه طاعة المكلف مع تساويهما
وهذا هو الترجيح بلا مرجح وبطلان الثاني ظاهر كذا كان الادام
غير معصوم فدأما اما ان يجب طاعة دائما او لا يجب طاعة
واما او يجب في وقت دون آخر وكلما وجبت طاعة دائما
اكن وجوب المعصية واجتماع النقيضين وكلما لم يجب طاعة
واما كان مضيه حتما واجتماع النقيضين وكلما وجبت وقت
دون آخر فاما في وقت صايتها او في وقت خطبه والى ذلك
يتلزم التناقض الاول يلزم القامه وينج كذا كان الادام
غير معصوم فدأما اما ان يكون وجوبا المعصية او يكون مضيه
حتما او يلزم القامه واجتماع النقيضين الثاني باطل
فالمقدم مثلا بان الصغرى ان الامر لا يخلو من هذه المسئلة

في هذا المقدم قد اكد هذه القضية التي هي بطلان الحق في الحقيقة
 على تقدير المقدم صدقاً لان ما ظاهراً والكبرى فلا بد من حجب
 طاعة دائمة مع امكانها بالمعصية امكن ان تجب بالمعصية
 ان وجبت بامر والدائم يجب طاعة دائمة او وجب على المكلف
 الفعل ولم يجب عليه وكلاهما يستلزم اجتماع المقتضين بعدم
 وجوب طاعة دائمة استلزام العيب في نفسه وعدم كونه اماماً
 مقتضى الطاعة وهو اجتماع المقتضين وجوب طاعة في وقت
 اصابت المعصية اما بقوله ولن يخرج حتى يعلم اصابتة فيكون على
 اصابتة بلزوم الدوران كما يكون معاً لا فيلزم الغاية ايضاً ولما
 الانتاج فلما ظهر في القياس المنطوق كلما كان كل من اجتماع
 المقتضين والعيب بنفس الامام والغاية وامكان حجب
 المعصية معاً فلا بد ان يكون بنفس الامام حجباً واجباً
 او يكون معصوماً لا يفتقر لكون المقدم حقاً المتالي الذي هو
 المستفصل المانعة الملوحة صادقة اما الملازمة فلا يبين ان عدم
 عصية الامام بلزوم هذه الاشياء فاذا كانت معاً لزم اجتماع
 الامام غير المعصوم واجتماع المركب مستلزم اجتماع احباجه
 فاما ان يكون هذا الاجتماع وجوباً لادام اول اجتماع عدم عصية
 واما حقيقة المقدم فقد بيناها فيما مضى وهي جنة ايضاً حقيقة
 يحتاج بعضها من امره لثبوتها الى حجة ما اذا ثبت هذه القضية

المانعة الملوحة فتقول ان عدم وجوب بنفس الامام باطل لما بين
 وجوب نفسه فيجب ان يكون معصوماً او اما ان يكون الامام
 معصوماً دائماً وليس معصوماً دائماً او يكون معصوماً في وقت
 دون وقت وكلما كان معصوماً دائماً امكن ان يكون الله ناقضاً
 لغرضه وكلما كان معصوماً في وقت دون وقت امكن ان يكون
 الله ناقضاً للغرض ولم الغاية او تكليف لا يطاق فيجب ان
 ان يكون الامام معصوماً دائماً او يكون الله ناقضاً للغرض
 خلق وخرج ايضاً اما ان يكون الامام معصوماً او يمكن ان يكون
 الله مع ناقضاً للغرض او في الامام ان يكون تكليف لا يطاق
 وايضاً اما الصغرى فصدقها ما نفع خلقها ما صدق الملازمة
 الاولى فلا بد ان لا يترتب على الطاعة في وقت ولا اوقات
 فيكون الله نعم ناصباً لادام لا يحصل منه الغرض البتة وهذا
 هو نفع الغرض اما صدق الملازمة المانعة فلا بد ان يكون
 لا يترتب في وقت عدم عصية مع ان الغرض يكون مقراً في كل
 اوقات امامته فيلزم ان كان نفع الغرض ايضاً واما الملازمة
 الثالثة فلا بد المكلف ان يميز بين وقت عصية وعدم
 عصية بقره وفي ليس بحجة الوقت عصية وهو لا يعلم الا
 فيقطع السبيل ولذا ان كان باجتهاد المكلف وان لم يكن
 القين للمكلف يكون تكليفها بالحيطة واما الانتاج فقد بينا

في المطلق فان امتناع الخواصة وعن اللزوم فاذا صدقت هاتان
 التقيضتان فيقول في الاول ان يكون الله تعالى ناقضا للعرض حال
 فيكون عصية الامام باقية وفي الثانية يقول كل واحد من التقيضين
 الاخرين محال فحين عصية الامام كذا اما ان يكون الامام معصوما
 بالضرورة او يكون ليس معصوم بالضرورة او يكون يمكن ان يكون
 معصوما يمكن ان لا يكون معصوما وكلما كان ليس معصوم با
 بالضرورة امكن ان لا يكون ذلك الامام اما انما مع وجود النقص
 عليه والاجماع وكلما كان يمكن ان يكون معصوما يمكن ان لا يكون
 امكن ان لا يكون اما دائما فينتج دائما اما ان يكون الامام معصوما
 بالضرورة ويمكن ان لا يكون اما دائما ما نقتضيه من الصغرى
 فنصدها ما نقتضيه من الكبرى اما صدق الشرايين فلا في غير المعصوم
 يمكن ان لا يدعي الطاعة دائما فاذا لم يكن قويا اصلا لم يكن
 اما لا والكلمات لامة عبثا واذا تحققت النتيجة فنقول
 الثاني محال لانه لو امكن ان لا يكون اما دائما مع وجود النقص
 عليه والاجماع لم يكن المكلف طريقا لمعرفة امانة اصلا والثاني
 فيكون تكليف المكلف بهذه المعرفة محال فلا يجب تعين الاول
 وهذان يكون الامام معصوما بالضرورة **ك** دائما اما ان يجب
 منصب الامام او يمكن ان لا يكون اما دائما مع ان هاهنا اما ان
 الاجماع ما نقتضيه من القسمين الاخرين باطلان فتعين الاول

المعنى

اما مع الحاق فلان الامام اما ان يجب عصيته دائما او لا يجب
 عصيته دائما وفي وقت دون وقت آخر بالاول هو اجزاء
 المنفصلة فالثاني يستلزم الثاني اذ عدم عصيته دائما يستلزم
 جازان يقرب الى الطاعة من متى في الاوقات فلا يكون اما بالية
 لا يمكن ان يكون الله تعالى ناقضا للعرض استحالة اللزوم بل على
 استحالة اللزوم والثالث يستلزم عرف الاجماع واما بطلان
 الاخرين فظاهر من ذلك ايضا **ك** كلما كان عدم نقض الله تعالى
 مستعاضا يجب ان يكون الامام معصوما لكن المقدم حق والثاني
 مثله بيان للضرورة ان المراد من الامام التقرس الى الطاعة و
 عدم عصيته يستلزم امكان عدم ذلك منه فلهذا امكان
 نقض الله تعالى العرض لان اللزوم يستلزم امكان اللزوم واما
 حقيقة المقدم فلما بين في علم الكلام **ل** دائما اما ان يكون الامام
 معصوما ويمكن ان يكون تكليف لا يطابق واقعا او اجزاء
 بالاجزاء من الله تعالى او يكون العيب جازا على الله ما نقتضيه من
 الكل على سوى الاول باطل فحينئذ موت الاول اما صدق
 المنفصلة فلا نه اما ان يكون الامام معصوما اول والثاني يكون
 الامام جازا للخطا فان ان يدعو الى المعصية ولا يقرب الى
 الطاعة فينتفى كونه لطفاء ووجه الحاجة اليه ان يبقى لامة
 ممكن عبثا يجوز على الله العيب وان لم يبق امانة فاما ان يكون

المكلف

3

بالصحة

المكلف مكلفا بعرفة ذلك من طريق اليه فيكون تكليفا بالادب
وهو يستلزم إمكان تكليفه لا يطاق وان لم يكن مكلفا بعرفة
ذلك فيكون الله مغترا بالجهل لان الامر باستنائه دائما مع عدم
وجوب في بعض الاوقات يكون اعزاء بالجهل واما بطلان الكلام
غير الاول فقد تقرر في الكلام لا كلما وجب نصب الامام كان واجبا
في نصب الامم بالضرورة لان الوجوب هنا اما على الله او على كل
الامة وعلى كل واحد من التقديرين فغادر محال وكلما كانت
الامام غير معصوم امكن استأوجه الوجوب دائما وكلما كان الامام
غير معصوم امكن انتفاء الوجوب اما امكن انتفاء الوجوب لثما
وكلما كان الامام غير معصوم امكن انتفاء الوجوب لثما وكلما
وجب نصب الامام فاحد الامرين لازم اما كونه معصوما
بالضرورة او امكن صدق قلنا لا يجب نصب الامام حين
وجوب نصبه لانه على تقدير وجوب نصب الامام اما ان يكون
معصوما او لا والثاني فيستلزم إمكان انتفاء وجوب الوجوب
المستلزم لادمكان انتفاء الوجوب وعدم الخلق على النبي والملازمة
ليستلزم انتفاء الخلو منه وعن لازم يمكن صدق الثاني على تقدير
صدق وجوب نصب الامام محال لان الوقتية المطلقة والوقعية
الممكنة مستأصنان ولان حين وجوب نصبه يستحيل ان يصدق
امكان عدم نصبه فحين على هذا التقدير صدق الاول فيكون

ويعلم

معصوما

معصوما بالضرورة وهذا المطلوب **الكل** لو كان معصوما لادام
واجبة امكن انتفاء وجوب الوجوب في كل وقت وكلما امكن انتفاء
وجوب الوجوب امكن انتفاء الوجوب لاستحقاقه وجوبه لعلو مع
امكان العلة بنوع كلامه في صحة الامام لا يبيح مع عدم وجوب
لان الاول لازم لوجوب نصب الثاني يستلزم إمكان عدم وثبات
اللازم تستلزم ثبات الملازمة والاولى ثابت فيفتقر في
لوم كمن الامام معصوما امكن ان يكون مقربا الى المعصية وسبعا
عن الطاعة فكان نصبه مفقدا حين نصبه وكلما كان الامام
واجبا كان مقربا الى الطاعة وسبعا عن المعصية بالضرورة
ما دام واجبا والا انقضى فائدة الوجوب فيكون الوجوب
عشا ولم يزل من غير المتعينين مع استقناعه مقدمها انما
القيضين لعلو لم يكن الامام معصوما لم يكن الفرق بين الصادق
والكاذب لكن الثاني اقل والمقدم مثله بيان الملازمة ان
الامام اذا لم يكن معصوما امكن ان يقرب الى المعصية وما يرجعها
ويجني عن الطاعة فاما ان يبقى اما على هذا التقدير بحسب طاعته
اولا والا لعل محال لان الامام لصند ذلك والثاني اذا بقى على
وجهه وحكمه ولا يلحق التكليف الى العلم به فلا طريق الى العلم
به فيستلزم الفرق بين الصادق والكاذب في مدعى الامة لكن
ذلك محال لعدم معصية الامام محال له لوم كمن الامام معصوما يعلم

معصوما

المكلف هو طاعة مقرية الى الطاعة مبدعة عن المعصية او طاعة
 مقرية الى المعصية او طاعة مقرية الى مبدعة عن الطاعة اذا اتمته
 لا يمنع من ذلك انه غير معصوم حينئذ ولا طريق حينئذ الى
 معرفة ذلك وهذا اعظم المنكرات عن اتباعه فيكون نصيب
 فيه معصوم نقضا للعرض **لو** لم يكن الامام معصوما لم تكلف
 اتباعه مصلحته او مفسده ولا طريق الى العلم اذا لم يكن الا
 الامامة ومعها يجوز كونه مفسده ومع هذا يستحيل اتباع المكلف
 له وكلف المتأقن في ما يدركه **لو** لم يكن الامام معصوما لاشع
 الوثوق بوجهه ووضوئه ووجهه كونه مفسده وكذلك
 اعظم المبهومات عن اتباعه فلا فائدة في نصيبه **لو** لم يكن
 الامام معصوما لكان وجوبا اتباعه بالعلم بمقرية الى الطاعة
 وتبعيده عن المعصية والظن ولا مكان ذلك والتأشغال
 والتأشغل في غيره مكانه بغيره مع ان كان ذلك
 والتأشغل في حاله والتأشغل في غيره من المعقدين وكان هيبه
 ترجحا بلا مرجح فتعير الاول انما يعلم ذلك باطلاع المقص
 فهو معصوم **لو** انما ان يكون الامام معصوما او يكون ان يجب
 المعصية حال كونهنا معصية على تقدير كونهنا مفسده واشفاقا
 لحسن فيها واجتماع وجهه المفسدة او لم يكن الفرق بين ما يجب
 اتباعه فيه وبين ما لا يجب اتباعه فيه ما نفع ظننا انه اذا لم يكن الامام

معصوما

معصوما يمكن ان يامر بالمعصية على هذا التقدير المذكور فيها فان
 وجبت له انما في ان لم يجب مع انه لما افق للشرع وهو المير
 بين الحلال والحرام انما التأشغل في غيره قد يكون معصوما او معصية
 فلا يحصل العلم به لكن القسما الاخيران باطلان قطعا فتعين
 الاول وهو المطلوب نصيب غير المعصوم ضلالا وكل ضلال
 يستحيل وقوعه من الله تعالى ومن اجماع الامة فتستحيل نصيب غير
 المعصوم من الله تعالى ومن اجماع الامة لا يكون اما لان الرجوع
 بلا مرجع واجتماع القضاة باسقاء الفائدة فيه وروى عن
 المفسد ما الاول فلان نصيب الامام انما هو القريب الى
 الطاعة والتبعية عن المعصية والقريب انما هو بسبب ذلك
 امره بالطاعة والتأشغل بها ومنهية عن المعصية وتجرده عنها
 وذلك من غير المعصوم يمكن لا واجب ان يكون غير المعصوم
 اما ان كان قد جعل الامكان علة في الوجود لكن الامكان لا
 يصلح للعلية لما ثبت في علم الكلام فنصيب غير المعصوم يستلزم
 جعله ليس بعلة علة وهذا ضلال واما المقيدة الثانية فظاهر
 ما لو كان امكان القريب كافي لكان امكان القريب في نفس
 المكلف كافي لتأشغل في الامكانين والاحتمالين وزيادة احتمال
 المكلف في الغير ولو كان كافي لكان نصيب الامام واجبا بطبيعة
 وطاعة خالصة عن لطف فيكون محال لا فائدة ما وجبت لكن ما لظن

لو كان الامام غير معصوم فلما امان يتاوي الى اجبة منه
 في الوجه المستقي للوجوب واجاب شي لا فائدة فيه لصلو لكل الثاني
 باطل والمقدم مثله بيان الملازمة ان كان التقريب لكان كافيا
 لكان امكان التقريب كافيا فيستاري مضيق الامام وعنده في وجهه
 الوجوب ولما ان يكون واجبا له للتقريب ولا غير اجماعا فلهذا
 شي لا فائدة واما بطلان الثاني فنقد ظهر في علم الكلام كلكا
 الامام غير معصوم فلما امان ان يكون الترجيح بلا مرجح او يكون كل
 واحدا مائا راسه لا على سبيل المبدل والمجمع مائة فلو انه اذا الم
 يكون معصوما كان ضيق التقريب اليه بالامكان لاحتمال التقريب
 كفي والامكان يتحقق في كل واحد فان ثبت مائة من دون كل
 التاسع مع تساوهم في وجه الوجوب ثم الترجيح بلا مرجح وان كان
 كل واحد مائا على المبدل او على المجمع وبيان بطلان الثاني اظهر مما
 الاول وضروي واما الثاني والثالث فضروري ايضا ولا سئل
 خرف الاجماع في بطلانها ضروري ايضا لا يقال الامام من فعل الله
 نعم عنكم والله ثم قادر على كل قادر مقدور والقادر عنكم
 يجوز ان يرجح احد مقدوره لا يرجح كيف يمكنكم الحكم باستحالة
 الترجيح بلا مرجح هناك هو سوال وارد على كل تقدير اذ كل من الغارة
 من الامة للامانة يرد هذا السؤال عليه فيكون باطلا لانه لا من
 واحد لنا دفع له فاعادته على تبيين احد ما غير الاحكام الخمسة

فانما

وانما الاحكام الخمسة والاول بحوزة الترجيح بلا مرجح فيه
 لتضييق وقت ضروريه واما الثاني فلا يجوز منه الايجاب
 والتعظيم بغير وجوه يقتضيه والامكان ظاهرا وقد تقرر ذلك
 في علم الكلام واما قوله الثاني باطل لانه يرد على كل تقدير قلنا بل
 هو سوال جواز لا قادر على كل تقدير بل كلكا كان الامام غير
 معصوم فلما امان ان يكون الوجوب شرعا لمحض ما يقبل
 الاشاعة اذا اتضح العلة المتامة معلومة في صورة دون
 اخرى باقية فلو كان الثاني باطلا والمقدم مثله بيان الملازمة
 انما اذا وجب مضيق الامام فلا يخفى انما ان يجب لغيره ولو
 الثاني فيسحق في الوجوب العقل لانه انما ان يجب لذاته
 او لغيره وكلاهما حثيث ومحال ان لا يشتمل على غاية وعرض
 والامكان غشا وهذا الوجوب له غاية هو العقل اجماعا
 من مثبت الغاية واما يتحقق على كل الاشاعة انما ان
 شرعي محض فثبت الاول من المنفصلة والاول ليس الا التقريب
 والتباعد واما وصل اليهما ويتوليان عليه اجماعا فلو كان
 غير المعصوم لكان كون ذلك بقوة العضة كافيا لكل الكمال
 ويشاك في ذلك وهو هو العلة المتامة في الوجوب
 فيلزم لعد الامرين اما تحقق الامة لكل واحد واحدا ووجوب
 العلة المتامة مع تخلف معلوما عنها واما بطلان الثاني فلان

في علم الكلام من ان الحسن والقبح عدلتان واستحالة تخالف
المعقول من جهة التامة دائما اما ان يكون الامام معصوما
او بعد الله فهو للوجوب احد المتساويين في الوجه المقتضي للوجوب
مع عدم مرجحة والقبح الحيز واجب وخير مع تساويهما في
الوجه مانعة خلو لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة
ان الوجه حقيقة امكان التقريب وليس يخص الامام
بل مساوية فيه فاما ان يجب طاعته عشا فلزم ايجاب
احد المتساويين في الوجه المقتضي للوجوب مع عدم مرجحة
وان خير منه وبين طاعة غيره من الخلق لزم التخيير بين
الواجب وخير الواجب وهو باطل لما بين في علم الكلام فان
عدم ايجاب طاعته محال والخرج عن الامة هو كما كان
الامام غير معصوم لم يكن اما على تقدير مامنه والنا في باطل
لاستلزام اجتماع المقتضين فالمقدم مثله بيان الملازمة استحالة
الترجيح بلا مرجح فلا يجب طاعته عشا والطاعة الكل اجاعا
فتعين ان لا يجب طاعة البنية فلا يكون اما قطعها من
كل واجب لذاته او المصلحة او تخصيصه الا والامة ليست
من الاول اجاعا وهي الباشي وكذا كان كذلك كان عشا
للمصلحة مع قبول المكلف اذ لو ثبت ممكنه محتمل لم يكن عشا
بدون السبب والسبب لم يجب لم يوجد واجزه وهو خلوها

التقدير ولا السبب فلزم استحالة الممكن من المزمع وهو محال
ولا مصلحة في الامة الا القربى البعيد اجاعا يجب ان يكون
موجبا لاجماع قبول المكلف مع عدم العصمة لا يكون مرجحا
بل يكون معه ممكنه من خلاف فيصدق معاقتضيان كل امر
مع قبول المكلف يجب ان يكون مقرا بعد ولا شيء من العصور
مع قبول المكلف يجب ان يكون مقرا بعد لا شيء من الامة
بغير معصوم وهو المطلوب **مح** كلما وجب كونه لطفا وجب
تحقق اللطف عنده وكذا لم يكن لامة معصوما لم يجب
تحقق اللطف عنده ويلزم ذلك صدق دائما اما ان يجب
الامام لا كونه لطفا او يكون معصوما اذ لا يجب نصبا لامة
وصدق هذه المصلحة مانعة خلوها من الكل سوى
النا في باطل فتعين عصمته **مح** حكما لم يكن الامام معصوما
لم يكن حلة الحاجة الى الموت هو الامكان والنا في باطل فالمقدم
مثله بيان الملازمة لامة اذ لم يكن حصوا ما كان القربى
والبعيد بالنسبة اليه ممكنا لا يورثه الا لامة والامام لا يجب
بعينه لكن لا يجب للامام الام ولا تسلسل وهو محال
معه والكل عشا في حلة الحاجة فلزم امام خارج والمنازع
عن كل الامة غير المعصوم مع كونه اما ما يكون معصوما فيكون
الامام اذ تلك عشا هنا خلف فيكون الامكان متحققا

ولا حاجة فلا يكون على الحاجة الامكان وهو المطلوب وانما
 مطلانا الثاني فظاهر في علم الكلام ان اما ان يكون الامام **معيصا**
 او يكون على الحاجة الامكان ما نحتاج لان كل مفصلة يتلزم
 ما نحتاج جمع من غير المقدم ونقض التالي لكل التالي ثابت لما بين في
 علم الكلام في تحقيق الاول **انما** اما ان يكون الامام معصوما
 او لا يكون على الحاجة الامكان ما نحتاج لان كل مفصلة يتلزم
 ما نحتاج من مقتضى المقدم ونقض التالي اكن الثاني منتف فحين
 الاول وهو المطلوب **سب** كلما يجب كونه لطفافا اما ان تكون
 لطفية حاصلة له بالامكان او بالوجوب والاول غير كاف
 فان العقل لا يجب مكان كونه لطفافا بل لانه لطف بالفعول
 والامام انما يجب كونه لطفافا ان يكون له بالامكان
 المحض بل بالوجوب والامكان ادبا لا امتناع والثاني محال
 والادامع وجوبه والثالث يتلزم عدم وجوبه لانه لا يكفي
 في وجوب الوجوب بثبوت الفعل بالامكان والاول هو المطلوب
 اذ غير المعصوم جاز ان يكون مقرا الى المعصية فلا يكون
 لطفافا **ن** هنا مقدمات انما وجب الامام كونه لطفافا **وجه**
 الوجوب متوافق الوجوب والمعلول يستحيل مقاوم مع مد
 العلل الضرورة والعلامة متلزمان لما ثبت في المنطق
 اذا تقر بذلك فنقول اما ان يكون الامام لطفافا دائما او ليس

7- في اللطف بالامام بالوجوب
 وانما يكون ذلك في الامام بالوجوب

دائما او يكون لطفافا في وقت وواحد والثاني يتلزم في وجوبه
 والثالث يتلزم كونه اما في وقت دون آخر ووجوبه اما في
 في وقت دون آخر وهو محال لما تقدم والاول كلف لا يطاق
 واشتقا فإيضا فحين الاول فكل دأب ضروري لما تقدم في
 انما يكون ضروريا اذا كان معصوما وهو المطلوب **ن** كلما لم
 يكن الامام معصوما فلان اما ان يكون ليس بامام دائما او في
 وقت دون آخر ما نحتاج لانه ان كان هو مقرب مبعوثا
 المكلف فيكون معصوما لما تقدم وان لم يكن كذلك واما دائما
 او في وقت فيخرج عن الدائمة واما دائما او في وقت لكل الدائمة
 باطل فالقديم **ن** كلما لم يكون الامام معصوما لم يجر المكلف
 مطاعة كونه مقرا او لطفافا بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون
 معصوما له ومتى كان كذلك حصل له حق عن اتباعه ولم يحصل
 له دواعي متق فإيضا مضيه فيلزم مقتضى العزم اتباع غير
 المعصوم حائنان يكون مهلكا مضرا والاحتراز عن الضرر للتمسك
 واجب وكلما كان الامام غير معصوم وجب ترك اتباعه
 وطاعته فكما كان كذلك اشقت فإيضا وانما التناقض
 وكلما كان الامام غير معصوم اشقت فإيضا وانما التناقض
 لكن الثاني باطل فكذا المقدم **ن** كلما كان لم يكن الامام معصوما
 كان اتباعه تركا بالضرر المظنون وكل امام اتباعه دفع للضرر

المظنون فلو كان الامام غير معصوم كان اتباعه دفعا للضرر المظنون
وارتكابا للضرر المظنون وتركه اتباعه يكون دفعا للضرر
المظنون وارتكابا للضرر المظنون فيكون كل من اتبعه وترك
اتباعه مستلزما للضرر فاعلمنا ان اتباعه ارتكاب للضرر
المظنون فلو ان العقدة المشهورة في الاغلب غالبة على العقدة
العقلية في غير المعصوم واقتضاءها ترك الطاعة وفعل العاصي
لان ميل العقدة البشرية الى ترك الكلفات وفعل المأثم والنجس
المعاصي فاعلمنا ان كل امام يجب ان يكون اتباعه دفعا للضرر
المظنون فلا بد من شدة الصواب والادب فائدة واستلزام ترك
لها ظاهرة **فقط** كلما كان الامام غير معصوم كان اتباعه دفعا لا يعلم
المكلف بصحة وفساد حراما لكن لما اطل اجابا فالمقدم مثله
بان الملائمة ان اتباعه حينئذ تشمل على ضرر مظنون فيكون
حراما **ما** الامام ان يكون بحكم المكلف ان اتباعه لطفا و
مصلحة اولاد غير واحد منها بل يحرم كلاهما والثالث يستلزم
اشقا فائدة مضية فمقابل اول وانما يكون على تقدير العصمة
ما ان يحرم المكلف بان الامام يدعي الى الهدى او الى
الضلال الى ترك اتباعه والى مخالفة وعدم الاتقيات اليه
وهو شاقو الغرض في مضيه فحين الاول وانما يلزم ذلك
على تقدير العصمة **فقط** كلما لم يكن الامام معصوما لم يجب عقده

بالدليل عقلا لكن لما اطل فكذا المقدم بيان الملائمة ان
امكان وجود الشيء اما كان في الجزئية او في الاولى يستلزم
ان يكون امكانه وجوب شدة ان يجب في الجزئية ولا يحتاج
الى الدليل في الثاني يستلزم عدم الاكتفاء بقوله في الاصابة
الا اذا كان معصوما **فقط** كلما كان الامام غير معصوم كان الجزم
بلطفه اجزا بالعقدة مكانا بالفعل مع امكان عدمه لكن لما اطل
باطل لان من باب الاطلاق فكذا لعدم الملائمة ظاهرة فان
عدم عصمة قبحه امكان بعيد عن الطاعة وقهره على المعصية
وحكمه **فقط** كلما كان الامام غير معصوم فاما ان يكون يمكن
وجوب المعصية بحكم اخبارها عن لها او عدم وجوبها او جوازها
على المكلف والثاني يقتضيه باطل فكذا المقدم بيان الملائمة
ان غير المعصوم يمكن ان يامر بالمعصية فان وجبت له في الاول
والاول والاول والثاني لان المكلف يجب عليه طاعة الامام في
جميع ايامه به واما بطلان الثاني فظاهر فان المعصية يستحيل
وجوبها باخبارها عن ضرورة والثاني يستلزم الجمل **فقط**
كلما كان مضيا لادام واجبا كان عدمه استد محذور ومن وجوبه
في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكلما لم يكن معصوما كان وجوبه
استد محذور من عدمه في تحصيل الغاية منه بالامكان لادام
المصدق لا في ظاهرها **فقط** الثانية فلا بد ان يكون ايام المعصية

فان اعتقد وجودا لم مع انكارها المعصية للحمل المركب والادام
من عدم الادم جاز انكارها المعصية ومن وجوده امكان انكارها
في الحمل المركب والغاية من الادم البعد عن امكان فعل المصلحة
مضبوطة بان امكان الادم غير معصوم كان عدمه اشده حذورا
من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكلما كان الادم
غير معصوم كان وجوده اشده حذورا من عدمه في تحصيل الغاية
منه فيكون مقدم هذه القضية مستلزما للقضية الثانية وكلما
كان الادم غير معصوم كان وجوده اشده حذورا من عدمه
كذلك كان صدقه محال بالضرورة والا لزم امكان اجتماع
المقتضيات وهو محال وكلما كان عدم العصمة محال لكانت
العصمة واجبة وهو المطلوب وصورة القياس فيه ان
يجعل مقدماتنا ثنائية مقدما ومقدما الاول ثنائية ومصدق
المقدمة بينهما والصدق قولنا قد لا يكون اذ لم يكن الادم
معصوما لا يجب مضبوطة لكن الادم غير معصوم دائما لان
القابل لعدم العصمة قابل لبحر خطائه وهذا الجواز لا يتحقق
برقت دون اخل بالانما فيلزم ان لا يجب مضبوطة في الجملة
وهو باطل اجماعا فلهذا من فرض صدق هذه القضية وادان
لزم من فرض صدقها المحال ان صدقها محال لا يكون فبقضائها
حقا **و** كلما كان مضبوطة لادم واجبا كان حصول الغاية منه

فانما يلزم الحمل المركب وليس من صدق
فانما يقتضي كل ما كان

او الطاعة المكلف واجبا وكلما كان الادم غير معصوم لم يكن
حصول الغاية منه او الطاعة المكلف واجبا والادام منهما
كلما كان مضبوطة لادم واجبا وكلما كان الادم غير معصوم لم يكن
حصول الغاية منه او الطاعة المكلف واجبا والادام منهما كلما كان
مضبوطة لادم واجبا كان ليس غير معصوم لكن المقدم هو انما كان
السا في فيكون معصوما لا شيء من الادم مضبوطة عت بالضرورة
وكل غير معصوم مضبوطة عت بالامكان فيخرج لا شيء من الادم غير
معصوم بالضرورة ويلزم لكل امام معصوم بالضرورة وهو
المطلوب اما الصغرى فظاهرة اذا استحيل العت عليه تعالى
او على الاجماع لانه ضلالا اما الكبرى فلانه يمكن عدم تقريره
من الطاعة وتبعية من المعصية وكلما لا يحصل منه الغاية ففعله
عت بالضرورة والامتناع فلما ثبت في المنطق ان الجواز
اختلاط الضرورية والممكنة في الشكل الثاني فيخرج ضرورة كونه
الضرورة بالضرورة بالضرورة وانما ما على الصغرى الضرورية
فيخرج القياس الى الضرورية من واما لزم النتيجة فلا بد ان
في المنطق ان السالبة للعدول الجواب مستلزم للوجبة للعصمة
الحمل مع وجود الموضوع لكن هذا الموضوع موجود **و** كلما كان
الادم مظهر للشرعية وكما استغناها لادام لا يحكم ان معصوما لكن
المقدم هو انما في شكله انما لان الادم يجب طاعته في جميع

في جميع ما يامر به واذا لم يكن معصيا لكان اياها بالمعصية فاما ان كان
 مباحا وهو محال فيكون التكليف بالاجازة فاما ان لا يجزأ عنه
 وهو خلاف التقدير يخرج عن كونها معصية ابرع فيكون
 باطلا للاحكام كما شفا لها وهو خلاف التقدير فاما حقيقة التقدير
 فاجابية ~~خط~~ كلما كان نصب الامام واجبا كان طاعة الله
 معصية للتكليف ومقر بالامر بالطاعة وسبعا من المعصية الفرية
 وكما كان طاعة المكلف لمصلحة المكلف داما ومقر بالامر
 سبعا من المعصية بالضرورة كان معصيا يخرج كلما نصب
 الامام واجبا كان معصيا بالضرورة لكل المتقدم فوق التالي
 مثله والمقدسات ظاهران مما تقدم **انما** واجب نصب الامام
 لكونه لطفا في التكليف وكلما وجب على الله فهو لطف
 في التكليف كون التكليف روقا عليه وبدونه لا يحسن التكليف
 وكلما كان كذلك فاما ان يوقف فائدة على فعل من افعال
 المكلف ولا فان كان الاول واجب على الله ثم ايجابه على
 المكلف ولا فان كان الاول واجب على الله ثم فاذ الفعل
 المكلف ثم اللطف يحصل الملتطف بالضرورة وان كان
 الثاني ثم اللطف فيه وكلما كان لم يفعل الله ثم او يصدق
 بفعله تمام اللطف ذلك الفعل استوفى التكليف بالفعل على المكلف
 اذا اقره ذلك فنقول ما يوقف عليه حصول الغاية من لطف

الامام الذي من فعل المكلف هو طاعة له في جميع الامور والواجب
 فنقول اذا فعل المكلف ذلك وبذل الطاعة فاما ان يتم لطفه لكان
 بالضرورة اولاد الاول جليل في المعصية والامر يكون القطع بتمام
 لطفية الامام وان كان الثاني فيكون عدم اللطف الموقوف
 عليه الفعل من الله تعالى او من الامام فينتفي تكليف المكلف بالفعل
 بحيث لا يبقى مكلفا بالفعل مع حصول الامام الظاهر وعدم علم ^{المكلف}
 يخرج المكلف من التكليف بالفعل مع حصول الامام الظاهرة
 وعدم علم المكلف بخبر عنه وهذا هو عينه تكليف الامام
ما كلما كان الامام غير معصوم لم يبق للمكلف ورفق ببقا التكليف
 وجوز ان لا يكون مكلفا كان من الطاعة ابعد فان التكليف فيه
 كلفة وشقة وميل البشر الى تركه وان كان المعاصي فهو معصية
 مضية اكثر من هذا معصية تركه **ع** الامام انما نصب للتأكيد
 التكليف والتمانه وفي نصب غير المعصوم ولا يحصل ذلك فله
 يصلح للامام **ع** الامام لا يبان المكلف بالفعل المكلف به وسيتم
 نصب الامام غير المعصوم يحصل للمكلف في نفس التكليف يحصل
 اخلل المكلف بالفعل وهذا ينافي الغاية من نصب الامام بعد
 استتباع الشرايط المقررة في فعل التكليف التي من فعله حاله
 غير الامام ونصب الامام غير المعصوم قد يفي التكليف كما ينافي فلا
 يكون الامامة بعد استتباع الشرايط التي من فعله لا يقال هذا المنار

على قول من يجعل الامانة من فعله تعالى اما اذا جعلنا الامانة من فعل
المكلفين فلا رتبة في الكلام مطلق الاول رتبة الثاني لاننا
نقول بل قد يتصل بكتبنا الكلامية مطلق الثاني رتبة الاول
ثم يبين الدليل على وجهه فقول الامانة بعد التكليف فلا يصح
ان يكون باقية له والامانة كانت بعد **فاته** فاته الامام بفعل
المكلف به دعا به النبي فيحتمل ان يكون سببا في صدقها لكن
مضرب الامام غير المعصوم قد يكون سببا في زوال اصل التكليف
في بطلان الفعل المكلف به فيكون سببا في صدقها **واما**
فحصيل الثواب المتحقق بالتكليف ومضرب الامام غير المعصوم قد
يزيل التكليف فلا يبقى الثواب المستحق **كل** الامام لا تمام للتكليف
بالامكان ينتج لاشي من الامام غير معصوم **في** كل ذي فاته فاته
فيحتمل ان يكون سببا في صدقها والامام غاية تكميل التكليف
بقول المكلف ما كلف به وغير المعصوم قد يكون سببا في صدق
ذلك كما يتبين فيحتمل ان يكون **اما** **مط** كما كان الامام **وجا**
كان الامام مفرضا للتكليف ومظهر لادبه على تقدير اطاعة
المكلف له وكما كان الامام غير معصوم فقد لا يكون الامام
مقربا للتكليف ولا مظهر لادبه ويلزمها قد يكون اذا كان الامام
واجبا لا يكون الامام مفرضا للتكليف ولا مظهر لادبه **ومس**
ينافق الاول **ف** لاشي من الامام يزيل التكليف لعدم فعل المكلف

بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ينتج لاشي
من الامام غير معصوم بالضرورة **ف** الامام تابع للتكليف وانما
هو العلة وكما ان الله لم يجب فلو كان الامام غير معصوم
لا يمكن ان يكون سببا في زواله **ف** كماله فان المكلف المطيع
لا يقرب الى فعل الماسوم ومن ان المنهي عنه بالضرورة فلو كان
الامام غير معصوم لصدف بعض الامام المكلف اذا اطاعة **لكن**
كذلك بالامكان العام فيصنع الفيضان والمحال نشأ من
العصية **ف** كماله فاته منها المصلحة المكلفة في الدين الضرورة
فلو كان الامام غير معصوم يمكن ان يكون منها المصلحة فيصنع
الفيضان وهو محال فيفتقدان ظاهران **ف** لاشي من الامام
بآمر بالمعصية ونهيه عن الطاعة بالامكان العام فلا شئ من الامام
غير معصوم بالضرورة **ف** فيحتمل من الله تعالى ان يجعل
ما يمكن ان يكون شيا للفتنة مقربا الى الصدق وغير المعصوم
يمكن ان يكون سببا في صدق الفعل المكلف به فيحتمل ان يجعله
الله تعالى سببا له **ف** الامام اما حال المكلف على الطاعة تابع
عن المعصية او كعقوبة اليه لعدم طاعة المكلف وقلة الناس
باعتقاده خلق والامام يكون له فائدة فلو كان الامام غير معصوم **ف**
ان يخلو عن المالين **ف** **اما** **ف** ان يجب على الامام ان يكون لطفنا

في التكليف بقربا الى الطاعة بعد ان المعصية فيتحقق ان يكون
 بمقتضى ذلك يستحيل ان يكون الامام غير معصوم كما كان
 الامام غير معصوم لم ينتف حجة المكلف على الله تعالى لان الامام
 انما وجب لكونه لطفا يتوقف عليه التكليف حتى يترتب المكلف
 الى فعل المكلف به فاذا لم يكن الامام معصوما لكان لا يمتنع
 ذلك باللفظ بل يكون ان يعذر عن الطاعة فاما ان يقع هذا
 العذر في الفعل او لا يقع فان وقع فحجة التكليف ظاهرة ليس فيها
 لبس اذ لا يحسن التكليف الا مع ذلك اللطف فاذا لم يفعل ذلك
 اللطف لم يجب على المكلف فعل المكلف به والاداء الله تعالى تركها
 للفتح تعالى الله عن ذلك وان لم يتحقق كان الامكان مصقفا فلم يترتب
 المكلف بوقوع شرط التكليف فلا يترتب بالتكليف ولا يترتب
 الا لا يبقى هذا لاحتمال ولا ينقص على المعصية الامام فاذا لم يتحقق
 لم يثبت وايضا فان الامام اذا اراد ان يرجع الى المعصية وجاز
 ان يكون ضد ذلك اللطف شتم الامام على ضرر مطلق
 وقد لم يرفع الضرر المطلق فله تركها مع عدم كونها الى
 قطعا فالقدم مثله **فقط** المعصوم كما كان لازم اما غير المعصوم
 منتف كانت اماه غير المعصوم منتفية لكن المقدم هو التالي
 مثلا اما الملازمة فظاهرة اذا امتنع الامام وجب انتفاء الملازمة
 واما استقواء الامام ولان اماه غير المعصوم يستلزم التكليف

بارتفاع المعصية وارتفاع المعصية بها البيان استلزاما
 ذلك ان اتباع غير المعصوم وطاعة اركانها لضرر المظنون
 كما جاز ترك اتباعه وترك طاعته لذلك والاعتناء بالضرر
 المظنون واجب يجب ترك اتباعه وترك ترك اتباعه **فاما**
اما ان يكون اماه غير المعصوم منتفية او تكون ناجية مع ترك
 اتباعه لا نهما فانه خلو لكن التالي بحال منتف الاول بيان
 صدق المنفصلة ان اماه غير المعصوم فيلزم وجوب اتباع
 غير المعصوم وتخرجه لا يستحيل على ضرر المظنون وفعلها يستلزم
 على ضرر مطلق حرام ترك اتباعه حرام للامامة وواجب لغيره
 اتباعه وهذا لازم منتف لا يجمع بين المعصية فاما ان
 يكون اماه غير المعصوم غير ثابتة او لا تغلق الحال منها فان
 كانت ثابتة ولا نهما منتف كل تقدير فيلزم الامر الثاني ان
 كان منتفية لزم الاول واما احتماله الثاني فظاهرة او وجود
 المزوم مع استقواء الامام **فاما** شرط التكليف
 سببا في فعل المكلف به والامانة يجب فيتحقق ان يكون ايضا
 وغير المعصوم يكون ان يكون انتفاها ان يكون الامام غير معصوم
سبب الامام مقربا الى الطاعة وسبب من المعصية وحده
 الاستعداد للشيء بالذات وعلى العبد عنه والاستعداد لغيره
 بالذات متاخران لا يمكن اجتماعهما في عمل واحد ان يكون **الشيء**

بالذات وبغيره في الحال وعدم العصمة مع استحصال المعاصي
وعدم الطاعات مع الشهوة والنفرة فلا يمكن ان يجمع مع الامة
المعدة لصحتها بالذات مع طاعة المكلف فلا يمكن اامة في المعصية
مع الامة مانع لمنع عدم العصمة مع قبول المكلف امره ووجوبه
وهذا الشرط لا يكون شرطاً في الامة نفسه لان ليس المخرج حتى
يقال لا يقبل الامر الامام ونحوه ولا يتحقق امثال الانسان
لاوامر نفسه ونحوه ان الامر والمأمور متغايران ولا يمكن ان
يقال الشرط امثاله لاوامر الله واختياره للطاعة والالكان
خالياً عن اللطف فيكون مانعاً من عدم العصمة في حق الامام مطلقاً
ويستحيل تحقق الامة في محل واحد وهو المطلوب وانما قلنا ان
الامة مانعة من عدم العصمة مطلقاً لان الامة لا تقرب بالطاعة
والسجود من المعصية لكل مكلف والام يجب ان يشبه الكفاية
وكل مفصية في وقت **حد** دائماً اما ان يكون الشيء والمانع
او هلة عدمه متحققان في محل واحد في وقت واحد ويكون
او يكون الامام معصوماً مانعاً لغيره لان الامة مانعة من عدم
العصمة فاما ان يكون الامام معصوماً اولاً وكلامه ان يكون الامام
معصوماً اجتماع الشيء مع مانع وعله عدمه وامتناع الخلق والشيء
واللزوم يستلزم امتناع الخلق من الشيء واللام كماله ولو لم
يشتق قطعا وما يتنبه عليه انه لو لا انتفاءه لزم انتفاء الامر في

كون المانع ليس مانعاً او يكون الشيء الواحد ثابتاً مستقياً وكلاهما
محال فثبت الثاني وهو المطلوب **حد** دائماً اما ان يكون الامام
ليس معصوماً او يستحيل اجتماع الشيء مع المانع من وجوده وطلبت
عدمه فثبت ان الامة اذا الامة مانعة في عدم العصمة وتستلزم العلم في عدم
العصمة او تكون هي عصمة علة فيه فلو كان الامام غير معصوم لم يجمع
هذان الحكمان والثاني ثابت قطعاً فيبقى الاول صحيحاً كما نصابه
المعصوم اما ما يحظر والله تعالى وكل الامة يستحيل ان يكون كل الامة
مكلاً من لا يرضيه الله تعالى ولا كل الامة يستحيل ان يكون معظماً
ينبغي ما صلب غير المعصوم اما يستحيل ان يكون الله تعالى وان
يكون كل الامة وكل من لا يرضيه الله تعالى ولا كل الامة يستحيل
ان يكون اما ما في المعصوم يستحيل ان يكون اما ما في الامة
ان الامة غير المعصوم يستلزم اجتماع الشيء مع مانع وعله عدمه
لما تقدم واما الحكم في نظائره واما المقدمة الثالثة فلان
ما صلب الامام ليس الا لغيره والاجماع **حد** ما صلب الامام غير المعصوم
اما ان يكون ان يجعل سبباً احد الصدين سبباً في الاخر كما ذكره
سبباً للصناديق يمكن ان يكون مغزياً بالجليل او مكلفاً بالادب
والكل حظاء وهو على الله تعالى وعلى الامة بحال اما الملة زنة
فلان غير المعصوم يمكن ان يدعى الى المعصية فاما ان يقول اما
سبباً اسجد او يكون قد جعل سبباً احد الصدين سبباً في الاخر

حاكوفة سببا في الضد وان لا يبقى امامه انه مضطرب عليه ونسبه
 ولم يغزله فيكون سخرى بالقيح واما ان تكلف المكلف بعدم قول
 قوله وعدم الالتفات اليه في وقت عصيانه وارتكابه مع انه لا
 يعلم ذلك لا يتقوله كونه هو حافظ للشرع والمبين للحكام ومع
 انه القاهر للحاكم لا يمكن مخالفة فيلزم تكليفه بالانطلاق في مكان
 المحال كما لا يقال هذا لا يزم للوقوع لا لان مكان الوقوع بالفضل
 وفوقه من الوقوع بالفعل ومن كان الوقوع لانا نقول ان كان
 اللازم لا يزم لان مكان الملزوم لا يستلزم الحكم المحال
 والاولى ان يستحالة الممكن وان كان المحال لكن ذلك ليس يمكن له
 محال على الله تعالى وعلى كل الامة فيستحيل لا يقال اذ لا الاجماع وليت
 على عدم وقوع الخطا لا على استحالة الفرق بين الامة والضرب
 فلا يرد على تقدير كون الامة مضطربا كل الامة لانا نقول قد بينا
 في الكلام استحالة اسد متنا ومضطربا لادم الى المكلفين بالحق
 من فعله نعم وايضا اذ لا لاجماع وليت على ان كما فعله لامة
 حسن وكلها هو حسن من حسن بالضرورة لاستحالة الاعتقاد
 على الحسن والقيح وهما عطلان وايضا من ظهر في الارض لادن
 الضمري والدائم **صح** اذا اوجب الله تعالى طاعة الامام على الكافة
 في جميع اوارس وهو مخصص ومردع الى المعصية وله ما لا يمكن
 غير المخصص في المنع وهو الحرة العقل فيكون اضداد الله تعالى

الجدي بل جانا اسنان غير مخصص مكلف ولا يندفع مدواي
 الحكمة لانه لا يندفع الا بعد احتمال اتيان الامان غير المخصص
 المعصية لا غير **ص** ط جاز الخطا على المكلف وجه تقديره لانه
 المكلف من طريقا الى التقصير منه وعدم ورود خطيئته عليه من
 الوجه فلا يحسن من الحكم ان يامر ان يطلب سر هذا المقتضى من
 مساوئه فيه وفي الدواهي المعصية فوزه والعالع عدم ساد
 لخط هذا المساوي وعدم طريقة الوجه هذا المقتضى فخرج بهذا
 معلوم بالضرورة **المادة الثالثة من الادلة على ضرورة**
الامام الاول كما كان لادم غير مخصص فاما ان يكون الله
 نعم مكلفا للمصدق كجبا من غير عيب ولا سبيل ويكون
 مكلفا للعبد بما لا يقدح في سواب ولا انه طريق له الى الكسابة
 والتألي اطل والمقدم مثله بيان للضرورة انه لا يقال ان يكون
 المكلف مكلفا باقتداء بصاحب تعاد واوره وفرا هب
 اوله والاولى من مكرم للاول اذ غير المخصص يجوز فيه
 الخطا والامر بالمعصية والتمتع للصواب الذي لا يتجرب
 بعده على مرجع اما ان يكون معاوية المخصص للامام عند
 المكلف اوله والاولى فيكون عصى لوجوب الطرف خذ وجوب
 المرجع للامام وان لم يكن مخصصا كان مكلفا بذلك فكيف
 بمقتضى سبب من غير حصول سببه والتأني ان يكون

بحصوله المكلف فيكون التكليف به تكليفا بالمحصل ولعله لزومه
في وجوب طاعة الامام ارجا او لم يجرى مقتضاه والا فلا ن محال
اما الاول فلما تقدم واما الثاني فلان لطيفة الامام وطاعة من
المكلف انما يتم ذلك والثالث يتلوه الخبر الثاني في المنفصلة
المذكورة لانه كل في جميع ايامه وفوائده فاذا انخطا
بعضها امكن ان يكون الله قد كلف العبد بالخطا والتقصير واما
بطلان الثاني فيقسمية فظاهر لان الاول تكليف بالاطاعة
وتكليف بالحمل وهو قبيح على الله والثاني يتلوه انكار
المقصود عليه وهو محال لا يقال هذا لانه على من حكم لان منكم
ان الله تعالى قادر على العبيد وقادر على الامر بالمعاصي والتحريم
والفهي عن الطاعة والامر بالاطاعة من حيث القدرة وان
امتنع من حيث الحكمة خلافا للنظام وكل مقدم مكر لا يمنع
استثناء فيقول التالي الذي هو المنفصلة لا مكانها لانها تقول
المحال امكن ذلك مع فعل الحكمة لان وجود الحكم مع طاعة
من هذه الجهة محال لذاته لانه اجتماع التقيضين فلو كانت
الامام غير معصوم لكان ذلك مع فرض وجود حكمه الله ثم بالنظر
اليها لان توبة المذنب على تقدير الملائمة الكلية الثانية
على كل تقدير يمكن اجتماع مع المقدم يتلوه من جهة اللازم على
ذلك التقدير واما في غير المعصوم مع فرض وجوب طاعة في كل

حالا وقت في كل امرين لو ثبت لثبت على تقدير حكم الله تعالى مع
استلزامها للمنفصلة المانعة للحاكم كلياً **ب** ههنا مقامات اكلية
سبب ولا بد ان من سبب تام يجب عنده المسبب **ب** كلما قد
لكونه لطفاني واجب لا يمكن ان يحصل ذلك لو اجاب اليه والا
وجب **ب** كلما يجب عيناً لكونه لطفاني واجب لا يضر ذلك
لم يمت غيره مقامه في اللطفية في ذلك لو اجاب والام يتبين
الامام واجب عيناً لكونه لطفاني في قرب المكلف من المعصوم
من الطاعة وتبعية عن المعصية اذا انقضى ذلك فتقول
عند قدرة الامام على جعل المكلف على الطاعة ومجرد عن
المعصية وعلمنا اننا ان يقف الجب المرجح للفعل المستعقب
على شيء اخر اولاً والثاني محال والام لا يمكن مقراً بل يقف على
ان كان يجب وعدم وجوبه يدل على عدمه والاول يتلوه
الوجوب منه والا فاما ان لا يقف على شيء اخر فيكون دور
السبب ليس له سبب تام هنا خلف وكذا كان الامام غير معصوم
لم يجب التسليم عند اجتماع هذه الاشياء وبطلان الثاني يتلوه
بطلان المقدم فتقول عند وجود الامارة والتكليف رغم الكلفة
واستفاء المانع لانه ان يرقى بجمان وجود الفعل او علة في
تقوى الامر من جهة الترتيب منه فيقول الامر وفاء على شيء اخر
لان الامام الثاني في محال لانه لوجبه ذلك لان كونه لطفاني لا يتم

فيكون الامام على كل المكلف طاعة وورد على المعصية وورد على الامام

الفعل بدونه وكلما كان كذلك كان واجبا لكن لا يجب على الله تعالى
 شيئا بخارج من هذه الاشياء وان لم يتوقف فاما ان يجب
 الترجيح المستعقب للفعل والترك عنده او لا والثاني محال
 لانه لا سبب غير ذكرنا ولا كان موقفا عليه فلما كان ان
 يكون هذا هو السبب التام او لا يكون لا سبب تام والثاني
 محال لما تقدم في آفة غير الاول واذا كان كذلك وجب
 عصية الامام لوجود الامة وقدره للامام في صورة نفسه
 الا لم يكن مكلفا فيتحقق السبب التام دائما فيتحقق المسبب
 تمنع نفسه ولا يفتي بالعصية الا ذلك لا يقال الامة لطف
 للغير وسبب في صورة الغير التي تمت في نفسه والادكان
 اما بالنفس وقاهر لنفسه اذا ما نقول الامر والهي بالقدر
 العلم في حق الامام كات اوله فان كان الاول حصل السبب التام
 وهو المطلوب ان كان الثاني فاما ان يكون الموقوف عليه
 حاصلا للامام او لا والثاني محال ولا نريد الا خلا لا للطف
 الواجب والاول يستلزم حصول السبب التام وايضا فان
 الامة لطف عام بوجودها للامام ومقتل الامام وحمله لغيره
 فاستغنى عنها من غير حاج الامة لطف لكل غير معصوم
 يحصل الواجب ومنع المعاصي لئلا يترك في هذه الامور
 عدم قيام غيرها مقامها والامام يجب حينها وكلما كان الامام تال

حال المكلف على الطاعة وابعاده عن المعصية عالما بذلك وجب
 ذلك والا ان يجب ان يبقى على امره لا مكان او مرجح بالنسبة
 الى الثاني والثاني محال ولا تستفت فائدة والثاني يستلزم الرجوع
 والاول المقصود فلما كان الامام غير معصوم كان معصوما للتحقق
 ان يجب عنده لا يقال فيلزم الحبال وهو اجتماع المقصود فيحصل
 المطلوب ايضا اذ لم يكن الامام معصوما لزم احد الامور الاربعة
 الا ان يكون ذي سبب لا سبب تام له او جعل غير السبب سببا او
 عدم الواجب يتوقف عليه الفعل من اللطف والواجب على الثاني
 في وجب الواجب حينها لا مرجح ما قد خلوا لانهم باهانه باطل
 فيبقى المذموم اما الملائمة فلا تلهي لطف المكلف فيتحقق الحق
 والقرب من الطاعة والبعيد عن المعصية الا لانه ما اذا كان
 طريقا او لا والثاني يستلزم جعل غير السبب سببا والاول
 اما ان يقدم غيرهما مقامها او لا والاول يستلزم واجب
 احد المتساويين في وجب الواجب حينها لا مرجح والثاني اما
 ان يتوقف بعدها على شيئا اخر او لا والاول يستلزم عدم وجب
 اللطف الذي يتوقف فعل الواجب عليه والثاني اما ان يكون
 سببا تاما يقر به المكلف معناه ويعلم الحق اول والثاني يستلزم
 كون ذي السبب لا سببا تاما والاول يلزم ان يكون معصوما
 انه لا يكون الامة غير المعصوم مع طاعة المكلف للامام واستال

لانه اذا لم يرتب المكلف من الطاعة بانتهاء عنها فاما ان يرتب الفعل
 الذي هذا اللطف شرط فيه واجبا او لوجبي فان لم يرتب ثبت
 الاول وان بقي خرج اللطف من كونه شرطاً لغير الثاني وان
 بقي لم يرتب التكليف بشرط طاعة لغير الشرط وهو الثالث لكن
 الثاني باقائه باطل فكذا المقدم **يب** كلما كان الامام غير معصوم
 امكن ان يكون الشرط معانداً حال كونه شرطاً لكن الثاني باطل قطعاً
 فكذا المقدم بيان الشرطية انه يمكن تبعية المكلف من المعصية
 حال كونه اما شرطاً في التكليف اذا لم يكن معصوماً **ج** الامام انما
 اخرج اليه لاجل عدم العصية فالمراد منه في هذا المثل مع الطاعة
 المكلف في جميع احواله وكلما كان كذلك كان الامام معصوماً
 اذ يستحيل ان يطلب في شيء من هو متحقق فيه **د** الطاعة
 الامام انما يتم بما يرتب المكلف الطاعة للثبوت في اتباعه فيها
 بامر وجهه عنه من الامور التي هي الشرعية وان لا يصدر
 عن الامام ما يفرض عنه وصورت المعصية منه ما تقدم رغبة
 المكلف في اتباعه وتنفرض عنه فيستحيل عليه المعصية والا
 انتفت فائدة **هـ** اذا ارتكب المداي ضد ما يدعي عوالمه كان
 من اعظم الدواعي الى عدم طاعته فلولا تكليف الامام معصية
 انتفت فائدة **و** بالكلية **ز** لا اعظم في النقص عن اتباعه من غير
 المكلف لانه مساو له في وجه الحاجة وانه لا يمتنع عنه في وجهه فلا

فائدة

فائدة فيه كلما كان الامام غير معصوم فاما ان لا يجب اتباعه
 او يكون الله تعالى قد طلب من المكلف احد الصدين مع ثبوت هذا
 لغير عدم قدرة المكلف على ان يلزمه والتالي بتسميته باطلاً فكذا
 المقدم اما الملازمة فلان الامام اذا لم يكن معصوماً كان وجب
 النقرة من اتباعه ثابت لان موجب النقرة مساو له في جواز
 الخطا وطاعته ترجع بالمرجع وعدم الوقوف باقائه وفعلاً
 وكلما كان موجب النقرة ثابتاً فان لم يجب طاعته ثبت
 القسم الاول وان وجب طاعته وجبت الرغبة فيها لكن
 الرغبة والنقرة عندان بمعنى الثاني فيكون قد طلب
 احد الصدين مع وجود هذا الصدا لغير عدم تكميل المكلف
 من ازالته **ج** ثبوت التكليف مع امانة غير المعصوم مرتباً
 لا يمتنعان والا لاثبت قطعاً في الثاني بيان السابغ
 ان التكليف انما هو الممكن وهو من ثبوت على اللطف الذي
 هو الامام فاذا كان الامام غير معصوم فاما ان ثبت اولاً ثبت
 فان كان الثاني ترجيح التكليف فاستحال امتناعه وان ثبت
 فالمكلف له نفع من اتباعه ولا يتبعه وانما وجب اللطف
 لانه لا يفعل حتى يفعل هذا اللطف ومع هذا اللطف لا يفعل
 فلا يكون لطفاً فينتفي التكليف لامتلاء شرطه واما ثبوت
 الاول فظاهر **ط** كلما كان حصول الامور لم يرتب له ما يوقف

على الاستعداد القابل كان الفاعل قد وجب له جهة التي هو بها فاعل
 المقرب إلى الطاعة والتعبد من المعصية هو الامام من جهة ثالثة
 مصيب غير مخطئ في وجوده لم يتوالت الاستعداد المكلف المحض
 واستعداده هو بقوله واستشالته وامر الامام ونواهيته فيلزم
 وجوب المجبة التي هو بها فاعله وهي عدم الخطا وكونه الطاعة
 وعدم مقارنة المعاصي وهذه هي العصمة **ك** لو كان الامام غير
 معصوم لزم احد الامرين اما ان يكون استعداد الخلق مع امكان جهة
 الفاعلية هي جهة ما توقف عليه لا فرق ما كون الامام ليس تمام
 اللطف الذي توقف عليه التكليف والثاني بقسمه باطل
 فالمقدم مثله الملائكة فلان الامام هو المقرب لمجرد جهة
 قوة الكمالية بالفعل فاما ان يكون امكان فعل الطاعات فالا
 عن المعاصي كانت مع امشال المكلف فيلزم الامر الاول لقائله
 كيف فاذ كان الامام غير معصوم لم يحصل منه الامكان ولا
 يكون هو تمام اللطف الذي توقف عليه التكليف والباطل ان
 الثاني فظاهر **كا** عدم عصمة الامام مع استحالة اجتماع المعلوم
 مع عدم حلية تملك جميعات والثاني ثابت فيبقى الاول اما المتأق
 فلان عدم عصمة الامام يستلزم الاكفاء بامكان جهة الفاعلية
 في الفاعلية بالفعل لما تقدم ولا يمكن بجامع السلب ان الامام
 بالامكان لا يمكن الخاص عن اذا جامع السلب جامع المعلوم

السلب ان الجامع المعلوم فيلزم ثبوت المعلوم مع عدم حلية
 واما ثبوت الثاني فظاهر **كب** كلما كان الامام غير معصوم كما هو
 الممكن واجبا في الاصل فاعلم مثله بيان الملائكة ان عدم
 عصمة الامام يتلزم الاكفاء بالامكان في جهة الفاعلية فيكون
 كائنا بالوجوب من جهة الفاعل وهو واجب الذات وهذا هو
 الواجب لا يقال هذا وجوب بالنظر في العلة فلا ينافي وجوب
 فرض الفرض لان هذه الجهة لا يتلزم الامكان لانا نقول
 يلزم منه انه حال فرض الامكان يمنع معه فرض الفرض من غير
 النقص الى شيء آخر فيكون امكانا بل وجوبا **كج** لو كان الامام غير
 معصوم كان معصوما ابتداء استلزم عدم عصمة الامام
 الاكفاء في جهة الفاعلية بالامكان وجوبه فكان معصوما
 كد كلما كان الامام غير معصوم تكلما كان الامام المكلف طبقا
 له في جميع اوامره ونواهيته يجب ان يكون معصوما والثاني باطل
 فالمقدم مثله بيان الملائكة انه اذا كان الامكان كما عرفت
 جهة الفاعلية وهو مع قبول المكلف كاف في تمام التام لزم
 وجوب الاثر وهو المقرب من الطاعات والمبوء من المعاصي فاذا
 حصل وانما امتنع المعاصي وجبت الطاعات لكن الثاني
 باطل لا يمكن امر بالمعصية ونهي عن الطاعة لا يقع
 اذا لم يكن هو الطاعة او امر بالمعصية وجب على المكلف الاتباع من

امثال الامر والمنفي لا من جهة الطاعة والمعصية فالمكلف مطيع
 من حيث امثاله الامر لا من جهة المعصية والطاعة وان كان
 الامام حاصيا لانا نقول جهة حسن طاعة الامام هو كون المأمور
 به طاعة وكون المنهي عنه منهيها لقائه فان وجوبها يتبع الامام
 انا هو لا جليل بغيره وحده على الطاعة وتنبه على المعاصي فيكون
 تابع المأمور به فلا يكون ان يكون المكلف بامثاله فاعلم الحسن
 والامام فاعل للقبيل فماذا انتفى به الحسن في الحسن ككلمات
 الامام غير معصوم فقد لا يكون عدم الحاجة العلة على عدم
 المعلول والثاني باطل والمقدم مثله بيان اللان فان عدم
 الامام يستلزم لا كفاؤه بامكان جهة الفاعلية للمتابع لعدم العلة
 فيكون عدم العلة ليس علة للعدم واما بطلان الثاني فظاهر في
 علم الكلام لو كان الامام غير معصوم لكان وجوب المعلول
 مع امكان العلة او عدم اللطف الذي هو شرط في التكليف
 من جهة الله تعالى ومن الامام مع امكان طاعة المكلف الذي هو
 شرط الامام مع امثاله جميع اوامره وقواصيه والثاني باطل
 فكذلك المقدم بيان اللان انه ان مضى الامام وحده فمكلف
 في اللطف بل مع دعاء الامام الى الطاعة وبعد عن المعصية
 فاما ان يكون في الامكان فيلزم وجوب المعلول مع امكان
 العلة عند طاعة المكلف في جميع اوامره وقواصيه ولا يكفي

لا يفي الامر بالطاعة والمنهي عن المعصية فطاعة الامام قد لا
 تحصل فيكون اللطف قد انتفى من جهة الله واجبة الامام ولا
 انتاج طاعة المكلف ويكون معذورا فيكون له الحق لا بد منه
 اللطف من نصب الامام ونصب طريق المكلف الى معرفة والى
 العلم بانه لا يرام بالطاعة ولا يخيل به وحيث عن المعصية ولا يغفل
 به وانه لا يفعل ذلك فاما على سبيل الوجوب فيكون فيه بالامكان
 والثاني يستلزم كون الامكان المتساوي الطرفين سببا للوجوب
 ولا حقا بلا سبب وبحسب الجمل وهو محال فيقول الاول
 وهو العصية مرجع احد الطرفين في الممكن لا بد وان يكون
 في ذلك الطرفين واجبا لان المتساوي الطرفين بالنسبة اليه
 محال ان يكون مرجعا لاحدهما **لكن** كلما كان الامام غير معصوم
 كان قدرته على حمل المكلف على الطاعة وترك المعصية مع تكليفه
 وامكان تحريم الصنيع الطريق الذي هو المعرب الى الطاعة
 والمجدى للمعصية وهذا يصح تحقيقه في المكلف بقصد
 فيلزم ان يكون لاجابه عشا اذ ليس القايدين في اعيان الجمل
 بالفعل والاذن ان لا يكون الكافر مكلفا بطاعة الامام والاد
 الباقي **الوجوب** لا بد وان يكون اما الذات التي هي المعرفة
 او المصالح **ناشئة** من الامام من الثاني فقول اما ان لا يحصل طاعة
 المصالح منه ومن غيره بحيث يكون كاي صفة يقتضي الوجوب

بناء على القولان في محصلها والاول واجب بوجوبها والثاني
 اما ان يكون احدهما شاملا على مصلحة لا تقتضي الوجوب بل
 تقتضي تحصيله فيكون افضل فيجب بوجوبها على التحصيل فيكون
 الايمان بالافضل واما ان يكون احدهما شاملا على بعض المصالح
 المقتضية الوجوب دون بعض فلا يجب الثاني لا عند تعدد
 الاول هكذا ينبغي ان يفهم الواجب المعين والمجوز الذي على
 البذل اذا تعدد ذلك فنقول الامام الرجوع التي تقتضي وجوب
 مضيه ووجوب طاعة طاعة مع مشاركة الواه في وجبه
 الوجوب تعالى لو كان الامام غير معصوم لزم ان يجتنب
 الشايخ بين طاعة وطاعة اي مكلف كان بحيث لا يجتنب
 طاعة شيئا لان قدرة الامام على حمل المكلف ليس شرط مطلقا
 بل لوطاعة المكلف وكل واحد هذا المعنى محقق فيه فينتهي
 قاعدة الامامة لا يقال لا يجب التحصيل على تقدير امانه غير
 المعصوم للمانع وهو كون الامام يجب ان يكون معينا لا ناسيا
 فنقول لا نسلم ان المانع محقق على تقدير نشاء الامام غير
 واذ ان خلافا للصادق من لا يقال انه مانع بل يستدل
 من ذلك على استحالة ذلك الامر **سب** اما غير المعصوم
 فتستلزم ارتفاع الواقع وكلما استلزم ارتفاع الواقع وليس
 بواقع فينتج امانه في المعصوم غير راقعة ايا الصغرى فلا تستلزم

احدهما من امارت جميع احد الطرفين للتساوي في المصالح الثابتة
 منها المعصية للوجوبين غير مرجح او شاذ في الامام وغيره
 في وجوب الطاعة لما تقدم وكلاهما خلافا للواقع واما الكبري
 فلان كلما استلزم ارتفاع الواقع لو كان واقع لزم اجتماع المقتضين
 وهو واقع كلما شاذ على الفعل وعدمه في تشابه المصالح التي
 جعلت مقتضية للوجوب كان الفعل غير واجب قطعا واما
 غير المعصوم للمكلف يساوي عندهما ومنها لما تقدم فيلزم
 ان لا يكون الامامة واجبة هذا الخلف لا كلها كان الشيء وقد
 تساويان في المصالح اللطيفية لم يجب لشيء والجميع اليه
 فلو كان الامام غير معصوم لزم ذلك **له** لو كان الامام معصوم
 لزم ايجاب الشيء مع مساواة عدمه لوجوده في حساب المصالح
 التي جعل الوجوب لاجلها مع استماله على مقدرة ليس في
 عدمه والثاني باطل وكذا المتقدم بيان الملازمة ان مقتضى
 قدرة الامام لوطاعة المكلف وتكليفه وترتيب في الثواب
 والمكلف مساو له في البيع والمضدة اللازمة من وجود
 الامام انه يمكن اخباره على المعصية وكونه من غير علم المكلف
 بخلاف المكلف فانه لو اراد الطاعة لم يحقق اخبار نفسه
 على المعصية ولا يحقق الكذب مع نفسه **له** لو كان الامام غير
 معصوم لزم ايجاب احدا البين المتساويين في حساب المصالح

ك

مع كون احدهما يحتاج الى شرط اكثر دون الآخر الثاني باطلا
 مثله بيان الملازمة ان قدرة الامام على التقريب والتباعد
 مشروط بالطاعة المكلف له بخلاف المكلف نفسه واما بطلان
 الثاني فنظيره في علم الكلام ان لو كان الامام غير معصوم لشارك
 المكلفين في وجه الحاجة لكن ونفع حاجتهم موقوف على دفع
 اذا احتاج في تحصيل شئ لا يعين غيره في تحصيله لا بعد استفاضة
 وتحصيله فان كانت امامته دافعة لحاجتهم لزم العصمة
 اذ وجه الحاجة حرمان الخطا وان لم يكن دافعة لحاجتهم
 تحقق احتياجه لم يدفع حاجته فلهذا يصح للامام ان يكلف
 الامام غير معصوم فاما ان يكون فرض معصيته وامره ممكنا
 او محالا والثاني يتلزم العصمة والاول لا يلزم من فرضه في
 محال ولا يفرض له وتقع فاما ان يكون كلا اطاعة للمكلف
 في جميع اوامره ونواهي في جميع الاوقات يكون ليس محظورا
 واما ان يكون محظورا في ذلك الوقت والاول فيكون كونه
 معصوما ممكنا او لا بالاتباع فان اتباع المصيب دائما
 او لا من اتباع المحظور في بعض الاوقات حصرها اذ المبرر
 وقت خطاه والثاني فيكون لا يكون للمكلف طريق الى
 المبررين بالطاعة والمبعد عن المعصية اذ ذلك موقوف
 على الامام والام يجب من نفسه ولا طريق اليه لعدم وجوب

سواء وهو في حال امره الى المعصية لا يكون مقرا ولا عاريا فلا يكون
 للمكلف طريق الى ارتكاب الصواب فاما ان لا يكون مكلفا فيخرج
 عن التكليف فلا يجب له الام في ذلك الحكم لانه لا يجب التكليف
 فاذا اتقى اشق فلا يجب اتباعه اذن وهذا التكليف لا يطا
 بعينه لعدم تعين وقت الاتباع ووقت عدمه فان تقي مطلقا
 مكلفا كان تكليفه بالاتباع بعينه لعدم وجود المس
 كلفا كما كان الامام غير معصوم امكن في كل تكليف ان يكون
 متبجعا مع قدرة المكلف وعلمه ووجه وجوب العمل لا في
 الامام اذ الخطي فيه وهو لطف في التكليف بالحق بدونه و
 ليس لطيفة باعتبار ذاته بل باصابتها كالتكليف الذي كلف
 الله به سبحانه ان يكون متبجعا امامته غير المعصوم فكل من
 شدة حاجة المكلف وكلما استلزم شدة الحاجة استحالة ان
 يحصل له العناد وكلما استحالة ان يحصل له العناد كان من نفسه
 لاعتنا محله بيان الاستلزام ان المكلف يحتاج الى التقرب الى
 من يحصل له الاصابة والى من يحفظه من وجوب فقه عليه
 ونفع الظلم من القوي فاذا كان الامام غير معصوم احتاج الى
 معونة شديدة ومع اناذاه الى الطاعة ودفع غلبته الى طاعة
 اذن التكليف بالاتباع الامام زيادة في التكليف لكن مع عدم
 ذلك لا يحصل من الامام استحالة الخطا فلا يبين مسترسل

ما الايام زيادة التكليف للدوام مع حرا من نظامه كونه ضمن
 معصوم فحاجة الى امام اريد من حاجة المكلف **ب** اذا كان في
 التكليف المتعلق بنفسه يحتاج الى امام والذي يتعلق بغيره و
 يصالح غيره فتساوي غيره في التكليف المتعلق بنفسه فيزيد
 في التكليف عنه في مصالح غيره وهو في القربا مع زيادة
 تكليفه **ج** كما سبب يخرج من القوة الى الفعل ما لان يكون بالقوة
 بل لا بد ان يكون بالفعل والامام يخرج المكلف في قوة العلية
 من القوة الى الفعل في العمل فلا بد ان يكون بالفعل بالنسبة الى
 كل واحد من واحد من الواجبات وهذا هو العصمة **د** كما سبب
 للكمال فان كان بالفعل والامام مكمل المكلف من حيث عدم
 العصمة فلا بد ان يكون كالمبالغة بالفعل بالعصمة **هـ** في المعصوم
 ناقص فاما راد الله تعالى كونه لا يتكامل الا بالامام فليس له
 الدوام لتكميله فلا بد ان يكون ناقصا **و** لو كان الامام غير معصوم
 لزم ان يكون احد المسلمين علة في الاخر والتالي باطلا والمقدم
 مثله بيان الملازمة ان غير المعصوم من قواهم العلية متساوية
 بقوة الامام متساوية لقوة الماسوم مع ان قوة الامام علة
 من لو كان الامام غير معصوم لزم ان كان كون المعلول القريب
 اسعدا الى القريب ومن العلة والتالي باطلا والمقدم مثله
 بيان الملازمة ان العصمة والهيوطان ومنهما ما لا يتكامل

فلو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون بعض المكلفين اقرب منه
 الى الطاعة ولو في بعض الامان لكن قوة العلية عليه **ح** لو كان
 الامام غير معصوم لزم ان كان كون الامكان العهد من الوجود
 علة في العقل والتالي باطلا والمقدم مثله بيان الملازمة ان الامام
 انما اتي به اليه لكون المكلف غير معصوم وتكون له وفعل الامام
 بقوة العلية فترتب من طرف العصمة مما ان كان بحيث فصله
 اليه ان اطاع المكلف فقد يكون بالنسبة الى امر ما اقرب
 منها الى الامام فيكون المكلف الامام من الوجود اقرب الى علة من
 الفعل وهذا حال **ط** لو كان الامام غير معصوم لزم ان كان
 كون ما بالذات بالغير واسكان الدور والتالي جسيمة باطلا
 والمقدم مثله بيان الملازمة ان الامام مع باقي يتوقف
 عليه وجودها لا يتخلو اما ان يكون علة في الامكان الطاعة
 المكلف او في حصولها بالفعل والدول لزم الدور او اسكان
 الطاعة لذلالة فلو كان معلولا للغير كان ما بالذات معلولا
 بالغير وهو الامر الاول والثاني ملزم للتالي لان المكلف اذا
 لم يعلمه الامام لم يفعل الامام ولم يعلمه اليها فان بقي
 التكليف لغير تكليف الاطاعة وان لم يبق التكليف خرج من
 التكليف ويخرج الدعاء عن الوجوب والشبهة فيها فيكون
 الوجوب متاخرا عن الاعداد والرافعات اخرا عن الوجوب وهو

الامر الثاني ما بطلان الثاني بتسمية فظاهر ان الامام انما يحكي
 مقرا بالفعل والام لا يتحقق وجوب الطاعة بالنسبة الى الكافر الاول
 يجب كونه مقرا بالحققة ثم هذا لمعنيان احدهما انه اذا اطاع
 المكلف اذ تمكن من جملة على الطاعة وقفت مغالبا على تقريره لا يمكن
 ان يكون مقرا وثانيهما انه لو جعل استجماع الشرايط من التقرير
 وما عرفت عليه كالارادة المستعينة للفعل مع توقف
 الفعل عليه لوجب ان يقرب وليس المراد الاول بل الاكابر يقتضيه
 مع استجماع الشرايط من قبل المكلف سوى التقرير وما عرفت
 عليه فيكون المكلف معذورا والامام مسؤولا فينتفي فائدة بل
 المراد الثاني وانما يكون كذلك لو كان معصوما اذ غير المعصوم
 يمكن ان لا يقربنا الفعل من حق طاعة شرايط منها الامام وانما يتعلق
 به وهو ضمان منها ما هو من فعل المكلف كما متشا في امره بطاعة
 والداي وغير ذلك ومنها ما هو من فعل الله تعالى كضبط الامام ان
 فعل الامام كضبط الامامة وتقرير بضابط الحاجة ودعائه وحمله
 على الطاعة مع قدرته فعده انما يكون لعدم بعض ما فاما ان يكون
 ذلك من فعل المكلف ومن فعله مع او من فعل الامام فعلى
 تقدير عدم الاول بان يكون قد رافى المكلف بجميع ما يرجع اليه غير
 مانع فعل الامام كإرادة الفعل ويكون ما هو مانع لفعل الامام بحاله
 لو فعل الامام فعلة فعل المكلف ذلك لو كان يحق الثاني كما

الاعتداء الواجب تثبت لادام فلا يكون مقرا الى الطاعة حينئذ
 مع قدومه وطاعة المكلف لولا يكون اماما في تلك الصورة
 محال او مشع فيلزم ان لا يعلم امامته حتى يعلم امتناع ذلك مع العلم
 وجوب كونه معصوما وانما عتقت طاعته مع العلم بكونه اماما او تمكن
 المكلف منه مع نصب طريق العلم لا بد من الطاعة فينتفي
 امكان العلم بامامته على عصيته وكذا امامته فاقا نه غير المعصوم
تب لو كان الامام غير معصوم كان معصوما لظهور وجوده و
 عدوه والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملائمة ان كل حكم يحق
 الممكن من حيث هو ممكن فتاوى فيه وجوده وحده لتساوي
 الطرفين من جهة الامكان فالامام انما يجب كونه لظفا فاما ان
 يكون كونه لظفا لامكان تقريره او لتقريره بالفعل والطاعة
 المكلفا وتمكن من جملة او تقريره بالفعل مطلقا لا ينافي باعتبار
 هذين الشطين والثالث محال لما عرفت والاول باطل مالا
 فتاوى فيه وجوده فعلى الثاني وانما يكون كذلك
 لو كان معصوما **ج** اما ان يكون الامام لظف رايد علنا يقتضي
 مرجعية فعل الحرام والاعتداء الواجب ولا الثاني فيستلزم
 مساواة لنا في التكليف فيمران فكل كل معصية فيلزم ان
 الكذب في الشنيع وبله واذكر ان محال فيلزم معصية اذ
 للظف الثاني يقتضي منع الحرام من حيث هو حرام عند احد الطرفين

لازم وهو ان يكون التكليف والقدر في العلم في الامور بحيث يوزن
الادام بالمعرب لتساوي لطافته والمجهد بالمعصية مع طاعته لادام
مع قدرته وتكليفه من اجل المكلف على ذلك مع عدم اخلاصه بالشرعية
والمجهد في حاله ولا يذنب شيئا وان كان يكون له لطف فابعد ما جاز
عنه يقتضي ذلك كما استصحاب ذكر الله تعالى مع زياده معرفته
وبالجمله شيئا من الالطاف يقتضي ذلك وانما كان يلزم من عظمه لادام
واما قلنا ان احدا لا يثبت لازم لان المكلفين متساوون في اللطف
الذي هو شرط وقد بينا ان لادام لطف للشرعية في التكليف بحيث
لو اطاعه المكلف او تكلم به فربما من التكليف الذي يكون محله عليه
وحيث ليس لادام امام اخر فاما ان يكون التكليف في حق لادام في
ذلك ولا فان كان الثاني يعتبر اللطف الذي يفعل ذلك الفعل
والا فعمل التكليف على فعله والام يجب تكليفه مع ذلك يجب
وقوع الفعل وكذلك اللطف الذي هو لادام او التكليف فيلزم
معصية **وهو** كل فعل من فاعله يستحيل عليه الخطا والمحمل فان وجوده
ينافي في عدم غايته والادام ان غايته والامانة فعمل من فاعله يحكم بفعل
عليه الخطا لانها اما من الله او من كل الاله وكلاهما يستحيل اللغو
عليها والفاية من وجود لادام كون المكلف بحيث لو اطاع لادام
او تكلم لادام من محله لم يخل شيئا من الواجبات ولم يفعل شيئا من
المحررات والالزم الترجيح بالامرجح وانفتت فايذته والثاني يقتضي

في حق لادام فلو لم يكن معصيا لم يمتضاها العاوية مع وجود الفعل
ولكن قد قلنا باستحقاقها والامانة تامة فيلزم المعصية **وهو**
لو لم يكن لادام معصيا لكان لطفه وايمان لطفه وعبودية والقوات
في اللطف المعين في التكليف لكن لادام معصيا لكان لطفه
المتالي باطل والمقدم منه بيان المشيئة ان اللطف الذي للمكلف
حصل من المكلف الذي هو عبارة عن لادام تعالى لم يكن الفاعل
من اجل المكلف على فعل التكليف حصل من المكلف ذلك ولم
يخل شيئا من الواجبات فالادام ان ساء ما في الاحتياج الى اللطف
لم يكن له امام بل كان لطفه من الالطاف المتضانية فان فعل
لطفنا واستخذ المحمل وتحقق الشرط لانه شرط التكليف اذن في
المعصية لتحق العلة المستلزمة لتحق المعلول وان لم يفعل ففعل
لطفنا كان نقص فيلزم تفاوت المكلفين في اللطف المعين
في التكليف واما بطلان الثاني فمقدور في علم الكلام وهو ظاهر
فان التفاوت في الشرط يستلزم تفاوت في المتروط فلا يكون
الذي لطفه نقص مكلفا لعدم الشرط **وهو** لو لم يكن لادام معصيا
لم يكن مكلفا لانه باطل والمقدم منه بيان الملازمة اذ لا يمكن
معصية لم يكن له لطف كلفنا والادام ان كان معصيا لما تقدم وليس
لادام والا تسلسل واستغنى الثاني كان لطفه نقص في اللطف
المشروط في التكليف واما بطلان الثاني فلان غير المكلف لا يصلح

يقول قوله وهذا كان الجزم بقوله مشروط بالعلم بعدم الذنب فان
 العلم بالمشروط مشروط بالعلم بالشرط فيلزم ان لا يجوز بقوله الامام
 فينتفي فائدة مضيه **ح** قوله تع واذا جاءكم فاسق بنية فبينوا
 جعل صدور الذنب موجبا لعدم قبول القول فاما لاستلزام الله
 او لسقوط محله او لعدم رجحان صدقه حيث قلنا فاما المصير
 امكن صدور الملزوم منه مكانا قريبا لوجود القدرة والمال وهو
 الجثوة وعدم وفا الصارف بتمام المناقبة فيمكن للذنب حاله
 متى جازا المكلف تقدم وجوب طاعته وترده فيها وجوز ان يكون
 مخالفا له تعالى امره ونهيها مودعه فانه لا يحصل ادع الحاشية
 وينتفي فائدة **سط** فعل المعصية مناف لوجوب قوله وكذا
 نال في حيز قول قوله كان مستغفرا على الامام حين الادامة فليدفع انتفاع
 المعصية عليه ما الصريح فلو ادعى ان الكبري فلا يوجب لوجوب المكلف
 ان يصدر منه ما يمنع حيز قول قوله بحسب يكون قوله قوله
 منها عنه ولا طريقا الى الظلم فتبين ان احد الوقتين عن الاخر فلا يمتنع
 يمنع ذلك عن طاعته وينتفي فائدة **ع** الامام مقرب من الطاعة
 وسجد عن المعصية مادام ااما بالضرورة او اطاعة المكلف
 حين هو امام فليدفع التناقص وصدور الذنب يشلح تحريم قوله
 قوله فيكون سجدا لاطاعة المكلف حين هو امام فليدفع التناقص
 وهو محال كما كان دفع الضرر والى من جلب النفع كان الدافع

مقصود

مقصود ان المصير من قوله الى مثله بيان الملازمة ان كلما كان
 الامام مقصودا الى مكان السبب المعارض فيه بين كونه سببا لجلب
 الضرر او لجلب النفع كان تركه اولى من فعله والملازمة ظاهرة
 فلو كان الامام ظاهرة فلو كان الامام غير مقصود لكان بقوله
 قوله وطاعته من تركه اولى كونه حاشا للنفع او حاشا للضرر
 فيكون تركه ذلك اولى وهذا خلف واما حقيقة المصير فقد ثبتت
 في علم الكلام **ح** لاشي من امانة غير المصير بها غير جوده
 المصير بالامكان وكل واجب حاله من وجود المقاسم الضرر
 ينتج لاشي من امانة غير المصير بواجبه وهو المطلوب **ب**
 متى يعارض الشئ بين الواجب والعقيم فلا يجوز قوله قوله
 فيستحيل امانة **ع** الواجب لا يحل ان يكون حراما فاتباع قوله
 غير المصير محال ان يكون حراما وكل امام واتباع قوله واجب
 فلا يمكن ان يكون الامام غير مقصود **ح** كل فاسق فهو غير مقرب
 قوله مجردة بالضرورة للاداة والشرع كاشف وينبغي ان يكون
 التقيض الى قولنا كل من يجب قبول قوله مجردة فليس يفاق
 بالضرورة وكل من منعه فقهه والامام المصير والامام يجب
 قوله قوله مجردة **ح** لو كان الامام غير مقصود لكان ان يفيق
 ينتج عدم قبول قوله وسى حيز المكلف ذلك كان المكلف ذلك
 كان المكلف الى امام اخر من غير مخالفة فقهه او عدم فسقه اخرج

من امام بين له يحمل الخطاب والاحكام فيكون امامه غير المعصوم
 مخرجة الى امام آخره اذا كان الامام غير معصوم كانت حاجة
 المكلفين الى امام اخر اثنين منه لان الامام غير المعصوم يمكن
 ان يعمل المكلف على المعصية والفعل والامر والنهي لا يكفي في
 التكليف بل لا بد من مقرب مبعود ولابد من امام اخر الى المكلف
 معه ذلك **مخرج** كل امام ليس اتباع غيره من رعية اولى من اتاعه
 بالصورة وكما كان مناط قبوله القبول والعدالة وكان لها
 طرقتان القبول والعصمة كانت قابلة لا قل ولا اكثر وكما كانت
 العدالة والصلاح اكثر كان اولى بقبول القول فالامام الثاني
 بشرط العدالة اولا الثاني محال لا شرط لها في الثاني وهذا لا يحد
 فكيف للحاكم المستصرف في امور الدين كلها والاول اما ان يشترط
 ذلك فيمكن زيادة غيره عليه في صلاحية فيكون قبول
 قوله اولى هو الثاني في المقيدة الاولى **مخرج** الامام يريد قدرته و
 قصره في الغير غير التكليف فيصير المخرج الى امام اخر من رعية
 من الشريعة كما يحتاج الى مقرب ومبين وهو الشيء يحتاج الى
 حافظ ومقيم لها وهو الامام وهذه الاحتياج الى الاول من حسن
 التكليف واهلية المكلف له وعدم الوجع اليه وانما ينقطع الحاجة
 بين وجع اليه لغيره من الاحكام بالوجع وعلة الحاجة الى الثاني
 من تكليف المكلف وعدم عصمة وعدم ضبط الاحكام ونحو

بقائه النبي عليه السلام دائما قائما ينقطع الحاجة بمعصوم **مخرج**
 فها هنا وان في اللطف المعزج المبعود فها هنا وان في الوجع
 فالامام قائم مقام النبي في التبليغ وفي حفظ الشريعة وفي
 حل المكلف عليها ودعا اليها وانما يقتضيان في التبليغ من الله
 وعن المجردة والوجع وعده وكما استشهد في الاول العصمة
 كائنين في علم الكلام وكذا في الباقية **مخرج** اذا كان الامام
 قائما مقام النبي في هذه الاشياء فكما لا يعمل على النبي قوله
 فيها المقيض وكذا الامام وانما يكون كذلك اذا كان معصوما
مخرج لا يحصل الغرض من في الامام الا بشرط معناه ان يامن المكلف
 من خطابه في الحكم ركونه في التبليغ ويجوز اتباعه في غيره
 كلفه الله تعالى ولا يمكن ذلك لانه المعصوم **مخرج** اذا كان الامام
 قائما مقام النبي في تعريف الاحكام وفي حل المكلف عليها وفي
 عبارة الكفار وفي جميع ما ارسل النبي به الى الامم سوى ارضي
 كان امره كارهه وفعله كفعله ومخالفة كماله ولو لم يكن معصوما
 لم يكن كذلك **مخرج** لما كان النبي اماما قائما مقام النبي في تبليغ
 الاحكام وبيان الخطاب والشمل عليه لم يعين اجتماعا واحدا من
 المصنفين مع التمكن من الامام لوجوب متابعتها قوله كالنبي واذا
 كان كذلك فيكون قوله تعالى العصمة ولا شيء من غير المعصوم قوله
 يقطع العصمة فلا شيء من الامام بغير معصوم هو الامام واسطة

بين النبي والدي كالنبي واسطة بين الله والامة فلو كان الخطا عليه
 ليكن ان يكون واسطة في ذلك في وقت الكفة واسطة دائما فكيف
 يتحقق في المعاصي **كل غير معصوم يحتاج الى هذه الواسطة لتسامحهم**
 في هذه الحاجة فلو كان الامام واسطة لا يحتاج بغير الله الى واسطة
 اخرى بل احتياجا شديدا لما كان الامام هو الواسطة بين الله وكل
 غير المعصومين لان لا يكون منهم ولا كان واسطة لنفسه **فقط**
 كالامام هو الواسطة بين الله والامة بعد النبي عليه السلام لا بد وان
 يكون اكثر من الجميع وبما هو واسطة فيه لكنه واسطة في العلم بالحكم
 والعمل والاكثر من الكل ومن غيره من هذه المشاركة لهم في حكمة
 الاحتياج الى الواسطة وهو عدم العصمة دائما لا بد وان يكون
 معصوما والا لا يمكن كماله لديهم على وقت هذا **تختلف**
 الدوام هو حجة الله مع كل مكلف في حكمه فلا يصدر منه ذنب
 لا استحالة ان يجعل الله مع حجة على العباد فاعل الذنب في
 ذلك الحكم حادثة وهذا ظاهر لا يحتاج الى برهان **صا** كل من يجوز
 خطاؤه ويحتاج الى هاد اياها او هاد او كلاهما وهو الامام
 ولما كان واحدا في كل زمان كان هاديا لكل فلا يمكن ان يحتاج
 هو الى هاد والا لم يكن هاديا لغيره الا بعد تحقق هدايته فلا يمكن
 قوله وفعله حتى يكون له امام اخر **يحيى** من الله تعالى
 ان يصب الامة هاديا يحتاج الى هاد من غير ان يجعل في الهاديا

هاديا وهو ظاهر وكل غير معصوم يحتاج الى هاد دائما لا يفتي
 بالهادي الا المعتبر بالطاعة والمبعوث بالمعصية فلو لم يفتي
 عليه الفعل لم يكن واجبا فلو كان الامام غير معصوم ولا امام له
 استحالة ان يجعل الله هاديا للامة فكل امام هاد **حيث**
 الامة شرطها العدالة والامامة امانة مطلقة لا اهل بها اصلا
 غير المنبوة فشرطها العدالة المطلقة التي لا اهل بها وهي العصمة
ص لما كان الفاسق لا يقبل اخباره في امور الجبرية فالامر
 الكلية التي هي قهر الشرائع بحيث يبقى له ما بعده ولا يقبل
 فيها الاخبار من غيره قطعا بعد جواز الفسق عليه من
 العصمة **ص** فيجعل من الله تعالى ان يامرنا في تحصيل الهدى
 باتباع من يمكن ان يضلنا ولا يريدنا مع وجود العدة و
 الداعي واشقاء الصارف والمانع الذي هو التكليف
 والفعل غير كاف لغير المعصوم وعلم الله تعالى مطابق بعلم
 الاشياء كما هي باذا كان يمكن الاضلال لا يعلم خلافه وانما
 يعلم امكان الاضلال لا يقال لا يلزم من الامكان الوقوع
 فبان ان يعلم الله تعالى ان هذا لا يقع لانا نقول لكن المكلف
 يجوز ذلك ولا يحصل له داع الى امتناعه اذا لم يامر بانماه
 الهاد بل هو داع عظيم الى ترك امتناعه ولا يفتي فائدة
ص الامر الله تعالى وعنه في غيبه في الثواب وترهيبه في العقاب

ادق

يحصل العقاب مع خبر المكلف خبراً تاماً بأن الله تعالى صادق الوعد
 فيحصل الجزم بحصول النجاة باعتداله والهداية باتباعه
 الضلال بعدم المودى للاستحقاق للعذاب قطعاً لا يكفي
 في تحصيل داعي المكلف إلى الفعل وتقريبه منه بل يحتاج إلى الأمر
 والأمر واجب لغير المعصوم فكيف يمكن في تحصيل طريق يجوز المكلف
 كونه سبباً للهلاك وكيف يجوز من الحكيم الذي حكم الدنيا في
 أن أمر من يعلم أنه لا يكتفي بالطريق المؤدى إلى السعادة والنجاة
 وإنما قطعاً باتباع طريق غيره ذلك يمكن أن يكون طريقاً إلى
 الهلاك وإلى البعد عن الطريق الأول وليس هذا الأمر النقيض
 التام ويستحيل من الكامل المطابق أن يصدر منه ذلك ~~ص~~
 النتائج الضرورية إنما يحصل من القضايا والضرورية لما
 ثبت في علم البرهان فلو لم يكن الأمر معصوماً لكان الله تعالى
 قد أمر باستنتاج القضايا الضرورية من غيرها والتالي باطل
 لأنه إنما يتحقق من الجهل العيب فالقديم مثله وبما لا يلائم
 أن الإصابة في امتثال الأمر الله تعالى وفراجه واستحقاق
 العقاب والثواب ضرورية ويحصل ذلك من غير المعصوم الذي
 لا يكون ضرورياً منه ذلك لا يمكن خلافة لعل استنتاج الضرورية
 من خبره وهو محال ~~ص~~ الأمر التام باتباعه ونسبه إذا كان ~~ص~~
 تحصيل الإصابة في امتثال الأمر الله تعالى وفراجه ويستحيل ~~ص~~

المراد

الثواب وعما لفته في استحقاق العقاب ليس من باب الاستقراء
 ولا القياس لا سيما دليلين بالله تعالى جعل الأمر وليداً وكوناً
 باباً لمخالطة وهو ظاهر تعيين أن يكون بها ما يجب أن يكون
 معصوماً ولا لاستنتاج النتائج الضرورية من المكناست
 البرهان وهذا محال قد ثبت في علم البرهان يستحيل أن يحصل
 مع طريقاً وإن يأمر به ~~ص~~ ولو لم يكن الأمر معصوماً لكان
 يكون الله تعالى قد جعل الطريق المقرباً يستحيل إدراكه
 المحط والتالي باطل والمقدم شديد الملائمة أن المطالب
 عن تحصيل الإصابة في أمر الله تعالى وفراجه وهو ضرورية والآن
 في المعصوم طريق من القضاء الحكمة ويستحيل استنتاج الضرورية
 من الممكن في البرهان وأما بطلان التام في نظامه جعله بدق
 شئ لا يحصل شئ محال أن يحصل منه من الحكيم العالم بحال
 الأمر إذا كان يكون معصوماً في التبليغ أولاً والتالي يستلزم
 جواز الضلال والدعا إلى المعاصي فلا يبقى وقد بقوله
 ولا يحصل للمكان وقوله لطفه والأول في كونه عصمة
 مطلقاً لأنه كلما لم يكن معصوماً في الأفعال لم يكن معصوماً
 الأخبار بالله تعالى والحمد لله رب العالمين ثم الجدل التالي من كتاب
 الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين
 هكذا الحق والحق في الأمر الأعظم ما طرعه الإنسان فطلب

وحاد العلوم والبرهان صاحب قول المصنف على سبيل
الملة والمحق الدين محمد بن مصنف الكتاب قدس الله روحه وروحه
والله محمد وال الطاهرين وهو الذي ينزل الكتاب بعد وفاته
والله قدس الله روحه وفنر ضريحه محمد وال الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

تأليفه من ابن كاتر حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة الثانية من الأدلة الدالة على صحة الإمام الأئمة

لو لم يكن الإمام معصوماً لم يكن الله تعالى قد جعل
الطريق القريبة فيحصل إدارته إلى المطلوب والتالي جاز في الحق
مثلاً بأن الملازمة أن المطلوب هو الحصول الأصالة من الله
الله تعالى وفراهمه وهي ضرورة الإمام خير المعصومين
من القضاء المملوكة لا يحصل استنتاج الضرورية من الممكن
في البرهان ما وجدنا الثاني فظاهره وجعل من الحصول
شئ محالاً أن يحصل منه من الحكيم العالم حالاً ما ان يكون
معصوماً في التبليغ أولاً الثاني يستلزم حرجاً الاضداد
والدعا إلى المعاصي لا يبقون وقت يقول ولا يحصل الكل
وقد بانه لطف والأول يستلزم عصمة مطلقاً لا كماله
يكن معصوماً لكان ما لم يكون تكليفه الحفص تكليفاً أو أمراً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

أو أكثر ما وبالأول بطلاناً في الواجبات وإنما
تحتاج تبويباً في المروية والرياسة ولا يزال الثاني أكثر
أشكالاً وهو ما ولنا في طه الاحتياج إلى اللطف الذي هو شرط
في التكليف وهو المقرب بالمعنى ذلة الاحتياج هو حرجان
الخطأ في عدم تساوي المكلفين في الشك والتكليف والتأويل
مع أحدهما قد فعل الله الشك الرجوع إليه دون الآخر وهذا
محال فيحصل من الله ثم أن يجعل مصلحة في التكليف غير محال
لأن الظلم فإذا كان الإمام مسؤولاً لنا في الاحتياج إلى اللطف
المبعد ولم يجعل الإمام لطفاً لإمامته ورياسته علينا فإنه يكون
قد جعل مصلحة للمصلحة الإمام وهو منه من اللطف وهو
محال أن كان اللطف لغيره من فعل الغير وهو من
الفاعل فيجب تكليفه لها على لا يلزم ولا لغير العلم وقد
بان ذلك في علم الكلام فالإمام إذا كان مسؤولاً عنه علمت
الاحتياج فيقول له الإمامة وقيامها منه عن الإمام آخر بغير
مع احتياج إليه فيلزم من ذلك لطف غير محال وهو محال
لو كان الإمام غير معصوم فإمامته لما ان يكون لطفاً لنا خاصة
أولاً خاصة ولنا وله أولاً ولنا دلالة والاحتياج محال والامساك
يجب بالأول الثاني محال ولا لكان تكليفاً بطاعة
أو تكليفاً بامتناع أو القيام بها تكليفاً للغير لطف غير محال

قد ثبت في علم الكلام فقير لثالث فتساوي فعلنا فينا وفيه
مع تمكنه من حمل المكلف على الطاعة وبعادته من المعصية وأما
المكلف لم يكن فعلنا فينا مع هذا الشرط هو التقريب من الطاعة
بحيث لا يدخل الواجب والتبعية من المعصية بحيث لا يقع
وهو واجب عصمة وهو المطلوب **ج** ولو شرط صحة العمل
في الامام لم يشترط فيه العلم لان العلم انما يراى لصحة العمل فانما
لم يشترط صحة العمل ليركن المراد بجعله شرطاً فيلزم كون الامام
عاصياً بما علا فلا فائدة في اقامته اصلاً والناية اذ لا يشهد
الى العلم ولا الى العمل فيجب كونه بمنزلة ما يصح عمله ولو كان كذلك
الامام المعصوم فيجب كونه معصوماً **والجواب** اولاً في الغرض من
العلم لانه بالعلم والى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
في كل قضية مشرع وانما يحقق الامر بامور والامر لا بد ان
يكون معينا محسوسا والامور هي غير المعصوم فالامر لا يصل
هو المعصوم ولا اعتد المصنف والمضاف اليه باهتبان
واحد ومحال ان يكون كل واحد من اصلنا للآخر والاول من
ومرغ الفتن والهج **ح** الامام هو الامر لكل غير معصوم بالبره
والثاني هو لهم من المنكر فلو كان غير معصوم لكان اما امراً
لنفسه او لا يجب الامام مع مساواة الامام في هذه الحاجة اليه هذا
خلاف **ج** كل من لا امر له بالمعروف ولذا لا بد من المنكر وهو الامر لكل

لا يصدر منه قبيح ولا يدخل واجب والا فاما ان لا يجب امره
ونهييه وهو محال اذ حله الوجوب الصدور والترك او يحجب
من غير من تجب عليه وهو محال اذ فرضنا انه لا امر له غير المعصوم
والامام لا امر له الا بالامر المنعوت وهو واجب سقوط وقعه **د**
القول منه وايضاً فان ذلك محال لان السلطان لا يمكن عصية
من امره ونهييه فيكون الوجوب المانع الغاية بالكلية واما
ان يكون له امام اخر فهو واجب لتسليط قوة الامام العقلية
قاهرة للقرى السبوية الموجودة في زمانها ولو سقطت به
محال ان يقرها انه مشهوره من حيث عليه المعصية والامام
مقتدى الكل ويجب عليهم الاقتداء به متابعه في اقلها
وانما جميعها فلا بد ان يكون عقلاً اكبر من الكل فلو عصى في
وقت كان عقلاً نقص في ذلك الوقت من الطبع ومحال
ب يقع تقديم المقصود على الفاعل فيجب ان يكون له
الكل الممكن للادان الا يقتضي من شييه في ما ياتي العلم
والعلم لغير من معصوم **ج** عدم عصمة الامام لمن ومة
لا يمكن انشاء الغاية منها لمن ومة لصدقها كانت
الامام الممكن حين اقامته ممكنة كقولها الممكنة غير معصوما
اكن ان يصدر لا شيء من الغاية ثبوتها من امته ممكنة
لكن كلما كان الامام المامكانت الغاية من ثبوتها بالضرورة

وادام اما تمكننا المصدق الاول فلا نالغايت من الامام القريب من الخطا
 والبعد عن المعصية مع تمكنه فاذا لم يكن الامام معصيا اكون قد
 حصل هذه الغاية وهو ظاهرها اما الثانية فلا نالو لم يجب
 حصول الغاية عند ثبوت الامامة لان احد الامر بها اما ان كان الله
 او الخليل او غيره حال ثبوتها باعتبار ثبوتها وكلاهما محال
 والملازمة ظاهرة لكن صدقها بين المقدستين بجميع اقسامها
 محال بالضرورة بل قوله انه انك لم لم يسلم الى قوله قد حق
 القول على اكثرهم بعد الاستدلال ان طريق النبي صواب دائما
 فكذلك الامام فيكون معصوا وبما انه ياتي به انه مع جعل في
 هذه الايتان بعد هذه الامور وحق القول عليهم في منع الاعتداء
 بشئ منها لا ينافي ذلك فخص الامام المعصوم بعد واجب
 وهو المطلوب **يو** لو تساوى الامام والمأمور في هذه الاحتياج
 ولينتم ايض الترتيب من غير مرجح **يو** قوله مع صراط الذين است
 عليهم غير المعصوم عليهم ولا الضالين اثبت لهم اربعة اشياء
 احدها كون طريقهم مستقيما الثاني انه ياتيهم عليهم بهذا
 الطريق والثالث ان يكون غير معصوم عليهم والرابع كونهم
 غير ضالين فنقول اما ان يكون هذا الطريق مستقيما في
 جميع الاحوال بما لكافي والافعال والافعال او معصيا
 والثاني محال لا يشك ان كل من هو احدث فعين الاول في الامام

ان هذا امر من اهل البيت
 الامام في الامام انما يكون
 في الظاهر لا في الباطن

معصوم

بمعصيتهم بل هو صريح فيها وكذا يقول في حق المعصوم عليهم وحي
 حلالهم ولا لعل على قبيحها عنهم داما طاهرا واضحا وانما يتم بمعصيتهم
 فنقول اما ان يكون هذه طريقة الامام او يكون طريقا لا امر
 غيرها والثاني محال لانا مكلفون باتباع الامام واتباع طريقته
 من المحال ان يامرنا لا بسلوك الهداية للطريقة بل بخلقنا باتباعها
 فتعين الاول فيكون معصوما **ح** اما ان يكون شئ من الناس معصيا
 او يكون كل الناس معصوا او يكون البعض معصوا والاول باطل
 لقوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ان الامر استعجز
 من الغاوين وسلطان يحكم في معصية النبي نعم جميع وجوهه
 وكل ان يذنب والسيطان عليه سلطان في الجمل وهو يتبين
 النبي الكلي والثاني باطل بالاجماع ومطلوبنا والثالث اما ان
 يكون هو الامام وحده او مع غيره او غيره والثالث محال لانه
 امن يهدي الى الحق وان يبيع لم يلهي يدي لان يهدي
 فالكيف تتكون ولان الاحتياج الى عصمة الامام اكثر من
 عصمة غيره ولتأثيرها فيه وفي غيره من الناس وعصمة غيره
 لا يوشك انه فيكون هو وحده بعصمة والاول والثاني محال
ط حاله الامام في كل وقت يفرس في عليه في تقريب الكلفين
 مثل الواجب وترك المحرم فلا بد ان يكون الوجود اولى بارتداء
 بين علم العلم الا على ان الاولوية لا تنفك عن الوجوب وذلك

هو العصبية ان العلة في الوجود يجب لها الوجود كما هو ما علة في
 الوجود في كل وقت يفرض في كل ما علة في علة المكلف فيجب
 للامام والعلة المذكورة هي العصبية لا يقال علة الامام علة
 معنة وهي لا يجب ان يكون موحدة بل جازية ان يكون عديمة
 لاننا نقول العلة المعنة اما بوجدها او بغيرها في كل وقت
 كما لا يخفى والعلة في الحركة والاولى ان العلة يجب لها الوجود
 وهو المطلوب ثم لا يكون ان يكون هذه معنة لغيرها لان
 في كل وقت ما يتاخر لطف المكلف في ذلك الوقت كما انما جعل
 الامام لتكميل القوة العلمية والتكميل انما يحصل من الكمال لا من
 افادة الناقص الكمال والتكميل المطلوب ليس له مرتبة دون ما
 فوقها او خلاف ذلك بل انما هو المكلفين بل الكمال المحرك للنفوس
 الانسانية وذلك هو العصبية **كتاب** غير المعصوم نظام الامكان
 ولا شيء من النظام بامام بالضرورة بل لا شيء من غير المعصوم بامام
 بالضرورة اما الصغيرى واما الكبيرى فله قوله لا يتاخر في
 الظالمين فالمراد بالمراد هذا الامة لقوله ثم انما طاعت الله
 اما قال من ورتي قال لا يتاخر لغيره في الظالمين ووجوب
 مطابقة الجراح لسواي لا يستحال انما جازي البيان عن وقت الحاجة
 موجب ذلك وهذا ظاهر من النفي بالامام والامة متلزمة
 بالضرورة كما بين في المنطق وهذا سني على مقتضى ثلث من

انما

ان الملكة الصغرى في الشكل الاول يتبع وقد بينا في المنطق عليه
 القضاة واما استلزام الدائمة الضرورية وقد بينا في العلم
 الالهى لا يستحال ان يكون الانعكاس داما واكثرنا في العلم ان
 النتيجة ضرورية وقد بينا في المنطق ايضا **كتاب** الانسان عالشان
 دار الدنيا ودار الآخرة والاول سماها الله ثم دار الآخرة
 لعب وهو وني مشاهدتها ان النكبات منها لاحقة الانبياء
 والاولى وهي منقضية وقد حكى الله في واكم خلق بدون
 الانسان وجعل فيه القوى المذكورة والعادة وما يتوقف
 عليه وجعل له العلم بما فيها من الغايب ما هو مقتضى كل
 عامل ولا يعرف ذلك الامر وتوقف على علم الشرح ثم خلق من
 المطهرات والمشروبات والمكبات والنبات والحيوان و
 المعادن وحركات الكواكب وما يتاخر فيها بالحوادث
 وما يدرك على مقتضى حكمة على تمام مكنة صافية تبارك الله
 الخالقين ثم قال ثم خلق لكم ما في الارض جميعا لتركوه
 النبي ادم فالعاقلة لا معان لنظر بعض الفكر الاحتمال
 بعد هذه الدار التي سماها الهواء والحبور والفرور ثم
 الحكمة وتكريم الانسان فيها بهذه الكرامة بهذه المنافع
 لم يجعل دار قراره والآخرة بان لا يضربا اما معصوما يحصل
 اليقين بقوله يحفظ الشرح ويقوم مقام الشرح ويرد

ويلزم الطريق الذي يوجهه الى ان القرار لا يجعل ذلك
 موكفا الى الخلق ولا يجعل فيهم معصوا لغيره ارباب
 العقول الضعيفة والقوي الشهوية والغضبية القوية
 يغلبهم من لا يحصل اليقين بقوله ولا يوثق بفعله اذ يحزن
 عليه الخطاء او اكثر منه فلا يحصل له طريق الى اليقين بحكم
 الله تعالى وكيف يمكن احكام امور الانسان في هذه الدار و
 اهلها اموره في تلك الدار مع ان هذه الدار ليست بمقصودة
 بالذات انما المقصود تلك وهذا سائر الحكمة بالضرورة
 ولا يقول من له ادنى فطنة تعالى الله عن ذلك كذا الدليل
 لا بد ان يمتنع معه تقيض المدلول والامم يكن دليلا ومجما
 وقول الامم دليل وفعله دليل على الصواب فيمتنع عليه حقيقة
 ولا يغني بالضرورة الا ذلك كذا خلق الله الانسان طرعا لمعرفة
 ما تقر به العالم الحسي الذي هو دار خروجه وتلك الطريق هي
 كالحواس الظاهرة والباطنة ولا يجعل له المعرفة من غير هذه
 فلو ان الاخر طريقا مفيدا لليقين هذا في الحكمة والطريق الى
 معرفة حال الآخرة واحكام الشريعة الانبياء والائمة واذا لم
 يحيطهم معصومين لم يجعل الآخرة طريقا مفيدا لليقين هذا في
 الحكمة لا بد ان يكون المظلل والرافع اقوى من المظلل والمرفوع لا
 كونه اضعف فاستلزام المساوي الترجيح بالبرهان والتمسك

والمنع

والمنع منه هو مقتضية القوة الشهوية والغضبية واللذة
 والغضب من الامور الوجدانية والحسية والمنافع مبهمة
 هو قول الامام فاذا لم يكن معصوما لم يفيد قوله العلم ولا الفرق
 لاذن مكان الخطا فيه ثابت وترجيح طريقه الممكن المرجح محال
 فيكون المنافع والمطل اضعف ولا بد من المنع والمطل فلا
 يليق من الحكيم ذلك كذا وجب حجب وجب حاجته ما
 فاذا اوجدها فيه اعتبار وجوده وعدم المنع يرتفع وجب الحاجة
 بالضرورة اذ لو لم يرتفع وجوده وجب الحاجة احتياج فيه
 رتبه الى شئ اخر اذا تقرر ذلك فوجه الحاجة الى الامام من
 الخطا على المخلف فاذا تمكن الامام طاعة المخلف وعلم بايقانه
 اما ان يرتفع خطاه كل مكلف تحققت فيه الشرائط او لا والآن
 يستلزم التسلسل التالي باطل وكذا المتقدم وبيان اللادة
 ان الامام اذا لم يكن معصوما لم يرتفع وجه الحاجة وهو جاز
 الخطا وصحته وري فان كان اهلها بالامر والباطل تحقق
 فيحتاج الى امام اخر ويستلزم ما وجب لرفع وجه الحاجة
 لا يمكن ان يكون وجه الحاجة وجه الحاجة الى الامام من الخطا
 على المخلف فاذا لم يكن الامام معصوما كان اراه للمخلف الخطا
 فيكون موكلا لوجه الحاجة فيمتنع كونه اماما كذا اما عسر
 المعصوم او لم يرفع من عدم الامانة لكن رفع الثاني واجب

وعلى

قال اول اولي الوجوب الام لا فلا نعدم الامامة فتشكك في حان
 الخطا ما اما في المعصية في الخطا ما يتبع حان الزام
 الامام به وتكتم من التعدي على غيره والظلم وافتاح كثيرة
 من الاعتقاد لا يقع مع عدم الامام فكان رفع هذا اولي من
 رفع عدم الامام لكن هنا رفع عدم الامام واجب لوجوب نصب
 الامام اما على الله هذا او على المكلفين هذا الخ من الاتفاق
 الذين سجدوا من لا يقع خلاف في الاجماع على وجوب
 رفع عدم الامام بنصبه فيجب القول بعدم الامامة في المعصية
 وهذا المطلوب لكان لا يلزم من عدم الامام من حان الخطا
 على المكلفين من المحدثين بل مع ثبوت الامام في المعصية
 وزيادة محاذير اخرى لان اللازم من حان الخطا على المكلفين
 من المحدثين مع عدم الامام اذا كان الامام غيره معصوم ولا
 امام لالزام ايضا لان مكلف جازي الخطا واما الزيادة فلو ان
 زيادة اقتدار عين المعصوم وجازي على الظلم وقيل الا ان
 كما وقع وشهد من تقدم من الروسا كين اية فان الذي
 فعله زيد بالحسين على الله عليه واله والولادة وما تظاهروا
 بينهم من شرب الخمر وخراب بيت الله الحرام ودينار الرمي
 عليه السلام فذلك لم يحصل من احد من الشيعة وكلما يحصل منه
 ما يحصل من شي وزياده لا تختص من الحكيم العالم بان يجعلها

منه

لمصلحة ذلك الشيء وهذا امر ضروري فلا يختص من الحكيم العالم
 حلو من نصب امام غير المعصوم ولا يختص من لا يقدر الامم بتعيينه
 على قول من يجب الامامة على الناس بايجاب الله ثم دون الضرر في
 فاضية بل بان من يطلب دفع شيء ياتي بما يحصل منه ذلك مع
 زياده منسقة فيكون اولها رفع بل انما يفعل ذلك لما جازي
 به او المحتاج به او الغايب والكل مشتق في حق الله تعالى لوجوب الخطا
 المكلف وظلمه لنفسه بجهة حاجته المكلف الى امام معصوم وخطوه
 على غيره اشدهم ورا من خطاه على نفسه فكون جهة حاجته
 اوله من كون الادلة وهذا الوجه فيمكن غير المعصوم ورواية
 اشدهم كون جهة فاما في غير المعصوم فيكون جهة حاجته
 الى امام اخاه في فاضية حاجته فاهمال الاول في استدلال الخطا
 الى المرجح ليدل على الحكيم العالم بكل على واجب فائدة الامام
 في اشياء الامور التي يتوقف على الاجماع كاشروع واقامة
 الحدود والعقوبات الشرعية وغيرها فيما يرجح الى كل واحد من
 المكلفين في معاده ومعاشه وجاهه وما يرجح الى حفظ
 نظام الشريعة وفائدة في ذلك كله العمل على الحق بالمنع من الكمال
 بالنسبة الى الجميع والى واحد من المكلفين بالنسبة الى كل واحد
 من المكلفين وفي الامور الشرعية كزنا ما وانما يمكن
 ذلك مما استتبع خطا في كل واحد واحد من الاحكام الشرعية

لان المراد منه اشباع الخطا من كل واحد واحد على غيره فعليه ان
 يمتنع عليه الخطا بالنسبة الى كل واحد من المكلفين والاختلاف
 واحد من المظن في كل زمان وزمان والاختلاف زمان من المظن
 وانما يكون كذلك اذا كان الامام معصوما ^{بالضرورة} امانة غير المعصوم
 مسئلة اما ان اجتماع النقيضين واللازم محال فكلنا الملتزم
 بيان الملازمة ان غير المعصوم اذا امر بالخطا وقع في مخالفة
 الفتنة كما اذا امر بفعل له المعصومة مثلا فمن وجوب
 متابعتها مع تحريم ذلك الفعل اجتماع النقيضين وهو محرم
 مخالفة يستلزم الفتنة مع تحريمها واستلزام نقض المرفوض
 من الامام في المقصود منه نظام الشريعة وفي الفتنة اخذ
 الشريعة وذلك يستلزم اجتماع النقيضين وعدم متابعتها
 كذلك **لقد** وجوب طاعة الامام كوجوب طاعة النبي ووجوب
 طاعة الله تعالى بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله اطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم وانما يتaylor الطاعات في الحرب
 لو تأمل الامر ولكن امر الله تعالى لايمان ان تكون خطاء فكلنا
 امر الامام وفعله ولا نفى بالمعصوم الا ذلك **له** الواجب لا بد ان
 يخص بصفة زائدة على حسنة يقتضي وجوبه اذا يجب احد
 المتساويين دون الآخر ترجيح بل يرجح ولا يليق الجركم فاجاب
 اتباع الامام في اماله واقواله لا بد ان يكون لصفة فيها وتلك

كونها صوابا دائما ولا نفى بالمعصوم الا ذلك **له** قوله تعالى انك
 للمسلمين على صراط مستقيم هذا يدل على عصمة النبي لان عصمته
 على صراط مستقيم اي لا يجوز عليه الخطا بكل اماله صواب والا
 يخرج عن الاستقامة وقت ما لكن انما يجوز عليه الخطا بل
 كل اماله تعالى انه على صراط مستقيم ان لو كان كذلك وانما
 ولانه ترخيص في وجوب طاعته واعلم الامة ان النبي على صراط
 مستقيم فامتحنوا الى ذلك الصراط لكن النبوة وكذا وجوب
 اتباعه وانما على كل التعمير فيكون على صراط مستقيم دائما
 والقيام مقامه وخليفته وداع الى داعي اليه فيجب ان يكون
 على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب كونه معصوما **ان** قوله
 نعم تنزل العزير الرحيم هذا ترخيص من وجهين احدهما انه
 قد علم بان ما يلي به كل رسول فهو تنزل الله تعالى ثانيا
 انه الذي تله من ربي في عالم وانما تله رحمة به لا من ربي
 ما يلي به رحمة من الله تعالى ولا يعلم انه كذلك الا بكونه معصوما
 والداعي اليه داعي اليه والقيام مقامه في كل الاحوال ولا فعلى
 يجب كونه كذلك **له** قوله تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية
 اذا جاءها المصلون اذا دسكتنا اليهم اثنين فكذبوهما فعزبنا
 ثلث وجلا استدلالا يتوقف على مقدسات احدها ان رحمة
 تعالى بتساقطه على اية محمد عليه السلام الى الشبهة انه صلى الله

اشرف من سائر الامم لقوله تع كثر خيراته اخرجت للناس المثلثات
لطف الامامة كل طفا النبوة اذا تفرقت لك فقول ذلك لطف الله
تعم في حلاله الذين كذبوا بعد التذنب ولا لطف اعظم من طريف
مفيد للمعلم بطريق الاخرة وتحصيل السعادة الابدية والدلالة على
الاحكام الشرعية وحفظها بعصوم بلفظ الله الحكيم ثم لم
ينصب لانه يحد من تنبيههم ويخرجهم من غيبه قوله اليقين
وهم اشرف الامم وصايتا الله بهم اتم هذا لا تصور **تكرار**
الانذار بهم لا يفيد قوله اليقين ويجوز المكلف خطاه وكذا
بحيث يتساوى الثاني والاول في ذلك لا اختلاف ولا يزيد
العلم بهما كان في الاول لا يبع حجة المكلف ولا يفيد غيرها
كان اوله فلا فائدة فيه وانما يحقق دفع الحجة والانذار بالكلية
لو ثبت امتناع الخطا فيثبت مفيد له وان المفيد للعلم و
يخالفه فينتفيح عنهم وهو المطلوب لكن الامام هو قائم مقام
النبي حيث امتنع النبي اخر لا نه عليه السلام خاتم النبيين بحسب عصمة
الامام **المراد من النبي** هو الامام الذي المكلفين له امتثال الاوامر
الله تع وقراهيه فاما ان يكون المراد صورة الفعل لا فائدة
الاختفاء والعقل مع الاعتقاد والنية والاختيار والاول
يكفي فيه القهر بالسيف واما الثاني فلا يكون بالسيف ولا بالقهر له
المجاهدين والاول لا يفي حكم اليها العاقل ويحصل العلم بها وحدها

على قسرين ما عقلي ونقلي والاول فعل النبي والامام فيه التسمية
الارشاد الى المقدمات التي يتكيا لبرهان منها واما **المكلف**
طريقه الاول النبي والامام اذا تفرقت لك فيقول المكلف
المشاهدة النبي النبي والامام لطف فيها محضرة في هذه الاقسام
وفعل النبي والامام والقسم الاول والقسم والآخر كراذ
عرفت ذلك فقول القلم لا خير لا يحصل لبرهان فيه الامع
عصمة المبلغ له وهو النبي والامام انه لا عصمة كان قوله
لا يفيد العلم فلا يمكن قول المكلف اليه بخبره الخطا عليه ولا
يحصل الاعتقاد المطاوب الذي لا يصح الفعل الا به من هذه
الامام فلا يحصل الغرض في هذا القسم والقسم الاول لا يوفي
بانه امر بالصلاب منه لا بعصمة فلو لم يكن الامام معصوما
لم ينقص الغرض منه ما الامام افضل من كل رعية لا يقسم
المقتضى لا يجمع والمساوي ترجع بلا مرجع مادام اما لكنه
امام في كل زمان بالنسبة الى كل مكلف فلو كان عليه الخطا
لم يلزم من فرضه وقوعه على تقدير امسائه وافتيلته محال
فاذا من فيه الخطا في زمان ما فاما ان يقع خطا كل
المكلفين فيه فينتج الامانة على الخطا هذا حلف فلا بد ان يكون
متكلم ما هو عطف بل هو عقيب في افتاد واما ان يكون تعذر
سن الامام في تلك الحال فيجتمع مقتضاه هذا الحلف **مسب**

السبب لشيئ يمنع ان يكون سببا لصحة الامام مع كونه بطريقه
 وحسن المكلف عنده وعلمه بانفاله وامثاله المكلف انما السبب
 لكون فعل المكلف صوابا وقرينه من الطاعة وتجر من المعصية
 يمنع ان يكون الامام حقيقا على هذه التفادير سببا في صحة
 وغير المعصوم يمكن ان يكون سببا في صحة فقول لا شيء من الامام
 جيب في صفة ذلك بالضرورة وترك غير معصوم يمكن ان يكون
 سببا في صحة ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة وهو
 المطلوب **ج** دعاء الامام مفيد لليقين ولا شيء من دعاء غيره
 المعصوم مفيد لليقين فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر
 فلان دعاء الامام له الله تعالى وهو مفيد لليقين فكذا الدعاء
 لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم بفعل
 طاعة الرسول واولي الامر واحدة كطاعة الله في كل مكان
 طاعة كطاعة النبي والله تعالى كان دعاءه كدعائهما فطعنا
 واما الكبري فظاهرة لان قول غير المعصوم لا يثبت اليقين لثبوت
 الخطا ومع ثبوت الخطا ومع ثبوت النقص لا يحصل الجزم **د**
 قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فابعثوني بتجبيكم الله يدرى
 ذلك ان كان لم يمنع النبي عليه السلام لا يحب الله ولا يحبه
 الله اي لا يكون مطيعا لله ولا يكون الله تعالى مثبنا له والاتباع
 انما يتحقق بالمناجاة فاما قوله الكفاية لا مانع من عدم

وجوب الاتباع فيه وهذا انما يتحقق مع العلم القطعي بكون امثاله
 واقواله صوابا وانما يكون ذلك في المعصوم فيجب عصمة النبي **د**
 قائم مقام ومساو له فيما براد منه سوى الوجوه فيجب عصمة **د**
 اتباع الامام هو اتباع النبي فكلها واحدة انما يتحقق بعصمة الامام
 والامام يبطل دعاءه اليقين ويستع من متابعت بالضرورة ولا شيء من
 غير المعصوم كذلك بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم
 بالضرورة سر كل فاعلة كل واحدة بحكم خاص والكتاب والسنة
 يمكن استخراج كل الاحكام منها فاما ان يكلف الله تعالى كل
 محبة بما يوجد به اجتهاده اليه فلا يكون له تعالى في الواقعة
 حكم وهو خلاف التقدير واما ان يكلفه باستخراج ذلك الحكم
 من الكتاب والسنة مع عدم دلالتها اذ هما متنافيان والوقائع
 غير متناهية وهو تكليف لا يطابق ولا يفي ولا يوجب بعد
 النبي عليه السلام فلا بد من طريق بجمع التكليف اليه وليس الا
 الامام فان لم يكن معصوما لم يكن المكلف طرقيه العلم بذلك
 اذ قول غير المعصوم قد لا يثبت الظن ولو افاده فقد لا يقع
 المكلف به حتى صامع قوله ثم واجتنبوا كثيرا من الظن فيقول
 ان يكون الامام الحافظ للشرع يجب ان يكون معصوما **ج**
 اذ اكلان الفعل صفة في محل الخبر وخاصة لصفة من ذلك
 الحاصل فعل تلك الصفة فاما ان يعلم الفاعل ان ذلك الحيل

المكلف

مع فعل تلك الصفة فيه يصدر منه تلك الغاية او يصدر منه
تلك الغاية او يتحقق فيصيرها او لا يعلم واحدا منهما الثالث محال
على الله تعالى والثاني في قسميه مناقض للعرض محدود من باب
الخطا لا يصدر من الحكيم فمعين الاول اذا تقرر ذلك فقول
الامامة صفة من الله تعالى وتتحققها في محل معين وهو الشخص
المعين فعلم من لا يجوز عليه الخطا اما من لا الله تعالى هو الحق
عندنا واما من اهل الاجماع عندنا الخالف والعرض ينسحق المكلف
على الحق وهذا ينافي الطريق الصحيح والصدراط القويم فلو
علم الله تعالى ان الامام يصدر منه ضد ذلك في وقت ما
كانت امامته في ذلك الوقت مناقضة للعرض خطا لا يصدر
الله ولا من اهل الاجماع فمعين امتناع صدور ذلك منه في
وقت من الاوقات يكون معصوما لا يقال هذا يدل على
معصمة في التبليغ لا مطلقا لانا نقول معينا الخطا ومخالفة
الشرع في شيء من مطلقا بل المعارضة قطعا ان من صدر عنه
خطا، وشران يصح غير فيه لئلا يكون افضل منه وبيانا في
ذلك المقام **ط** البقرة اصل الامامة والامامة فرعها والامام
قائم مقام النبي عليه السلام في الملا الدعوة والطف بالامامة اعم
من لطف النبوة لقوله تعالى انا انت منذر لكل قوم هاد وفيه
في الامام ما يشترط في النبي لا يخرج من المكلف بغيره لا يخرج من

يشترط في النبي المعصية فيشرط في الامام ذلك في الامام ما
يجب تباعده وكل من كان كذلك حاصلا يحتاج اليها في الامام لا
يحتاج اليها واما الصريح فلما تقدم واما الكبير فلفظه تعالى
ان يهدي الحق الحق ان يقع ام من لا يهدي الا ان يهدي
فما لكم كيف تكلمون فاذا بقى ان الامام هاد ورسول امتنع
عليه الخطا فثبت المطلوب ناقله مع انما استثنى ذلك لكل
قوله هاد والهداية في القول والاعتقاد والفعل ولا يتم ذلك
الا بربعة اشياء ان يكون عالما بجميع ما جاء به النبي عليه السلام
وكلهم لله تعالى وكل واحدة للكافرين ولا تكفي الظواهر
مع ان الظاهر لا يخرج من الحق شيئا وان الهداية لا يكون الا
بالامام ويكون كل اعتقاداته برهانية **ق** فبانه يجمع الامام
والفواهي الشرعية بحيث لا يقع الاحتياط منه شيء منه لاحكام
ولا سموا اولادنا ويلاولنا فمن حقق الهداية المطلق فانه ان
يكون مصيبا في جميع اقواله وآرائه وادعواه واهلية المكلفين
وان يكون المكلف حان ما بذلك جزا فبينا بها نيا بحيث
يتم فائدة وهي اتباع المكلف له في جميع ما يامر به وينهاه خصوصا
في الاشياء المستعينة على الاحتياج ط التمام وجميع المعافاة
مثلا اذا جاء الى الجهاد وهو جلد نفسه وتقر فيها للهداية
مع قوله تعالى ولا تقربوا اليكم الى التمسك فانه لو لم يعلم علمنا

يحصل مرتبة الشهادة من مثال فعله بان يقبل ويقبل باليد
 يبدل نفسه للخلدك قطعاً وكذلك باقي الأحكام وانما تتم الثلاث
 الاول مع العصمة والاخير مع وجوب العصمة فدل على ان الامام
 يجب ان يكون معصوماً وهو المطاوع **باب** الامام هاد لا يهدى
 احد في زمن وجوب اتباعه وهو زمان امامته وكل من كان
 كذلك فهو يعلم الاحكام بقينا ويخرج منه فعل القبح والاحلال
 بالاجابة الصغرى اما انه هاد فلقوله نعم انما انت منذر وكل
 قوم هاد واما انه لا يهدى احد في زمان امامته ولا كان اطاع
 ذلك ذلك اول من اتبعه لقوله نعم اني بيدي للمعصية
 ان يتبع ام من لا يهدي الى ان يهدي فما لكم كيف تحكم فقد
 اكمل على اتباع المهدي دون الحادي ودفع هذه الاماكن الكبرياء
 عليه بالاحكام فلا بد من جعل شيئا منها الاحتياج الى هاد وفيه ولو ظنه
 قاطن تخافون فكان الاخرى اولى بالاتباع والعلم اولى فاما ان
 لا يحصل لاحد من عدم بآية الله تعالى حكما تكليفيا وهو حال
 او يحصل لغيره فيكون هاداً الذي يكون هو واجب الاتباع كرهنا
 محاذق قوله نعم لقولنا تتبع واما احتياج فعله الصبيح وذكره النبي
 والادب على الرعية الا انكار عليه وامر بالمعروف فكون هادياً
 لكن باطل لا يهدى **باب** قول الامام وفعله وتركه وتفرقه حجة لقوله نعم
 يا اهل البيت ان من اطاع الله واطيع الرسول واولي الامر منكم

اعظم

ومطاع المفرد على عموم الفعل يتنصت لشارعها وقطاعه والطاعة
 الواجبة للرسول هي متبعة قوله وفعله وتفرقه يجب ان يكون
 الامام كذلك ولدن المفهوم من الطاعة الكلية والافان فيها
 طاعة جنسية وقوله او فعله وتفرقه مقدم على كل دليل طريقي
 وعلى كل اجتهاد لان مجتهداً اذا حصل لظن جيبه دليل
 على حكم يخالف حكم الامام فان وجب اتباع اجتهاده فقد جازفت
 الامام فلم يثبت له الطاعة الكلية وهو محال ومناقض للقرآن
 وموجب لاحكام الامام فتعين اتباع حكم الامام قوله او فعله
 او تقريراً من مقدم على كل دليل طريقي واجتهاد والمقدم على
 كل طريقي لا يكون ظنياً قطعاً بل علماً ولو حذرنا هذه الخطأ
 كان ظنياً هذا خلف يجب ان يكون معصوماً **باب** الامام قد لا يرى
 من كل مراتب الظن والخبر ائمة الظن بالبعد العلم فيكون له
 الامام مفيداً للعلم وقول غير المعصوم لا يفيد العلم **باب** كونه
 او فعله او تقريراً وترك من الامام سبيل المؤمنين ومن جازفت
 سبيل المؤمنين استحق الذم بالصراحة ينتج من مخالف قول الامام
 او فعله وتركه او تقريره استحق الذم بالصراحة اما المعصية الاية
 فلقوله نعم يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم يا حب على المكافئين كما انما اتبع الامام مطعاً وطاعة
 طاعة كلية والطريقة التي اوجبها الله تعالى على كل المكلفين اتباعها

لا يجوز مخالفتها في سبيل المؤمنين بالضرورة واما المقعدة الثامنة
فلقول تعالى يتبع غير سبيل المؤمنين قوله فله وهو من غير علم
اذا انقضى ذلك فعلى الامام كل من خالفه يستحق الذم قطعا بالضرورة
ولا شيء من غير المحصور وكل من خالفه مستحقا للذم قطعا بالضرورة
لا يمكن خطاؤه وامره بمعصية فلا يتحقق مخالفة ولا ذم واحد
الاثرين اما انقادها لحرام الى وجوب بامر الامام وبقام التقضين
والاذن بمقتضى باطل فالمنزوم ثلثا اما الملازمة فظاهر
واما بيان بطلان الالزام الاول فاجماع المسلمين اما الثاني
فبالضرورة ينتج لا شيء من اذام غير معصية وهو المطلوب
قوله الامام مساو للاجماع والاجماع دليل قطعي المساوي للقطعي
قطعي فيقول الامام دليل قطعي ولا شيء من غير الامام المعصور
من دليل قطعي لان غير المعصور معناه جائز الخطأ مما لا يعقل
قوله التقضين كلما احتمل التقضين فليس يعطى اما مساواة قوله
الامام للاجماع اذا لكل امرها باتباعه لقوله تعالى اطيعوا الله
اسموا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم امر اطاعة
العامة للامام وفي الامتناع في اقلها وانما كلاما ولا امر
باتباعه في العقول والاعتقاد فيكون قوله مساويا للاجماع وهو ظاهر
والا يكون الاجماع دليلا قطعا فلا يبرهن في الامور كقوله تعالى
ومن يتبع غير سبيل المؤمنين فله ما في قلبه او امر الامام وقوله

والاجماع

والاجماع واقفا له تركه وقوله في الصراط المستقيم التي امان
اليها الله جل جلاله في قوله اهدنا الصراط المستقيم لانه تعالى
جعلها مساوية لطريقه النبي عليه السلام وادام الله تعالى
لانه ساوي بين وحيه بين الله والنبي في اتباع الامام والمخالفة
لكن هذه صراط مستقيم قطعا فيكون مساويا كذلك **قوله** الله
ثم مساواة وارشدهم الى حال الله ثم ان يهديهم الصراط المستقيم
فاما ان يكون طريقه الامام او طريقه الامام خديا لغيره فلا
في ولا يودي اليها والتاثير باطل لانه يستحيل ان امر العباد
بان فانه الهداية لطريق ليرامهم بترك غيرها ولا يوجب
اليها هذا ما حق للفرع فلا يصدر من الحكم ثم عدم الاحوال
هذا يدل على معصية في التلويح لاحل معصية في غيره لانه
يبرهن ان امر الامام بالاجماع في الجمل يكون بغير ان يكون طريقه
غير صراط مستقيم لقوله تعالى اطيعوا الله الذين امنوا لم يفلحوا
لا تفعلوا كبر مقتا عند الله وحق قد عزونا ان طريقه الامام
صراط مستقيم **قوله** ثم غير الخلعصوب عليهم ولا الضالين
نقول هؤلاء اما ان يكون لهم وجود في الخارج اصلا او يكون
مجردهم بتعقبا والاول محال لاستحالة الامر بغير الهداية
الى الطريق المحدود في الخارج وهو ضروري وان كان لهم
وجود فاما ان يكون الامام بينهم او لا والمثاني محال لاجتماع

امره تعالى عبادته بان يسلموا الصلاة والطهارة فمما لا يرد عبادته
 باتباع طريقة من ليس منهم واستحالة ذلك بديهي فحينئذ يكون
 منهم وهؤلاء هم المعصومون قوله تعالى هذا الصراط المستقيم
 صراط الذي انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قلت
 هذه الآية على ان هذه طريقة الهداية والمهتدي هو الذي عليه
 هذه الطريقة والامام مهتدي اليها لانه هاديا لما جئنا به قوله تعالى
 انما انت منذر ولكل قوم هاد والامام لا يهدي غيره بعد النبي
 عليه السلام لما جئنا به قوله تعالى انما اتيناكم بشيئ ام من لا
 يهدي الله فان يهدي فما لكم كيف تحكمون فيلزم ان يكون الامام
 على هذه الطريقة والا لكان له هادوا والامام الهادي ولا يهدي
 واخره انما يجيب ان يخرج من هذه الطريقة هو المعصوم والفرق
 ما قوله تعالى ان من يهدي الله فما لكم كيف تحكمون ام من لا يهدي فما
 لكم كيف تحكمون امر باتباع هاديا لا يهدي غيره وجوز ان يقع من
 يهدي بغير ايماء وبلز ان يكون هذا الهادي لا يهدي غيره
 معصوما بالضرورة وهو خير النبي عليه السلام لعلمه تعالى انما انت
 منذر ولكل قوم هاد فاما ان يكون هذا الهادي الامام او غيره
 فان كان الاول فالمطلوب وان كان الثاني فالامام ان لم
 يكن معصوما كان زيادة لاحتمال الحاجة اليه لان ذلك الهادي
 اتباعه سواء قاربه الامام او فعله اولاد الامام وحينئذ فذلك

الهادي

الهادي لا يتبع لانه يهدي غيره لان غير المعصوم يهدي غيره
 فيكون الامام حثا لا فائدة فيه نفسه يكون عبثا هذا خلفه
 ان كان الامام معصوما فالمطلوب **سب** الامام يجب طاعته
 في جميع اوامره وانه هاديا واما تقديره وترك قوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
 والعطف على معول الفعل يقتضي المساوات فيه فامتنع امر
 بعضهم والامام يجب اتباعه لانه حيث لا يهدي غيره فينبه
 الان يهدي مع صدق الائمة الموجبة الاولى وان كان وقع
 امره يوم اجتماع المقيضين لان المطلقة السالبة تنافي للملكة
 الموجبة والا لم تصادق واذا صدق احد المقيضين الفعل
 امتنع صدق الآخر كان معصوما في التليغ والحكم فيكون
 معصوما مطلقا اذ لا قابل للفرق بل الامام على عدم الفرق
 وان العلة في فعل الواجبات والامتناع عن الحيثيات والامام
 هو العلم بالله تعالى عليه وعقابه واستحقاق ذلك في تلك
 الحالة على المعصية وهذه العلة مشتركة بين عدم الانقاد على
 فعل المعصية بين عدم الانقاد على الامر بها ومقتضى كونه
 الوجود اشتركت على عدم الانقاد على الامر بها ومقتضى كونه
 من غير المعصوم يجب اتباعه في العمل وكل امام يجب اتباعه واما
 لانه يخرج في الشكل الثاني لانه من غير المعصوم والامام واما عكس

بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الامام غير معصوم دائما وهو
 دائما وهو بنا قهر لنا بعض الامام غير معصوم في الجملة لكن الاول
 صادق فيكذب الثاني لا منها نقضها **سد** قوله نعم استعوا من لا
 يسلككم اجرا وهم مهتدون الاول لما اصابوا من وجوب اتباعه
 دائما فهذه الصفة فيه دائما لكن الامام يجب اتباعه دائما
 تقدم من الادلة فيكون هذه الصفة فيه دائمة ولا تنفي المعصوم
 الا المهتدين في جميع احواله وافعاله وتركه وتقريراته **سد**
 اذا ورد امر واحد هما مطلق والآخر مقيد بصفة واتخذ
 الحكم والموضوع او كان المقيد اعم من المطلق على المقيد
 تقرر في الاصول فيقتضي الامر بطاعة اول الامر في قوله تعالى
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فهذا الوصف
 وهو كونه مهتديا فان وجب ثبوت هذا الوصف له فالظاهر
 والا فان علم بقوله داروا بها المكلف له لفاسد لان اذا
 امر المكلف بما قاله المكلف لا تمتك حتى علم انك مهتد
 ولا اعلم حتى يستد في ادبيته واجتهادته وادبيته
 لا خلاف هذا الحكم فيقطع الامام وكذا ان لم يعلم فلا بد
 من وجوب هذا الوصف له وهو المطلوب لانه معنى المعصية
سد ثبت من هذه الآية ومن قوله نعم اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولى الامر منكم مقتضى انهما الامام يجب اتابعه

دائما وكل من يجب اتابعه فهو مهتد مادام يجب اتابعه فيجب ان
 مهتدا دائما وهو المطلوب **سد** قوله نعم استعوا من لا
 يقتضين والثاني باطل والمقدم مثله بيان الملازمة انه قد ثبت
 في المقدمات المدعى في الدليل السابق كل الامام مهتد دائما
 فلو كان امام غير معصوم لصدق بعض الامام ليس مهتدا بالفعل
 والدائمة والمطلقة العامة يتناقضان فيلزم اجتماع التقيضين
 هذا خلف لا يقال هذا لما لا يرد من المجموع من حيث هو مجمع
 لا في مقتضى واحدة هي ان الامام ليس معصوم في الجملة فاستلزم
 المجموع لما لا يلزم منه استلزام احدا جازمه كذلك فان كل واحد
 من التقيضين قد يكون ممكنا والمجموع من حيث هو محال دائما
 نقول اذا كان احد التقيضين صادقا بالفعال كان الاخر
 مستلزما لاجتماع التقيضين فيكون مستلزما للجماع فيكون
 محالا والتقدير صدق المقدم الاول في قولنا الامام مهتد
 دائما **سد** حلة وجوب الاتباع كون المتنوع مهتديا وهو ظاهر
 هذه كما تخرج به ولا في الوصف الذي لم يكن حلة في الحكم له
 عمن ذكره يجب الحكم بكون حلة لكن هناك فان قوله نعم
 استعوا من لا يسلككم اجرا وهم مهتدون لو لم يكن حلة لم يحسن
 ذكره لكنه حسن فيكون حلة فان شق في اول الامر وجبا شأه
 وجوبا متبعا لانه من المعلوم ان يجب عندهم تكون هذه الآية

للمعصية ناسخة ومحضه لقوله نعم والى الامر منكم لا تقضاه هذه
 الاية العظمى لساواة طاعة الرسول لكن ذلك اجل الاجماع
سط لو لم يكن هذا الوصف دائما لزم الاجمال في وجوب اتباع
 الامام لانه يكون في حال وجوده لا في حال عدمه لكنه ليس معلوم لكل
 من وجب عليه اتباع الامام فلا تتم فائدة الامامة كون الامام غير
 معصوم يستلزم نقص الغرض من نصب الامام وهو على الحكيم بما
 لانه انما يجب اتباعه كونه سديا وغير المعصوم يبقى فيه هذه
 الصفة في الجملة ولانه لا يجب اتباعه مستلزما لله والحق
 فيكون محالا او يقتضي الجحود بغير الغاية ولانه يلزم ايضا وقوع
 المخرج والمخرج والاختلاف والعقد من نصب الامام يقع ذلك في
 عصية الامام امر يمكن خالفه وجوه المفاسد مستلزم على مصلحة عامة
 والمكلفين واصلاحهم والله تعالى قادر على كل اعجاب فقوله يجب
 عصية الامام لوجود القدرة والتأخي في الشاء الصارف وهو ظاهر
 خطأ الامام تقديره مستلزم انما اجتماع القيصين لكن هذا اجتماع
 القيصين محال فيكون هذا التقدير مستلزما للمحال ولا يقين يستلزم
 المحال فهو محال فيكون هذا التقدير محالا اما استلزامه لا يمكن اجتماع
 القيصين فلا بد وجوب اتباع الاجماع امام عابث الاختصاص والاختصاص
 والافاضة والنهائي فاذا اعطيت امره او نهيه فان وجب اتباعه في جميع
 المعصية وهو يتلزم اجتماع القيصين وان لم يجب اتباعه في الجملة

مع وجوب اتباعه دائما لانه اجتماع القيصين ولا مع يتلزم نقص
 الغرض من نفسه وهو يتلزم اجتماع القيصين ايضا واما الثاني
سط قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان فقد استدلوا بقوله
 على مقتضى مقتضى الآية وان تابع التابع فيما هو تابع فيه مانع
 للمسبق في ذلك الشيء المقتضى الثانية ان هذه الآية عامة في
 الاختصاص وفي الاطلاق وفي المسبق وفي ذلك الاختصاص والامر
 بخطوات الشيطان المحاصي وترك الواجبات اذا تفرقت ذلك
 فتقول غير المعصوم بالفعل اي من اجل وجوبه وفعل معصية
 وهو متبع لشي من خطوات الشيطان ولا شيء من هو متبع
 بخطوات الشيطان يجب اتباعه واما متبعا كذلك لا يخرج
 لاشي من غير المعصوم بالفعل واجبا لا تابع في الجملة وكذا ان
 يجب اتباعه دائما لما تقدم بفتح لشي من غير المعصوم بالفعل
 بالامام دائما ويحكى بالكل المستوي لم نقلنا لاشي من الامام
 بغير معصوم بالفعل دائما ويتلزم قولنا كل امام معصوم
 دائما ان السالبة المعدلة للحول يقتضي الموجبة المطلقة
 عند وجود المصنوع والتقدير بثبوت الامام لا يقتضي
 دل هذا الدليل على ثبوت عصية الامام دائما والمبني بوجوب
 العصية والولاية اهم من الضرورية لما ثبت في علم المنطق
 لانها قد ثبتت للواجبين وجوبها في علم الكلام الدائمة

فيسلم المصنوية لانه قد ثبت بالبرهان في علم الكلام ان الاتقان
 لا يكون دائما ولا اكثر من مراتب لا نفقي بوجوب العصمة لوجوب الكمال
 بل الوجوب بالغير والعصمة من الاعراض المكنته وقد ثبت في علم
 الكلام ان الممكن لا يوجد الا بعد وجود سببه والاولى الترتيب بل
 وهو محال بالضرورة واذا دل الدليل على عصمة الامام فما ثبت
 وجود سببها دائما وهو لزوم وجود السبب دائما وهو المطلوب
ج ووقع الخطا من عدم متعلق المحال وكما استدل المحال
 فهو محال فوقع الخطا من ادم محال لما الصغر في لانه قد ثبت
 بهذه الآية النهي عن اتباع من يقع منه الخطا فيه وثبت لقول
 تعالى واولى الامر منكم وجوب اتباع الامام دائما فلو وقع منه
 الخطا في العمل لم يحق اجماع المقيضين لانه لم يذكر في النهي
 الواحد في الوقت الواحد من الخطا في مورد ومنه في عند
 فدل هذا الدليل عن وجوب العصمة بأي وجوب كان وهو
 مطعون **ج** قوله تعالى والقرآن الحكيم انك على المرسلين على
 صراط مستقيم تنزل العزير للرجيم فترجع الاستدلال بان
 نقول الطريق الذي يدعى النبي صلى الله عليه واله وسلم
 اليه طريق مستقيم وهو طريق العصمة لانه لا يكون صوابا بحيث
 لا يحتملها الخطا ولا يمكن صراطا مستقيما ويكون معلوما
 بحيث لا يتطرق اليه شك ولا اعتدال المقيض لقوله ثم تنزل

العزير

العزير للرجيم وصف الطريق المذكورة بانها منزلة عن عند
 الله لكن هذه الطريقة هي طريق الامام لانه الهادي اليها والهادي
 منذ ربها فقد استمر كما في دعوة الخلق اليها والهداية و
 الدلالة عليها فتكون في طريقة الامام ايضا فصمم وصف الامام
 بأنه على صراط مستقيم من وجوب طاعته بكونه على هذا الطريق
 ووجوب اتباعه لذلك وطريق غير المعصوم ينال ذلك في
 وقت ما وقوله نعم اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر
 منكم يدل على وجوب اتباع النبي دائما واتباع الامام دائما
 فيكون قد كلفا المكلف بالمتساويين في حالة واحدة وقت
 واحد وهذا محال لما تبين في علم الكلام من استحالة ذلك
 وهو ظاهر فتاوى المحققين في اللطفية بحيث يستدل
 واحد منهما مستدلا اخر ويقوم مقامه يدل على تساوي وجه
 اللطف المقتضي لوجوب الحكم بينهما في كل واحد منهما مثل
 ما في الاخر وقدين الله تعالى في هذه الآية وجه لطف
 بنوة بغيرنا عليه الصلوة والسلام بقوله انك على صراط مستقيم
 واسألت الى وجه ذلك بقوله تعالى لست ذوقا ما الله ادا بانكم
 والامانة فانه مقام النبوة في اللطفية فيجب ان يباين
 في وجه اللطف ونبيه عليه تعالى بقوله انما انت منذر ولكل
 قوم هاد فيكون الامام على صراط مستقيم دائما وهذا المعنى

فيكون صراطا مستقيما
 الطريق على صراط مستقيم

مع البقرة لطف خاص في الآية لطف عام لقوله تعالى ما انت منذر
 ولكل قوم هاد ولا شك ان الاحتياط في العبادات واجب بخلاف
 الانذار في اولى وجوبه للطهارة وقد بين ان وجه لطف
 البقرة على العصاة فيكون اولى بالامام ~~خط~~ احكام الامور الشرعية
 لادوم وهي ما وجب مخالفة النبي في وقت ما او وجب مخالفة الامام
 في وقت ما اذ التكليف بالاطاعة وعصية الامام والتمسك بالامر
 باطلا فتعين ما لا يري وهو المطلوب بيان الملازمة انظر في النبي
 عليه السلام صواب دائما فلو كان الامام غير معصوم لكان على خطا
 في وقت ما لكن يجب اتباع كل واحد منهما دائما لقوله تعالى واطيعوا الله
 واطيعوا الرسول واولي الامر منكم يتبعوا ذريته وجوب الطاعة
 نفعية لك الخطا اما ان يجب اتباعها معا فيلزم تكليف الاطاعة
 وهو الامر الثاني ويكون الامام على صراط مستقيم وهو الامر
 الرابع انه ينفذ العصمة اذ ذلك وما بيان استحالة الملازمة الاولى
 فظاهرت قوله في قوله هو ذرئ من ذرئ النبي من نساء من الناس
 من نسل يوسف والحسن والمهدي في صدد الناس من الجنة
 والناس تقرير الاستدلال بان يقول في قول الخطا من الامام
 احكام الامور الثلاثة اما الغامر واول الله تعالى التكليف بالاستعاذة
 من شئ امره في ذلك المني واتباع امر المكلف بالاستعاذة
 منه فيما استعاذ به منه والتسليم والادوم واسباب باطل والتمسك

مثلا الملازمة فلا بد ان الله تعالى امر باتباع الامام فاما ان يكون
 هذا الامر عام في احواله وافعاله ولا فان كان الثاني فيكون امورا
 باتباع الامام فيما علم انه سواب والعلم ههنا بالاجتهاد واتباع
 الامام او يقول الامام انهم فان بالاجتهاد فاذا قال المكلف ان
 الاجتهاد في احواله المتابعة في هذا الحكم فاد التبايع في هذا
 الحكم انما لك ان تامين ويتابع على ينقطع الامام فيلزم
 انعام الامام وان كان يقول الامام في من الدور وهو انعام الامام
 ايضا وان كان يقول العالم انهم التسليم في الامام وان كان لا
 من وقع الخطا منه فيلزم امره ثم باتباعه خطا لان على الامام
 باتباعه في احواله واما فيلزم ذلك فكن الله ثم امر بالاستعاذة
 من شئ من يحمل التكليف الخطا في الحكم الشرعي فيلزم ان يكون له
 قد امر بفعل ما امر بالاستعاذة بالله تعالى من اية الخطا او حرج
 فطره المكلف يقول او فعل او امر واما استحالة الامام في
 نظاهر فاستحوا ووقع الخطا من الامام وهو المطلوب في
 الامر باتباع الخطا والتعبد بالعقاب على تركه من العالم الصافي
 اسير من استحالة المكلف بخلاف باطله الى فعل الخطا كوامر
 الله تعالى بالاستعاذة به ثم من الثاني في الاول او فيكون الامر
 بالاستعاذة من نفسه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فاستحوا
 ووقع الخطا من الامام المستعاذة به تعالى منه شرا لمراد الله

تعالى به جرحا من وجوه المفاسد لانه شرط التكليف فلا يكون من
 موجد لصاد فيكون غير من كل وجه فلو دفع من الامام الخطا الى المكلف
 ما ضرر بانهاه وانما لما تقدم لجميع الصلوات في شيء واحد هذا
 محال في الفعل العليم كليم والذم المستقيم بخلاف بدعيته
 ان ما لله تعالى المكلف بالاستعاذه به تعالى من شيء وهو قادر
 على انقاذه منه ثم يامر به اجزا ومحل على القيمة بالبراجح
 ومقابل على ترك فعله **فقد** الخطا في الاحكام كقول المعصية وكذا
 الواجب والحل عليه ولذا لم يرد في امر الله بالاستعاذه
 به منه دائما في جميع الاول والافعال والمزك لكن قد وجب
 اتباع الامام دائما فلو وقع الخطا من الامام لم يوجب اتباع الامر الذي
 في الشيء الواحد في الوقت الواحد هذا محال في الاشياء ما يصدر من
 الامام بحفظه منه دائما ولا كان الامام داخل في قوله تعالى
 من يشر او سوا من الفعل الصريح بحكم هدية بان الله تعالى لا يامر
 بالاتباع شخص ويجعله هاديا ثم يامرنا بالنعوذ منه في وقت ما
 كل خطا بنعوذ منه دائما في شيء من ما يصدر من الامام بخطا
 دائما وهو المطلوب **فقد** قوله تعالى من يترك على الله فهو حسبه
 والاستعاذه به قول عليه وانما يستعاذه به تعالى مما يخاف منه
 منه فقد امر الله تعالى بالاستعاذه به تعالى مما يخاف منه و
 بانه تعالى يكفي من ذلك فلو دفع من الامام الخطا وامرنا بانهاه

دائما لكان الله نعم مخالفا لوعده نعم الله عن ذلك فلو كبر
 للطف الله تعالى ما استأجرنا الترفيق وهو مخلوق القدرة
 والالات وثانيها الهداية باضاح البرهان ونصب الادلة
 ثالثها الافاضة والحل على الافعال الحميدة والاعتقاد المرضية
 وقاعدة الاستعاذه به تعالى وبعده بالاجابة وانما يكون في
 احد هذه المراتب والامر باتباع من وقع منه الخطا وعبر الامر
 في الاوقات والافعال في سائر هذه المراتب كلها واحدا للمؤمنين
 لانهم اجمعون ووجوب طاعة الامام في الجملة وكذا طاعته في الصدق
 فقيضها ووجوب اتباع الامام دائما من حصول الاجابة في
 الاستعاذه به تعالى بالاستعاذه منه دائما لانه تعالى قادر على كل
 مقدور وعالم بكل معلوم والفعل خارج عن المفاسد والامانة لله
 تعالى بطلانه منه فوجب القدرة والداعي وينبغي المصارفة
 بغير الفعل به دائما للامام صفات احدها انه هاد كقول
 تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد وثانيها انه معترف بالخطا
 وثالثها انه ولي الناس كافة لقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله
 والذين آمنوا ولاداع للخطا في فعل يقتضي القوي الشهادة و
 الغضبية من المعاصي عليه الشهادة ووجود القدرة اعظم
 من قول الامام المستصفي بهذه الصفات بهامع مقامه على الامام
 غاية اذ امر هو بهذه المثابة صدق الله تعالى بقوله ذلك وهو

بان على من لم يكن كان دافعا عظيما للتكليف على فعل ذلك فيدخل في
 الاستعاذة بالله تعالى منه فيكون من الشيطان واثما له والعقل
 الصريح يمنع ان يكون ما يب رسول الله تعالى في القيام مقامه قد
 امرنا الله تعالى بالاعتقاد منه **فقط** هذا ما يتبادر من خلق القدر
 الالوت والتكليف وثانها حصول العلم بالافعال ووجهها
 مثل الوجوب والبدن والتعظيم وثالثها المعارضة والمعاينة على
 الفعل او الترك في الاخرة وفي الدنيا بحيث لا يلزم الاستحالة
 الا بالامام ليس المرثبة الاولى ولا من فعل الله تعالى في المراتب
 الامام انما هو حصول المرتبتين الاخريتين وبالنسبة الى من فقد
 شيئا مما يتعلق بهما في كل وقت يمكن ان يحصل منه ذلك الامن
 المعصوم لبعض المكلفين الذي يمكن ان يفعل او يترك احدهما
 ولا يمكن تحصيل ذلك الامن المعصوم ولا يلوطن منه ترك
 شي منه او فقد شي منهما لوجوب جعل الامام في الخلافة المكلف
 عن شرط التكليف وهو محال **في** لمع هو الذي بعث في
 الانبياء رسولا منهم يتلو عليهم اياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب
 والحكمة فتقريرا الاستدلال به يوقف على مقتضات احدهما انه
 تعالى اراد بالرسول محمد **صلى الله عليه وسلم** كونه كل واحد واحد وهو ظاهر في انما
 ان المراد به التسمية المطلقة وثالثها ان المراد في الامام ذلك المعنى
 تعالى فاما من مذور ولكل وجه هاد وانفرد لك فقول الامام

من

تركه غيره فلا بد ان يكون قد حصل له التسمية المطلقة كقوله تعالى
 اقمروا الناس الى امره فتشون انفسكم انكم على اجتماع الذين ليس
 مع عدم فعله واشتركا كما في فقد فعل الوجوب والتسمية المطلقة
 هي العصمة **ص** ان هذه الآية تدل على انه عليه السلام مكمل لقول الجليل
 والامام فلا بد ان يكون كاملا بينهما الكامل الذي يمكن حصوله للبشر
 والامام هاد الى ذلك فلا بد ان يكون بهذه الصفة ايضا كما لا
 الذي يقتضي عصمة والامكان ناقضا في القوة العلمية والعينية
 هذا خلف **سب** النبي تمام الدعوة للامام واخره فلا يخفى ان
 يكون قد تجلت هذه الصفات الاربع الخيرة في النبي انما تكملها
 فيه اولها والثاني محال لا ما محال فلا يكون مكلفا بالبعث
 لاستحالة التكليف المحال واما يمكن فيجب حصوله لان النبي فاعل
 شديد الخيرة والامام قابل وهو ظاهر والاول هو المطلوب وهو
 فيتم العصمة **بج** قد علم بهذه الآية ان النبي انما بعث تكمل
 هذه الصفات الاربع واجبا لله طاعته والثاني هو ليحصل
 للطبع له في كل ادمه ونواحيه الثاني كما في هذه الصفات
 وكل من اوجب طاعته لوجوب طاعة النبي يكون اولى المنص
 في الامامة كالنبي لا يكون وان الطبع له في ادمه ونواحيه **ثالثا**
 به يحصل له هذه الغاية كما حصل من اتباع الغاية النبي طاعته
 لان مساوات وجوب طاعة الامرين يشترط ايجادها فيهما و**ثانيا**

الامر في الاداء الى الغاية فلا بد ان يحصل لكل هذه الصفات **الغاية**
 الامام قطعا وهو معنى **الخصم** **مد** قوله تعالى **الذين يهدون** الى الحق
 احزان يتبع ام من لا يهدي لان يهدي جعل الهادي هو الذي يهدي
 ولا يهدي فكل من يكل هذه الصفات فهو على التركيبة المطلقة
 والعلم بالكتاب والعلم بالحكمة فمن يهدي والامام هو الهادي لقوله
 تعالى ولكل قوم هاد فيكون هذه الصفات كاملة في الامام هو
 العظمة **مد** قوله تعالى فمن تبع هادي فلحق بعظيم ولا من يهدي
 فنقول التابع للامام دائما هو تابع الهدى ايما ان الله تعالى لم يخطئ
 عاما فوكما لتبع امره عام في الاوقات والمكلف فلو لم يكن الامام
 معصوما لم يكن تابعه دائما فانما للهدى انما لكل الناس في اطل
 فالمقدم مثله لاحصاء الامرين لازم وهو اما عصمة المعقود
 واما لا يفيش او عدم وجوب اتباعها وكلاهما على اما الاول
 فاجازي واما الثاني فلوجوب اتباع المعقود على المقتدر واتباع
 اير الجيس والامم يتم العرض لانا نقول لاتباع المعقود اير الجيس
 بهاد والاما مطلق الانحصار ولا في امور كلية كالشريع بل في
 امور جزئية خاصة واما الامام واتباعه في امور كلية عام في
 الاوقات والمكلفين فهي كالشريع فانها فلا يملك احد
 الامر الذي ذكرتها **مد** قوله نعم يا قوم اتبعوا المرسلين
 من لا يملك اجرا وهم مهتدون فغير الاستدلال ان يقول الله

وجوب الاتباع بانهم مهتدون وذكرنا وجوب شفاء التهميم هو
 سوال الا ان يكون الامام ساءا والشيخ في وجوب الاتباع فليتم مسا في
 في العلة وهو الهداية فانه لم يعلل وجوب اتباع المرسلين لانهم
 مهتدون فنظر العلة في حق المعان **مد** العلة الغاية لوجوب
 الاتباع حصول الهداية في المعاش والمال فاتباع غير المعصوم
 وتؤدي الى الضلالية فيه الاتباع وقد يهدي الى الهدى
 قد يهدي الى الهدى اليها واتباع المعصوم يهدي الى الهدى دائما دام
 الاتباع موجودا ووضب نام معصوم ممكن والله تعالى قادر
 على كل مقدور فلا عجز من الحكم مضب غير المعصوم فالامر
 باتباع طلبا للهداية مع مسا واما ضدتها وعدمها في
 نفس الامر وحدا المكلف مع قدرته على المعصوم **مد** قوله
 رب اري كيف يحيى الموتى قال اولمؤمن قال لم اكن لظن
 قدير وجه الاستدلال ان اطمينان القلب امر مطاوعة الامر
 الدينية الكلية ولا ريب ان الامام من الامور الكلية الدينية
 لان المكلف يقتل ويقتل وياخذ الاموال ويحضر في الحدود
 ويفعل العبادات ويصنع المعاملات بقوله وامرنا وشارنا
 وهذه الامور كلية ولان الامامة نياية النبوة في كل امور
 فيكون اطمينان القلب فيها امر مهم مطلوب ولا يتصل
 الا بعظمة الامام فوجب ان يكون الامام معصوما **مد** الله

لطيف بعباده رحيم في غاية اللطف والرحمة والامام المعصوم
 طريق من المكلف والامام غير المعصوم طريق خوف وهو ظاهر
 فلا يناسب منصب الامام غير المعصوم لطف الله ورحمته
 بعباده واراؤه اسلامهم وهدايتهم وانما سبب اللطف والرحمة
 الامام المعصوم فحين منصبه والامام مرشده انما ولا شيء من غير
 المعصوم مرشده انما ولا شيء من غير المعصوم راسا
المادة الثامنة من الادلة الدالة على وجوب عصية الامام
 قوله تعالى ذلك بين الله اياته للناس لعلهم يتقون والقوي
 وكوبه بين الصواب واجتنابا فيه شبهة او مخطو و يوم منه
 لزم محذور وفي الجملة فالمتقون هم الذين لا يفعلون ما يحلوا به
 ولا يفعلون الا ما يعلون بانه مباح ويستنبون ما يحلوا به
 فعلم ان هذه درجة مطلوبة لله تعالى من الناس كما في
 جميع الامور وهي عندنا ان تخصيص بعض الناس وبعض
 الاحكام به ترجيح من غير مرجح ولا نه مخالف لعموم الآية ونصب
 امام معصوم في قوله وفعاله ووامره وفعليه عالم فيعمل
 بالادوات وحشا بها يقينا وعلوم الهامة من قبلها العاقل
 النظرية القياس طريق صالح كذلك يجب انما العزيمة
 او ما يقوم مقامه والثاني منتف بالوجدان فتعبر الاول
 وهو المطلوب **ب** قوله تعالى واتقوا الله اعلمكم تقولون

التقوى لا يتم الا بعرفة الاحكام كما هي في تقوى الامر والعمل
 بما يعلم والاغلاط والاولا ان يحصل بالفعل او بالاعتقاد لا
 عند اهل السنة ليس بطريق صالح لشي من الاحكام الشرعية
 وعند الحديث لا يعلم منه كل الاحكام بل القليل منها فلا بد
 من الثاني ما في الجميع على الرأى الاول وفي الاكثر على الرأى
 الثاني ولا بد ان يكون ذلك الفعل ما بهما العلم اليقيني
 ولا يحصل بكثير من الناس من القرآن والسنة وهو ظاهر متفق
 عليه فلا بد من بيان لذلك وللادوات المشابهة ويكون
 عند هذه الظاهرها مضبا وكذا السنة ولا يكفي ذلك بل لابد
 ان يبين المكلف صحة قوله وفعله وذلك لا يتحقق الا من
 المعصوم والثاني هو العمل بالامام لطف فيه لانه
 المقرب الى الطاعة والمبعد عن المعصية فعين منصب الامام
 المعصوم والا لزم نقص العرض فان الحكم اذا اراد شيئا فان
 لم يفعل ما يوقف عليه ذلك الشيء اذا كان من فعله خاصة
 مع قدرته وعلمه فانه يكون ناقضا لعرضه وناقضا لادبائه
 تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لا يقال هذا كله مسجى على الامام
 لا يقوم غيرهما مقامها فمحتاج الى بيان شاق ولم يقتضه لانا
 نقول ان اختيار الدليل الموضح صفة الفعل والفعل قطعي
 واشفا والثاني على اكثر الاحكام مما اتفق عليه كل واحد

اليقين في شي راسا واجماع او غير ذلك لا يفيد اليقين على
وما اتفق عليه الكل والاول لا يفي لكل الاحكام فتعين الثاني
ولا يحصل العلم به الا اذا كان من معصوم وهو باطل ظاهر
قوله تعالى يا تقوا الله واعلموا انكم اليه تحشرون امن وهدوا على
الترك مقتضى الجواب لا يطاق مع العلم بانه لا يطاق تتبع
عقلا وكذا الامر به على سبيل الذنب واما حجة حيث والحيث
من الحكم العالم به مقتضى اخرى قوله تعالى يا تقوا الله اعلموا
سبيل الرجاء والذنب والامانة لا تخلو من هذه الامور
الثلاثة مقتضى اخرى هذه الامة حكما ثابت بعد النبي اجماعا اذا
تقرر ذلك فقول احد امور ثلاثة حكما ثابت لانهم ائمة
الامر بما لا يطاق او ثبتت الامام المعصوم او ثبتت ايقوم
مقامه لانه قد ظهر فيما ان التقوى لا يحصل الا مع الامام
المعصوم اما يقوم مقامه فلو امر الله تعالى بالتقوى مع من
امام معصوم اما يقوم مقامه لانهم الامر بما لا يطاق لا يثبت
احدهما لكن الاول محال والثالث منتهى لانه ما ان يكون
عقليا او فطريا والاول منتهى في اكثر الاحكام فغير الباقي
وبعد النبي لا يعلم اليقين الا من الامام المعصوم لما تقدم
فتعين الثاني وهو نصب امام المعصوم واما الله تعالى
بالتقوى امر بظاهره والامر وهم الامام فلا يخفى ان

محمدا

ان حبس التقوى بظاهر الامام والا الثاني محال لانه قد
اراد مناشيا وكان هو المقصود منا ان جميع ما اوجب الله
د اخلاصة التقوى ثم امرنا بما ارتكبه بطريقة لسبب معصود لا
لذا تم بالادائها الى ذلك المقصود وهي لا تصلح للاداء
ذلك نقصنا للعرض بل هو اختلال وهو محال فتعين الاول
وهو بان التقوى تحصل من متابعة الامام ولا يمكن الا اذا كان معصوما
وهو ظاهر لان التقوى لا بد منها من العلم اليقيني لا يحصل
من قول خير المعصوم قطعا فتعين ان يكون الامام معصوما
وهو المطلوب قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه
لكم عدو مبين فان زلتم من بعد اجابة تكلم البيئات فاعلموا ان
الله عزيز حكيم اعلم ان الله تعالى قد بين في هذه الامة امر
الاول النبي من اتباع خطوات الشيطان وهو عام في الاصول
والفروع اجماعا الصغار والكبار والجملة من المعتزلة
لعقل كل ما ينهي عنه وترك ما امر به الثاني انه تحذير عن الزلل بعد
بجي البيئات وهي اخذة من البيان وهو ما يفيد العلم من قبل
فيه وهذا من رحمة الله تعالى لعباده انه لا يؤخذ قبل بيجي
البيئات ولا لما يقوم مقامه مما يفيد الظن ولا اعتدوا في
المظنون لانه قبل بيجي البيئات والمقدرة ان المعتزلة بعد
الثالث انه مطابق من اتباع الخطوات فكان ذلك عام

الامام

فهذا ايضا عام في كل ما دخل تحت التصدير وهو ظاهر ولا يحتاج
 الترجيح من غير مرجح الرابع هي البينات ليس من المكلف النظر
 فيها والطاعة لها والانقياد اليها وسببات الكلام يدل عليه
الخامس انه يدل على هي البينات والام لا يمكن فيه فائدة وهو ظاهر
 ايضا والبيئة العامة هي الدلالة المفيدة لليقين التي يمكن حصول
 العلم بها في الاحكام كلها وهو الامام المعصوم فيكون ان لانه
 اذا علم منه انه يستوعب عليه الخطا والصغير والكبار ومعلومة
 صواب قوله وفعله وترك حصول منه اليقين فيكون الله تعالى قد
 مضى به والنقص من المكلفين وهو المطلوب لا يقال هذه
 الآية حالها مبنية على ان غير الامام لا يقوم مقامه وهو ممنوع
 لانا نقول الجوابين وجهين ان البحث انما هو في عصمة الامام
 فاذا كان الامام هو المولى للامام لا يقوم غير عصمة مقامها
 لان العلم بعصمة اداة وقوله اما ان يكون من العقل والنقل
 فان كان الاول فاما بالنسبة او بالنظر والاول لم يحصل
 في كل الناس لان التصديق خلافة فلا بد من احد الامر من النظر
 لا بد فيه من معتد في صدقه وانما يعلم بعد العلم بعصمة وهو
 ظاهر لما في اما ان يكون سنة ومن امام اخر فالاول يستلزم
 الدور والمثاني المتسلسل بيان المراد من الامام اعلم الاحكام
 باليقين كما بينا في الامادة واقامة الحدود ومضاهي الولاية و

والقضات والنبعات وغير ذلك وانقاد الشارع وكل ذلك
 نية عن النبي وبامر الله ومضيه ولا يقوم بذلك هو البينة
 عن النبي وبامر الله ومضيه ولا يقوم بذلك قياما عامية
 اسود الدين والدين على الوجه المذكور الا الامام لان كل من
 قام بهذه الصفات فهو الامام ند على ان غيره لا يقوم بمقامه
 ولان الاعلام بالاحكام انما يقوم بمقامه ما يفيد العلم وهو ما
 عقلي ونقلي والاو اعمال اما عند الخلفين فهو ظاهر لا يحتاج
 للعقل في الاحكام الشرعية خصوصا كل الاحكام لكل الناس واما
 عندنا فلا خلاف ان الواقع في البحث انما هو على تقدير الخلافة
 والمثاني في غير الامام وهو مما يفرغ من الامام ويناقض الخبر في
 اتباعه فانه اذا كان الامام موجودا وقوله لا يفيد العلم وقوله
 غيره حجة فيكون ذلك الخبر لا يفيد العلم ولا يفيد العلم عند
 الناس واذا لم يقع غير الامامة مقامها في الخبر لم يقع مقامه في
 الكل وهو ظاهر الآية المذكورة في الوجه الاول والى على انه
 تعالى لم يجعل ولم يشرع ولم يوجب شيئا ولو كان الامام
 فيه معصوم لكان الله قد شرع لنا فعل البينات لا تدعى
 امرنا باتباع الامام غير معصوم لكان الله تعالى قد شرع في احواله
 وافعاله وتركه فان وقع فيه الخطا ولا يعلم بلحنا المكلف عليه
 الخطا مع امرنا باتباعه فهذا اخلال لا نصب عينات لكل الادلة

العقلية الموجهة من الكتاب والسنة لا يفيد العلم وكل واحد
 من الأحكام في كل واقعة واقعة لكل شخص شخص لما تقر من العالم
 وهذا متفق عليه من لكل والتقدير الخطاب عام وإذا الله تعالى
 مضى الكتاب لكل المكلف في كل الأحكام والتقدير لم يحصل منه
 الأحكام لكل مكلف بكل حكم فاما ان يعلم من الامام او غيره اذ
 الأحكام كلها عند الاشاعرة نقلته ولا أكثر عند المعتزلة وهو
 ظاهر ولم يرد من الامام في الأحكام ونصوص الكتاب والسنة
 ايجاب اتباع غير المعصوم اتباعا عاما بل ايجاب اتباع الامام وقد
 تقدم ذلك ذكره كثيرة فكيف يحصل الكتاب من غيره ولم يذكر
 الله تعالى من لا يحصل واما اتباعه هذا ضد البينات وهو محال
 قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولولا انكم هذا قوله
 على ان امرأ إلى الامر من البينات كما ان امر الرسول من البينات
 وهو ظاهر وانما يكون من البينات اذا كان معصوما فان غير
 المعصوم لا يفيد قوله العلم فلا يكون من البينات ط لا شك
 ان المصنعة الناشئة من جهل خطا اعاد الناس الرغبة في
 يتعلق بنفسه وقد يحدى لبعض الناس واما المصنعة العامة
 من خطا الامام في الأحكام والافعال فساد كل انما نصب
 الامام لقوانين كلية فاستدراك المصنعة للجزئية بالامام وانما
 المصنعة الكلية والاشياء سبب حكمكم حكمكم فلو كان الامام

غير معصوم ان يكون له امام اخر فيبقى له المعصوم وهو
 اوليته انتهى فيسلب هذا خلف في رافة الله ورحمة عامة للعباد
 لقوله تعالى والله روفع لعباده والتقوى المسلمين على صوته
 العقل الصريح والحدس الصحيح ليشهدان بذلك وقوله تعالى
 وبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وانزل معهم الكتاب
 بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا
 الذين اوتوه من بعد جاءتهم البينات بغيا بينهم بجهلهم
 ان يقول الله تعالى مع من على العالم برأيه ورحمة بحيث
 البينات بالكتاب وعلامة البينة الفاعلية لاختلاف الناس
 في التأويل في الأحكام والاختلاف هو حصول الحق وانما هو
 الباطل والحالم ليس الكتاب بل الرسول لقوله وما اختلف
 فيه الا الذين اوتوه من بعد جاءتهم البينات فاذا كان
 الاختلاف في نفس الكتاب وتأويله كان الحاكم هو الرسول
 فلو لم يكن ذلك ان نعم الله تعالى اعظمها ارسلنا الرسول
 ليشهد ويبلغ الى الناس ما اوحى الله من الكتاب لم يحكم بينهم
 بعد اختلافهم في تأويله وبعد البينات في التأويل
 اعظم فان لم يكن من يقوم البينة فيكون قوله حجة وسبب
 محرم باتباعه وبطريقته وفي قوله فائدة قوله البينات
 حصول العدة الفاعلية والغاية بدون الشيء مع العدة والآلة

وهو الافة بالعباد مع عدم المعاول وهو محال ولا بد من شخص
بعد النفي يكون حاله فيما ذكرنا وهذه الفصالة المذكورة لا تحصل
الا بالمعصوم فوجب القول بعبودية الامام بما قرره تعالى وما اختلف
فيه الا المذاهب وان قوله من بعد ما جاء بهم البينات بغيا بينهم
وجاء الاستدلال ان قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين
اوتوه يدل على ان الاختلاف في الثاني لا الاول التمسك بقوله
من بعد ما جاء بهم البينات ليس المراد حصوله بهم بالفعل
بل الاكثر المراد منصف ما يصح ان يفيد العلم في الثاني ويحتمل
حتى يحقق بحج البينات وان الاختلاف بعد ما يفيد العلم
بكونه بغيا وهو ما عقلي ونقلي الاول لا يصح عند
الحائزين مطلقا وما عندنا فلا بد من العلم في سائر الاحكام
والثاني بطلان فتوى الثاني بالكتاب والبحث في ما قبله
الاشعة ليست شاملة للاحكام التي لا يتناهي فيها من حيث
بيان لها فان اكثرها محمولات وعومات ومجازات واحكام
فليس الا المعصوم لان قوله لا يكون بينة ويكون الاختلاف
بعد بغيا لانا البينة ما يفيد العلم اليقيني ولهذا جعل
الاختلاف بعد بغيا **يب** قوله تعالى ومن الناس من
يجيبك قوله الى قوله روف بالعباد وجاء الاستدلال في
قوله اشياء الاول ان اصاب الظاهر ظاهرا ويجعل الثاني

حاله ويكون في غاية ضاد الباطن الثاني انه لا يصح للولاية
لغيره واذا قلنا سعي في الارض ليعبد فيها فهذا غير من
يوليه هذا الموصوف بهذه الصفة الثالث ان من الثاني
جسدي نفسه ابتغاء مرضات الله ومعناه انه في غاية صلاح
الباطن وان من لا يصدر منه معصية لان من النفس
الشهوات والارادات المحركة انما يتحقق من اهل الصغار و
الكبار وفعل سائر الشهوات والارادات المحركة انما
الواجبات الرابع ان مثل هذا يصح للولاية لان ذكره
عقيبا لتفهم من قوله الاول يدل على صحة قوله هذا الخامس
ان ذلك لا يعلم من صلاح الظاهر السادس ان ذلك انما
يعلم الله تعالى ويعلم غيره بعلمه اياه اذ انقر ذلك فهو
هذه الآية تدل على بطلان الاختيار وعلى ان الولايين
قبل الله تعالى لانه بين ان مانع الولاية وهو الاول قد لا
يعلم رافة لا يجوز النبي ان يوليه الا بغير موافقة الله تعالى
لانه تعالى قد بين ان مانع قد يوجد ولا يعلم النبي ما مانع
يعلم الله والشك كذلك لا يعلم الا الله تعالى وهو كونه
من القسم الثاني ما دام لم يكن النبي ان يوليه الا بغير موافقة الله
تعالى لم يكن لغيره والذي يليه الله تعالى لا يمكن ان يكون
من القسم الاول ويجب ان يكون من القسم الثاني ويجب ان

المكلفون بانه من القسم الثاني ويمنع ان يكون من القسم الاول
 ذلك لاننا نتحقق مع وجوب عصاة الامام وهو المطلوب **في القدر**
 الكبري مشتمل على التحديري ووجوب التفكير في امور الدنيا و
 هو صلاح المعاش والآخره وهو صلاح امر الآخره والمعاد
 انما جان بعد ان مضى الله تعالى لكل مخاطب بذلك ما بعده
 العلم رجوع اليه سواء كان في زمن النبي او بعده لقوله تعالى
 كذلك يبين لكم الايات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخره
 وقوله تعالى ولعبد من خير من شرك ولو اعجبكم اولئك
 يدعون الى النار والله يدعون الى الجنة والمغفرة باذنه وبين
 اياته للناس لعلهم يتذكرون وهو عام لجميع المكلفين في
 جميع الازمنة في جميع الاحكام لجماعه لان جميع بعضها دون
 بعض ترجع بلامرجح ولا يختص ذلك بالاصول والاحكام
 المتعلقة بامور الدنيا ليست من الاصول وهو المعقلى او فقلبي و
 الاول لانه في الاحكام عند اهل السنة ولا ينفرد اكثر الاحكام
 عند المعتزلة والامامية فهو فقلبي تغير الثاني والكتاب
 والسنة لا ينفردان اليقين في كلا الاحكام لكل المكلفين ولا
 ينفرد ذلك الاقوال الاقوال المعصومين بتعين وجود المعصوم
 ينفرد قوله اليقين ويجب على المكلف اتباعه ولا يجوز ان يكون
 الامام غيره فالامام معصوم وهو المطلوب يد قوله تعالى

ان يتردوا وتقرأ ويصلحوا بين الناس بعد الاستدلاله تعالى
 امر ثلثة اشياء **البر** التقوى **ح** الاصلاح بين الناس
 تقديم الاول على الثاني ان لا يكون الا بطريق ينفذ العلم بين البر
 التقوى فاما تحقيقان بالعدل عن المظنون في المعلوم وهذا
 في الامور الكلية اوله بالقرب من الامور الجزئية والامام امر على اذا
 تقرر ذلك فقول بصلح الامام غير المعصوم يمكن ان يكون
 فيه ضابط الذي ينفذ وقوع من خطأ غير المعصوم يمكن
 ان يكون من الغشاة ظاهره البر والتقوى باقية والعصمة
 لا يعلمها الا الله فدل على ان الامام لا يكون بالاعتناء بما يكون
 يعلم الله تعالى ولا يجوز من الله تعالى مضى غير المعصوم فانه
 يستحيل ان يخلف عباده في شيء ويضللهم هذا محال
 قوله تعالى واذكرنا الله عليكم وما اقر عليكم من الكتاب
 الحكيم يعظكم به ولتقق الله واعلم ان الله بكل شيء عليم وحيد
 الاستدلال ان يقول الله امر التقوى امر مطلق غير مشروط ولا
 يتم الا بحد الامام المعصوم وهو من فعل الله ثم تقرر بصلح
 والامر نقص الوتر وهو جملة عليه ثم وكل المقدمات
 لا يحتاج الى برهان الا المعتزلة الثانية وهي قولنا ان التقوى
 لا يتم الا بحد الامام معصوم فانه مقتضى استدلاله فحتاج
 الى البيان فتقر بانها موقوف على مقدمات لا حقيقة التقوى

وقد ذكر العلماء لها وسوا فقال بعضهم هي الايمان بالعبادات
 والاحترافات واختلافها هو هذا الرسم في اجتناب الصغائر
 على الخلق في التقوى ولا فقال بعضهم يدخل كادخل الصغائر
 في العبد ويتدرج تحت التحذير وقال بعضهم لا يدخل ولا
 لم يستحق هذا الاسم الا المعصرون والحق الاول والوقاية
 فوط الصيانة عن المودى وقيل كل ذنب مودى سوا كان صغيرا
 او كبيرا وقيل في الاحد بالاصطلاح في فعل ما يحتمل ان يكون
 واجبا وتترك ما يحتمل ان يكون محرما وهو اخذ ما ورد في
 الحديث انه قال عليه السلام لا يبلغ العبد درجة المتقين
 حتى يجمع الاشياء حذرا مما به الناس وقيل التقوى هي
 السنة تكل ما يحصل من ترك الحسنة وجب فعله وكل ما حصل
 من فعل الحسنة اجتناب فخالصه للدق في فعلها لا يجمع الى
 الاكساب لعبادات والادوات كلها وقضية ان الامر
 بالتقوى لا يحق الا بعد مشي احداهما ان يكون الامر على
 بالسير ولا يشتمل عليه الصغار وثانيهما ان يحصل للكلفة
 لتقوى طريقا فيه العلم فيما هو حين وجب واجب
 غير ذلك والاحكام واسأل الله تعالى الى المقيدة الاولى
 بقوله يجب الامر بالتقوى واعلم ان الله بكل شئ عليم
 اشار الى الثانية بقوله وما اتى عليكم من الكتاب والحد

حقه

بعظكم به ولا يتم الوفاء بالعلم اذا انقضى ذلك فنقول قد
 امر الله هم بالتقوى وقد ثبتت المعنى الاولى في علم الكل
 بالبراهين والقرآن وهي على كل معاد فيجب تحقق القضية
 الثانية وهي جعل طريق الكلفة للمعرفة كالأمر باليقين
 والامر بفعل العزم وهو ما يقبله وبطلانها والاول محال
 قول الاشارة فظاهر ما هو في قوله فان الفعل لا يستلزم اليقين
 الاحكام فكيف بالكل والمات في الثالث يعزى ان بعض الحكماء
 تنفاد من العقل وبعضها يتفاد من النقل وبعض مقداره
 عقلية وبعضها عقلية غير المقدرات التي تنفاد منها صدق
 المنقول عنه لانه من الامور لا بد منها من المعصوم لان
 الكتاب العزيز وما وجد من السنة لا يمكن كل امر من المكلفين
 من تحصيل العلم بجميع الاحكام منها ضرورة فلا بد من شخص
 يفيد قوله العلم وخبر المعصوم ليس كذلك فقد ثبت ان
 التقوى لانهم لا يوجد امام معصوم وليس من خلفه الا ان
 العصمة غير معلومة لنا فمن خلفه ثم بان مقصوده يدل
 عليه فلو خالفنا ما تنص مع عموم الامر بالتقوى لجميع المكلفين
 في جميع الازمنة لزم تفصيل الغرض في وقت ما وهو من الحكم
 على الله تعالى والتقوى اشرف المقامات فينبغي تخصيصها
 عليه وهو ما هو مخرج كل وقت فالاعمال به اما الخط

المطامير ولا يلق بالحكيم **الامام** يجب تصايفه بالمتقين الكلية
 وذلك قيل في العصمة والمعدن ظاهرتان **سبح** ذكر الله المتقين
 في معن المديح والمتقين في اللغة اسم فاعل فاعلم وقاد فاعلم **الوقا**
 فوط الصيانة اذا عرفت ذلك فيقول **المتقى** **المتقى** كل عاقل
 احتسابا لكبار شرط صدق هذا الاسم **والحق** ان اجتماع
 الصغار شرط ايضا لانها تدخل في الوحيد لقول النبي صلى
 لا يبلغ العهد درجة المتقين حتى يدعى ما لا ياسب به حد ما مبد
 المباسم قال ثم في العمل ان تزدوا انه لا اله الا الله فاقفون
 هذا كإشارة الى فعل الطاعات وقوله تع **واقر البيوت**
 من اجوابها وانقوا الله اي لا تقصوه هذا يدل على تجميع
 المعاصي الصغار والكبار **وقال** الله تعالى ان اكرمكم عند
 الله اتقاكم ولا تشك ان اكرمهم وهو من الطاعات الى الجاهات
 وترك المعاصي وهذا يدل على عصمة الامام لان اكرم الناس عنده
 بقران رسول الامام وهو ظاهر باكره الناس هو اتقى الناس **لا اله**
 واتقى الناس ليس الا المعصوم ويجب ان يكون الامام هو المعصوم
سبط قال تعالى شهر رمضان الذي نزل فيه القرآن هدى
 للناس وقال هنا هدى للمتقين وهذا يدل على ان المتقين
 سبب هدايتهم للناس وهم المعصرون وباقي الناس لا اعتبار
 بهم واما ان يكون الامام من المتقين او من غيرهم والثاني باطل

فيهم

لان الحكيم لا يجب على من به الاختيار وبه الهداية اتباع ولا
 اعتبار به ولا يمتدحى الا بذلك والمتقين فقيهان يكون
 الامام من اهل البيت المتقين وهذا هو المعصوم **سبح** وصفه
 تعالى كتابه العزيز بانه صديق للمتقين ووصفه بانه هادي للناس
 فلا بد من اعتبار المتقين هو الناس وفي ذلك بعد اشراكهم فيه
 فقيهان المشركون بينهم والمميز بقول الحق في الاعتقاد
 والقول والفعل وفي ذلك كله على الوجه الصواب هذا هو الحق
 المشترك واما المميز فامور ان هداية المتقين تكون فقيها
 لا يحوم الشك وله في شيء من دلالة ودل عليه بقول **الارباب**
 فيه **سبح** ان جميع المطالب النظرية والعلمية فيه مدور ووجه وقد
 دلت عليها كقول تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصياها
 وقوله تعالى وكل شيء احصيناه في امام بين **سبح** ان جميع المطالب
 النظرية دلالة على هذه كلها بيقينية لان الدلالة الاطلاقية
 او علمية دلالة لا بد منها من ترجيح لان الشك المحض لا دلالة فيه
 واما ان يكون المراد جميع انما من الفيض اوله الاول هو العلم
 والثاني هو اعتقاد المقلد **المتقى** وصفه به تعالى كتابه العزيز
 بيان دلالة جازمة مطابقة ثابتة فيكون بيقينية الاول
 فله قوله تعالى لا ريب فيه كونه في معرض نفوذ نعم واما الثانية
 فاقوله لا ياتيه الباطل الاخره واما الثالثة فله لا ياتيه الباطل

ولامة هدى المتقين فخصيصهم بهذا على الثبات وعدم
قبول التزلزل في فعل الطاعات الواجبة التي امر الله تعالى
بها وترك المعاصي التي نهى الله عنها واشاد الله تعالى بقوله واتقوا
الله حق تقواه اذ اقرب ذلك فيقول هدى المتقين فيقول عتاده
على الوجه الصواب سواء كان طناً او قهلاً او قسراً ووقعوا في
مطابقة في قول الامر ووقعوا في العمل على الوجه الصواب على
مراتب هذا القسم بعد قسم المتقين من حصول ذلك في كل الامور
والا في الافعال ثم تنكر من حصول ذلك في اكثر مراتب لا يتحقق
فالقسم الاول وهما المتقون هم المعصومين لئلا لا يفرق بالحقبة
الاولى وغيرهم مرجع اليهم ويشهدون بهم قال الامام ان يكون
من القسم الاول اعني المتقين ومن غيرهم والثاني حال لان الامام
يجب طاعته لقوله واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
وعنه ان الحكم ان امر القسم الاول باتباعه من هو من القسم الثاني
ولان الامام ذكره الله تعالى في قوله والرسول فيكون من القسم
الاول وهو من القسم الثاني هذا حال من الحكم ومن قال بغير
ذلك لا يعرف حكم الله تعالى كما ايمان فانه لا يتم الا بالامام
المعصوم فيجب ان يكون الامام المعصوم في كل وقت محتاجا للحكم
اليه فيجب كقوله تعالى يا ايدي الله ليحكم عليكم من مرجع ولكن
يريد بظهره كبريائتم نعمة عليكم لعلكم تشكرون هذه الآية يراد

عصية الامام على لا يخفى بما تقدم **ك** قوله تعالى ويهدي الى صراط
مستقيم يدل على عصية الامام على لا يخفى ان المراد الله تعالى اراد
الهداية الى امره ومنهيه ومن ليس بمعصوم لم يكن فيه ذلك وكما
كان في النبي فيكون ان كذلك ينبغي ان يكون الامام معصوماً
المطلوب وهذا قريب من البديهي **ك** قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا
الرسول ولحدود ما وان قوله فيم فاعلى انما يراد لنا
على البلاغ المبين بما الله تعالى امرنا به من طاعة الامر وعصية
الاشياء بما امر الله به وحكمه في الاحكام الخليفة واحدة
تقر في الاصول فما امر الله به وحكمه في امره وحده
معصوم في كل زمان فيفيد قوله العلم بحكم الله تعالى بحسبنا
فانعرف حاصله لا يندفع بدونه ونجاء على ضرورة ما
لصواب ولم يحصل الثاني لانا نبحث على هذا التقدير فلو
من الاول **ك** قوله فاعلى رسولنا البلاغ المبين انما يكون البلاغ
مبيناً اذا جعل فيه طريقاً الى العلم ولم يجعل طريقاً غير المعصوم
فتبين عليه المبين على امام معصوم **ك** قوله تعالى في جلاله
الارض خليفة بده الله تعالى بالخليفة قبل الخليفة والامناء
من الحكم انما هو بالامام فدل على ان الخليفة لهم فلا بد ان
الخليفة يحل من كل الحق في الحق العلية والعلمية واستفهم
وليف ذلك الامام المعصوم **ك** قوله الخليفة تكبر في العقل

والعقل كما بالخلق من تكليفه على الله قد استعداده لما
كانت مراتب الناس في الاستعداد وتنفاوت في الكمال والفضل
وجبان يكون الكمال الموصوف مستقيما الى أقصى مانه كما كان في
القوى العلمية والعلمية واصلا في الكمال الى أقصى مانه الكمال
البشري ولا يتحقق ذلك مع غير المعصوم في جبان يكون معصوما
وهذا المعنى الموجب مشترك في كل خليفة لله تعالى في ارضه فيجب
عموم الحكم لعموم العلة وهذا مقتضى الحكمة الالهية والخلق كما
يقال على النبي صلى الله عليه وآله ان لا يكون له يوم في كل عصر ومظهر
ولو اخص ذلك بالنبي لاختص باللفظ بعض الامة لكن رغبة الله
عامة شاملة للكل وغاية في حق اهل كل عصر في جبان الامة كل
انما هو خليفة خليفة لا يحكم في الخلق بحكم الله تعالى ويحكمهم
على امره وفهيد في خليفة الله تعالى وهذا قول ابن سعود وابن
عسا بن السديج وذكر ذلك قوله تعالى انما جعلناك خليفة في الارض
فاحكم بين الناس بالحق فايدته لا يحصل الامع العصة فوجب
معصية على لا يتحقق **عليه** عليه السلام افضل من الملائكة والملائكة
معصومين والافضل من المعصوم معصوم فعلى عليه السلام معصوم
اما المقدمة الاولى فليقوله نعم ان الله اصطفى ادم وفضلها الى
ابراهيم رآه على الخالدين والعالمين هم باسوة الله وعلو
من الابرهم والمصطفى افضل من المصطفى فيه ولا ينفك هذا على

عليه وآله وسلم افضل من الملائكة اما فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم
النبي تعالى واحدة الكمال فيكون على عليه السلام افضل من الملائكة
اما فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم فلما بين في علم الكلام والبشر هما
الى جنبه على ذلك فيقول **انه** عليه السلام افضل من آدم
وادم افضل من الملائكة فالنبي افضل من الملائكة **اما المقدمة**
الاولى فاجابية واما المقدمة الثانية فلان الله لم يلائكه
بالسجود ولا دم والمسيح لما افضل من الساجد وهو مروي
واما اتحاد نفس علي وقيل النبي بمعنى اتحادهما في الكمال
فليقوله وانفسنا وانفسكم والاجماع ان المراد بقوله وانفسنا
علي عليه السلام واما المقدمة الثانية وهي ان الملائكة معصومين
فلوجه **اقوله** نعم لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما
يؤمرون **وقوله** تعالى يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون
ما يؤمرون يتناول جميع فعل المأمورات وترك المنهيات
لان المعنى من النبي يتلوه الامم تركه فان قيل بالمدلول
على ان قوله ويفعلون يؤمرون يفيد العموم فلنا لا شيء
من المأمورات الا ويصح استثناءه منه والاستثناء يخرج
من الكلام ما لا له لدخل ما بيناه في اصول الفقه ولا ينفك
بوجه فلو ان العبر انما ذكر في دعائهم فذلك فلم يكن اختصاصهم
بصفة المصطفى **وقوله** تعالى اجابا يكون لا يسبقونه بالقول

وهم بأمره يعملون صريح في باهتة من المعاصي يؤمنهم في كل الأمور
 تابعين للأمر الأولي والرجح أنه تعالى كل منهم أتم طاعة إلى البشر
 بالمعصية فلو كانوا عصاة لما حرم من ذلك لطفه ^{هـ} أنه تعالى
 حكى عنهم أنهم يستبون الليل والنهار لا يفترقون ومن كان
 كذلك امتنع صدور المعصية منهم ^{هـ} والمعلقة الثالثة وهي
 أن الأفاضل من المعصوم معصوم فظاهر قد نبه الله تعالى
 عليها بقوله إن أكرمكم عند الله أتقاكم وإذا ثبت أن عليا عليه
 السلام معصوم وجب أن يكون كل إمام معصوم إذا قابله في
 الأمام أفضل من أنبياء بني إسرائيل ومساوئهم وأنبيا بني إسرائيل
 أفضل من الملائكة فالإمام أفضل من الملائكة بطبقين ^{هـ} المذكور
 قد وصفهم الله وهم مدحهم بصفات أجدها أنهم لا يعملون
 إلا بالحق لقوله تعالى لا علم لنا إلا ما علمنا وقال لا يبقون بالقول
 وثانيها أنهم لا يعملون شيئا إلا بأمره وأمره تعالى لقوله وهم بأمره
 يعملون وهذا الصفة في عرف العام مكر إنا يستعمل في كل من
 فعله بأمره نعم ولا يزال من أمره شيئا وإنما أنها أنهم لا يعصون الله
 ما أمرهم كما قال الله وهذه صفات العصمة فهم معصومون فيكون
 الأفاضل من المعصوم معصوما فأنبياء بني إسرائيل معصومون
 والإمام أولى العصمة لأن أفضل من الأفاضل من المعصوم أو مساوئ
 أما المعلقة الأولى ولقوله عليه السلام علماء امتي كالأنبياء بني إسرائيل

والإمام أفضل من كل الأنبياء وأفضل من أنبياء بني إسرائيل ومساوئهم
 لهم وأما المعلقة الثانية ولقوله أن الله اصطفى الآية والعالم
 كما ما سوى الله تعالى وذلك لأن أشقاؤه من العلم وكلما كان
 علما على الله وديلا عليه فهو عالم ولا شك أن كل محدث
 فهو دليل على الله وكل محدث فهو عالم بقوله أن الله اصطفى
 الآية معناه أنه اصطفاه على كل المخلوقات ولا شك أن الملائكة
 من المخلوقات فهذه الآية تقتضي أن الله اصطفى هؤلاء الأنبياء
 على الملائكة وأما المعلقة الثالثة حكينا وأما المعلقة الرابعة
 فضرورة لب قوله تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين
 وهذه العبارة يدل لغة على العسر ومضيا لم قائم مقام
 الجبر بعد لطف ورحمة بل هو اعظم سائر التكاليف المحزنة
 والمندوبات والمكرهات الاقلية لأنه أمر كل ما خالفه
 يناقض للرحمة فيجب عليه مضيا للإمام ورحمة الكافرين أسلا
 طاعة وتخيرهم من معصيته ولا أمره قائم مقام أمر النبي
 فهو أفضل من كل الآية ويجب أن يكون معصوما لأن تسليم لامة
 كلهم لهم وخبرهم ونفعلهم وبهم للشخص واحد غير معصوم
 يناقض الرحمة فهو معصوم فالإمام معصوم ^{هـ} هذه الآية يدل
 على شدة اهتمامه بقر رحمة للامة وعدم مضيا لم معصوم
 يناقض هذا العزم فيكون محال من الحكيم ^{هـ} هذه الآية يدل

على عصمة النبي لان عدم عصمة رساله في الرحمة يناسب
 هذا الغرض فيكون محال الامام قائم مقامه فيما ارسل فيه فيكون
 معصوما والينا نحن الغرض له هذه الآية تدل على انه عليه السلام
 افضل من العالمين والملائكة من العالمين فيكون محمدا عليه السلام افضل
 منهم وعليه عليه السلام نفس النبي لقوله واخسانا من افضل من الملائكة
 والملائكة معصومون والافضل من المعصوم معصوم فعلى معصوم
 وكلما كان على معصوم كان الامام مطلقا معصوما لا قابلا لافق
 فكما ان الامام معصوم وهو المطلوب ان الملائكة معصومون لقوله من
 لا يصدق بالقول ولم يامر به يعلمون وعليه عليه السلام افضل من
 الملائكة لما تقدم فيكون معصوما لان الافضل من المعصوم معصوم
 الح الله تعالى خلق الملائكة عقولا بلا شهوة وخلق البهائم شهوة
 بلا عقل وخلق الانسان وجميع فيه بين الامرين بضاد لا يدعي سبب
 العقل فوق البهيمة بدرجات لحد لها وصار حسيبا لشيء
 دون الملائكة ثم وجدنا الادعي ذاهبا هو اه عقله حتى صار
 بعلمه يواه دون عقله فانه يصير دون البهيمة كما قال الله تعالى
 اولئك كالانعام بل هم اضل فذلك صار مصيرهم الى النار
 دون البهائم بحسبانه اذا غلب هواه حتى لا يعمل بربوبي نفسه
 سببا بل يعمل بربوبي عقله ان يكون فوق الملائكة امسا ولم اعتبرا
 لاحدا لطرفين بالاخر اذا اقر ذلك فقولنا ان الله اراد الله بامر

فيهم

وفواهيهم وخلق العقول ليخرج الانسان من رتبة تعصيف من رتبة
 البهائم والذوا الى رتبة الملائكة وتعصيف الامام والائمة
 لا رشادهم ووعايتهم لذلك تجليج الانبياء وحمل الناس اليه وكذا الائمة
 فلا بد ان يكون الانبياء رتبة ما يعرف الناس اليه وكذا الائمة
 لانهم قامون مقام الانبياء في جميع امور فلا بد ان يكون الانبياء
 والائمة معصومين والافضل من الغرض له تحقيق ذلك للمطلوب
 وهو ظاهر لا محالة لقوله تعالى في سورة فرقان ليه من جعلكم
 جميعا من الله حقا انه يبدل الخلق ثم يصيده ليعلم على الذي اراد
 وعلم الصالحات بالقطر اي بالعدل وهو متعلق بغيره
 الذي لا يخفى ثم يقطعه ووفيه ثم اجريهم او يقطعهم ولما اقتضاها
 له ولم يظلموا حتى انوار على الصالحات لان الله لم يظلم لقوله
 ان الشك لظلم عظيم والحصة ظلم انفسهم وهذا قضية
 لمقابلته قوله بما كانوا يكفرون فيقول هذه الآية تدل على عدم
 مصيبيهم معصوم وان لا يظلموا وان فيه كما هو غير معصومين
 وتقريره وقرره اذا كان الحكيم قد خلق الملق في كلمته والمادهم
 لا يعمل جزاءهم على الايمان وعمل الصالحات ولم يصب لهم عصي
 بعيد قوله اليقين فصرح بصدقه ونفى الغرض بالادلة وقوله تعالى
 انا وحينا الى جملتهم ان انزلا للناس الانذار يقتضي وضع الله
 في الاستكبار جميعا لانهم يعلمون ان يكون الى انزال العالم

ولا هذه هي المتقين فخصيصهم بهذا يدل على الثبات وعدم
قبول التزلزل في فعل الطاعات الواجبة التي امر الله تعالى
بها وترك المعاصي التي نهى الله عنها وأشار إليه تعالى بقوله واتقوا
الله حق تقواه اذا انقضى ذلك فيقول هدي من المتقين وقيل مقامهم
على الوجه الصواب سواء كان طنا او عقيدا او قنينا ودفع او الام
مطابقا في نفس الامر ووقع افعالهم على الوجه الصواب على
مراتب هذا القسم بعد قسم المتقين من حصول ذلك في كل اذعان
والا فالاول والافعالهم تنكر من حصول ذلك في اكثر مراتب لا يتحقق
فالقسم الاول وهما المتقون هم المعصومين لان الله تعالى
الاذل ذلك وغيرهم مرجع اليهم وليست دونهم قال الام ان يكون
من القسم الاول اعني المتقين ومن غيرهم والثاني حال لان الامام
يجب طاعته لقوله واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
ويعملون بالحكم ان الامر القسم الاول بانواعه من هو من القسم الثاني
ولان الامام ذكره الله تعالى في قوله والرسول فيكون من القسم
الاول وهو من القسم الثاني هذا حال من الحكم ومن قال غير
ذلك لا يعرف حكم الله تعالى في ايمان واثار لا يتم الا بالامام
المعصوم فحيث لا يكون الامام المعصوم في كل وقت يحتاج الحكم
اليه من حيث كونه تعالى يري الله ليعمل عليكم من مرجع ولكن
يريد بظاهر كلامه وليتم نعمته عليكم لعلكم تتقون هذه الآية تدل على

عصية الامام على الايمان بما تقدم **ك** قوله تعالى ويهدي الى صراط
مستقيم يدل على عصية الامام على الايمان ان المراد الله تعالى ارا
الهداية الى امره ونهيه ومن ليس بعصم لا يمكن فيه ذلك وكما
كان في النبي في كل زمان كذلك ينبغي ان يكون الامام معصوما وهو
المطلوب وهذا قريب من البديهي **ك** قوله تعالى واطيعوا الله و
اطيعوا الرسول واحذروا وان قولهم فاطي الامام رسولا
على البلاغ المبين فانه تعالى امر بالجدد من خلافة الامم و
الاشيان بما امر الله به وحكمه في الاحكام التكليفية واحدا
تقرر في الاصول وما امر الله به وحكمه في ارضي امر واحد
معصوم في كل زمان فيصير قوله العلم بحكم الله تعالى محتملا
فالخوف حاصل ولا يمنع بدونه ويخلق علمه ضرورة با
لصواب ولم يحصل الثاني لانا نبحث على هذا التقدير فلا بد
من الاول **ك** قوله انما على رسولنا البلاغ المبين انما يكون البلاغ
مبيننا اذ جعل فيه طريقا الى العلم ولم يجعل طريقا غير المعصوم
فتعين عليه المتقين على امام معصوم **ك** قوله تعالى في طاعتهم
الارض خلقته يد الله تعالى بالخلق قبل الخليفة والامناء
من الحكم انما هو بالامم فدل على ان الخليفة لهم فلا بد من
الخليفة اكمل من كل خلق في القوة العقلية والعلمية واستمرهم
وليوضح لك الامام المعصوم **ك** فائدة الخليفة تكمل في العقل

والعقل كإبراهيم الخليل في تكميل كل مستفيد على الله قد استعداده لما
كانت من أرباب الناس في الاستعداد وتنفاوته في الكمال والنقص
وحب أن يكون لأكل الموصول مستفيدا إلى أقصى مائة كذا كماله
الغنى العلمي والعلمية وأصله في الكمال إلى أقصى نهاية الكمال
البشري ولا يتحقق ذلك مع غير المعصوم فربما يكون معصوما
وهذا المعنى الموجب مشترك في كل خليفة لله تعالى في أرضه فحجب
عنه الحكم لعون العلة وهذا مقتضى الحكمة الإلهية والخليفة كما
يقال على النبي صلى الله عليه وآله وولد النبي لا يتم في كل عصر وهو ظاهر
ولو اقتصرت ذلك بالنبي لاختص اللطف ببعض الأنبياء لكن رتبة الله
عامة شاملة لكل رتبة في حق أهل كل عصر فربما لا يتم كمال
أتماسخ الخليفة خليفة لا يتمكم في المخلوق بحكم الله تعالى ويحلهم
على إمره ونهيه فهو خليفة الله تعالى وهذا قول ابن سعد وابن
عسار والسدي وذكر ذلك قوله تعالى فاجعلناك خليفة في الأرض
فاحكم بين الناس بالحق فأيده لا تحصل إلا مع العصمة فربما
عصمته على لا يخفى **عليه السلام** أفضل من الملائكة والملائكة
معصومين والأفضل من المعصوم معصوم فعليه السلام معصوم
أما المقدمة الأولى فليقله نعم أن الله اصطفى آدم وفضلها على
إبراهيم وآل عمران على العالمين والعالمون هم ما سوي الله علي
من آل إبراهيم والمصطفى أفضل من المصطفى منه ولأن محمد صلى الله

عليه وآله وسلم أفضل من الملائكة أما فضيلة النبي عليه السلام فمن
النبي صلى الله عليه وآله في الكمال فيكون على الله السلام أفضل من الملائكة
أما فضيلة النبي عليه السلام فلما بين في علم الكلام والبشرية
التي تقيه على ذلك فيقول **عليه السلام** أفضل من آدم
وادم أفضل من الملائكة فالنبي أفضل من الملائكة **أما المقدمة**
الأولى فاجابية وأما المقدمة الثانية فلأن الله أمر الملائكة
بالسجود ولآدم والسمجد له أفضل من الساجد وهو خير
وأما اتحاد نفس علي بن أبي طالب مع النبي صلى الله عليه وآله في الكمال
فلقوله وانفسنا وانفسكم والأجاء أن المراد بقوله وانفسنا
علي عليه السلام وأما المقدمة الثانية وهي أن الملائكة محضون
فلوجهه قوله تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما
يؤمرون **وقوله** تعالى يخافون ربهم من غيرهم ويفعلون
ما يؤمرون يتناول جميع فعل المأمورات وترك الممنهيات
لأن المنهى عن النبي يتلزم الأمر بتركه فان قيل ما الدليل
على أن قوله ويفعلون أي يؤمرون بقوله تعالى لا تفعلوا
من المأمورات الأوامر استغناء عنه والاشتماء يخرج
من الكلام ما لا يلهي لدخول ما بيناه في أحوال العقدة وانه صفة
خاصة فلو لا الحرمان لكان في عدمهم في ذلك فلم يكن اختصاصهم
بصفة المدح **وقوله** تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون

وهم بأمره يعملون صريح في باهتهم عن المعاصي وتوهم في كل الأمور
 ما بين الأمر إلى الله بالرجوع أنه تعالى حكاهم ثم طعنوا إلى البشر
 بالمعصية فلو كانوا عصاة لما حسم منهم ذلك الطعن به أنه تعالى
 حكى عنهم أنهم يستجيبون الليل والنهار ولا يفترون ومن كان
 كذلك امتنع صدور المعصية منهم وأما المقتدة الثالثة وهي
 أن الأفاضل من المعصوم معصوم فظاهر قد نبه الله تعالى
 عليها بقوله أن أكرمكم عند الله أتقاكم وإذا ثبت أن عليا عليه
 السلام معصوم وجب أن يكون كل إمام معصوم إذا قابلهما
 إلا إمام أفضل من أبيا وبني إسرائيل أو مساوهم وأجبا على الملوك
 أفضل من الملوك فالإمام أفضل من الملوك بطبقتين فالملوك
 قد وصفهم الله بقوم مدحهم مصفاً جديباً أنهم لا يعلمون
 إلا بالأنف لقوله تعالى لا علم لنا إلا ما علمتنا وقال لا يستنبطونه بالقول
 وثابتاً أنهم لا يعملون شيئاً إلا بأذنه وأمره تعالى لقوله وهم بأمره
 يعملون وهذا الصفة في جرح العام سكر أنما يستعمل في كل من
 فعله بأمره نعم ولا يزال من أمره شيئاً وما لهما أن لا يعصوا الله
 ما أمروهم كما قال تعالى وهذه صفات العصمة فهم معصومون فيكون
 الأفاضل من المعصوم معصوماً فابنياً وبني إسرائيل معصومون
 والإمام أو ولي العصمة لأن أفضل من الأفاضل من المعصوم أو مساوئ
 أما المقتدة الأولى ولقوله عليه السلام جاهدوا بني إسرائيل

والإمام أفضل من كل الأنبياء وأفضل من أنبياء بني إسرائيل أو مساوئ
 لهم وأما المقتدة الثانية ولقوله أن الله اصطفى الولاية والعالم
 كما ما سوا الله تعالى وذلك لأن استخاره من العلم وكلما كان
 علماً على الله وولياً عليه فهو عالم ولا شك أن كل محدث
 فهو دليل على الله وكل محدث فهو عالم بقوله أن الله اصطفى
 الولاية معناه أنه اصطفاهم على كل المخلوقات ولا شك أن الملوك
 من المخلوقات فهذه الآية تقتضي أنه نعم اصطفى هؤلاء الأنبياء
 على الملوك وأما المقتدة الثالثة فكانت بينا وأما المقتدة الرابعة
 فنصروا به لب قوله تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين
 وهذه العبارة تدل على العز والخصر وخصباً مأمراً قائم مقام
 الجبر بعد لطف ورحمة بل هو أعظم ما يرى التكليف الجزئي
 والمندوبات والمكروهات الإلزامية لأنه أمر بكل ما خالفه
 يناهض للجمعة فيجب عليه نصب الإمام ودعوة الكافرين إلى
 طاعة وتخليد بهم من معصيته ولا تأمره قائم مقام أمر النبي
 فهو أفضل من كالأئمة ويجب أن يكون معصواً لأن قيل لأنه
 كلهم أمرهم ونهيهم وفعلهم وبرهم للشخص بأحد غير معصوم
 يناهض الجمعة فهو معصوم فالإمام معصوم في هذه الآية يدل على
 على شدة اهتمامه بقوله رحمة للأمة وعدم نصب الإمام معصوم
 يناهض هذا العزم فيكون محالاً الحكيم لهذه الآية يدل على

على عصمة النبي لان عدم عصمة من ارسله في الرحمة يناسب
هذا الغرض فيكون محال لا الامام قائم مقامه فيما ارسل فيه فيكون
معصوما والايضا فن الغرض من هذه الآية يدل على انه عليه السلام
افضل من العالمين والملايكه من العالمين فيكون محمدا عليه السلام افضل
منهم وعلى عليه السلام نفس النبي لقوله وانما هو افضل من الملايكه
والملايكه معصومون والا فضل من المعصوم معصوم فعلى معصوم
وكما كان على معصوم كان الامام مطلقا معصوما لا قابلا للمقارنه
فكل امام معصوم وهو المطلوب للملايكه معصومون لقوله
لا يسبقون بالقول وهم باهرون وعلى عليه السلام افضل من
الملايكه لما تقدم فيكون معصوما لان الافضل من المعصوم معصوم
الح الله تعالى خلق الملايكه عقولا بلا شهوة وخلق البهائم شهوة
لا عقل وخلق الانسان وجمع فيه بين الامرين مضارا لا يبيح
العقل فبقا البهيمه بدرجات احدها وصاد حبس الشهوة
دون الملايكه ثم وجدنا الادبي اذا غلب هواه عقله حتى صار
يعجز بواه دون عقله فانه يصير دون البهيمه كما قال الله تعالى
اولئك كالانعام بل هم اضل فذلك صار مصيرهم الى النار
دون البهائم فيجب ان اذا غلب هواه حتى لا يعجز بواه عن نفسه
سببا بل يعجز بواه عقله ان يكون فوق الملايكه اعسا ولم احتسبا
لعدم الطريق بالاعراض اخر ذلك فنقول ان الله اراد به

الفرق

وقواهيه فخلق العقل ليخرج الانسان من شهوة خبيثه
البهائم والنداء الى اوج مرتبة الملايكه ومعصية الامام والائمة
لارشادهم ودعائهم لذلك تبليغ الانبياء وحمل الناس على القنات
فلا بد ان يكون الانبياء غيرية ما يعرفون الناس اليه وكذا الائمة
لانهم قائمون مقام الانبياء في جميع ما يعرفون ان يكون الانبياء
والائمة معصومين والافضل من الغرض لم يتحقق في ذلك المطلوب
وهو ظاهر لا محالة لولا ان تعالى شهوة دون اليه من محكم
جميعا وهذا هو حقا انه يبدد الخلق ثم يعيده ليخرج الى الدنيا
معلم الصالحات بالقطا اي بالهدى وهو معلق بغير حرج
الحي ليجنهم بقطعه ورويه لهم اجودهم او يقسطهم ولما استطاع
لغيره ولم يظلموا حتى مغار على الصالحات لان الله لم يظلم لقوله
ان الشراك لظلم عظيم والعصاة ظلم انفسهم وهذا قضية
للقابلة قوله بما كانوا يكفرون فيقول هذه الآية يدل على عدم
مضباهام معصوم وانه لا يكون ان فيه يكون غير معصومين
وتقريره قرير اذا كان الحكم قد خلق الخلق في كلمه واما وهم
لاجل جوارهم على الامان وحمل الصالحات ولم يضبطهم حتى
يعيد قوا اليقين بنقصه ونقص الغرض بالامان وقد تعالى
انا وحيا الى جل من ان انزل الناس الى الارض فخلق الله
في الاحكام جميعا لانهم يعلم ما كان وما يكون الى انقراض العالم

فلا بد في كل واقعة ان ينصب حكمها فاحجب على النبي الامم بجميع
 الاحكام وذلك يحتاج ولا يتم فايدرة الامام معصوم في كل زمان
 لانه لطف الله بالامام فيه حصا لا احدهما انه لا احكام لا يأخذها
 بالظن والاحتمال لقوله تعالى ولوردوا الى رسول والى والى الله
 منكم اهله الذين يستنبطونه وما بها انه يفيد معناه الحكم الشرعي
 اي كاستيفاء الخبر المطابق للثابت بحصة لان المكلف
 لا بد له من طريق الى العلم لانه لا بد له من طريق يفيد الحكم الشرعي
 واما ان يفيد الظن او العلم والاول لا يبقى الخوف الحاصل من
 الاختلاف وانما حجب عليه المعرفة وامثال الشك لا يفيد في
 الخوف على ما ثبت في الكلام فلا يجوز ان يثبت الخوف من شئ
 المكلف وثالثها انه لا يمكن عليه السهو والغباش والغلط وهذه
 العضال اما تحصل في المعصوم فلا بد ان يكون الامام معصوما
 محج اما في المعصوم يستلزم الخوف على المكلف ودفعه واجب
 ودفع اللانم يستلزم دفع المذنب فيجب دفع امانته في المعصوم
 فلو كان غير المعصوم اما ان الاجتماع التقيض وهو محال
 يجب على الامة اتباع قول الامام ونعله ولا يجوز لاحد منهم المخالفة
 عليه فهو افضل الامة دائما فيكون معصوما والاحكام بحقه في
 وقت وطاعة غيره فيكون افضل من الامام في ذلك الوقت وهو
 خلافا للتقدير منه قوله ثم من القرآن الحكم المكنون لمسلمين

على صراط مستقيم تنزل العزلة لرجيم حكم في هذه الامة والحكام
 طلبة ان طريقة المعصوم مستقيم فلا يكون الحق الا في جهة وجعله
 يقينا لانه قال تنزل العزلة لرجيم ولو كان الامام غير معصوم لما
 انزل من الصراط ونزل نحن ولا يتيقن اليقين بحصة فيجب حصة
 هو الامام قائم مقام النبي ولهذا سمي خليفة رسول الله والنبي
 بشير فندب فالامام ايض بشير وتقدر ان نأتم فائدة مع العلم
 مصواب قوله ونعله ولا يتم ذلك الامع حصته من جهة الله في
 انصه على مجموع ما ذكره في زمان وبالنسبة الى كل حكم من احكام
 الشريعة محال ان يخطئ في حكم اذ ان وعصب غيره ولا كان
 قول المخطئ المخطأ حجة على المصيب وهو محال والمعدلات ظاهرة
 الامام خليفة في الارض وكل خليفة اهل المعصوم من مائة الحكم
 بالحق وكل واقعة حكم ونعله واجتناب الباطل والحوى دائما
 في افعاله واقراله وتركه واحكامه لقوله في ادا دلاية وهو
 عام في الكل وانما يحصل ذلك في المعصوم مع دفع المذنبين
 باقائه الحدود والمغريات حسن مطلوب للشارع وليس من
 الذنوب والذين يعقون بذلك وكذا الزمان والمكفرين لذلك
 فتعين نصب مقيم الحدود والتعزير على كل مذهب في كل وقت
 على كل مكلف فلا بد ان يكون المعصوم من هاهنا سائر الذنوب
 كلها والا لا يعتد بالمقيم والمقام عليه وذلك هو الامام

الامام والذين انفقوا ذلك على الجاهل
 المكلف الطائفة بغيره

الامام

الامام نايب النبي وخليفته وقائم مقامه فيما جاء به من دعوته الآ
 وهو ظاهر النبي فما جاء ليشتم على الامة ايات الله ويعلم الحكم
 والحكمة ويحكمهم لقوله تعالى هو الذي بعث في الامم رسولا
 الامة والملاح من الشريعة المطلقة لا من ذنب دون ذنب
 فان لم يكن هو كذلك لم يات منه تركية غيره لان من ليس نبي
 كيف يزعم غيره لا يقال ما ذن لا يحصل فائدة الامام لانا نقول
 انما ينبغي الامام للتركية المطلقة فان لم يحصل فالمانع من حيث
 المكلف لا من غيره **فاما** الامام قائم مقام النبي يجب ان لا يقول
 على الله الا الحق لقوله تعالى حق على ان لا يقول على الله الا الحق
 ان يكون الامام كذلك ولا يعلم ذلك الا للمعصوم فيجب ان
 يكون الامام كذلك ولا يعلم ذلك الا للمعصوم فيجب عصمة الامام
 ليعلم المكلف انه بهذه الحال ليطيق قلبه بامام لطف حسن
 لا يخلو من هذه معدرة والعلامة في هذا الخطا على الامام بتد
 الحال وكلها استلزام الحال من حال **فان** لو لم يكن الامام معصوما
 لزم امكان تعابا لطلب الحق على المصيب وتركه للمصائب
 والرجوع الى الخطا والناهي على اجاعا والمقدم مثله بيار اللامعة
 يتوقف على مقدمات ان جميع الامة معصومة من الخطا والقول
 والعمل وتدين في الامور **فان** انما يجب على جميع الامة بعد
 عصم النبي اتباع الامام لان قوله سببا والقول النبي وفعله كونه

والله اعلم بالصواب
 في هذا الموضوع

لقوله تعالى ولورد الى الرسول والى امره منكم الامة
 قاما ان يكون على سبيل الجمع او لا ولا يقال لان مع حصول
 النبي لا حاجة الى الامام والثاني اما ان يكون قول كل واحد حجة
 مع غير اشتراط قول الاخر او قول واحد شرط قول الاخر دون العكس
 والثاني محال لان المشروط ما قول النبي وهو محال بالضرورة
 او قول الامام مع عصم النبي لا اعتبار بقول الامام ولا حاجة اليه
 فتعين الاول فساوى النبي ومساواة اياه عامة لكل الامة
 ورجوع من المسلمين اذا عرفت ذلك بقوله اذا وجب
 على كل الامة اتباع الامام في قوله وفعله فلو لم يكن معصوما
 حاز الخطا عليه واذ اجاز عليه الخطا في حكم وجاز اصابه واد
 من الامة في ذلك الحكم وجب عليه اتباع الامام للمقدمات
 المذكورة فيلزم من الحال المذكور واما استقامة الثاني في خطا
 المطلوب من رسال النبي والامام اسبابا الهداية الى
 الطريق المستقيم الذي هو الحق وسؤال الصادق الذي علم
 اياه وهو الهداية الى الصراط المستقيم صراط الذين انعمت
 عليهم غير المعصوم عليهم ولا الصالحين وهذا يدل على انه
 واحد **فان** الامة عليه من معصوم من ركوب غيره فان مع
 المكلف عار ذلك مع كل الاحكام والافعال والالام
 والنهي والامور في ذلك الامن المعصوم فعلم الاحكام الشرعية

الغرضية من دلالتها التفصيلية بعينها وهو ظاهر هذه الامام
 يجب طاعته على الكل ولا يجب عليه طاعة احد ففقهه كالحاكم
 الكل وعلو اعظم من الكل وزهده اعظم من زهد الكل وهو
 اقرب من حق الكل فيكون معصوما وهو المطلوب ولا يعنى
 المحذور لله قبله حد والامام هو المقيم للحد على كل حد ود فلا
 يكون لله قبله حد فيكون معصوما وهو المطلوب ما الصغر
 ولقوله تع اما من الناس بالبر وتسنون انفسكم والخير والاحسان
 واما الكبري فظاهرة قوله تع هو الذي يجب في الاميين
 وسورة الاية قوله تع ياتوا عليهم اية اشارة الى الجمع الرابع
 وتهديب لظاهر باستعمالها وقوله وتذكيرهم اشارة الى تظهير
 الباطن من الاخلاق الذميمة وجميع المناقض وقوله ويعلمكم الكتاب
 اشارة الى الامار بالمعصية بعد ذلك من دقائق الكتاب العزيز
 وحقايقه وقوله والحكمة اشارة الى الحكمة النظرية فلا بد وان
 يكون النبي كاملا في هذه الصفات كلها كما لا يمكن للانسان ولا
 نفى بعصمة الازدلك والامام قائم مقام النبي في جميع ذلك
 فهو كذلك وهو المطلوب مع الامام واجب الطاعة كالنبي لقوله
 تعالى اماها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر من
 طاعة النبي عام في الماد والمأمور به فيجب ان يكون وجوب طاعة
 الامام عاما كذلك واذا عرفت ذلك فنقول لو لم يكن الامام معصوما

لزم احد الامرين وهو اما ان كان امره ثم او احدى وقت واحد فلهذا
 وهو تكليف مالا يطابق ونقص العوض في منصب الامام والادام
 بقسميه باطل والمثل والمثله بيان الملازمة لو لم يكن معصوما
 جازان باطل المكلف بضد امره النبي ما ان يجب على منهما
 وهو اجتماع الصديقين ولا يجب واحد منهما وهو خلافا لنقد
 ولا يجب اتباع الامام الا اذا عرفت موافقة للنبي فاذا
 قال المكلف لا يجب اتياك حتى اعرف موافقة امرك لغير
 النبي ولا اعلم تنقطع الامام ونعم وهو نقص العوض وان
 غير المجتهد لا يتمكن من العلم واما ان لا يكون امره بالاجماع مشروطا
 والعلم بموافقة امر الامام لامر النبي فيكون فان كان الاول
 لزم امكان اجتماع الصديقين وان كان الثاني لزم امره ما وجب
 الاجتهاد على كل العالم في الاحكام الجزئية المرجعية وهو
 خلاف الحق على ما يقتضيه الاصول وتقديم قول المجتهد على
 على قول الامام وهو خلافا للمقدمة المقابلة بقوله انما امره
 على فلا بد ان يقرب واستحقاقه لفظة النبي وذلك انما هو
 ما لقوله لعوب حصمة وهو المطلوب **فقط** رد الاحكام في
 العلم الى النبي والامام بحيث حل شعبة على الامر في العمل
 هو الذي يعلم عليه ولا بد ان يكون معصوما في القول
 والعقل لا في المطلوب من الرادية وحله الحق ولو كان معدوما

منه لكان من احد من الامة فلا ترجع في الرد اليه ولا نهان
يحال على الخطا سر قوله تعالى واذا انبأ موسى الكتاب والفرقان
لعلكم تستدون عرفنا هذه الآية وما فيها من الايات
ان عرض الله تعالى رسال الرسل والخطاب على لسان الرسل
ووضع الكتاب والايات هداية الالة الى الحق وكلها سوف
عليه الهداية فاما ان يفعله الله بالكلف ويكلفه ان يكون المكلف
الايمان به ونفس رسل الرسل ونفس الكتب دون ان يكون
معصوما يعلم في وجوب عصمته انه لا يورث عن الله الامام
باداية ولا يفصل الا الصواب ولا يترك الا ما يحوز تركه لم يكن
قوله وفعله وتركه وتقريره هداية لطفها قطعاً ليجوز المكلف
عليه الخطا فيكون قولاً مثلاً على غير منطوق والعصمة لا
يكن بالكيف المكلفين بقوله قول المبلغ بها يجب ان يفعله
الله تعالى والامام قائم مقامه في الدعوة الى الحق في محل الخلق
عليه فيجب ان يكون حاله كما يجب ان يكون الامام معصوماً
وهو المطلوب ما عصمة الامام اهم من شرح الحدود في العرض
المطلوب في شرح الحدود وشرح الحدود واجب بعصمة الكافة
واجبة اما الاولى فان العرض المطلوب في شرح الحدود وشرح
المفسد وحل الناس على فعل الواجبات وترك المحرمات كلها ولا
يتم ذلك الا بحفظ الشرح ومقيم الحدود فالغاية والمطلوب في

الحدود لا يحصل الا بالحفظ المقيم وذلك هو الامام فالامام هو
في الغاية وهو العلة القريبة لخصوصها فانهم وكونه غير معصوم
مؤد الى عدم الوثوق وبحصول الغاية منه بل يجوز ان يحصل
صحتها فياقض الغاية منه ومع حكمه وطاعة المكلف لم يجب
حصول الغاية في الحقيقة العلة المحضة للغاية في الحقيقة
المعينة الثانية فلما ثبت في علم الكلام من وجوب نصب الخليفة
وهو المطلوب **سب** قوله تعالى وجاء من اقبلى اليه في قوله
وهم مستدون هذه الآية تدل على وجوب عصمة النبي والامام
وتقريرها ان يقول الله وجوب الاشباع عدم خال الاخر وكونه
المتبع مبدئياً وانما يجب الاشباع حال الاهتداء لان المراد المحال
وانما يحكم كونه مستديراً بالعصمة لانها الضابط الكلي في الاشباع
عن الضلال والامام متبع فيجب عصمته مع الامام هادياً
بالضرورة ولا شيء من الهادي معاد بالضرورة مادام غليظاً
ينبغي لشيء من الامام بغاؤه بالضرورة على القول العزاد وانما على
قول المتأخرين اما الصريح في قوله تعالى جعلناهم ائمة يمدون
بامرنا واما الثانية فطاهرة واذا ثبت ان الامام ليس بغاوي
معصوم لقوله نعم ان عبادي ليرثك عليهم سلطان الامم
اتباعك من الخاوين فكذلك تتبع الشيطان وتوفاً وبحكم هذه
الآية المحصل الثابت بين الغاوي وبين الخلفاء الذين عليهم سلطان

لهذه الآية ولقولهم لا من ينهم اجمعين الامساك منهم المخلصين
الامام يقيم الدين ومحمد لقاده وداع اليه بالضرورة ولا من
غير المعصوم كذلك بالامكان ينبغي لا شيء من الامام في غير معصوم
بالضرورة اما الصغرى فظاهر لان المراد من منصب الامام حواله
الدين وحفظ الشريعة والدعا اليه بالمجمله بآية النبي في التبليغ
المتقين واما الكبرى فظاهرة ~~في~~ الامام رئيس مطلق لا ريش
في زمانه على مرتبة منه فلا بد من بيان شرايط هذه الرئاسة
وغايتها فلا بد من تبين الغاية والاشراط لطريق
البرهان الا في قولنا غاية الامام كمال كل واحد من الناس بعدد
استعداد ذلك الشخص الذي يروم كماله فتارة يحاطل الناس
في الحكم بالمخاطب وتارة بالمشابه وفي الحقوق تارة
لبرهان وتارة بالمجمل فيرشد الناس على هذه رصيده وترتب
كل قوم في مرتبتهم التي يليق بهم الرئيس في مرتبة ومرتبة و
المرءوس في مرتبته ويراعي جانب الحق والعدل ومنهم من يميل في العلم
العلمية والعلمية ويكره قوام العصبية والشمولية والوحدة
وتقوى القوة العقلية في جانب العلم والعمل على الوجه الامس
فغايتة رفع الخطا عن العالمين انطاعوه وهذا الرئيس شرط
اربعة ان يكون له الحكمة في الغاية القصوى في جانب العلم والعمل
ب ان يكون له الفضل الشام الذي يودي الى الغاية المطلوبة في

في الدين والدنيا من العلم والعمل وارشاد الناس وغير ذلك
من انواع الفضائل بحيث لا يكون احدا افضل منه في العلم ولا
في العمل لان الغاية المطلوبة من الناس الامام من حال المخلطين
فعل الطاعة وترك المعصية فلا بد من الامطاعة المكلفين لا بد
ذلك الايات بعلم المخلفات فيه صفات الخلال ليس لغيره
لتحصيل ترجيح في نفسه ولا بد من ذلك الا بصفة العلم والعمل
ب ان يكون له في نفسه قوة الجهادان بعد المكلفين وينبغي في
النفس الهيمنة النبي وان ستنطبق بما هو موضح بالبرهان
به ما يتجلى على طريق الحق عقلا لا شرعا ولا بد ان يكون عارفا
ب دقائق النفس الهيمنة النبي ودلائلها التي هي حجة الشرح
لا يخرج عن طريق الحق النبي كالمال هو الذي يعرف من الانبياء
المتقدمين بحيث لو رده اليهود اذا اتوا فاعل اليدهم علم مظنة
ما يحكم به حكمهم للمنة وعدم مطابقة والى هذا اشار عليهم
بقوله والله لو كسرت الى الوساة لحكمت بين هؤلاء القوم
بقدمتهم وبين هؤلاء الخبيثين انجيلهم الى اخر الحديث وتعلق
في اشراط هذا وذلك كدلائلهم بجميع اجزائه وشرايطه الا
في المعصوم العالم بجميع ما ذكرناه وهو المطلوب ~~سورة~~
ولهذا ذكرنا جميع ما اعطاهم اسباب الكرامة وقالتم ان
اكرمهم فتم اتمه انفسكم والتقوى فتم بالعدل والشك الى اليقين

واتباع غير المعصوم ليس كذلك وان يجعل الله تعالى اماما معصوما
يرجع اليه الاحكام في الاقوال والافعال فيصير قوله وفعله اليقين
نحصل التقوى اليقين وكيف يتصور من الله تعالى ان يجعل هاهنا
اسبابا لكفاية في الدنيا ولا يعطيهم في الآخرة ثم كيف يعطيهم
الكفاية في الآخرة ولا يعطيهم في الآخرة ثم كيف يعطيهم الكفاية
في الآخرة ولا يعطيهم كلمة اعظم الاسباب والمطرق الى التقوى
وهو الامام المعصوم وهو قادر عليه غير المعصوم اذا علم ان
يحتاج الى الامام ووجه الحاجة الى الامام ووجه احتياج الى الامام
وفيما احتياج الى الامام فيه علم ان الامام يجب ان يكون معصوما
وبيانته وافهم مما تقدم عليه الشبهة على كل المكلفين وذلك
موجب تثبت شهادتهم وتفرق جمعهم والامام يرفع ذلك فلا بد
ان يكون صفات الامام سابعة العصمة التي اقتضت ذلك في
غيره ولكن المتسوس في هذه عدم العصمة فكون صفات الامام
العصمة ولا ان المتسوس في غير المعصوم ذلك هو عليه القوة
الشمسية والرهنية والعصبية ومعلومية القوة العقلية كما
صار من صفات الامام هذه الصفة كانت القوة العقلية فيه
كاملة مائة للكل وفي المتضمنة لعدد الاغلاط بالطاعات وغير
الايمان بالمعصيات فبما ان ابا له هان الاثني والاثني
المتوجان على الناظر للاخبار النبوية في صورة لا يحصل فيها

الجمعة

الاجماع ولا التواتر وقد يدعى بالاستدلال على المكلف لوجه قد
يقبل بعضهم عن بعض الامام اذا دل على حكم شرعي فلم يكن المكلف
طريقا الى الاستدلال وتقطع المجردة فلا بد من جافظ للسمع والادراك
عن هؤلاء القائلين وتكون منه المجردة لو فقدت المجردة في غيره وهو
الامام ولا بد ان يكون معصوما والا ان المحذور لانه لو كان
عليه المهور كما كان على غيره ثبت المحذور وهو سد باب المجردة
المكلف لاقبال هذا حتى على وجه القياس الاستحسان
اما على تقديرها فلا لانا نقول قد بينا مطلقا القياس في
الكتب اصولية لكنه حان ان يكون هذا المهور في الاسباب
والكفارات والمحدود لا يجوز القياس ولا الاستحسان فيها
وهذا الدليل ذكره المصنف رحمه الله ط قوله تعالى او عجم
ان جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لست بكم واستقوا
لعلمكم ترجون وجه الاستدلال ان الله تعالى اغا ارسلا
الرسول لست بكم والمكلفين ليحصل المكلف التقوى والتقوى
اجتنابا منه شبهة ولا باليقين ولا يحصل الامن بمعصية
فوجب عصمة الرسول ونصب الامام ليعوم مقام الرسول
في اثار الخلق يحصل المكلف به الغاية التقوى التي هي التوجه
وانما يتم ذلك بالعصمة فيجب عصمة الامام لعلمكم ترجون
الجمعة الموهودة في مقابلة الانذار ليست بتفصيل والجمعة

الموعودة هنا في هذه العذاب بوجه من الوجه وانما يتم ان
علم من المبلغ حجة وانه يقوم بالعقل والنقل وحجة قوله وانما
يتم ذلك من المعصوم والامام قائم مقامه والامام فيه مصلحة
يقضي بحرب مضيه قطعاً اما عندهم فما لشرع واما عن القائلين
بوجوبها عقلاً فبالعقل قول المصلحة الحاصلة من الامام
اما ان يكون حصولها من المعصوم راجح من حصولها من غيره
او مساو لحصولها في غيره او حصولها من غيره او في غيره
حصولها منه والكل باطل الا الاول اما مطلقاً من الاول
في الضرورة فيكون في اللطفية اقرب مع تدرية القادر
عليه فلا يجوز غيره من الحكيم لان الحكمة تقتضي لك فالفائدة
موجودة والذات ثابت والضرر ومنه يقتضي مضيه لادام
المعصوم عيباً انما يتم فائدة مضيه لادام اذا كان قوله
فعل حجة فنقول اما ان يهمل العلم او الظن ولا يفتيد قوله
واحد منها والثالث ينبغي فائدة الامام والثاني من الله
من اتباعه لقوله نعم ان الظن لا يقتضي الحق شيئاً ذكره على
سبيل الدلالة ففتني فائدة ايضا فتبين الاول فيقول لا شيء من
غير المعصوم يفتيد قوله او فعلة العلم بالضرورة وكل الامور
يفتيد قوله او فعلة العلم ختم لا شيء من غير المعصوم بالامام
الضرورة من الشكل الثاني وهو المطلوب **ج** وانما اما ان يكون

الامام اما ان يكون معصوماً ولا يتدفع وجه الحاجة الى الامام به فائدة
خلو الثاني باطلاً منتفياً فالاول ثابت فتحتاج هنا الى مقدمات
احدها بيان صدق فائدة الحق وتقريره ان وجه الحاجة الى
الامام انما هو جواز الخطأ على المكلفين وجواز التهود واهمال
الناظرين واهمال حدود الله تعالى فاذا لم يكن معصوماً يتحقق
في الامام وجه الحاجة فلم يتدفع وجه الحاجة له في غيره
وطا بيان الثاني واشكاله فلا تنزه ولا احتياج الى الامر
اخرى ان كان معصوماً كان هو الامام والاول غير محتاج اليه
وان لم يكن معصوماً احتاج الى امام اخره قسلاً والتسلسل
باطل **ج** احد العينين لازم وهو اما معصوماً لادام او جواز احتياج
المكلفين الى الامام مع عصمتهم والثاني باطل فتبين الاول
وهو الدليل ذكره المرتضى **ج** فائدة الحاجة الى الامام المعصومة
لوجوب مضيه هي فائدة الحاجة الى العصمة المضمنية لوجوبها لكن
وجوب مضيه ثابت فثبتت عليه وثبت معلولها الاخر وهو
وجوب **ج** لا شيء من الامام بدفع الى النار بالضرورة ذكره المرتضى
واع الى النار بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم الاخر
ج قول الامام وفعلة سببه من جهة المبادي يقول النبي بفعلة
ولا شيء من المبادي التي يتقادمها للامام بحتم الخطا والاشي
من قول الامام وفعلة بحتم الخطا ولم يذكر الامام قوله وفعلة لا يتحمل

الخطا وكفره معصية قوله ونعله يحتمل الخطا بفتح من الشكل الثاني
 لا شيء من الامام بغير معصية والصورة لان الشكل الثاني اذا كان
 احدي معصية ضرورية تكون النتيجة ضرورية يخرج الامام من
 من اركان الدين لان قوله صبره من المبادي وهو حفظ الشريعة
 والعاطية والذي لم يزل العارية فاذا كان معصيا كان الذي يكمله
 وان لم يكن معصيا لم يكن الذي كماله لكن قال الله تعالى الموم
 اكملت لكم دينكم فدل على سبوت امام بالصورة ~~مطل~~ كلما كان الامام
 بالنص كان معصيا لكن المقدم حق الثاني مثله الملائكة فقصر
 النبي عليه السلام الخلق كانه الى من يجوز عليه الخطا والعقل في
 الاوقات مغاوب شهوة وقوة العزيمة والنص عليه ومن
 الخلق ما يتابعه واقامة مقامه بعد وفاته ولا يكون مجبورا
 بتطعن كبريته اهراء بالقبيل وهو من النبي لا يجوز ولا نهج
 من خبره يخرج فتساوى الامام والماسر في وجه الحاجة ولا نهج
 لانتفاء الفايده منه وهو سخط المكلف وهو جاز الخطا واما
 بيان المقدم فلان النبي لم يخرج من الدنيا حتى صار له الميراث
 كما قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واعممت عليكم يعني الامة
 اعظم اركان الدين وهذا يقتضي ان الامام قدم قبل وفاته و
 الاحكام التي ثبتت في زمانه عليه السلام وقد نص عليها قطعاً
 فيما هي اعظم اركان الدين **ف** الامام في اللغة عبارة عن المختار

يومه ويقدر على كماله اسم لما يرتدي به والامام اسم للمحقق
 به واذا ثبت ذلك فيقول لو كان حازا للدين على الامام محال
 الاقدام على الدين اما ان يقتدي به او لا يقتدي به فان كان
 الاول كان الله قد امر بالدين وانه غير جائز ان كان الثاني
 خرج الامام من كونه اماما لان الامام اذا اراد علم حسنة فعله
 واذا اراد علم سيئة لم يفعله بحيث لا يكون مستحقا ولا
 مقتديا به لا يكون مستحقا للدليل وذلك يقتضيه في كونه اماما اقتضت
 ان الخطا على الامام غير جائز **ف** لو كان الدين على الامام لم احد
 محال ان فيه المعدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او
 فعلة على المحال او الدور واجتماع المقتضين واستلزام وجود
 المعلول بدون علته واللاتم باقائه باطل والمذكور مثله
 بيان الملائكة ان المكان لا يلزم من نزول قوعه محال ولو جوزنا
 وقوع الخطا من الامام فيقتضي اقتضاه على سفل الدماء فاستحقاق
 الصروح والنوع الظلم اما ان يجب على الرعية منعه من هذه الاعمال
 او يجب متابعتها او لا يجب فان لم يجب لزم الامر بالامر
 وهو عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان وجب فلما
 ان يجب على جميع الامة منعه عن ذلك وعلى الامام والامة الاول
 يتقدم وقت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الخطاب الامة المومنة
 في المشرق والغرب على العقل الواحد وهو تعالى في امر الناس ان

وهو مقتضى فعله على الحال ولأن المشاهدة المعلوم أنها ملك العظم
 إذا تقدم على فعله فيجب لكل واحد من أحاد الرعية ما يحتاج من أطهار
 الكسوة عليه أن يضرع غيره من أمثال ذلك الملك العظم في ذلك الفعل
 الصحيح ويحدث ما خذون هذا الواحد الذي ظهر عليه التكاد
 يتألمونه وإذا كان هذا الخراب حاملا لكل واحد من أحاد الرعية
 امتنع اجتماعه على منع ذلك عن ذلك الفعل والقسم الثاني هو أن
 يجب على كل واحد من أحاد الرعية أطهارا لا تكاد على الملك العظم
 فنقول المقصود من إدام أن يردب كل واحد من الرعية فلو
 على كل واحد من الرعية أن يردب إدام له لا يردب فان هذا
 إنما يخرج من مصيبتة بسبب ذلك وذلك في غير سبب هذا
 وهو دوابل وان وجب متابعتة لند اجتماع المعصية والتب
 في فعل واحد وهو اجتماع المتبضين وهو الأمر الرابع ولأنه يلزم
 أن يكون نصيب إدام مستلزم لتكثير الحق والحق ورسب
 الاموال وتعطيل الرابع كما حصل في من معوية ويزيد لعمتها الله
 وهو الأمر الخامس فرب رياسة غير المعصوم ورياسة غير المعصوم
 في الدين والدنيا حاله خوف المكلف ووقع الخوف واجب في رياسة
 غير المعصوم رعا واجب ولا شيء من إدام دفع رياسة واجب
 فلا شيء من غير المعصوم بإمام فالصغرى مبنية والكبرى في الكلا
 مبنية والكبرى السالبة بدريسة وهو المطلوب في كل من ثبت له

الامة يحصل منه الغاية المقصود من نبوت الامام بالامكان فيجب
 من ثبت له الامة بغير معصوم بالضرورة ولا يمتنع ما كل من ثبت له
 الامة معصوم بالضرورة فيها أربع مقدمات كلها ثابتة
 انما إمام الله تعالى بطاعة واحد في كل أوانه وفواهيده ويوجب
 كل من عده إذا علم الله تعالى أن جميع أوانه وفواهيده موافقة
 لأمره وزيده ومطابقة لأمم الشريعة وانما يجب اتباعه لذلك إذا
 علم أنه في فعله تركه موافق لأمر الشريعة وفواهيده مقتضى الشريعة
 إدام قد أمر الله تعالى بطاعته وهذا الأمر عام في المكلفين والأزنان
 والأوامر والنواهي في الأمر على كل من وصف بالامة ومحال
 أن يطلق الله ثم أمر بطاعة شخص فلهذا القواعد الأربع الأولى
 منه نعم أنه مصيب في جميع أموره وانما لا لأن العقل المستقيم
 الذي من الصحيح والبهيمة السليمة والفضة المستقيمة يدرك
 أن الحكيم العالم بالأشياء كلها والقادر على كل شيء من جميع
 الأشياء لا يامر عبادة ورعيته كما أنه باتم شخص وإماما لأمره
 وفواهيده ويعلم أنه قد يخالف عنده ومراعاة في العباد في شيء
 أصلا ولا ينبغي العصمة وذلك في عصمة النبي لطف في جميع
 الأمر التي هي الطائفة الكائنين والوجه المطلوب منه قطعا
 مشاركة إدام في ذلك لأنه ثابت وقائم مقامه فلهذا من أن يكون
 عصمة إمام الطائفة في جميع أموره التي هي الطائفة الكائنين والوجه

المطلوب منه فوجب عصمة تركه غير معصوم مانع من الطاعة الامام ما
لا يمكن ولا شيء من الامكان مانع من الطاعة الامام بالضرورة فيجب
لا شيء من غير المعصوم ما دام بالضرورة والصغرى جبهه والكبرى
مرفضة لان الامام انما نصب له الطاعة بالضرورة ثم ان كان
هو انما منها بالضرورة لا يقال لا نسلم ان النتيجة ضرورة وقدية
في المنطق انما نقول بدين برهاننا في المنطق سلمنا لكون النتيجة
وانما لا شك في صحة يتم المطلوب فوجه الحاجة بيان الوجه
الاستغناء ولا تنافي وان ضرورة وتوجه الحاجة الامام
ما الصفات البني وجه الحاجة الى الامام بانها جميعا
راجع الى شيء واحد وهو ان العظام لان قولهم يحتاج اليه في
اقامة الحدود واصليها فعل الذنوب وفي اماره الشهادة وهي على
الكثرة والبيعي ذلك من الكثرة العظام وهو في الذنوب في
في الحضرات والحكومات فوجه الحاجة الى الامام كلها راجعة الى
جواز الخطا والمنافاة للعصمة وهو وجه دفع الحاجة فلو لم يكن
الامام معصوما فلم يصح وجه دفع الحاجة فكان فضبه غير محصل
لغايره فيكون عبثا في امانه غير المعصوم تقطيل بعض الشيع
وبناء على الامكان ولا شيء من الامة الصوفية معطلة لشيء
الاحكام الشرعية وضائية لفق بالضرورة فيجب لا شيء من اقامة
غير المعصوم ما دام بصحة بالضرورة وهو المطلوب المقتضى ان

معدون بالهداية فقط امانة غير المعصوم ما في فرض النبوة بالان
ولا شيء من الامة الصحيحة المعصية شرعا ضافية لغرض البقية
في شيء من الاوقات بالضرورة فيجب لا شيء من امانة غير المعصوم
بصحة ولا معتبرة شرعا اما الصغرى فلا بد من عرض الشبهة او اثبات
الحلق وحلهم على الحق وقمع افعالهم على نزع الشيع المظهر وان لا
عنا لفق الشيع وغير المعصوم يمكن ان يعلم على حاله وبشكله لا
ويستلزم الاموال ويحبط نظام العالم وقد حدث من تقدم غير المعصوم
واذعابهم الراسية والامة واما الكبرى ولان الامام لما كبره المنة
وتقرير جميع ما جاء به النبي والام الشرايع للامة ولانه قام مقام
النبي في جميع الاحكام واما النتيجة فقد ثبتت في المنطق وما عليها
من الاصول والمحارب المذكورة فيما تقدم وبحقيقة وتقصية في
المنطق من سبيل الامام هو سبيل كل المؤمنين فالثاني هو انما
وكذلك الاول وكل من كان سبيلا حقا انما من معصوم لان
السبيل هو الطريق ويطلق ايضا على اعمال الانسان كلها ومن
افعاله وتركه وجميع ما يتعلق به فاذا كانت كل حقيقة كان ذلك
الانسان معصوما وانما ان الطريق يطلق على ذلك لان المؤمنين
في العهد ذلك حتى انه بلغ الى الحقيقة المعروفة او اغلب من
اللهوية وانما قلنا ان سبيله سبيل كل المؤمنين لان كل واحد
الامام يجب عليه اتباع الامام ولا يجوز له مخالفة وانما قلنا ان

ان سبيله سبيل كل المؤمنين لان كل من هذا الامام يجب عليه اتباع
 الامام ولا يجب يجوز له مخالفة واما قلنا ان سبيل المؤمنين
 حق فقلوبهم تتبع ويتبع خبر سبيل المؤمنين قوله ما قلناه وهذا حق
 وتدين لمن عدل عن سبيل المؤمنين **صا** لا بد في الامام من مجموع
 امرين احدهما يتولى وهو يقوم حكمه على غيره اعمى كل من سواه
 شرعا او وجوب فقياد الكفا الى اماره وقاضيه والثاني عدل
 وهو عدم تفوق حكم شخص غيره عليه شرعا وكل واحد من اوصفيين
 يحتاج الى العصمة فالجميع يحتاج الى العصمة ايضا قوله تعالى
 ان الذين امنوا وعملوا الصالحات واحسنوا الىهم اولئك
 اصحاب الجنة هم فيها خالدون الآية هذا يدل على ان الامام
 وتقريره ان يقول بحصر العالم في فريقين اهدى هما الذين اتفقوا
 بصفات ثلاث الايمان وعمل الصالحات والاحسان الىهم
سج استدلال الاصوليون على عصمة بقوله ويتبع خبر سبيل
 المؤمنين قوله ما قلنا ترك اتباع سبيلهم في شئ ما يكره من
 اتباع سبيلهم في كل الاشياء هو افعالهم وافعالهم وتركهم في كل
 ان يكون ذلك كالحق لا بد لو لم يكن حقا لم يجب الله تع التماس
 وجوده على تركه بالامر والعدان ولا ينفى العصمة الا ذلك اذا
 تقرر ذلك فقلنا والله نعم امر جميع المكلفين بالبيعة وعنده
 وامر من هذا النبي طاعة النبي وامر من هذا الامام طاعة الامام

ثم جعل طاعة الامام وصاوية لكل واحد من الطائفتين بقوله تعالى
 واولى الامر منكم ففظنا واولى الامر الرسول وصحة الطاعة لهما
 واحدة وهذا صريح في تساوي وجوب طاعتها فيجب اتباع الامام
 على الامة كافة فيلزم ان يكون سبيلهما اي افعاله واوقاله
 تركه كل واحد منهما حقا ولا ينفي العصمة الا ذلك **مسألة** وليست
 هذه الامة ان وجوب طاعة الامام وسواها طاعة النبي
 ان الاصل في تعليم امر الامام وفعله وتركه او تفهيمه وباحته
 واستجابته فدلالة ذلك على عصمة الامام واولى واحد **مسألة**
 الله تع حكمه في كتابه العزيز انه يخرج المؤمنين من الطغاة
 الى التوراة والديم الا عصمة الامام وعدم خلو زمان من امام
 معصوم فوجب ذلك لان هذا الله تع حكمه في قوله لا بد من
 وقعه ويجوز خلفه لمعتدين **اما المعصية الاولى** فان لفظ
 الطغاة عام لانه يعرف بالدم فتم لما به تحقق في الاول **اما**
المعصية الثانية فتشوق على معصيات ان الجمل طاعة وهو طاعة
ب والحكم بخلاف ما اتى الله تعالى ولم يكن اذ لم يحكم بما اتى
 الله لقوله تعالى ومن لم يحكم بما اتى الله فاولئك هم الظالمون
ج عدم اصابت حكم الله في الاحكام ظلمه لا بد من جلد الصبر والموت
 ويجوز لفظ ايضا ظلمه وهو ظاهرا اخرج ذلك فقوله لا بد
 كبر الامام معصيا لحاجتنا على الناس على خطا ولم يكن لهم طريق

الى العلم بحكم الله في الواقع الشرعية فانما تنطبق ولا يمكن الخلاف من
ذلك لا ينسب الام معصية فلو انصبت الام معصية الى خلاف
الوحدانية من الله تعالى ما خلا من الوحدانية من الله تعالى فغير مضبوط
معصية محالة وهو المطلوب **قوله** في تركها الى الذي علم
فتمسك النار والام بحسب النكوة اليه في احكامه وامره وقوايه
في اعظم الاشياء كاللها والحروب وكلما لم يحكم الام بما اراد الله
كان طالما لما تقدم من المضال في القلب العظيم ومعناه مقدس
مقلبتان احدهما ان دفع الحرف واجب عقلا وهي مقدمة مسلمة
لان دفع الضرر المظنون واجب والثانية ان العمل والغير المعصية
في الدنيا والحروب والام والاموال وفي الفروع مخوف لان المعصية
فيه شيان احدهما انه لا يعلم الحكم في الفاقة فيقتضي ان لا يحكم
بما اراد الله فيه فليحت قوله ومن لم يحكم بما اراد الله فاولئك هم
الظالمون ويحل الاعتماد على قوله في قوله ولا تركها الى الذي
ظلم فيحصل الحرف للمكلف من اعتماد اقواله واماله وامتناله
وامره ونواهيته فيحصل له الحرف للمكلف من اعتماد اقواله واماله
وهي مقدمة وحدانية يجب وحداية من الاعتدال عنه فيلزم
من وجوب اتباعه وامتناله وامره ونواهيته وجوب تركها
وتركها امتثال وامره ونواهيته فيلزم التكليف بالنقص وهو
مما اطاهر لاستحالة وهو المطلوب لانها هذا اذ في المعصية

فتركها في دفع حرج الام وامره عدم عصية الام فلا يمكن ان يترك
هذا الباب **قوله** في تركها من الله تعالى فغير مضبوط
لهم الامن فمهم من دون نقول **قوله** في تركها من الله تعالى
حدود الله فغير علم نفسه والمراد هنا الامور التي هي واجبة
الامة وليس المراد لكل واحد واحد وهي عامة في كل امر وهي بمعنى
بمعنى ان يعدي كما يقره بظلم باجماع الامة وقوله لم يلزم الامن
بظلم قوله بظلم نكوة في معرض المني فيكون للمعصية فيلزم ان لا
يصدر مع ايمانهم منهم ذنب وهذا معنى العقيدة ولا شك ان
البيهي له هاتان المرتبتان لانه واقع للناس الى الاول في حصول
الايمان واقامة نقول الظلم والذوق فيكون معصية والامام
قائم مقامه لان طاعته مساوية لطاعة البيهي فيكون واجباً
الحال سواء لا بد من تحقيقها فيكون الامام معصياً **قوله**
والحدانية بحصول هذا للمرتبتين كما ذكر في هذه الآية والاما
طريقا لهما لانه هاد وبه يحصل الامن للمكلف فيحصل المعصية
ليس كذلك بالضرورة فيحصل الحرف غير امتثال وامره و
نواهيته وحصولها فيما جاز على الاحتياط التام كاللها والفرج
فان في المعصية من جواز المكلف فيه شيان احدهما الحفظ والاما
بعده لفظا بعلية القوة الشهوية والسبعية فلا بد ان يكون
الام معصياً **قوله** في تركها من الله تعالى فغير مضبوط

ذلك من كماله يهدي به من يشاء من عباده المطاوعة
 من مضى الامام الهداية وهو ظاهر المساواة طاعة لطاعة
 الخيرة وكونه قائما مقامه والصلوات المستقيم هو العصمة الا
 معصوما وهو المطلوب قوله تعالى قالوا اما اتينا الله على شيء
 قوله يومنون به وهم على صلواتهم يحافظون وجه الاستدلال
 ان القرآن الكريم النسخ والرواية والنسخ الحكم من النسخ
 فليكن ان يكون قد اورد في الناس ولقطة النور ضاحية فلا
 واضح الدلالة بحيث يكون يقينية لا تقبل الشك ثم اكد قوله
 هدى للناس وهو عام في اهل كل عصر ثم اثبت كونه هدى للناس
 فلا بد من ثبوت مبتدأ الفعل لان موضع القضية الموجبة تجلب
 الحكم فيها على صدق محلة عنوان المخرج بالفعل وكونه هدى
 بالفعل فيلزم ثبوت مبتدأ الفعل والصدقان فلا بد من الدلالة
 كونه مبتدئا في جميع افعاله لان قولنا لان اصل مطلقه عامة تستعمل
 في كل زمان فلو ان مبتدأ بالعكس فما من موصوفة بقسمها فيكون
 في قوة سلبية كليتها فقد ثبت ان في كل عصر من الصفات
 احدها انه علم به لا لاثبات القرآن يقينية على انه موصوف
 فطر على القياس والاثباتية مبتدأ بالفعل دائما في جميع افعاله فهو
 المعصوم الثاني **الاما التماسه من الاول على وجهه الامام**
 قوله تعالى يا بني اقم اماما يقيمكم ورسلكم معصون عليكم ايا سيدي

فمن اتقى فاصلى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجه الاستدلال
 ان هذه الآية عامة في كل عصر والامام لا بد ان يحل الناس عليها
 ان امتثلوا امره واتباعوا فعله فلا بد ان يكون فيه هذه الصفة
 فلا بد من كل عصر من امام متصف بهذه الصفة وهو المعصوم
 لان قوله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون عام لان النكبة المنقبة
 للعوام وهو باب لقوله في اتقى فاصلى وكل من معصوم يتقيا
 ويحزنون لقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال
 ذرة شرا يره وقوله تع يوم يحسد كل نفس ما عملت من خير محض
 وما عملت من سوء فداوان بينا وبينه اما بعدا ويحزنكم
 الله نفسه فدل على ان من ذكرناه معصوم ب قوله تعالى
 والذين امنوا وعملوا الصالحات لا يكلفنا الله نقسا الا وسعها
 اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وجه الاستدلال ان
 الله مضى الامام بحال الناس على هذه المرتبة فلا بد ان يكون فيه
 والصالحات لفظ جمع محمل الامام فيضيد العزم والايان وعمل
 الصالحات يشتمل على ترك المعاصي لا كحكم بانهم اصحاب الجنة
 اي المستحقين لها فلا يتم الا بترك المعاصي فالامام معصوم وهو
 المطلوب قوله تعالى قال النبي الذي هذا لظننا وما
 كنا لننقدي لولا ان هذا ما الله لقد علمت من لظننا بالحق وقد
 ان تلكم الجنة او رخصوها باكتهم تعلمون وجه الاستدلال ان

الهداية اقامت لآدم الامام المعصوم وقد ثبت للملزم بهذه الآية
 فثبت لا ذم فيكون الامام الذي هو هاد معصوما وهو المطلوب
 قوله تعالى لقد جئناكم بحجاب فضلنا على علم هدى ورحمة
 لغوهم فيمنون الى قوله تعالى قد جئناهم انفسهم وضل عنهم ما كانوا
 يفترون وجعل الاستدلال انه تعالى فضل الكتاب الى احكامه على
 علم في الظن فيلزم ان تكون جنبايات احكامه معلومة واكد ذلك
 بقوله هدى وانما يكون بالعلم واما ان يكون في كل زمان او في
 زمان واحد لا غيرها الثاني حال العدد لخصاص لفظه تعالى
 بقرن دون قوم فلا بد ان يكون بالامام حاله المذلل ومنه
 في كلا وجهه فهو المعصوم وهو المطلوب **ب** يتوقف بعلم ان
 كنتم صادقين الشرح اذا تقدم كان في الحقيقة متقنا وبالعبد
 المتقدم وما قبله الثاني تقر به ان كنتم صادقين فانبؤ في العلم
 شرط في صدق النبي صلى الله عليه وآله تعالى الاحكام ان يكون خبره عن علم
 لان ان المطابقة والحق الحكم اذا علمت بمصطفى للعلية دل على
 العلوية مضد كبري صادق في اشارة عو الله في انما هو علم و
 يتعكس العكس المنقضى كل من ليس انما به عن علم ليس صادقا اذا
 تقر بذلك فيقول الامام صادق في كل انما به عن الله وكل صادق
 في انما به وانا فله تعلم ينتج الامام انما به عن الله يعلم فقد حصل
 معنا معنيين احدهما ان كل امام غير صادق في كل خبر بحجبه

عن الله في الاحكام الشرعية الشاهدين كمال الامام فهو ما لكل الامام
 على الاطلاق اذا ثبت ذلك فيقول انما يحصل الخبر بين المؤمنين
 مع العلم بعصمة الامام فقد بطل قول من يقول باحتداد الامام
 في الاحكام وعما في خطابه ويظهر صدقه قوله نعم ولكن انما
 اليكم الايمان ورسوله في قلوبكم وكرة اليكم الكفر والعشوق
 العصيان اولئك هم الراشدين وجعل الاستدلال بهذه
 الآية من وجوه ان هذه الآية فيها امرين أحدهما خبره كمالها يحصل
 صفة المذلل التي لا يتحقق بها المرتبة الاولى الايمان والمرتبة
 الثانية ان يكون مرتبة في قلوبهم بمعنى ان يكون لهم علم اليقين
 وصدق اليقين واليهما اشار ابراهيم عليه السلام في قوله رب
 ارفك كيف عني الموفق قال اوله فمن قال الحق لكل المظنون
 تبلي وادبر وان العقول اقرى من الحسوس لان علمه من قبل فظهر
 القياس ثم اراد اكد له حسا فالاول في الايمان حصل العلم
 والثاني الادراك الحسي فيكون ولا يركه عقلا وحاسنا
 لكنه سأل من اليقين الحسوسية ثم اراد الله نعم ان يتوقف
 ابراهيم اعتقاد المبطلين ان كان شاك في ذلك والله علم انه لم
 يشك لكن اراد بالتوالي فيهم المبطلين السابقين في حال
 الدنيا فاطهر هو الى ابراهيم لقوله نعم اوله وجواب ابراهيم في ذلك
 يعني صدقه كل من يشك في سبيل المرتبة الثالثة الكفر بالبشرية

واقفا وبطلانه باقتفاء علم اليقين كالإيمان المرتبة الرابعة
 نفى الصوف المريد الخامسة نفى العصيان وهم مأموران في الماهية
 لا تتم إلا في جميع حياها فإذا كان الراس من كملات المراتب فيه
 بأمر إلى النبي فخصه بالامام الذي هو ثابت وقام مقامه لا يشاء
 المخلاقي وحكم على هذه المراتب كلها فلا بد أن يكون الامام و
 النبي راسدين حتى يتم دورهما واعتبارا إلى غيرهما لا ينقطع
 حاجته من ليس فيه هذه الصفات إلا بمن يكمل هذه الصفات فيه
 إلا أن قسما للحاجة وعلى تقدير التنازل لا ينقطع الحاجة وهذا
 معنى العصمة بالضرورة فيكون الامام معصوما **باب** هذا المراتب
 هي الحق وفي الهداية الخاصة وحاجة الناس إلى الامام ليهديهم
 ويحلهم عليها وبما مثله أقواله وقواهم وأتباع أقواله وأفعاله
 تنقطع حاجتهم ويحصل لهم الاستغناء فلا يمكن فيه هذه
 الصفات المذكورة بحقيقة لم ينقطع الحاجة **قوله** فقام وأما
 هو الراسدون يدل على انحصار الرشد هو لا يمتنع في
 الحصر وحصر صانع التاكيد والامام أما راشدا وأما ليس راشدا
 والتأني بها لا لا راشدين ليس راشدين راشدا مطلقا بالضرورة
 وكلاهما ميسر مطلقا بالضرورة ينتج راشدين ليس راشدين
 مطلقا بالامام بالضرورة فتبين القسم الأول وهو أن يكون الامام
 من هؤلاء فهو معصوم لما تقر وهو المطلوب **ز** اتباع الامام حتى

لحبة الله بالضرورة ولا شيء من الدنيا يتابعه من حيث لمحة الله تعالى
 فلا شيء من الامام يثبت بالضرورة أما المعصية فمساواة واتباع
 الامام لا يتبع النبي لقوله الله واليطيعوا الرسول وأول الأمر
 منكم فعمل طاعة الامام وطاعة النبي متساويان واتباع النبي حتى
 لحبة الله مع لقوله فاتبعوا في محبة الله وأما الكبري فلا يلحقه
 الله لا يحب المعتدين والمثبت معتدا بالضرورة **قوله** لا
 يصلح بالضرورة لأنه غاية المنة لقوله تعالى وأول الأمر منكم
 والجمع المضاف للجمهور ولا شيء من غير المعصوم يصلح بالامكان
 وهو يبري فلا شيء من الامام يبري معصوما بالضرورة لوجود المنة
 وهو المطلوب **قوله** والله لا يهدي القوم الفاسقين
 وجه الاستدلال أن نقول الامام ما ذكر من هو امام له بالضرورة
 وكل ما يهدي الله بالضرورة ينتج الامام يهدي الله بالضرورة
 فيجعلها مغرية في قولنا لا شيء من الفاسق يهدي الله بالضرورة
 ينتج الامام يهدي الله بالضرورة الآية المذكورة ينتج لا شيء من
 الامام فاسق بالضرورة وكل غير معصوم فاسق بالإمكان ينتج
 لا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة وهو يهدي الله بالضرورة
 معصوما بالضرورة لوجود المنة وهو المطلوب **قوله** لا
 دين للناس حبل المتين من الناس البين الآية وجه الاستدلال
 أن القوة المعوية من جهة لا تكون لها الشهادة ثم يحسب من ذلك

فيما حصل من هذه الوجهة المثلثة وذلك بوجوب لم ينعف
 عقله مقارنته هذه الرجحان وهم أكثر الناس على ما شهدوا ذلك
 بوجوبه فكانا بالحوادث وعدم الالتفات إلى الشرع فلا بد من الرجحان
 وكل غير محصور فيه هذا بالامكان ولأن القوى متفاوتة غير
 منضبطة والارادة هي التي لا بد من ان يتبع منها هذه الاشياء
 والاشياء هي التي لا تكون الرأسة له معينة وتلك عدم مخالفة
 غيره وان غيره لا يتقاه فيجب ان يحكم باستماع ذلك منه حتى
 يكون الناس لا يطوع ولا يكره في ذلك وهو المطلوب ما قلناه
 والمؤمنون والمؤمنات بعضهم إلى فئة غيرهم وجعل الاستدلال
 يحتاج إلى مقدمات احدها ان الله في كل واقعة حكما واحدا
 هو الحق وأنه لا يختلف اختلاف الاجتهاد الثمانية هذه الامة
 عامة في الانبائ والمكافئين وهو ظاهر المكلف به من الامم
 والترك اما الاوامر من جهة المعروف والظاهر من جهة المنكر
 ثم كد باقاة المصلحة واتباء النكوة لهذا الاهتمام بها واكد
 الجمع وحججه بقوله تعالى ويطيعوا الله ورسوله الثالثة ان
 اختلاف الاراء ونقد الشبهات والجمال للشيعة يقتضي اختلا
 نظام النوع اذا تقرر ذلك فقول الامة تقتضيه لا يبقى حجب
 رتب واحد بالكل وبنيانهم ويحكم على ذلك والامر واحد الامر
 اما وقوع الحجج والمجرب واختلاف نظام النوع اذا كان واحدا يقول

استنباط

المال

ان امر من المعروف وهو من المنكر لان كل واحد منهما فيها
 حكم وليس كل الاحكام معلومة للكل وجعل الاجتهاد من اي فريق
 مناطا ودي إلى وقوع العقين واختلاف نظام النوع ونقص الخبر
 من الخلف وانما والى التكليف وهو في اعداء ذكرنا وهو اجل
 بالاجماع ولا يستأن يكون ذلك اذ لا يجوز عليه الخطا او جعل
 منكرة او ترك معروف والا لاحتياج الى امر اخر تسلسل وقوع
 الحجج واختلاف نظام النوع ولا بد فيه من كل من لان تخصيص
 بعض الناس في بعض الاوقات بالمعصوم دون بعض يرجح من
 غير مرجح وذلك هو الامام فظهر ان الامام معصوم ويجب في
 كل زمان ب قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله ولا يعبد من دونه
 لا يدع لنا رايه ايضا وله عذاب مبين وجعل الاستدلال ان يقول
 كل غير معصوم يمكن ان يكون بهذه الصفة ولا شيء من الامم
 بهذه الصفة بالصفة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام الله
 لان الامم مركبة من الامة بالصفة ومن هذه الصفة ظاهر
 بالصفة ولا شيء من الطائفة مركبة من الامة لعل تعالى ولا يكونوا
 الى الذين طعنوا ب قوله تعالى وجعلناهم امة يهدون للاخرة فائدة
 هذا يدل على ان الامة لهم صفات احدها ان الله وصفهم بكونهم
 رجلا منهم امة وثانيها انهم يهدون بامامهم منهم امة وثالثها
 ان الهداية بامامهم اي لا يملوا بغيره ولا يهتدون الا بهتدى الله عنه

ولا يفتنون الا بما حكم الله واما بعد انهم يفعلون الخيرات واذا علموا
 وابتداء النكوة ووصفهم بالعبادة وهو عام في الخيرات والصلوات
 في كل الادوات وكذا النكوة والعبادات كلها **يقوله** ثم لا يجاهد
 عن الذين يخشون انفسهم الاية وجه الاستدلال ان كل غير معصوم
 يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الادم يمكن ان يكون كذلك بالضرورة
 والادام يحصل الفرق بقوله ولا يحصل الطائفة والادام متعينة
 لجزان ان يفيد هذه الصفات المذكورة فتكون بتعينة سببا
 في الخوف ودفع الخوف واجب فتترك بتعينة واجب فيمتنع
 فائدة امامية ينتج لاشي من غير المعصوم اماما وهو المطلوب **يقوله**
 قوله تعالى ان يسون الى قوله عليهم وكلا وجه الاستدلال ان
 كل غير معصوم كذلك بالامكان ولا شيء من الادم كذلك بالضرورة
 ينتج لاشي من غير المعصوم اماما وهو المطلوب **يقوله** تعالى ولما
 الذين استنكفوا واستكبروا فبعضهم الله عذابا اليما ويخجلون
 لهم من دون الله ولما ولا يحصل وجه الاستدلال ان تقوله
 كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الادم له هذه
 الصفات بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم اماما بالضرورة
 وهو المطلوب **يقوله** تعالى ايها الناس قد جاءكم من ربكم
 واتر لنا اليكم خذوا ميثاقا وجه الاستدلال ان هذا اشارة الى
 القرآن وفيه تشابه وهو ان فلا بد ان يكون له ميثاق ولا يقع

يعقبنية وهو في غير المعصوم محال فثبت لمعصوم **يقوله** تعالى
 ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج وجه الاستدلال ان **يقوله**
 امرنا الله تعالى بالقوى وفي الاجتناب عن جميع الحرامات
 والاختصاص بما يؤدى الى الطاعة واجتناب المعصية يقتضاها
 هرج في شيء منه بحال يستتبع استمال القرآن على الجوار
 الما قول ومع كون الامام الدال على الهدى والمراد من التنزيل والادام
 غير معصوم وجوب طاعة حرج عظيم لعدم حصول اليقين
 بقوله فلا يحصل لنا القوى والحرج متى ما لم يكن كون الادم
 غير معصوم وهو الحرج العظيم متى في الادم يستلزم
 المذموم **يقوله** ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم
 لعلمكم لتذكرون وجه الاستدلال ان قطعه المكلفين امر من
 فعل الصالحات والحرامات لا يتم الا بالامام معصوم بقوله
 اليقين وانما النعمة بحصول الصالحات يقتضاها الاخرة بفعل
 جميع الطاعات الواجبة ولا يتم الا بالامام معصوم بقوله
 اليقين ويعلم من فعله وتركه بعين الصحة ذلك فيجب ان
 اماما معصوما كذا ان والادام ناقضا خضه وهو محال
يقوله تعالى فيما نصيحتهم الاية وجه الاستدلال ان تقوله
 كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الادم له
 هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير الامام معصوم

قوله نعم يا ايها الرسول لا خير لك الذين يمارعون في الكفر لقوله
 فاحذروا وجه الاستدلال ان كل خير معصوم ممكن له هذه الصفات
 ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير
 المعصوم ما به بالضرورة والمعتدات طاهران **ك** قوله نعم
 ومن يرد الله فتنته الى قوله للصحة وجه الاستدلال ان نقول
 كل خير معصوم ممكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام
 له هذه الصفات بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بالامام
 بالضرورة **ج** قوله تعالى فلو شاء الله لجمعناكم واكثرنا منه الى
 غيركم وجه الاستدلال انه تعالى لم يجمعنا في هذه الاماكن
 ليجت من صير على الاستحقاق والتميز بالحق وذلك لانهم الاماكن
 لما تقدم من حصول خلق الزمان هو امام معصوم **د** قوله نعم ولا
 بعدوان ان الله لا يحب المصدقين وجه الاستدلال ان نقول
 كل امام محبوب لله بالضرورة لان طاعته مساوية لطاعة الرسول
 وكل من طاع الرسول اطاع الامام وبالعكس كل من اطاع
 الرسول احب الله ولا شيء من المتصدقين بحمد الله بالضرورة لان
 الجميع الخلق الامام في هذا العموم وصفات الله السلبية واجبة كالايجاب
 فلا شيء من الامام بعد بالضرورة فنقول كل خير معصوم بالامكان
 ولا شيء من الامام بعد بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم لما
 بالضرورة **هـ** قوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين وجه

الاستدلال

وجه الاستدلال ان نقول **ا** كل خير معصوم ممكن ان يكون
 كذلك ولا شيء من الامام يكون كذلك بالضرورة ينتج لا شيء
 من غير المعصوم بالامام اما الصغرى فتقام بما لا يخفى فلا ان الامام
 هاد بالضرورة وكل هاد معتد بالضرورة ولا شيء من غير
 معصوم الله بجهته لقوله تعالى من يشاء الله فهو الحق لا يتم
 ودخل الالف واللام بعد هو في الوجبة يدل على انحصار المحل
 في الموضوع فغيره ليس مستد بالامام يحصل المعصوم من طاعت
ب قوله تعالى ومن اطاع من امنى على الله كذا وجه الاستدلال
 كل خير معصوم ممكن له هذه الصفات بالضرورة ينتج لا شيء
 من غير المعصوم بالامام وهو المطلوب **ج** قوله تعالى لكن
 اكثرهم يجهلون كل خير معصوم ممكن له هذه الصفات ولا
 شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة لانه انما نصب
 منصبه لدفع هذه الصفات ينتج لا شيء من غير المعصوم بالامام
 وهو المطلوب **د** قوله تعالى يحيى بعضهم الى بعض فزمت
 القول فزور كل خير معصوم ممكن له هذه الصفات ولا شيء
 من الامام له هذه الصفات بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم
 بالامام **هـ** قوله تعالى وان قطع الامم وجه الاستدلال ان نقول
 كل خير معصوم له هذه الصفات بالامكان ولا شيء من الامام
 له هذه الصفات بالضرورة والا كان منصب لطفه وفضله

ينتج لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله** تعالى وان كثير من المفسرين
 باهوام غير علم وكل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولاشي
 من الامكان له هذه الصفة بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم
 بامام بالضرورة **قوله** تعالى ان ربك هو اعلم بالمتقين كل غير معصوم
 له هذه الصفة بالامكان ولاشي من الامام له هذه الصفة بال
 الضرورة فلاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله** ان الذين
 لا هذه الصفة بالامكان ولاشي من الامام له هذه الصفة
 بالضرورة فلاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله** سيصيب
 الذين اجروا صفار هذا الله واذاب شديد بما كانوا يكفرون
 كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولاشي من الامام له هذه
 الصفة بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة
 وهو المطلوب **قوله** ان لا يظلم الظالمين كل غير معصوم
 له هذه الصفة بالامكان ولاشي من الامام له هذه الصفة
 بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله** ان
 لا يظلم الظالمين كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان
 ولاشي من الامام المعصوم **قوله** تعالى ولا تقرى الفواحش الا انه
 كل غير معصوم يمكن ان يفعل ذلك كله على تقدير وقوع هذا
 الممكن لا يكون ما قلنا وكل غير معصوم يمكن ان يكون متصفا بفعل

عن

هذه بالفعل ولاشي من الامام يتصف بشي من هذه وبعين العقل
 بالضرورة اذا الامام انا نصب يمنع المكلف من هذه والمصلحة
 عليها فيستحيل انصافه بها بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم
 بامام بالضرورة **قوله** تعالى اذا قلتم فاعدوا الاية كل الامام
 هذه الصفة بالضرورة ولاشي من الامام غير معصوم يستلزم
 كل امام معصوم لوجود الموضوع **قوله** نعم شر الظلم من كثرة
 بايات الله الاية كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولاشي
 من الامام كذلك بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة
قوله تعالى قل اني هدني لي الى صراط مستقيم ويا ايها
 والملة الهداية الى صراط مستقيم من التقوى والاعمال والتركات
 والهداية وهو العصمة والامام قائم مقام النبي فيكون له هذه
 الصفات ليعلم المراد منه **قوله** تعالى من خفت موازينه الاية
 كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولاشي من الامام له هذه
 الصفة بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة
 كل غير معصوم غاي بالامكان ولاشي من الامام بغا بالضرورة
 لا نه لا يقع الغواية ولاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يغفلوا عن متابعتكم لعلكم تحذرون
 كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولاشي من الامام له هذه الصفة
 بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله**

لا يفرأ

فان يتبع لادنى من منكم اجمعين وكل غير معصوم كذلك بالامكان
 ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام
 بالضرورة **مسد** قوله تعالى انهم اتخذوا الشياطين اولياء من دونه
 ويحسبون انهم مهتدون كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك
 لاشي من المعصوم كذلك بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم
 بامام بالضرورة **مسد** قوله تعالى قالوا سمعنا واطعنا
 منها وما يحسن والامر والبنى غير الحق وان تشركوا بالله ما لهم
 به سلطان وان تقولوا على الله ما لا تعلمون كل غير معصوم
 يمكن هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام
 بالضرورة **مسد** كل غير معصوم لا يعلم كل نيات الاحكام
 يحصل بعضها بالاجتهاد المعتمد للظن وكل امام يعلم كل نيات
 الاحكام بالضرورة والالكان قايده بعض ما على الله ما لم يعلم
 من غير المعصوم **مسد** فلا يجوز اتباعه وهو على قايده الا انه فلا شيء
 من غير المعصوم بامام بالضرورة **مسد** قوله تعالى ان لعنة الله على
 الظالمين كل غير معصوم يمكن هذه الصفة ولا شيء من الامام
 هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة
مسد حتى اذا ركبوا فيها جعجا قالت اخرهم لا ولهم فيها هولاء الا
 كل غير معصوم له هذه الصفات بالضرورة بالامكان ولا شيء
 من الامام له هذه الصفات بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم

ولا شيء من الامام يمكن هذه الصفات

بالضرورة

بالضرورة **مسد** لم ينفذ الله تعالى المقدار المحظ لانهم لم يقبلوا
 حيث قالوا ربنا هولاء اضلوا ولا شيء من ان المقدار انما يقبل
 لشبهه او حسب اعتقاده وكل غير معصوم يمكن ان يقبل في ذلك
 فلا بد ان يكون الامام معصوما حتى يحصل اليقين لم يقبل قوله
 يعلم به **مسد** قوله تعالى من اطع الله فله من الله اجر لا شيء من غير المعصوم
 له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة
 بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم بامام **مسد** قوله تعالى ولا يصح
 للجنة حتى يلبس الجبل ثم الخياط وكذلك يجوز للمجرمين كل غير
 معصوم يمكن له ذلك ولا شيء من الامام له ذلك بالضرورة ينتج
 لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة **مسد** قال تعالى لا تجعلنا
 مع القوم الظالمين وجه الاستدلال ان كل امر متابع الامام في
 اقله واقفاده وتركه ولا يمتثل ان يجعله في الاخر بالضرورة
 ويستر من ان يجعله مع الظالم بهذه الاية فلا يكون الامام ظالما
 بالضرورة وكل غير معصوم من نظام بالامكان فالامام لا يصح
 معصوم والموضوع موجود فالامام معصوم **مسد** ولا تصيدوا
 الارض بعد اصلاحها كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان
 ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم
 بامام بالضرورة **مسد** لا تقعدوا بكوا صراط قدوة الاية كذا
 معصوم كذلك بالامكان ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة

شك

فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة ^{له} قوله تعالى وان اهل البيت
استوا وانقوا انفسهم بطهرا من البهائم والارواح النجاسة
يتم الامعصوم كما تقدم تقريره خبره في المعصوم ليس بفعل
المكلفين بل من فعل الله تعالى فيعمل لطف الامعصوم بما يعلم الله
ولا يتمكن من تغيير فعله ولا من العلم به فلو لم يفعل الله ما يصير
المعصوم به معصوما ويصير عليه كان محرمه على ذلك
يتلصق له العيب وكان نقضا لخصه تعالى الله عن ذلك
على اكبر ان قوله تعالى واخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس كانوا
يفضون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام
يمكن له ذلك بالضرورة لان الامام انما نصب له ومع ذلك و
اكن منه ذلك ولا يمكن الا بالعصمة فلا شيء من غير المعصوم بالامر
بالضرورة من قوله تعالى من مضى الله فلا هادي له وجه الاستدلال
ان يقول لو لم يكن المعصوم موجودا في كل زمان وعصر بحيث
لا يتخلو وقت من زمان فضلا عن المكلفين يكون المعصوم هو الله
فيلزم ان يكون الله لهم هاديا فيلتفتوا فائدة البعثة واما
غير المعصوم ويلزم ان لا يكون غير المعصوم اما فائدة البعثة واما
غير المعصوم وهو المطلوب في عدم عصية الامام بلزم للمالك
كلما هو من وجه الحجة في عدم عصية الامام تعالى اما الملاحة
فلا تافيتها في الدليل المتقدم انه متى خلا الزمان عن معصوم

لزم صدور نبين كل واحد من المكلفين فيكون ضالا وقد اضله
الله تعالى تعالى الله عن ذلك على اكبر ومضى اضله لم يصدق
اصدق اشق من هاديه لما تقدم من عموم في هاديه من هاد
فلو هاد الله في وقت كان له هاد والمجيب الجزئية في
السالبة الكلية وقد صدقت السالبة الكلية فكذلك في الجزئية
الجزئية فلا يستدعي البقي لا امام يهدي فتدقق فائدة البعثة
وفائدة نصب الامام وهذا حال واما استحالة كل الاستدلال
الحال فظاهر نظير المعصوم اذا استنى الامام مطلقا وتعالى
لا يجوز في المعصوم لا يجوز اما الملاحة فلا تافيتها فيما تقدم
ان في المعصوم دليل لاضلال الله تعالى لولا ان يمارى فان لم يكن
من يمارى بنا اضلالا ثبت المعصوم وهو المطلوب وان وجدنا
تعالى قد اضله فتدقق في هاديه لما تقدم من عموم قوله فالله
هادي في زمان لان الله بل يتدقق في هاديه لان ذلك ورد
عليها التقى وكل يكره ورد عليها التقى في العموم في الان
والاخص واما استحالة الملاحة فلا يبين من وجه نصب الامام
الماضي فقلنا واما عندنا هل السنة شرعا وبالحجة فقد قدم البرهان
على استحالة من قوله تعالى هو الذي يهدي في الامين رسول
وجه الاستدلال ان المراد من هادى الى السبيل واليه اشار
بقوله تعالى تولى عليهم ايمانه وركبهم بتعليم الظاهر في امثال

الاوامر الشرعية والنواهي المحمديّة والجملة الخلقية بحيث لا يفعل قبيحاً
 ولا يفعل منجماً ثم بشكك المباحين من الاخلاق الذميمة ويترك
 قوام النظرية بالعلم الى ان يصلهم الى الفعل المستفاد فان
 استنع من بعضهم ذلك فالاستماع من المكلفين ما من عدم استعداده
 او من تفرغ طيه اما ما يرجع الى فعل الواجبات وترك المنكاح كلها
 فكما لا يمكن المكلف منه فليس يكلف به وكما هو مكلف به
 فاستناعه منه والامام قائم مقام النبي في ما يربط بينه وبين
 ذلك كله فلا بد ان يكون في هذه الصفات كلها هي كونه
 ان يرتفع في غير ذلك وذلك هو المعصوم لا نافي بالعصمة
 الا ذلك **سأ** قوله نعم وما كان الله ليعذبهم وهم يستفزون
 ولا يتم ذلك الا بعصمة النبي والامام مساو للنبي في جميع احوالها
 الواسطة لان النبي يخبر عن الله لا بواسطة احد من البشر والامام
 يخبر عن الله تعالى بواسطة النبي وهو سبط البشر فيكون معصوماً
سب قوله تعالى ايها الذين امنوا لا تحزنوا على الله والرسول
 وتحزنوا انما انكم وانتم تعلمون كل معصوم يمكن له هذه الصفات
 ولا شيء من الامام له هذه الصفات **سج** قوله تعالى ان الله لا
 يحب الخائنين كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من
 الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم يابى بالمرئ
سد قوله تعالى هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق

وانشدهم

ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون وجب الاستدلال به تعالى
 حكم ان رحمة وسعت كل شيء فتجمل عليه ما ينافي الحكمة و
 نقض الغرض بآية الحكمة دائماً اذا تكرر ذلك فقوله ارسل
 رسوله بالهدى ودين الحق وهو بالهدى ودين الحق ودين الحق
 النواهي والارصاد وما يحرمه المكلفين ويحرم عليهم وردع
 من يخافونه فلا بد ان يكلفهم الله باتباع النبي وقوله او امره وقا
 من الحكمة والرحمة فتبين ان نصيبنا من النبي في فعله كونه وقصر
 مقامه فيما ذكرناه من الله تعالى لا لمرئ من الغرض بعينه
 النبي لان رحمة لا يختص به بل عصى **سه** قوله تعالى انما ارسلنا
 اليك الكتاب بالحق لتحكم به الناس بما اراك الله ولا يكون
 للخاصين فيها وجه الاستدلال لان الامام قائم مقام النبي في
 ذلك فالمرئ يمكن معصوماً لم يحصل للمكلفين الاعتماد عليه
 قوله لا يفيد الا الظن والظن لا يفي عن الحق شيئاً الا به ولم يحصل
 الغرض بالاجاز ان يحصل منه ضد الغرض مما ذكره الله تعالى من الحكم
 بين الناس كما اراه الله وهو تعالى على الحكيم فيجب كونه معصوماً
 وهذا المطلوب **سج** قوله نعم ان هذا القرآن يهدي للتي
 هي اقرب وجب الاستدلال به تعالى اذ من المكلفين الطريقة
 التي هي اقرب وهي الصواب الذي لا يخفى عليه ولا يعلم ذلك
 الا بقوله النبي او من يقوم مقامه وغير المعصوم لا يحصل

منه ذلك فيجب ان يكون القائم مقام النبي معصوما وهو الامام هو
المطلوب **س** قوله نعم فيشترط ان يكون يتبعون القول
فيجب ان احسنوا وتلك الذين هم الله او كتابهم او اهل البيت
وجه الاستدلال ان كثيرا من ايات القرآن والاحاديث مجملة وقد
اختلفت الاراء في احسن منها اختلافا عظيما وليس تقليد احد
المجتهدين والعكس الجمع بين الكل محال والترك تشدد العقائد
فلابد من شخص يعيد قوله اليقين لا في المعصوم فيثبت
المعصوم **س** قال تعالى والظالمين من انصار المارد ما يصفون
الانصار وما امر الله بضرهم فنقول كل غير معصوم بالافعال
ظالم وكل ظالم لا انصار له بالتفسير المذكور وكل غير معصوم لا
انصار له في تفسير المذكور وكل امام له انصار بالتفسير المذكور
وكل غير معصوم ليس امام بالضرورة **س** قال الله تعالى الذين
هاجروا واخرجوا الآية وجه الاستدلال ان الخبر المذكور على كل
هذه الجملة وعلى كل واحد منها باجماع المسلمين والجمادات في
زمان النبي وفي كل زمان فيه كفار وبقاة او حجاج او حجاب
على غير ذلك باجماع المسلمين والامام قائم مقام النبي في ذلك
فينقطع وقت التكليف بالجهاد وفيه القتال والقتل من الطرفين
فيستحق مع حقيقة المذكور وتعيين الانسان نفسه للعقل
وقته غيره لا يجوز ان يكون مجرد نظره والالتفات المخرج في العالم

ثبوت ذلك يستلزم ثبوت الامام وان لم يكن معصوما لم يحصل
العرض عن التكليف بذلك لان قوله غير المعصوم مالم يحصل
العرض بحتم الصواب بالخطا فتجتمع احدى ما ترجع من غير مرجع
ولا يكفي هنا الجواز ان يعرض نفسه وغيره للقتل الا فيمنعه في له
اليقين وهو المعصوم فلا بد من العمل بهذه الآية من المعصوم
ويعطيلها لا يجوز فثبت المعصوم **س** قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اتقوا الله الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها الآية وجه
الاستدلال ان عدم العمل او امره وفراجه على سبيل الاحتياط
الحصل لليقين وذلك لا يحصل الا من معصوم قوله بفيد اليقين
وهو يعلم بالاحكام بقيناته كل زمان فيجب ثبوت المعصوم
في كل زمان والنبي محمد صلى الله عليه وآله خاتم النبيين فلا ينجي
بعده فتعين الامام المعصوم وهو المطلوب **س** قوله تعالى ومن بعد
الله ورسوله ويعتد حده يدخله ما لا خلاف فيها وله عذاب
مبين وجه الاستدلال ان نقول بتبعية غير المعصوم يمكن ان يرد
الى هذه الاشياء بتبعية الامام لا يرد الى الشيء من هذه الاشياء
بالضرورة ولا لزوم احد ثلثة اما نقول العرض من نصب الامام
ان اقام الامام او تجميع التكليف بتبعية والكل عال اما الثاني
فلان الله تعالى اما ان لا يكلف المكلفين بامثال شيء من امره
وفراجه فيدل على الاول او يلزمهم بامثالها في الكل وهو غير معصوم

ويكون ايام الصبح وسقط الداء بالظلم فيلزم الثاني وان كان
 تخطيطه بالتابع ما يعلم صوابه فيلزم انعام الامام لا متناه اقال المكلف
 اتبعني بقوله اتبعك حتى تعرف صواب فعلك وامرك والى الامام
 ولا طاعة له عليه في كثير من الاحكام الامن قولك لوقع الاحكام
 القرآن والسنة فيلزم الدور فيقطع الامام ويقيم وهو حال
ج قد يقال يرى الله ليسين لكم ويهدىكم سنن الذين من
 قبلكم ويقول عليكم والله عليهم حكيم وجلاستدلال ان يقول
 لو كان النبي والامام غير معصومين او احدهما غير معصوم لزم
 احدا لا سرين اما جعل الامر بسبب سببا او عدم جعل سبب
 وكلاهما قد لا يتخلل فيجب ان يكون الامام معصوما **ج** ان الامام
 معتمد للحدود والجهاد والاحكام العامة كالامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر شرط بقره وامر ولا يجوز مخالفة فيها وكل من كان
 كذلك فهو يجب ان يكون معصوما اما الصغرى فاجابية **ج**
 جعلها نقطة غير رئيس عام واما الثانية فلا ريب ان يكون كغيره
 موقفا واقفا ونظام الدعوى والكلمة في الاحتياط الامام
 لا يجوز ان يجعل الامر للمعصوم **ج** قد لا يجب ان يكون الامام لم
 يجب الامام والثاني باطل والمقدم مثله بيان الملازمة اذا اعتنا
 يجب الامام لا الامام اذا كان غير معصوم فيكون خاليا للحفظ فلو كان
 الامام غير معصوم لكان خاليا للحفظ واذا لم يكن الامام جازي للحفظ

مع عدم عصمة المكلف من الامام كما في الامام بنفسه فلا يجب اخيره
 والا لزم الرجوع من غير مرجع **ج** لو لم يجب ان يكون الامام معصوما
 لا مشيخ نصيب الامام والثاني باطل والمقدم مثله بيان الملازمة
 انه اذا كان يجوز خطأ المكلف ولو بقسه يجب نصيب الامام
 مع عدم عصمة الامام يقتضي امتناع بحكمه والتابع لغير طاعة
 لغير خطئه واما الثانية فلا ريب ان زيادة في الدثار فلا ريب
 ان يكون معصوما لرجب عدم نصبه وشمع الامر بمثل الامام
 مطلقا فيصنع القندان ويخرج الامام عن فائدة قوله تعالى
 اما ارسلناك بالحق نبيا ولا يزال ولا يزال من اصحاب الجحيم
 مع الاستدلال ان جميع اصحاب النبي صرحوا ولا يصل الى
 الحق الا العلم لعقله ان الظن لا يعي عن الحق شيئا وقول غير
 المعصوم لا يفيد العلم بالظن ودلالة العام لا تفيد الا الظن
 فلا يمكن ان الامام معصوما لم يكونا طريقا الى الوصول الى الجاه
 به النبي هو غاية فائدة البعثة عن الامام قائم مقام النبي
 ونطقه والغاية المراد من النبي بعده يحصل الامام فلا ريب
 يكون نصيب الله الامام بالحق يكون جبرلا ونذرا لغير النبي
 كما ان النبي بشر من الله تعالى وكان النبي جميع ما يقوله
 وامر به **ج** فكذا الامام وغير المعصوم ليس كذلك فيجب ان
 يكون الامام غير معصوم بالضرورة **ج** قال تعالى ولعل تجتنبهم

بعد الذي جاء من العلم بالملك من الله من ولي لا مضير وجه الاستدلال
 ان هذه في قدر شرطية تقتضي تأليها بقدرهما كمالا انتهى
 اهواءهم بعد ما جاء من العلم لم يكن الملك من الله من ولي ولا مضير
 لكن الثاني محال لان الملك من الله ولي ومضير والا لا تفت فائدة
 البقية وهذا بعينه واراد في حق الام لان علمه في الولي والمضير
 اتباع اهواءهم بعد ما جاء من العلم والامام عنده كلام النبي والامام
 يصلح ان يقتضيه ظاهره ولا ان ياتى به بظاهره كطاعة الله ورسوله
 وكلما وجدت العلة وجد المفعول فتصدق المقدمتان **عقل**
 الامام من الله ولي ومضير بالضرورة والا لا تفت فائدة بضميه
 وجعله اما ولا شيء من غير المعصوم وهو يتكلم قولنا كمالا اما
 معصوم لان السالبة المعدولة تبتل بالموجبة المحسنة عند
 الموضع **ف** قوله ثم واقفوا ولا يجزي مقصود من نفس شيئا
 ولا يقبل منها عدل ولا يغفرها شفاعته ولا هم يضره ولا يجره الا
 هذا الامر اكل العالمين ومطلوب من قبل المكلفين وان كان
 في معرض الخطاب لبيّن اسرار لكن اتفق الكل على عدم خطابه
 لكل الامم وانهم مكلفون بذلك اذا قرروا ذلك فيقول **قائمة**
 تكليف الامم ودعوة النبي مصداق لما لهذه المرتبة ولا تتم هذه
 المرتبة الا بالايات بجميع ما امر الله تعالى به والاحتراز عن جميع ما
 نهى عنه والنهي بالامام مهيان الناس الى هذه المرتبة وبخصايها

لهم ان قبلوا منها وحملوا عليها ان نكسنا منهم فلا بد ان يكون الامام
 والبي كذالك والادلة لتأقن الله الغرض في نصبه ونفق الغرض
 على الله تعالى فيجب عصمة النبي بالامام وهو المطلوب **ف** اكل
 غير معصوم بالفعل يصدر منه ذنب بالضرورة وكل من صدر
 منه ذنب ظالم بالفعل والايات دالة عليه يخرج كغير معصوم
 بالفعل ظالم بالفعل وكل ظالم بالفعل ليس بالامام لقوله لا يات
 عهدى الظالمين **ف** قال الله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان
 بهيمة منه ثم حلل النبي ما امر بالفساد وان تقول على ان الله
 لا لا تقبلون يجب على المكلفين الاحتراز من امر بذلك مطلقا
 لوجود العلة وعدم طاعته واتباعه وخيل المعصوم يكون ان يات
 بذلك والممكن متساوي الطرفين ولا يبرح وان فرضنا حصول
 جميع فلا يحصل علم به بل ان فرض جعلنا فيمكن عند
 المكلفين ان يطابق ويكران لا يطابق فيحصل المكلف من اتمام
 خوف ووقع الخوف واجب فلا يجوز اتباعه فينتفي فائدة
 الامام ولا اتباعه حينئذ فيقول على الله مما لا يعلم
 لان الظن يتلوه الاحتمال المقتضى بالعلم الجزم لا يحمله
 تناقض اللوازم يدل على نفي الملزومات ونهى الله تعالى
 عنه فيكون اتباعه متلوا للنهي عنه وكلما استدل بالنهي عنه
 فهو منهي عنه فيكون اتباعه منهي عنه فلما امر به لم يكلف بالاد

لا يطاق واذا نهى عن اتباع الامام فاحي فائدة فيه بل عيّن فيه
 بالمعنى الذي يراه من الامام وهو ان يكون واجب الاتباع ومحرّم
 عصيانه وتكون طاعته مساوية لطاعة النبي في وجوب الاتباع
 وهذا كله محال **ج** كيف يجوز ان يخلق الله تعالى المكلف شيئا
 داعية ومن يامر بالسوء والنهي عن الخير والقول على الله بما لا يعلم
 ثم يوجب عليه لاحترام ذلك ولا يصب ما ينهاه عن ذلك
 فيكون امر هذا الامام فكذلك الله بطاعته ويعلم المكلف ان
 هذا الامام هو لا يحظى بحيث يكون امره به عميل ذلك هذا وجه
 رافعه بالمكلفين وقد فُتق القرآن بان ردف جرم في عدة
 مواضع وانما يحصل العلم بالمعصية من تعين نصب الامام المعصوم
 وهو مطلقا **د** عدم عصية الامام يستلزم المحال وكما هو مستلزم
 المحال في محال فعصية الامام محال والملازمة ظاهرة **هـ**
 لو كان الامام غير معصوم لزم اجتماع التقيضين في الازم باطل فاللزوم
 مثله بيان الملازمة ان الامام دائما يجب تناهيه في اوامره ونواهيه
 وافعاله وتركه فيما لم يعلم عدم وجوب الاعتقاد ما علم فيه
 ذلك وغير المعصوم ما فعل لا يجب تناهيه في بعض ذلك با
 لفعل في الجملة والدائمة المرجحة الكلية مع السالبة الجزئية المطلقة
 العامة يتناقضان فيجتمع التقيضان **و** قوله تعالى كذلك بين
 الله اياته للناس لعلهم يتقون وجلا استدلال ان نقول احد الامر

لازم اما عصية الامام او ثبتت عصية المكلفين على الله تعالى جرم ذلك
 طوا كبيرا ما فقه خلقه فائدة دائمة موجبة لكل المآل في سنته ثبتت
 الاولي بيان الملازمة من الله امر بالمعقوب بالجملة في هذه الايات
 دلالة صريحة على طلب التقوى منهم ثم جعل فعل التقوى متأخر عن
 بيان الايات وسقط به ومع وجود المشاهدة والتجربة والظاهر في
 من معصوم لا شفاء البيان في النص في كل زمان بين الناس وكما
 اخلق العالمين الصلوة رتبة فيهم لم توجد وجعل ذلك في واحد
 ابطافه لا يحصل اليقين بقوله الامم عصمتهم وهذا الوجه
 فرق دون وقت وعصر دون عصر وهو عام لكل عصر في
 فيه المكلفون والظن بمعنى عصية شاملة في القرآن المجيد فلا بد
 المعصوم المبين للايات الذي يحصل بقوله اليقين يحصل ما
 ينط به التقوى وجعله عبارة عن اقامة العدة في كل المكلف
 يوم القيمة ان يقول امرتني بالتقوى وجعلت التقوى منطة
 بالبيان ومهتبي عن اتباع الظن ولم يجعل لي طريقا الى اليقين
 فثبت عصية واما بيان الثاني فلا بد تعالى في الملازمة يكون للناس
 على الله عصية تعذر ان لا تتركوا اكلوا اموالكم الامة نهى الله تعالى
 في هذه من شيئين احدهما ان علم المكلف بالامر والحرم والوجوب
 لا يكون في صفة من الخلق وتعد بالواجبات واما بينهما الفساد
 الازم في الحكم الذي ليس بالمعصية وهو شيان احدهما

انما كان لا يرتفع بهم المكلفون فادخل لهم في اللطف والرفق للطف
 اللطف بقولهم كما تقدم وثانيها انهم يساعدون على الظلم وفعل
 الخيرات فيحصل بهم ضد اللطف من الامام فيكون ترك المكلف على
 ترك المكلف على اعلة الطبيعة خير من مضايقة الامام غير معصوم
 هذا التقدير كاف في وجوب عصية الامام **ف** قال ان الله تعالى
 لا يحب الملعدين اقول المالك غير المعصوم لا يوجب الله وكل لا يحبه
 الله فهو غير متبع النبي لقوله فاتبوني فيجبكم الله جعل اتباعه
 من جملة المحبة لله والامام يتم التعصير بذلك على اتمامه ولا ينفرد
 الغرض من عصية وينعكس بعكس المتبعين بل من كان لا يحبه الله
 فهو غير متبع النبي في الجملة بل يخالفه بالعقل وكان من تابع غير
 متبع النبي في الجملة بل هو مخالف له بالفعل في الجملة فهو غير متبع
 النبي في الجملة فيكون اتباع غير المعصوم من جملة الجملة وكلما
 لا يعلم المكلف فاتباه فيه يحتمل ذلك فيجب له الاحتراز عند الامام
 لا يجوز ان يكون كذلك والالامقت فائدة نصبه وادراكه
 وكذا ذلك نقول لغرض هو على الله محال فيستحيل ان يكون
 الامام غير معصوم **فقط** قوله تعالى فاتبوني حتى لا يكون عصية
 ويكون الدين لله هذه الآية يدل على شيئين انه يجب لتمام
 لارتفاع العصية والاجماع واقع على الخطأ في فعل النبي عليهم
 السلام والامام بعد على المكلفين كافة ولا يكون الا في مورد ريس

قائم مقام النبي بعده والغرض من افعال المأمورة بقى العصية
 وكون الامام الذي هو امر بالاقبال ويجب على المكلفين طاعته
 غير المعصوم قد وجب العصية فقال ان يكون الامام غير معصوم
 ان يكون الدين كله لله اي لا يفي كما في ولا يشرك ولا مخالف الحق وذلك
 لم يقع في زمن النبي لا يصحبه ولا يدعي ذيقه ولا لم يحسن جعله
 غاية للتكليف لانه اذا كان متبع الخطأ يحصل له وكانت داعية
 السلب لا يصح جعله غاية لافعال المكلف بها ولا بد ان يكون الامر
 بهذا افعال وارئيس فيه والقيام مقام النبي هو المعصوم والا
 لزم العصية لان غيره يقع من فاعل العصية فيستحيل التكليف ان
 يجعل فاعله بقى العصية لانه من باب جعل السب مكانه وهو الاصل
 وذلك هو الامام المروي صاحب الزمان عليه السلام ولا غير لانتفاء هذه
 القيديات في غيره اجماعا وهذه الآية يدل على عصية الامام وعلى
 مجرد ظهوره وظهور صاحب الزمان عليه السلام لا يخرج من الامام
 يحتاج الاعتدال عليه بالضرورة والالامقت فائدة نصبه
 ووقع المخرج داخل نظام النوع وكل غير معصوم بالفعل
 يباح لعدوان عليه في الجملة لان نظام في الجملة وكذا نظام يباح
 العدوان عليه لقوله فلا عدوان الا على الظالمين وهو عام بالاجماع
 يفتح دائما لا يثنى في الامام بغير معصوم بالفعل من المظن
 هذا الامام امر الله بطاعة كطاعة النبي لقوله ما ولي الامر منكم

فيكون امره ونهييه وفعله وتقريره حجة فلا بد ان يكون صحة ذلك
 معلوما من المكلف والالتفات الى حجة المكلف ولو كان نصيبه
 انا حجة لعلة لقوله تعالى ومن الناس من يعجبك الآية فغيره ينسوا
 يمكن ان يكون كذلك ومتابعة من يظنون فيحصل الاحتراز عنه
 لان دفع الخوف واجب عقله عقلا وهو باق في وجوب اتباعه
 مطلقا من غير قانون مضيد لمعرفة نفوذ ذلك عند مقتضى الامر
 المظنون من اتباعه مطلقا وليس ذلك الا العصمة وهو ظاهر
 بنجبان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **مس** قوله تعالى
 واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون
 بطاعته وطاعة رسوله وبكلمته فكيف ااما ويوجب على كل من
 في زمانه اتباعه ويكون فيه هذه الاحكام لانه تعالى ذكرها
 في معرض الاحتراز عنه واتباعه وتقوية يده فيجب له ذلك
 وغير المعصوم يمكن فيه هذه الاحكام فيحصل ان يكون اماما
 يحتاج عصمة الامام وهو المطلوب **مس** قال الله تعالى والله
 رؤوف بالعباد وجه الاستدلال ان يقال انا حجة يستحيل ان
 يجعل الرئيس المطاع لطاعة النبي من غير ان يكون فيه الاحكام
 الحقيقية التي ذكرها انتفاء باليقين فلا فائدة تعالى بعباده
 ان لا يكون الامام غير معصوم وهذا هو المطلوب **مس** قوله تعالى
 فان نزلتم من بعد احكامكم البينات فاعلموا ان الله غير مجبور

ذكرتم في هذه الآية وجه انا حجة المكلفين وجمعت ما تقدم لا
 عذر لهم بعد مجي البينات فدل على ثبوت عذرهم بعد مجي
 للدلالة عليهم مع ثبوت مجي البينات اليهم واما غير المعصوم
 ينبغي البينات لاحكام كثير من الايات وكثير من الايات والمنة
 دلالة بالظاهر لا بالقص مع ذلك يكون المبين الذي هو
 الامام فانه قام مقام النبي والبيانات وغيره بحمل احكامه
 بمعنى الحمل المركب فذلك هو مجي البينات فيكون اثباتا
 لعلة المكلف وحجة لان انا حجة عليه وهذا المحال يشاهد من
 عدم البيئات في ظاهر الايات وبطلان وكذا العلة وسبب
 عدم عصمة الامام والاول ثابت فيلزم بقول الثاني والاولان
 الله تعالى ناقضا لعصمه وهو محال من الحكيم اذ نفى عدم عصمة
 الامام مستلزمة لعصمة لوجود الموضوع هنا وهو المطلوب **مس**
 قال تعالى وعسى ان تكونوا شيئا وهو خبركم الآية وجه الاستدلال
 معرفتهم لذلك لطف لهم لوجود الصارضا في الخبر هو المكروه
 وانتفاء الباقي وهو العلم لانه حكم بان الله يعلم بانهم لا يعلمون
 والامام قائم مقام النبي من معصومه فلا يخلو منه زمان وهو
 المطلوب **مس** قال تعالى من بعد جدد والله فاولئك هم
 الظالمون وجه الاستدلال ان كل فاعل الذين يتحدون من
 جدد والله فاعلموا انهم يتحدون كل فاعل ذنب ظالم اما الصغرى

ضرورة واما الكبري فلا نقول كل فاعل ذنب ظالم ولا شيء من
 الظالم يجوز الركون اليه لقوله ولا تركنوا الى الذين ظلموا وكنوا امام
 يجب الركون اليه وهذه مقدمة ضرورية لان فائدة الامام ذلك
 فانه تعالى اوجب طاعة كطاعة الله وطاعة رسوله وجميع ما
 يفضي اليه يكون طاعة الامام عليه وجوب لان معنى الركون اليه
 ذلك بل هو الركون اليه والمنفى عن غيره على سبيل التحريم وبها
 منافاة كناية ائمة وهو مطلوبنا **ص** ولان الله ذكره في عقب
 قوله ولا جناح عليهما فيما اقرب تلك حدود الله فذلك الحدود
 الله حكم بمفرد معين حكما هو جنس خاص فمن ثم حاز وصف المفرد
 بالجمع ومن حيث انه جنس خاص فاعل الذنب جنس خاص ايضا
 وضع وصفه به فذلك على الحدود والجنس وليس الحكم بالكلمة
 من حيث هو كلي ولانه تعالى اذاد ان يبين حكم الاقتداء فلو لم يكن
 المراد من الحدود والجنس بالمراد الكل من حيث هو كلي لم يتصل
 جعله باليسر بليل دليل ولان ذكر القياس من غير محذور الوسط
 وهو منتهى على الحكيم **ص** قوله تعالى من يعمل سوءا يعن به الى قوله
 لا يظلمون فاية نصب الامام كونه لفظا للكلمتين في تحصيل
 هاتين المرتبتين احداهما ان يجتنب جميع المعاصي وثانيهما ان
 يفعل جميع الطاعات ولا يتم ذلك الا بالمعصية لانه لو لم يكن
 الامام معصيا لما وجب غير فلا يذنب طاعة المخالف لان وجوب الطاعة

عدم العصية فاذا تحققت في الامام لم يصلح لرفع الحاجة ولانه
 لو كان غير المعصية لم يوجب الى الامام مساواة المخالف الامام ولا
 التزجج لا مرجح **ص** هذه الآية المذكورة في الآية المقدمة
 بل فصل ذلك على ان من فعل سوءا اجزى به ومن فعل طاعة
 اثبت عليها ولا يفعلها ان توقف على اهدم المخالف الفعل
 وصفة اوله والثاني محال لانه لا يتركيف الا قبل الاول والاول
 اما ان يكون العلم منسيا او كسريا لانه لا يستغنى بالضرورة
 فتعريف الثاني فاما ان يكون عقليا او قليا فالاول مستغنى
 على اهل السنة وهذا من جهة بعض الاحكام وهو علم الضرورة
 وهو ما وجب وليس من لفظة الثاني اما ان يكون فقه القن
 اوله والاول باطلا لانه تعالى وم المستغنى للظن في مواضع معينة
 الثاني وهو ان يكون الطريق المؤدي الى الاحكام بعيدا
 اليقين والعدم وهذا ان يكون بوجود من علم ووجوب عصية
 بحيث يكون ان يتقوا ومنه الاحكام بيقينها وخيرها والبالغة
 مستغنى على ان مثل هذا لا يوجد فلو لم يكن الاول موجودا لكان
 الطريق المضى للعالم وهو باطلا كما قلنا وهو المطلوب وهذا
 ذهب الدامية فانهم يقولون الاحكام مستفادة من النبي لانه
 المبلغ القرآن والمصنف فاما النبي وجد به اما واجب
 العصية بعيد قوله العلم وهكذا الامام بحيث يوجد بعد آخر فاما

سند

العصمة الى اتمام الدنيا فاما يجعل العلم بالاحكام للمخلصين وهذا
 طريق اوجود الانسان ذهنة ونكرة عن العباد وهو طريق المطلب
 عما عرض بسببه الغلط فانه يعلم حقيقة هذا الطريق وضاد عينه
 وانما الحكيم كما لا يصد عنه الاكمال وان هذا هو الطريق
 الاكمل والدين لا قوم لا يعتز به شك قوله نعم هو الذي تترك
 اليكم الكتاب مفصلا علم ان تفصيل الكتاب لم يعلم بالحقيقة و
 التحقيق في كل الاحكام الا المعصوم لا يجمل به كثرة والاجتهاد لا
 يفيد الا الظن ولا يحصل اليقين في دلالة على حكم حكم الا المعصوم
 لا هذا العلم لما يرد بالحجة من حقيقة واعلم ان الحكم المفضل بغيره كبري
 الدليل اللال على حكم على ما وردت في الصغر فيكون حكما وهذا
 حجة البرهان الاول **في بيان ان العلم بالادلة لا يعلم بحسب**
عصمة الامام قال الله تعالى قل تعالى اهل الامة اعلم ان افلح حق ما
 لا يعلم تفصيلها بالتحقيق لا المعصوم لا يختص بالعلم وليس
 يتجسس قول بعض المجتهدين او من العكس والترجيح بلا مرجح كما
 قال الله تعالى ولا تغفلوا انفسكم ان الله الا بالحق
 المعلوم يقينا فعلى هذا الحدود والقصاص لا يجوز الا بالاستظهار
 القام وهو مبني على قول الامام فان الحدود واليد والقصاص
 هو الذي يابى به فان لم يكن معصوما لم يحصل الاحتياط والعلم
 بقوله فذلك ان الامام يجب ان يكون معصوما ذلك من نصيبكم

ما ورد في
 الحديث

علم

لعلمكم تقولون هذا ما كيد لما سبق فبقب في ذلك الاحتياط
 واما يابى من المعصوم قال تعالى ولا تغفلوا ما الى اليمين **الاجابة**
 هي احسن حتى يبلغ اشده اقول هذا مني من اشاعت لم يدعى الى
 العز اليهم ثم استثنى الا بالحق في احسن وهذا الاستثناء لا يعلم لا
 لغيره لا يجوز لغيره المقر في غير المعصوم لا من عليه ولا من
 وجه الاحسن ولا ولاية له عليه لساو انه غيره لو لم يكن معصوما
 فلا بد من امام معصوم وهو المبدأ قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 لا تكونوا كالذين كفروا الآية كل غير معصوم كان ان يكون كذلك
 ولا شيء من الامام يكون كذلك بالضرورة قال تعالى ولئن
 قتلتهم في سبيل الله او سبيل لقعة من الله ورحمة خيرا يحسن
 اقول ذلك في ذلك مع العلم يقتل في سبيل الله او يحرم في سبيل
 الله وهذا الملاح لا يختص به ان النبي بل هو عامة الكل
 الان ما ان النبي لما كان هذه لطف عظيم في حق الخلق
 لا يهل زمان دون زمان الاجتماع من المسلمين على جميعا للامام
 التي فيها امام وذلك الامام هو الامام ايضا الذي اذا قلنا فيه
 المؤمن كان في سبيل الله ولا يتحقق ذلك الا مع عصمة الامام
 فان غير المعصوم لا يمين على سفك الدماء ولا على قتل النفس لا
 يقال عندها من حجة الامام لا يحصل ولا مع كفى به لانا نقول
 البينة وكفى به الامام فاما هو من الخلق لا من الله فممنوع انفسهم

من اللطف زوجه تعالى ولولا فضل الله عليكم لاتبعتن الشيطان الا قليلا
 وورد الله لا يتبع الشيطان البتة في شئ من الاشياء والادام منصوص
 لها الى الله في جميع ما يريد وحمل الناس عليه بحيث لا يتحمل المكلف شئ
 منه اصادوا لما تدا ان اطاع المكلف الادم ولولا ان يكرى الادم متصفا
 بهذا الصفة لكان اعجاب طاعته على المكلف مع مساواة الادم
 بدمج وكان اعجاب طاعته يحصل بالمر فلهذا نفسه بغير من
 الحكيم حال وثانها ان لا يدل على امتناع الشئ لوجوده ففضل
 الله هو المانع للمكلفين من اتباع الشيطان فاما بامام معصوم
 او غيره والثاني لم يوجد فدل على الاول **ج** قال تعالى والله
 اذكركم بما كتبوا لكم غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شئ
 الا بامام كذلك بالضرورة او دائما وعلى كل واحد من المقربين
 فالطوا وجاصل **ط** قوله يتقين بفضل الله فليتحمل سبيل الا
 من قوله بفضل الله عدم الهدى منه وعدم الخطا لطف زائد على
 ما هو شرط المكلف اذا عرفت ذلك فقوله وجه الاستدلال كل
 غير معصوم كذلك بالفعل ولا شئ من الادم كذلك بالضرورة
ي قال تهموا بسب لوجه الله وهو محسن فلهذا وجه عذبه و
 لا خوف عليهم ولا هم يحزنون لاشئ من غير المعصوم كذلك با
 لفعل وكل ادم هو كذلك بالضرورة فلا شئ من غير المعصوم كذلك
 بالضرورة عذوق دائما عند اخير وهو المطلوب بالانصاف

فان

فان على الخوف والحزن يقتضي العمى لا زاد والادمان لا
 نكرة في معنى النفي وقد ثبت في الاموال عمومها وانما يكون ما لم
 يحل واجب ولا شئ مما والا كان عليه خوف يمتنع العقاب لاشئ
 فكل من عليه عقاب فعليه خوف وهذا معلوم عند كل عادل
 بالضرورة اذ ابراج عقله وعرف الله تعالى وعرف استحقات
 العقاب على فعله فانه يخاف ضرورة ما قوله تعالى اذ ينزل
 الابر كغير معصوم متبع يمكن ان يكون كذلك ولا شئ من الادم
 الذي وجب الله طاعته كذلك بالضرورة بمتبع لاشئ من غير
 المعصوم والمتبع بامام بالضرورة على قوله وقاما على قلب
 والمطلوب حاصل على كل تقدير باتباع الصالح في صلته
 منه العقاب الا في المتبع وان كان المتبع باطلا حاله
 المتبع لهذه الامة وكل من يحصل العقاب باتباعه لا يحصل
 النجاة باتباعه في كل احوال وفواهي والادم الذي اقترن
 الله طاعته يحصل النجاة باتباعه في كل احوال وفواهي و
 الادم الذي اقترن الله طاعته لا يكون حاله في شئ من احواله
 وفواهي ومخالفة واخباراته ونزك والدم يحصل الوقوف
 بحصول النجاة باتباعه وذلك هو المعصوم فيستلزم ان يكون
 الادم معصوما **ح** قال الله تعالى انتم خير امة اخرجت للناس ولما سلم
 من في السموات والارض على ما ذكرها واليه يرجعون وجل الاستدلال

ان هذا الآية دلت على كل من اتقى غير دين الله في ذلك الحكم وكل من
 اتقى غير دين الله في ذلك الحكم وكل من اتقى غير دين الله في اي شيء
 كان ديني من غير سبغ للعذاب والامام انما اوجب الله ليهرب
 المكلف دين الله ليدتعه وباي اتباع غير دين الله في شيء او مخالفة
 دين الله مطلقا ويحصل له اتباع احكام دين الله اضر بها على عباده
 وقررها لهم وانما يحصل ذلك بكون الامام معصوما فيشتط
 في الامام العصمة وانما يحصل المكلف الوفاق بالامن من الحق باتباعه
 وحضه فيما ناله الله ثم على الاحتياط التام كالفرج والاداء
 عصمة الامام فيجب ان يكون الامام معصوما وانما يعلم معصوما وانما
 يعلم عصمة من البقين **ين** قال نعم يا اهل الكتاب لم تصدقوا من
 سبيل الله الا بوجه الاستدلال ان هذه قد وردت ككل من يصدق
 عن سبيل الله ويجوز عن اتباعه وكلما فيه خرف من مطلق لا يجب
 اتاعه فلا يجب اتباع الامام فينبغي فائدة امامته **به** قوله تعالى
 يعني ما جاز كل غير معصوم لا يؤمن من اتباعه ذلك والاداء
 مضيه معصوم يعني بها فلا شيء من غير المعصوم اماما **يا** وعنه
 المعصوم يمكن المعصوم ان يهرب المكلف الذي يتبعه الى ذلك
 ولا شيء من الامام يمكن ان يهرب المكلف الذي يتبعه الى ذلك المعصوم
 فلا شيء من غير المعصوم اماما بالصورة **ين** قوله تعالى وما الله ^{فلا}
 بما يعجلون عن غير من هذا الصبيح فلا بد للمكلف من حضه امام يبعثهم

منه

من اتعاب الخطايا والخطايا في الاعتقاد وذلك هو المعصية
 هذه الصيغة يستعمل في غير العرب في العرب العجمية المتيقن
 والسيان والمغفرة في الاقوال والافعال فاتباع الامام الذي
 الله مطاعته واجبا باتباعه هو طريق الايمان ذلك والآية
 فائدة مضيه وانما يحصل الامر بذلك ان كان ذلك محتجا
 على الامام وهذا هو واجب العصمة الذي لا يجوز عليه الخطا
 والسيان والشيء وهو المطلوب **ين** قال الله تعالى يا ايها
 الذين امنوا كونوا قرايين لله شهيدا بالحق لا يكون ذلك
 الا امام معصوم لوجود الجوار والظاهر والمظاهر في الكتاب
 والسنة ولا يحصل الجزم بالقيام بالحق لله الا بعد علم ما
 يقينا وكل من هذا المعصوم لا يحصل منه الا من واليقين قوله
 واتباعه وارشاده فلا بد من امام معصوم يعلم منه ذلك **ك**
 قال تعالى ولا يجوز منكم شان قوم ان لا تعلموا عدولهم المعصوم
 يخاف معصومان العدل والامام يخاف من عدل العدل
 لا بد من معصوم للعدل فلا بد من يقين فيه من هذا العدل بالحق
 مضيه ولا جانا باتباعه على المكلفين مطلقا فوجب ان
 يكون الامام معصوما **ك** قال الله تعالى اعدوا لها ذمة للمؤمنين
 واتقوا الله ان الله جبار عاقلون هذا امر بالعدل
 المطلق واليقين في كل الاشياء وهذه هي العصمة فالامام حاد

إليها باقائه وأفعاله وأوامره ونواهيها فيكون معصيا **ك** قال قلت
 قد جاءكم من الله عز وجل كتاب مبين بل من ذلك أن يتقوا
 منه العالم بجميع الأحكام يقينا والامور باتباعه يعلم ذلك
 يقينا وخير المعصية لا يعلم ذلك يقينا الجماع فالامام يجب أن
 يكون معصيا **ج** يهدي الله من يشاء ويرضاه الآية لما قال عز وجل
 كتاب مبين ذكرها عقبه فأبانت آيات فيدفعوا عنه وهو
 فعل الطاعات واستمال الامور والنواهي **ب** انما يتبع ربه
 الله هداه به الى سبيل الطاعات والجمع المضاف للعلم والاعتقاد
 يحقق باصاية الصواب في جميع الاحكام العقلية والشعرية و
 العلوم المعنوية والصدقية **ج** انه يخرجهم من الطاعات الى النور
 والطاعات جمع معرف بلهم بحسنة فيكون العصور فليعلم ان
 يخرجهم من كل ظلمة وكل جهل وكل فعل مبيح وترك واجب
 طاعة فليعلم ان يخرجهم من ذلك كله **د** انه يهديهم الى الصراط
 مستقيما اي في جميع الاسوار لا تتركه للتكليف فليعلم عظمه
 ووقعه ولا يتحقق ذلك الا في المعصية والبيئ والامام يدعى
 الناس ويرشدون له كل هذه المراتب والغايات المذكورة فليعلم
 عصمة ما كثر قوله ثم يا اهل الكتاب قد جاءكم رسولنا الآية
 وعبر الاستدلال ان وجه الحاجة الى الامام كوجه الحاجة الى النبي
 فانتم كما يحتاجون الى النبي فيحتاجون الى ما حفظ للشرح والحق

كما شئت لمعانيه وهم لراد الشرح منه ويلزم منه قيام بالامور الشرعية
 المهمة الصادرة عن ربه ويتبع المباشرة فلا يتخلل الزمان عن الامام
 فلا بد ان يكون معصيا والامام يحصل منه هذه الغايات كما قال الله
 ولا تشركوا به شيئا قال تعالى وما يري في حقك من مخالفته
 الكتاب في شيء ما فقد اشترى بآية من آيات الله غنا قليلا
 محمد ورضه وعن اتباعه في المعصية ما يفعل كذلك فلا يجوز
 بعباده ولا امر ولا يفعله وغيره واجبا للمعصية يمكن فيه ذلك
 فينا في الوقتين به فينا في الغرض والامام واجب حصول الغرض
 اذا اطاعة المكلفين فلهذا لا بد ان يتأشروا بفعل المكلفين
 فلهذا لا بد ان يتأشروا باختياره **ك** قال تعالى ولا تلتزموا
 لباطل وتكلموا بالمعروف انتم تعلمون اقول انه في الامام من يتوكل
 منه بالضرورة وغير المعصية ليس كذلك والادام لم ينفى
 هذه الصفة فلا يكون ان يكون منه **ك** قال تعالى يا مومنون
 الناس بالبر الآية هذه غايات من غايات منصب الامام لان
 مراد الله من هذه الاية ان يعصب الودعياء وتكلموا بالبر
 سائر المحرمات والافعال المستحبة ومن جملتها هذه الصفة التي
 هي جملته فلا يمكن معصيا لا يحتاج الى من تكلم ولا يحصل
 منه ذلك في الاصل ولا بد من قوله في الترتيب من غير مرجع او امر
 والامام واتباعه في ذلك **ك** قال تعالى وانما تأمينا فكم

لا تعلون الى قوله تعالى ان العلم ان الامام يدعى الامانة الخلو
 ذلك ويعنيهم ويردعهم عن ذلك وغير المعصوم يمكن ان يفعل ذلك
 وتقريرنا لما مر من ذلك فلا يوجب ولا يوجب ان يكون سببا في
 زيادة العذاب وان يكون عاقبة المكلف اذا العقاب بالعلم
 بالمعصية فيجب ان يكون العلم معصوما **كأن** غير المعصوم ليس بالامر
 بالضرورة اذ ما على اختلاف الراي والمعتقدات ظاهر ان
قال تعالى ولا تقولوا ما ينكر لكم الى التهلكة العلم ان التهلكة على ميتين تلكه
 في الدنيا وتلكه في الآخرة وكلها حذر منه والثاني اصحاب
 محذوروا ولكن الاول واجب الحذر من ذلك واذا كان من ذلك
 وجب الاحتراز بترك المحرم والعلم بقوله المعصوم في الحدود
 الجهاد والقتال يتعين الحدود والخوف من الوقوع في التهلكة والاصار
 لا قول معروف ومعرفة خير من صدقة الامة وجه الاستدلال ان
 يقال ان الامام يدعى الامانة من حيثين فيلزم ان يعلم ان كل ما يوجب
 اداء الاعمال هو سبب العقوبة من الله لا من لولم يعلم المكلف ذلك
 لما آمن من حدود ذلك منه فلم ينجس الى متابعة وحصل الفرق
 منه لانه يحصل الخوف من متابعة عند تحريمه انه يامر بما يوجب
 الى التهلكة او الى المحرمات والاحتراز من الخوف واجب فيكون ان
 يكون الامام معصوما ومن المطالب **العلم** اننا نكلف في قوله
 افعاله البدنية واقفا وانه العقلية بالصواب وان لا يخرج عن الحق

في شيء من ذلك وذلك لعدم الاشارة بحصول العلم بقوله ولا يخفى
 بيان ذلك هو المعصوم وان حذر لا يوجب بقوله ولا يتم العاقبة
العلم الامام على الصراط المستقيم معتمدا لانه امرنا بطاعة اطاعة
 النبي وامرنا باتباعه والامام يمكن في مقصده ونسب الهداية الى الصراط
 المستقيم ثم امرنا بطاعة فلولا يمكن هو الطريق المشار اليه استحباب
 من الحكيم ذلك لانه ان شئنا الى اداء الهداية الى ذلك الطريق
 امرنا بطاعة شخص ليس على تلك الطريقة هنا مناقضة ونقص العلم
 تعالى الله عن ذلك على اكبر والطريقة المذكورة في المعصية فاما
 العلم معصوم **الحال** الخ من العلم ان يكون معصوما ونقص الخ من
 والثاني على ذلك حال عقوب الاول اما الله لا يفتقر الى الحقيقة فاقية
 خلو وان الله امرنا بوال الهداية الى الطريقة المعصوم وهي الطريقة
 المذكورة فيكون فذلك ان يرتكب تلك الطريقة ثم امرنا بطاعة
 الامام واتباعه فاما ان يكون الامام على تلك الطريقة والا
 يستلزم الثاني وهو نقص الخ والاول يستلزم الاول فثبت
 المليون وما يطلان الثاني ولا من تعالى حكيم ونقص الخ من
 الحكمة **له** قال الله تعالى في قلوبهم من خزائهم الله عز وجل
 عن ايمانهم عاكة فاما يكون في المعصوم يمكن ان يكون كذلك
 ولا يوجب ان الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا يوجب
 المعصوم بالامام بالضرورة **لو** اذ اقبل لهم الاية فما بقى المكلف من

يُنتج لا شيء من الامام بغير معصوم بالصنورة وهو ينتج كل الامام معصوم
بالصنورة لان كسالة المعدوله الموجبة الحصله عند وجود الموضوع
لكي الامام موجودا لانه يحبان يكون معصوما وهو المطلوب
وقال تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا بالآية وجه الاستدلال ان
اقصى قايما للبعثة تركية الامم من الذوق باستعمال الشرايع
المحفية والمراد من كل الدرون اذا اطاع المكلف ولا يسلط الامام
نايه فلولا يمكن له هذه المراتب لم يحسن ان يضبط لاجل الامم
عليها اذ وقته لم لا يتم وليسقط عمله بالصلوب قال الله
ان الذين يحسنون انزلنا من البينات الآية وجه الاستدلال
ان غير المعصوم يمكن فيه هذه الصفة فلان من المكلف من
الباحثة لعنة الامام ينتج ان يكون كذلك في المعصوم
يمكن ينتج ان يكون كذلك امام غير المعصوم يمكن ان يكون
يحصل منه ضد الغاية من الامامة لان الغاية فيها اطهار الاحكام
التي ارتضاها الله وغير المعصوم يمكن ان يظلم ما ارسل الله
من الاحكام وكلها هو محال ان لا يبين رتبته فلا يعلم ان امام
انما يعلم ذلك بالعصمة فيجب ان يكون الامام معصوما
فبما اطهارا ان الله فبما الامكان ونبه الامام نسبة
الوجوب بغير المعصوم غير امام قطعا قال الله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ الآية وجه الاستدلال ان الغلط في التأويل

خلافه بخلافه في غاية التحذير وكما غير معصوم يمكن ان
يكون كذلك والامام ليس كذلك بالصنورة فبما المعصوم
غير امام بالصنورة والامام نايب لوجوب الامام والامام معصوم
فما قال تعالى وغيرهم في دينهم ما كان في الصنورة لا شيء من الامام
كذلك بالصنورة ينتج ويستلزم كل امام معصوم بالصنورة
لوجود الموضوع **باب** اتباع النبي واجب بغايه الامام
ارشاد المكلفين الى اتباع النبي بحسب يحصل بحسب الله على ذلك
ولا يتم الا بعصمة الامام لا يمكن ان يكون غيره **باب** في
قل اطيعوا الله والرسول والامام انما هو يحصل المكلف
طاعة الله والرسول ولا يحصل الامع كونه معصوما فبما العصمة
مردم الله نعم الاختلاف في كتابه العزيز في مواضع فعدوه
والحق ليس بنوم قطعا بالصنورة فلا بد نعم امر به واعداه
ومعه فالاختلاف فيقول على باطل والامام يمكن من موافقته
الواردة في الكتاب كغيره من مشابهة فظاهر في كثير من
الاحكام ولا يحصل من هذا الصنيع الا الظن وهو مختلف
باختلاف المناظرين فلولا يمكن هناك من يعلم قطعا منه
ان يعلم المراد من هذه وعصيل اليقين بقوله ونعله بالآ
لن ان يدعاه المكلف الى فعل الا بعد عليه وهو محال لانه
سبب وذلك الذي يحصل العلم منه بقوله ونعله هو المعصوم

وهو المطلوب **الله** قال الله تعالى فان الله يعلم بالمصدقين المعصومين
 يمكن من المصدقين ويكون ان يصعدا ضادا اعتقادا فعلى من هؤلاء والافان
 لا يكون ان يكون من الكاذبين ولا شيء من الادماء يمكن ان يكون من
 الكاذبين بالصراحة فلا شيء من غير المعصومين مأمور بالضرورة
 قال تعالى فلم يخافون فيما ليس لكم به علم كلما هو محذور الحاجة
 به ولا شيء مما ليس معلوم محذور الحاجة به اما الصغرى فمضمومة
 واما الكبرى فللاية المتقدمة ينتج لاشي مما هو محذور ليس معلوم
 ويلزمه كلما هو محذور من معلوم لوجود الموضوع ومعناه قضية
 صادقة وهي قلنا لاشي مما ليس محصورا من حيث انه
 من معلوم وكذا قلنا من حيث انه من جهة اخرى قلنا
 جعلناه صغرى كقولنا كلما هو محذور فهو معلوم بالصراحة
 ينتج لاشي من غير المعصومين قوله ونعلم من حيث هو قوله
 فقلنا محذور لا يجوز ويجب ان يعلم ان المصداق قوله العلم
 الادم يمكن محذور لما نقرر فيجب كونه معصوما **ج** قال ثم قلنا
 فيه من بعد ما جاء لك العلم هذه الآية على الوجه الذي
 بالمعصومين وقولنا المعصوم غير معلوم فلا يصلح الحاجة والادام قوله
 محذور وما يحتاج فيجب ان يكون معصوما **د** قوله تعالى ولا تكون من
 الذين يكادون عصمتهم يمكن ان يكون من المرتين ولا شيء من الادم
 يمكن ان يكون من المرتين بالصراحة فلا يخرج المعصوم مأمور

ج قوله تعالى وكنت انا في الاصح الآية القرآن العظيم اعظم من النبوة
 قبله من ان يكون فيه كل شيء مفصلا والسنة والاجماع بيان له
 تفصيل الاحكام والنبوة ارسلا لا ملاءمة بليته وحل الناس على
 العلوية وتعليمهم بآية ولا يحصل الايمان العام الامع عصمة
 قبله عصمة والادام قائم مقامه في ذلك وبحصوله عند النبوة
 من اتباع ما حصل من النبي لم يوفى زمانه فلا يحصل الوفاق الا
 مع عصمة وعلم بكل الشئ والادام تتم فائدة **د** قال ثم اعاننا
 ما وجه الى الله الآية دل ذلك على ان النبي اعاننا اتباع ما وجه الى
 فلا يجوز له خيرة ذلك لاننا المعصوم والناس يعطون بذلك
 والادام قائم مقامه في ذلك ولا يحصل ذلك الا بعد العلم بانه
 معصوم فوجب عصمة **هـ** قال تعالى قلنا اتبع ما وجه الى
 ذكر ذلك محذور عليهم على وجهه شاهدنا ما يتبع ما وجه الى
 من ربه ونبيصا من الله وهو محذور في ذلك وموقف
 على انه لا يصدر عنه ضد ذلك والادام لا يعصمه وهذا
 قائم في الادم لانه قائم مقامه فوجب عصمة **و** قال ثم يا ايها
 الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا رسوله ولا تقولوا عندنا نعم تسعون
 نؤمن بالقول مع السماع والمادة سماهم لما يعيدهم العلم ولا
 يحصل في ذلك الامع عصمة لان خيرا الناس من الله عز وجل
 يجوز سماعه لقوله يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا

كل من اكل ان يكون فاسقا لا يحصل من خبر العلم فلا يكون متبعا
 من قوله عنه فلا فائدة في فضبه والامام قائم مقام النبي فيها
 هو لا يجب عصمة فيحصل من خبر العلم فيخرج التوفيق عن وال
 لم يجر **ج** قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تخفوا الله والرسول
 تخفوا اما انكم وانتم تعلمون انما جعل الحياينة مع العلم وانما يكون
 بعصمة فيجب عصمة لستم فائدة فضبه وكذا الامام لا يجب
 ليحصل منه ما يحصل من النبي **ج** قال تعالى وقالوا هم حتى لا يكون
 فتنة الاية طلب من عباده ان لا يكون فتنة في جميع الازمان
 فنقول الصلوة مثله لانه ان لا يكون اماما وانما ان يكون الامام
 بنصب الله ومضرب الرسول ويكون فتنة فان الضرورة فاصية
 بان اذا فرض نصب الامام الى الخلق مع اختلاف دواعيهم
 اراهم وهو اتم لا يتفقون على امام واحد بل يقع الفتنة وقد
 الامام يقع الفتنة فيجب ان يكون بنصب الله فالامام يكون
 معصوما اوله والثاني باطل لا يفضي فضبه غير المعصوم بخلاف فيه
 الا انه لا يحصل الوقف بقوله ولانه يات من امكان الاقرار
 بالجليل من فضبه وهو من الله تعالى وامكان الخلق ان يكون
 غير معصوم وهو المطلوب **ط** كل غير معصوم مخالف معدود ولا
 من الامام مخالف معدود بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام
 بالضرورة او دأما **ي** غير معصوم بالفعل ظالم بالفعل ولا شيء

محال

الظالم

الظالم بالفعل بها بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بهاد بالضرورة
يا الله مع الامام بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم والله مع الامام
 فلا شيء من غير الامام بغير معصوم فليكن ان يكون الامام معصوما
 لوجود الوضع المالص في فلان الامام متوقفا على معصية الله تعالى
 والله مع المتقين واما الكبري فظاهر **ب** قال تعالى المؤمنين
 والمؤمنات بعضهم الية الامام يدعي الناس اليه هذه الصفات
 فيكون متصفا بهذا الضرورة ولا شيء من غير المعصوم عن صفات
 وهذه الصفات بالامام فلا شيء من الامام غير معصوم **ج** قال
 وعنه الله المؤمنين والمؤمنات جنات الية نيل الله المؤمنين و
 صفاتهم واقبالهم والامام يدعي الناس اليهم بتلك الاموال
 فكل امام يفعل ذلك ويا مريد ويرشد اليه في كل الاوقات
 بالضرورة واللائقة الغاية في فضبه ولا شيء من غير المعصوم
 يفعل ذلك بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
يد قال الله تعالى ان الله لا يرضي عن القوم الفاسقين كل امام
 الله يرضونه با القوم ولا شيء من الفاسق يرضاه الله حذوا
 فاسقا ينتج لا شيء من الامام بفاسق الضرورة
يه كل غير معصوم يكون ان يكون متفادقا **ح** ولا شيء من الامام
 بمناقض الضرورة **و** قال نعم في الظلم من الاية كل غير معصوم يمكن
 ان يكون كذلك ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير

افترى

المعصوم ما دام بالضرورة والمقتدران **قال تعالى** ولا
 يكون في ان يله الآية دلالت هذه العبارة على احضار قوله **ولا**
 تركه وتفسيره بما في قوله الله المبررة لك واجبة الاحكام التي
 قطعاً والامام يجب ان يكون كذلك لانه قائم مقامه في المعصية
 لا يعلم منه ذلك **الامام** متبع للوحي بالنبوة بالضرورة ولا
 من غير المعصوم كذلك بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصوم
 بالضرورة **قال** نعم اعلموا ان الله عز وجل قد جعل فيكم
 منين **صدام** المراد بالمتين بعضهم فلا بد ان يكون نظير هذا البعض منسباً
 لنظر النبي فيكون معصوماً من هذا البعض ان كان هو الامام
 اولاً والثاني حال ان الامام اعلى مرتبة من الكل فغير ان يكون
 البعض امام **قال** نعم ولقد اهلكنا القرون الاية هذه الآية
 تدل على ان **اهلكنا القرون** تدبرهم انما هو بعد في النبوات
 الى الامور المعينة للعلم والامر سئل انما يكون من المعصية
 ما يفيده العلم وهذا عام في كل الامر مان والا تمتعت بعض
 الامة من اللطف هذا خلف ومع عدم امام معصوم لا يحصل
 ما يفيد العلم فلا بد من امام معصوم في كل الاوقات
قال تعالى والله يدعوا الى ان السلام الامام بهذا الامة الى الصراط
 وغير المعصوم لا يعلم انه يدعوا الى ذلك فيحصل نقص الغرض من نفسه
 فيستحيل ان يكون الامام غير معصوم **قال** تعالى الذي احضار

الآية

الآية كل امام داع الى ذلك بالضرورة ولا شيء
 من غير المعصوم بداع الى ذب الامكان فلا
 شيء من غير الامام بغير معصوم هذا آخر
 ما وجدناه من كتاب الالفين الفارق بين
 الصدق والميسر الحمد لله ونصده الحق تقف
 القناع من نسخ هذا الكتاب بعون الملك الو
 هاب يوم الخميس اثنى وعشرين من شهر شوال
 سنة اثنى وتسعين بعد الالف من الهجرة الطاهرة
 النبوية عليه من الصلوة افضلها واكملها وعلي

اله الطاهرة

م م م
 م م م
 م م م

سكنى رحمته بجان سيدنا محمد
 ابينا سيدنا اكرم عالم باين
 من ائمة اهل البيت والاركان
 دهره بداره

از این کتاب در این باب

و کذا و کذا و کذا

و کذا حکم ازل ازل
خداوند خداوند
خداوند خداوند

خداوند خداوند
خداوند خداوند
خداوند خداوند



